فصلية إيران والعرب

١٧-١٨

العددان السابع عشر والثامن عشر - السنة الخامسة - شتاء/ ربيع ٢٠٠٧





فصلية إيران والعرب

مركز پژوهشهای علمی و مطالعات استراتژیک خاور میانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

مركز متخصص في القضايا الفكرية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

- يهدف إلى دراسة هذه القضايا من خلال تفاعل العلاقات بين دول المنطقة، بما فيها إيران، مع عناية خاصة بالعلاقات العربية ـ الإيرانية.
- يُعنى بمتابعة التوجهات السياسية والاقتصادية الدولية ومدى تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط.
- يقوم المركز بعقد الندوات واللقاءات العلمية، وينظم حلقات نقاش متخصصة، كما يُعد في هذا الإطار برامج الأبحاث والدراسات.
- يصدر مجموعة من المجلات والكتب والمنشورات التي تلائم اهتماماته.

الأسعار

- لبنان: ٤٥٠٠ل.ل.
- سوريا: ١٥٠ ل.س.
- إيران: ٦٠,٠٠٠ ريال
- البحرين: ٢دنانير
- قطر: ٢٠ ريالاً
- الكويت: ٢ دينار
- المغرب: ٢٢ درهمًا
- ليبيا: ٥ دنانير
- الأردن: ٢ دنانير
- العراق: ٧٥ ديناراً
- السعودية: ١٠ ريال
- عُمان: ٣ ريال
- تونس: ٣ دنانير
- اليمن: ١٧٥ ريالاً
- مصر: ٦ جنيه
- بريطانيا: ٢ جنيه

الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد

- دول الشرق الأوسط وافريقيا: ٣٠ دولاراً
- الدول الأوروبية: ٤٠ دولاراً
- اميركا ودول أخـــرى: ٥٠ دولاراً
- ترسل طلبات الإشتراك إلى مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، بيروت.

التوزيع في لبنان والشرق الأوسط : مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس : ٨٥٦٦٧٧ / ٠١ ص . ب ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت – لبنان

العنـــــوان

مكتب بيروت

بئر حسن ـ شارع السفارات ـ بناية شاطئ العاج ـ هاتف: ٠١/٨٣٣٦٩٨
فاكس: ٠١/٨٣٣٦٩٨
ص . ب: ١١٣/٥٦٦٩ بيروت ـ لبنان
بريد الكتروني : fasleyat@middleeast-iran.com

مكتب طهران

بلوار كشاورز، خيابان شهيد نادرى ، شماره٢٠
تلفن: ٨٩٦٤٢٨٢، ٨٩٦٦٧٣٣، ٨٩٦١٧٧٠ (٠٠٩٨٢١)
ص . پ: ١٤١٥٥/٤٥٧٦، فاكس: ٨٩٦٩٥٦٥
بريد الكتروني : merc@irost.com

المدير المسؤول: فكتور الكك

فصلية إيران والعرب

العددان السابع عشر والثامن عشر ـ السنة الخامسة ـ شتاء/ربيع ٢٠٠٧

- ترحب «*فصلية إيران والعرب*» بدراسات الكتّاب حول مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الإيرانية ـ العربية، شرط ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى، وأن تكون موثقة بطريقة علمية.
- يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعًا مع القرص الممغنط (الديسك).
- يُرجى من الكتّاب إرسال سيرة ذاتية موجزة مع عناوينهم: هاتف، فاكس، بريد الكتروني.

فصلية

إيران والعرب

بسم الله الرحمن الرحيم

فصلية ايران والعرب

العددان السابع عشر والثامن عشر - السنة الخامسة - شتاء/ربيع ٢٠٠٧

المحتويات

رأي

دراسات

قراءات . إصدارات

فعاليات

وقائع

ملخصات بالفارسية

فهرس بالإنكليزية



آراء الكتاب تعبر عن وجهات نظرهم

رأي

في مواجهة المؤامرة الكبرى

شهدت المنطقة حدثين محوريين يجب أن لا يمحيا من ذاكرة المسلمين العرب و غير العرب، لأن هذين الحدثين هما أساس لتطورات لاحقة قد تغير صورة المشهد الاقليمي بأكمله، ولذلك يجب إعادتهما للذاكرة كمفتاح لفهم ما قد يحدث لاحقاً من تطورات... الحدث الأول هو خسارة اسرائيلية واضحة في حربها المدمرة التي شنتها ضد لبنان في ١٢ تموز/يوليو٢٠٠٦ بذريعة أسر جنديين إسرائيليين من جانب مقاتلي حزب الله في الجنوب اللبناني، والتي كان يراد منها أن تكون عملية قيصرية لولادة شرق اوسط جديد، حسب كونداليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية، وأن تكون إحدى نتائجها محو مشروع المقاومة من الثقافة العربية والإسلامية في الشرق الأوسط، و بناء مشروع يقام على الاستسلام المطلق للمشاريع التي خططتها واشنطن لمستقبل منطقتنا العربية و الاسلامية. وقد حصدت هذه الحرب أرواح المدنيين العزل من اللبنانيين، معظهم من الأطفال و الشيوخ والنساء، والذين وصل عددهم إلى ألف ومئتي قتيل وآلاف الجرحى وتدمير شامل للبنية التحتية اللبنانية في كل أنحاء البلاد. أما الحدث الثاني، فهو الإخفاق الأميركي الواضح في العراق في تحقيق أي تقدم ملموس في ما يتعلق باحتلال العراق باعتباره الساحة الرئيسية لانطلاقة ماسمي آنذاك مشروع «الشرق الأوسط الكبير» ليشمل بعد نجاح المشروع في العراق باقي الدول العربية والإسلامية، وذلك مع الإعلان الرسمي في الولايات المتحدة الأميركية عن الخسائر البشرية والمادية، إذ وصل مجمل عدد القتلى في صفوف الجنود الأميركيين إلى نحو ثلاثة آلاف في الذكرى السنوية الثالثة لاحتلال العراق، ناهيك عن عشرين ألفاً من الجرحى و المعوقين جراء التدخل الأميركي في العراق. أما التكاليف المادية المباشرة، فقد بلغت نحو أربعمئة مليار دولار. أما في الجانب العراقي، فالحصيلة كانت ولا تزال كارثية بكل المقاييس. إذ أجرت إحدى الجامعات الأميركية إحصاءات ميدانية تؤكد وقوع مابين خمسمئة إلى ستمئة ألف قتيل في صفوف المدنيين العراقيين خلال الفترة الممتدة بين آذار/مارس ٢٠٠٣ وكانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٦... فما كان رد فعل تل أبيب وواشنطن على هذه الاخفاقات في الساحتين اللبنانية و العراقية؟ الجواب ببساطة هو كالتالي: قامت اسرائيل بتصدير ما لم تنجح في تحقيقه من خلال الحرب المدمرة الى المؤسسة السياسية في لبنان عبر إنشاء اصطفافات حادة بين الفرقاء اللبنانيين، وتوجيه اتهامات مباشرة إلى كل من سوريا وإيران بأنهما كانتا السبب الرئيسي في الأزمة القائمة بين إسرائيل ولبنان، وإطلاق تحذيرات إلى القيادات اللبنانية بأن عليها تحقيق النتائج المرجوة من الحرب التي شنتها على لبنان عبر آليات محلية، وفي مقدمها اقتلاع جذور المقاومة والحد مما سمي التمدد الإيراني وعدم نقل التجربة اللبنانية في مقاومة المحتل إلى الأراضي الفلسطينية، وإلا فالحرب الأهلية والطائفية قد تتجدد في لبنان.

أما في العراق، و منذ الإعلان شبه الرسمي عن فشل الإستراتيجية الأميركية، فقد تصاعدت العمليات العسكرية الأميركية والبريطانية، وتصاعدت معها أصوات معارضة للحرب في أكثر من دولة، وتحديداً في الولايات المتحدة نفسها، حيث أفرزت الإنتخابات في الكونغرس فوز الديموقراطيين ليكرس الهوة بين المحافظين الجدد، وبين المعارضين للحرب في العراق. لكن ما يحصل حالياً في العراق هو تصعيد غير مسبوق للعنف الطائفي في بلد مزقته الحروب المدمرة في العهدين الصدامي و الأميركي، وكأن واشنطن تريد أن تؤكد لشعوب منطقة الشرق الأوسط أن عليها إما أن يتلتحق بركب المشروع الشرق أوسطي الأميركي وتذوب فيه، و إما أن تواجه حروباً أهلية مدمرة تحصد الأرواح والمشاريع القومية والإسلامية. وتركز الذريعة الأميركية على أن إيران وسوريا هما البلدان اللذان يحاولان زعزعة الاستقرار في العراق وحشر الجيش الأميركي والجيوش الغازية في الزاوية العراقية. وهي ذريعة تتصاعد كلما تصاعدت وتيرة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الأميركي. على أن ثمة سناريوهات جاهزه لعزل إيران عن محيطها الإقليمي بذريعة ما يسمى «الخطر الإيراني» ومن ثم محاولة ضربها في إطار عملية استباقية في وقت تحذر واشنطن من خطر التسلح النووي الإيراني المزعوم، وتتحدث عن محاصرة سوريا والضغط عليها في إطار ملف اغتيال الرئيس رفيق الحريري؛ كل هذا يأتي في ظروف صعبة للغاية. فالنظام العربي مشلول إلى حد لا يمكن وصفه معه إلا بالنظام المنهزم، لأن ما يمكن قوله هنا هو إن أكبر نجاح للولايات المتحدة الأميركية هو أن تقوم الجهات المستهدفة في المنظور الإستراتيجي الأميركي (النظام العربي) بتبني سياسات يُراد منها إيقاع المنطقة في المنظومة الأميركية. على أنه في حين أن الأميركيين أنفسهم بدأوا يرفضون استراتيجية بوش الجديدة في العراق، فإن بعض الأنظمة العربية، التي تصنف حسب التصنيفات الأميركية بالمعتدلة، تقوم بمواكبة ومؤازرة المشروع الأميركي وبلورته في محيطها الإقليمي.

هذا هو المشهد الإقليمي الراهن مع ما ينطوي عليه من نزيف لا يتوقف في فلسطين والعراق وأفغانستان... فما هو دور المفكرين والنخب العربية والإسلامية؟ عليهم أن يقوموا بواجبهم القومي والديني ليقولوا كلمتهم حقناً للدماء التي تسال باسم دينهم وقوميتهم وطائفتهم، وأن يقف كل منهم بالمرصاد للذين يريدون النيل من ثرواتهم وتراثهم وكل مكوناتهم التاريخية... فلمَ هذا

الصمت في أوساط النخب الإسلامية والعربية والصرخة النابعة من قلوب المسلمين سنة وشيعة تناديهم بأن يوحدوا صفوفهم، وأن يدركوا أن المخطط هو تفكيك وتفتيت المكونات الرئيسية لمنطقتنا بأيدينا وبأدوات محلية عبر فتح مخازن الأفكار الخرافية والمفتعلة أساساً على مر التاريخ وترويجها في هذه الظروف، ومن ثم فتح مواجهات بين الأخوة والأقرباء وفي الأسرة الإسلامية العربية.

إن «فصلية إيران والعرب» تناشد كل النخب العربية والإسلامية أن يوحدوا جهودهم على كل الصعد لرأب الصدع الناتج من الفتنة الطائفية ورميها في وجه من يريد النيل من هذه الأمة وكرامتها ودورها الرئيسي في إنشاء وتكوين الحضارة الإنسانية، وليعلموا بأننا قد لدغنا مرةً عند احتلال أراضينا والتزمنا الصمت لمرحلة اعتبرناها ضرورية للخروج من الصدمة أولاً، ولمحاسبة أنفسنا ثانياً، ومن ثم انتقلنا إلى موقع الدفاع وتبني موقف الرد ومقارعة الإحتلال. ولكن الأعداء قاموا بخرق صفوفنا ودخلوا بيوتنا واتخذوا مواقع متقدمة في السلطة لكي ينهالوا علينا بأدوات محلية. والغريب في الأمر هو أن ما نراه من فتنة واضحة لم يدفعنا لمعرفة الواقع الملموس الذي يدور حولنا. ففي فلسطين، نجحت اسرائيل في تنفيذ مشروع خطير جداً هو تصفية الفلسطينيين بأيديهم بعد أن أخفقت في ساحة المواجهة، ومن ثم نجحت في نقل الأزمة المستعصية إلى لبنان ليقف أخوة الأمس في مواجهة بعضهم لبعض. وفي العراق يسقط كل يوم أكثر من خمسين قتيلاً في مواجهات تصنف ضمن الفتنة الطائفية. واليوم نخشى أن نلدغ مرة أخرى من الجحر نفسه، أي أن ننزلق إلى المؤامرة الكبرى من خلال الإنجرار إلى الفتنة الطائفية ليقتل بعضنا بعضاً، ولكي نبرر من دون أن نعلم ضرورة تواجد قوات أجنبية في بلداننا لينهبوا ثرواتنا وينالوا من كرامتنا وحضارتنا وديننا ومكونات أمتنا... فهل من مجيب؟

سيد حسين موسوى

دراسات

محمد رضا مجيدي*

نموذج سيادة الشعب الدينية في الجمهورية الإسلامية في إيران

مع حلول الذكرى المئوية لقيام ثورة الدستور (مشروطيّت)، من الضروري إعادة قراءة عوامل انتصارها في البداية، ثم إخفاقها في أقل من عقد من الزمن، وعجزها عن الاستجابة للمطالب التاريخية للشعب الإيراني المسلم المتمثلة في حقه في تقرير المصير وحقوق المواطنة والمشاركة السياسية والحرية والاستقلال والعدالة والمساواة وتأسيس مجلس وطني وتدوين دستور وفصل السلطات وتحديد سلطة الحكام، كما نجد لزاماً أيضاً إلقاء نظرة عابرة على الحوادث التي رافقت حركة تأميم النفط ونجاحاتها وإخفاقاتها وما تبعها، وكذلك عجز هذه الحركة عن تلبية مطالب الشعب الإيراني المسلم. ويبدو، بعد أكثر من ربع قرن على انتصار الثورة الإسلامية والنظام المنبثق عنها، أن دراسة هذا النموذج الديني الوطني من الديموقراطية، والذي طرح تحت عنوان سيادة الشعب الدينية وبيان قدرته على تلبية تلك المطالب أمر ضروري لمجتمعنا الحالي، خاصة أن هذا النموذج أثار تحديات نظرية وعملية عدة، لناحية كونه تحدياً للنماذج السائدة في عالمنا الراهن على الصعيد السياسي وعلى صعيد أنظمة الحكم، وخاصة العلمانية من ناحية، فضلاً عن أنه هدد مصالح القوى المسيطرة على النظام الدولي في القسم الغربي من قارة آسيا الكبرى من ناحية أخرى. على أن هذا النموذج بحاجة اليوم إلى الاهتمام اللازم على الصعيدين النظري والعملي أكثر من أي وقت مضى لكي يكون قوياً وراسخاً على الصعيدين المذكورين ليتم من خلاله وضع حجر الأساس للحضارة الإيرانية الإسلامية الجديدة وليستقر نظام حكومة السيادة الشعبية الدينية من أجل تحقيق الآمال والأهداف التاريخية للشعب الإيراني المسلم.

إن الثورة الإسلامية ،التي تجاوزت كل التجارب العالمية والتاريخية المعاصرة بصورة ناجحة، وعت المسلمات الاجتماعية والتاريخية للمجتمع الإيراني، والتي لا يمكن الوصول إليها

* أستاذ مساعد في جامعة طهران.

عبر إلغاء العامل الديني من مجالات الحياة الاجتماعية والتنمية والإعمار والحرية والاستقلال فحسب، بل إن نفي الدين - كما يصرح القرآن - يسبب التعاسة والشقاء للبشرية ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا﴾ «طه: ١٢٤». ناهيك عن أن هذه التوجهات - إلغاء العامل الديني - لا تنسجم لا مع الإسلام ولا مع الحقائق التاريخية والاجتماعية، ولا مع الهوية الوطنية والدينية لهذا الشعب. وكما جاء في مقدمة دستور الجمهورية الإسلامية، فإن السبب الأساسي في إخفاق ثورة الدستور وحركة تأميم النفط كان ابتعادهما عن المبادئ الإسلامية الأصيلة، والاعتماد على نماذج مستوردة وإبهامات في المفاهيم المستخدمة فيها، وفي النهاية، فإن فصل الدين عن الحياة الاجتماعية في بلد مثل إيران، والذي كان خطأ تاريخياً كبيراً، حرم الشعب لعقود عدة من السير في طريق السعادة ومن بلوغ أهدافه وآماله المنشودة.

تسعى هذه الدراسة من خلال منهج تاريخي إلى تسليط الضوء على نجاحات وإخفاقات الثورات والتيارات الفكرية والسياسية خلال القرنين الماضيين من أجل طرح نموذج عن السياسة والحكومة يمكنه تلبية المطالب الأساسية للشعب الإيراني المسلم في حكم نفسه بنفسه، وكذلك تلبية المطالب المطروحة في مجال التحكم بمصيره والاستقلال والحرية وضمان حقوق المواطنة. وعلى هذا الأساس تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تجربة الثورة الإسلامية، مع التأكيد على نموذج الديموقراطية الدينية تحديداً، واستشراف قدرة هذا النموذج على تلبية المطالب التاريخية في إطار دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويتكون جوهر هذه الدراسة من أسئلة عدة تشكل الإجابة عنها في الواقع محور هذه الدراسة: ما هي أهم مطالب الشعب الإيراني المسلم في القرنين الأخيرين في المجال الوطني عموماً؟ ثم ما هي الجهود التي بذلت لتحقيق هذه المطالب؟ وما هي أسباب نجاحات وإخفاقات تلك الجهود؟ وأخيراً ما مدى قدرة وإمكانية النموذج الذي قدمته الثورة الإسلامية، والمتمثل في السيادة الشعبية الدينية في تحقيق تلك المطالب والاستجابة لها؟

كما تسعى هذه الدراسة لبيان النموذج الداخلي الذاتي للديموقراطية المبنية على أساس الفكر الإسلامي، في إطار السيادة الشعبية الدينية التي يمكن أن تشكل استجابة للمطالب التاريخية المذكورة، بشرط تناولها وطرحها بشكل نظري جيد وتطبيقها بدقة من الناحية العلمية، كما يمكنها أن تكون نموذجاً للمجتمعات التي تبحث عن مشروع أو أطروحة عملية للديموقراطية وسيادة الشعب على مصيره. لكن قبل أن نبدأ بالبحث، نجد من الضروري الإشارة إلى بعض النقاط في هذه الدراسة:

- الديموقراطية تشبه الصحن الفارغ الذي يمكن ملؤه بأشياء متنوعة. إذ إن كلاً من الأفكار السياسية المختلفة تشكل مادة خاصة له حسبما تمليه الأيديولوجية المعتمدة، على أن ما يطرح من الديموقراطية المطلقة يقصد به في الحقيقة السيادة الشعبية أو الديموقراطية الليبرالية،

لأنه لا يوجد ما يسمى سيادة شعبية أو ديموقراطية مطلقة.

- طبعاً، إن مضمون الديموقراطية التي تعني سلطة الأغلبية إنما يهدف إلى تقييدها والسيطرة عليها. وعلى هذا الأساس، وبما أن كثيراً من القيم والمبادئ الفلسفية والأخلاقية والنصوص الأساسية المستقلة عن رأي ومطالب الأغلبية تتمتع بقيمة ذاتية وحقانية ولا تحتاج إلى رأي وقانون الأغلبية في الحصول على مشروعيتها، بل يمكن استخدامها في تأطير واحتواء الديموقراطية باعتبارها سلطة الأغلبية والحفاظ على حقوق الأقلية ووضع حد لانفلات زمام الديموقراطية وظهور نتائج مناقضة لها. وقد سعت الليبرالية منذ فترة طويلة لاحتواء الديموقراطية ووضعها ضمن إطار المبادئ والقيم التي تطرحها. كما أن السيادة الشعبية الدينية ترى إمكانية جعل الدين إطاراً مناسباً لرأي الأغلبية واحتواء الديموقراطية. أما كيف وبأي مقدار يقوم الدين بهذه المهمة؟ هذا ما يُعبر عنه بالقراءات المتعددة للديموقراطية الدينية.

يقوم الأساس الذي ننطلق منه في بحثنا هذا على الاتجاه الفقهي في قراءة السيادة الشعبية الدينية التي تتجلى في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ففي هذه القراءة للسيادة الشعبية الدينية، لا يفسر الدين بالفقه والشريعة فحسب، وإنما يمتد ليشمل الأخلاق والمعنويات والغايات والقيم الأساسية التي تنص عليها التعاليم الإسلامية أيضاً؛ وكما جاء في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تعني دينية السيادة الشعبية في الجمهورية الإسلامية (اسلاميتها) حسبما ورد في الثقافة الشيعية، وكما عبّر الدستور نفسه عن ذلك: «تقوم على أساس (الإمامة واستمرار القيادة) في إطار فكرة ولاية الفقيه وعلى أساس الاجتهاد المستمر للفقهاء الجامعين للشرائط واستناداً إلى الكتاب وسنة المعصومين (ع)، ومع الإستفادة، طبعاً، من العلوم والتقنيات والتجارب الإنسانية المتطورة في مجال الحكومة وإدارة المجتمع».

المطالب الوطنية في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

لمعرفة أهم مطالب أبناء إيران على المستوى الوطني العام، إلى جانب مراجعة التاريخ ونصوص الكتب التاريخية، يمكننا مراجعة أهم وثيقة وطنية، أي دستور المشروطة ودستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والذي يعتبر بمثابة مرآة تعكس المطالب الوطنية. فقد جاء في مقدمة دستور الجمهورية الإسلامية أن هذا الدستور يبين المؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الإيراني وفقاً للمبادئ والضوابط الإسلامية التي تعكس الإرادة القلبية للأمة الإسلامية. وقد حددت الثورة الإسلامية الإيرانية الكبرى ومسيرة نضال وجهاد الشعب الإيراني المسلم من البداية حتى النصر هذه المطالب الأساسية التي تبلورت في

الشعارات والهتافات الحاسمة لجميع فئات الشعب. وفي ظل هذا النصر الكبير، نلاحظ أن الشعب يطالب بقوة بتحقيق هذه المطالب، وأهمها بالنسبة للأجيال الإيرانية المختلفة، والتي انعكست في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

- ترسيخ أسس استقلال إيران وطرد المستعمر بالكامل والحيلولة دون فرض نفوذ الأجانب. إذ إنه مع التوقيع على معاهدتي «كلستان وتركمانجاي»[1] اهتز عمود خيمة الإستقلال الإيراني. كما أنه إثر التمهيدات التي وفرتها بعض التيارات الفكرية والجيل الأول من المثقفين (المتغربين) للأجانب، وفي مقدمهم الميرزا ملكم خان ناظم الدولة الذي كان رمزاً وممثلاً لهم، انهارت خيمة الإستقلال الإيراني بالكامل. ومن هذه التمهيدات - على سبيل المثال - منح امتياز تجارة التنباك للرأسمالي البريطاني رويتر من جانب سبهسالار (رئيس الوزراء في عهد ناصر الدين شاه) وباستشارة الميرزا ملكم خان الذي عبّر عنه اللورد كورزن بأنه يشكل تسليماً كاملاً لخيرات وثروات دولة إلى الأجانب حيث لم يكن أحد يفكر في ذلك ولم يسبق له مثيل في التاريخ[2].

منذ ذلك التاريخ، تحول الاستقلال الوطني إلى هاجس وأصبح أحد المطالب الوطنية للشعب الإيراني المسلم، بحيث سعت الثورات التي حدثت خلال القرنين الماضيين بشكل مباشر أو غير مباشر لتكون صدى لها؛

- إزالة وإلغاء كل شكل من أشكال الاستبداد والدكتاتورية واحتكار السلطة وضمان الحريات السياسية والاجتماعية وسائر حقوق الشعب على المستويين الفردي والاجتماعي؛

- حق تقرير المصير والمشاركة الشعبية في السلطة والاستناد إلى أصوات الشعب في إدارة شؤون الدولة؛

- سيادة القانون والمساواة أمامه؛

- بسط العدل وإلغاء التمييز من خلال توفير إمكانيات متساوية للجميع في كل الأصعدة المادية والمعنوية؛

- سيادة القيم الدينية والمعنوية، وتوفير القاعدة اللازمة لنمو الفضائل الأخلاقية على أساس الإيمان والتقوى والتصدي لكل مظاهر الفساد والانحطاط.

ما العمل؟

بدأ تاريخ القرنين الماضيين في إيران بوصول الأسرة القاجارية إلى سدة السلطة. وتزامنت هذه الفترة التي شهدت مجيء سبعة ملوك (آغا محمد خان، فتحعلي شاه، محمد شاه، ناصر الدين شاه، مظفر الدين شاه، محمد علي شاه وأحمد شاه) مع قضايا وتطورات

مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي. فقد كان الاستبداد الداخلي للملوك القاجار واستعمار الدول الأجنبية -التي جعلت إيران ساحة للتنافس والصراع في ما بينها- يمثلان وجهين لعملة واحدة، والتي يمكن التعبير عنها بعملة شقاء وتعاسة الشعب الإيراني. وفي المقابل ظهرت جهود كبيرة لاستعادة الاستقلال ومكافحة الاستبداد داخل إيران. وبعد نهاية الحروب الإيرانية -الروسية وفرض المعاهدتين الآنفتي الذكر (گلستان وتركمانجاي) المذلتين، انشغلت الأذهان بهذا السؤال التاريخي: ما العمل؟ وللإجابة عليه ظهر عدد من الحركات والثورات، ودخل كثير من الشخصيات على خط المواجهة، وكانت هناك إنجازات إلى جانب حالات عدة من الإخفاق.

حركة المطالبة بدار العدالة والتجربة الدستورية الأولى

مضى نحو قرن من الزمن على تجربة الدستور بشكله الحديث في إيران. إذ كانت السلطة، قبل ذلك ولفترة طويلة، بيد الملوك في هذا البلد، وكانت إدارة الدولة تجري بطريقة دكتاتورية. وبما أن الدين يمتد في أعماق المجتمع الإيراني، كان الشاه (الملك) يلقب نفسه بظل الله من أجل زيادة سيطرته وتسلطه، وكان كل شيء في قبضته وقبضة بقية الأمراء والقادة والحكام الذين كانوا عادة من المستبدين الذين سيطروا على المجتمع بالعنف والقوة. إذ كان هؤلاء يعتبرون البلد والشعب ملكاً لهم. غير أن التحركات والإجراءات التي حصلت بعد عقود من الهزيمة في الحرب مع الروس والتأكيد على ضرورة كشف جذور مشاكل البلاد، أتاحت المجال أمام صوغ وبلورة المطالب الوطنية وتهيئة مستلزمات الإجابة عن السؤال (ما العمل؟) الآنف الذكر.

في هذه الأثناء حدثت انتفاضة وحركة التنباك بقيادة المرجعية الشيعية، فكانت المنطلق لظهور انتفاضة مهمة أخرى عرفت بانتفاضة (دار العدالة). إذ إن حركة وانتفاضة التنباك واقتداء الشعب بعلماء الدين في الدفاع عن المصالح الوطنية ومناهضة النفوذ الأجنبي، كانت حركة وانتفاضة أصيلة وشعبية أظهرت القوة والنفوذ الحقيقيين للعلماء في المجتمع؛ هذه الانتفاضة شكلت منطقاً لتبلور رأي عام في المجتمع يمكنه انتقاد السلطة ومهاجمتها والمطالبة بإلغاء الامتيازات التي تمنحها للأجانب. وقد كانت سلطة وقدرة علماء الشيعة في تعبئة الجماهير للنهوض والمقاومة واضحة للجميع في تاريخ إيران المعاصر. فعلى سبيل المثال، نجد من الضروري الإشارة إلى أنه عندما اتضح مدى تأثير فتوى المرجع ميرزا الشيرازي في تحريم التنباك، أيد هذه الفتوى أشخاص مثل الميرزا ملكم خان الذي دعا في صحيفة **قانون** إلى مواصلة هذا النهج من قبل مرجعية الشيعة حتى نهاية المطاف. وقد كشفت الانتفاضة الأخيرة ضد احتكار التنباك قوة الإسلام الكامنة. لكن هدف هذا الغليان الجماهيري كان

موضوعاً جزئياً وثانوياً. إذ إن الأهم من ذلك هي التنظيمات الاستبدادية عموماً، والضغوط التي يمكنها أن تؤدي إلى بيع حقوق الشعب للأجانب. وكان من واجب العلماء، وخاصة الميرزا حسن الشيرازي - باعتباره مرجع تقليد - أن يعلنوا أن طاعة الحكومة المستبدة ليست واجباً دينياً كما تروج له الحكومة. وعندما يعلن العلماء العظام في المساجد الإيرانية أن طاعة الأوامر الظالمة تتعارض مع روح الإسلام وفيها خراب لأمن الناس وتستوجب السخط الإلهي، فأي ظالم يمكنه مواجهة هذا الإعلان ولا يثوب إلى رشده من نشوة الغرور؟

كما أسلفنا، أوجدت مجموعة التطورات التي شهدها البلد حالة من الوعي في المجتمع، وتبلورت المطالب الوطنية في الدعوة إلى تأسيس دار العدالة التي يمكن أن يكون لها منطلق وطني وديني. وقد تحولت هذه النهضة لاحقاً إلى المطالبة بالدستور (المشروطة) الذي دخلت أفكاره إلى دائرة الفكر الإسلامي الإيراني من الخارج. وقد انتهت الجهود التي بذلت لإعطائه طابعاً محلياً إلى القضاء على أهداف الحركة الدستورية نفسها.

مهما يكن من أمر، فإن الثورة هذه المرة أيضاً كانت تحت قيادة علماء الدين الشيعة. ومع مشاركة تيار المثقفين (المتغربين) بدأ الاحتجاج على الاستبداد ومناهضته، حتى اضطر مظفر الدين شاه إلى الاستجابة للمطالب الوطنية العامة، فجرت كتابة أول دستور في تاريخ إيران، وصادق عليه الشاه (الملك). ورغم أن الدستور أقر الملكية، إلا أنه قيدها بمراعاة القانون. وكان هذا الدستور يشتمل على خمسة فصول وإحدى وخمسين مادة. وكان الفصل الأول حول المجلس، والثاني حول واجبات ووظائف المجلس وحقوقه وحدوده، فيما اختص الفصل الثالث بعرض مطالب الشعب على مجلس الشورى الوطني. وكان الفصل الرابع يحمل عنوان مطالب المجلس. أما الفصل الخامس، فكان حول شروط تشكيل مجلس الشيوخ (سنا). ويتضح من عناوين الفصول هذه بأن جميع القضايا الأساسية والمهمة لم تطرح في هذا الدستور. والجانب المهم مما كان مطروحاً فيه كان يشبه النظام الداخلي للمجلس.

بما أن أول دستور إيراني جرى تدوينه على عجل وكان يفتقر إلى الدقة اللازمة والأخذ بجوهر الثورة وجميع مطالب الشعب المسلم، ولأنه اكتفى فقط بالقضايا البرلمانية وبيان السلطة التشريعية، سعى بعض نواب البرلمان (مجلس الشورى الوطني)، بدعم من قادة الثورة في خارج البرلمان، إلى سد الثغرات التي كانت في الدستور من خلال الحديث عن كتابة ملحق له وإجبار البرلمان على القيام بإجراء سياسي في هذا الصدد.

لهذا الغرض تشكلت لجنة في مجلس الشورى الوطني (البرلمان) لاعداد ملحق للدستور. لكن تركيبة اللجنة المذكورة كانت من المتغربين وخريجي الجامعات الغربية[٣]. وكان مضمون النظام الانتخابي المدون من جانب هؤلاء يمنع جزءاً كبيراً من المجتمع من حقوقه السياسية

والاجتماعية، من قبيل حق التصويت، الأمر الذي عكس تأثرهم بالفكر السياسي الغربي، إذ كانت فكرة حرمان عامة الناس (سواد الشعب) من المشاركة السياسية هي السائدة في الغرب حتى النصف الثاني من القرن العشرين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانتخابات في النظم الديموقراطية الغربية كانت طبقية منذ البداية، إذ إنها كانت تجرى على أساس امتلاك مقدار معين من الثروة (أراضٍ أو رؤوس أموال) ودفع مقدار محدد من الضريبة.

من جانب آخر، استندت اللجنة المذكورة في كتابة مسودة الدستور إلى الدستورين البلجيكي والفرنسي، في حين أن علماء الدين والمرجعية الشيعية كانت تطالب في كتابة الدستور بتطبيق الأحكام الإسلامية والقوانين الإسلامية في المجتمع، مشيرين إلى أن من الضروري أن يكتب العلماء والعقلاء قانون الدولة. إلا أن بعض المثقفين كانوا يعتبرون أن معارضة علماء الدين، وخاصة الشيخ فضل الله نوري، لمسودة الدستور، هي معارضة لقضية تدوين الدستور ذاته. ويقول الشيخ فضل الله نوري في هذا المجال «ليس لدي أي كلام حول موقع المشروطة الدستورية وتحديد قدرة السلطة الملكية ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك، لكن ينبغي وضع حد لبعض البدع. فإصلاح شؤون المملكة، مثل الدوائر الملكية والمحاكم وباقي الدوائر ينبغي أن يتم تحديده بشكل كامل. ولو أردنا أن نجعل البلد دستورياً ونحدد القدرة المتعلقة بالملك ونرسم حدوداً للحكومة ونحدد الوظائف للوزراء، فمن الطبيعي أننا سنحتاج إلى دستور ونظام داخلي وتعليمات توجيهية»[٤]. كما كذّب الشيخ في أحد بياناته موضوع معارضته لمجلس الشورى الوطني، واعتبر أن دوره في تأسيس هذا المجلس أكثر من الآخرين لأن علماء (النجف وكربلاء) أيدوا الحركة الدستورية بسبب الحجة التي أقامها الشيخ عليهم. كما صرح الشيخ في هذا البيان أن المجلس الذي ينبغي أن يكون أساسه الإسلام لا ينبغي أن يسن قوانين تتنافى مع القرآن والشريعة الإسلامية[٥].

تنبغي دراسة دور الشيخ فضل الله نوري وعلماء الدين الإيرانيين المقيمين في العراق في أحداث الحركة الدستورية وتحليله في مرحلتين: مرحلة ما قبل الثورة وما بعدها. إذ إن الشيخ فضل الله ـ كما جاء في رده على رسالة السيد محمد الطباطبائي والسيد عبدالله البهبهاني للمشاركة في الحركةالدستورية ـ قد كتب بأنه انضم إلى تيار مناهضة الاستبداد شرط أن يكون الهدف من ذلك تطبيق القوانين الشرعية. كما أن هذين العالمين اللذين يعتبران من قادة الحركة الدستورية قد أعلنا أن ليس لديهما أي هدف غير الهدف المذكور[٦]. كما أن مرافقة الشيخ فضل الله ـ الذي كان يحظى بشعبية واحترام كبيرين بين أهالي قم وعلمائها جعلت حركة النهضة ضد الاستبداد تعم البلد وتشمل كل أنحائه. كما كان للشيخ دور كبير في انضمام علماء النجف إلى هذه الحركة... فقد صرح الشيخ «إن علماءنا العظام في المدن المقدسة (النجف وكربلاء) وبقية البلدان لم يكونوا معنا ـ مع الحركة الدستورية ـ لكنني جعلتهم

ينضمون إليها من خلال إقامة الحجة والبراهين ويمكنكم أن تسألوا ذلك لهؤلاء العلماء العظام، وأنا لا زلت حتى الآن على مواقفي ومبادئي ولم أغير رأيي»[٧].

يرى سماحة الشيخ فضل الله نوري أن أياً من العلماء لن يخالف المجلس (البرلمان) الذي يسعى للحد من الظلم والحد من قدرة السلطة الحاكمة ولتطبيق الأحكام الإسلامية ويزيل الظلم[٨]. وكان هدف المراجع الدينية في النجف هو إزالة الظلم والدفاع عن المحرومين وتوفير الراحة والأمان للناس في ظل تطبيق الأحكام الإسلامية على أساس مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٩].

استمر عمل لجنة تدوين ملحق الدستور ثمانية أشهر. وكانت هذه الفترة مليئة بالنزاعات والاشتباكات وتباين الآراء، إذ تفاقمت حدة الخلاف بين مؤيدي النزعة الدستورية ذات الاتجاه الغربي، ومؤيدي النزعة الدستورية الملتزمة بالموازين الإسلامية إلى درجة كبيرة. وكان بعض المنتمين إلى التيار الثاني يؤكدون من خلال طرح موضوع (الدستورية الشرعية) على الانتماء الوطني والتمسك بالمبادئ الدينية. وبما أن لجنة تدوين ملحق الدستور كانت متأثرة بالقضايا الظاهرية وبتقليد الأساليب الغربية من دون أي تأمل وتمييز، فإنها قدمت إلى المجلس أطروحة من الدستور كانت في الحقيقة نسخة مترجمة وملفقة من دساتير أوروبية عدة، الأمر الذي أثار ردود فعل سلبية داخل المجلس وخارجه.

نظراً إلى عدم موافقة أكثر أعضاء نواب مجلس الشورى الوطني على هذا الدستور، تقرر أن يعاد هذا الدستور إلى القادة العلماء. وفي النتيجة، واثر جهود علماء الدين، ومنهم الشيخ فضل الله نوري، تم تغيير أكثر من ١٠ مواد من المواد المقترحة، وتمت إضافة بعض المواد إلى الدستور المقترح، مثل المادة الثانية لملحق الدستور بهدف الحيلولة دون حدوث انحرافات من قبل السلطة الحاكمة. لكن مع الأسف، ورغم وعي ويقظة عالم مثل الشيخ فضل الله نوري الذي كان يعتبر من رواد هذه النهضة والذي كان يقول ـ انطلاقاً من اتجاهاته الوطنية والدينية «ماذا دهانا!! نستورد قوانيننا من فرنسا ونظامنا السياسي من بريطانيا، في حين أننا نمتلك أكمل وأشمل دين»، وكان يحذر من التبعية والتقليد الأعمى للغرب، فقد تم اتهام الشيخ فضل الله نوري بالتعاون والتآمر مع الاستبداد وبمخالفة ومناهضة مبدأ الدستور، الأمر الذي زاد من قلق واضطراب الناس الذين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر في أنحاء المدن المختلفة المصادقة النهائية على الدستور خوفاً من التأخير في المصادقة عليه. واضطر المعارضون في مثل هذه الظروف ـ الذين كانوا في الحقيقة يعارضون الطريقة التقليدية للدستور وليس مبدأ الدستور ـ إلى التراجع عن مواقفهم والاكتفاء بالموافقة النسبية. بالنتيجة تمت المصادقة على ملحق الدستور بتعديلاته الجزئية البسيطة من قبل مجلس الشورى الوطني، ووقع الملك محمد علي شاه عليه، وأصدر الأوامر بتنفيذه. وكان ملحق الدستور يشتمل على ١٠ فصول و١٠٧ مواد على النحو الآتي:

- يشمل الفصل الأول ٧ مواد تحت عنوان المبادئ العامة، وكان مختصاً بقضايا الدين الرسمي وعدم تعارض القوانين مع المبادئ الإسلامية المقدسة وحدود مملكة إيران والعاصمة والعلم والجالية الأجنبية وعدم الاستغناء عن أساس الدستورية بتاتاً؛

- يحتوي الفصل الثاني على ١٨ مادة تبين حقوق الشعب الإيراني؛

- يشتمل الفصل الثالث على ٤ مواد تبين التنظيمات والقوى الحكومية؛

- يحمل الفصل الرابع عنوان (حقوق أعضاء المجلسين) ويتطرق إلى صلاحيات نواب المجلسين في ٥ مواد؛

- حمل الفصل الخامس عنوان (حقوق الملك) ويشتمل على ٢٣ مادة تبين حدود سلطة وصلاحيات الملك؛

- يتألف الفصل السادس من ١٣ مادة تبين مسؤولية الوزراء وصلاحياتهم؛

- يشتمل الفصل السابع على ١٩ مادة تحمل عنوان (سلطة الحاكم) وتبين وظائف وصلاحيات السلطة القضائية؛

- كان الفصل الثامن حول المجالس البلدية للأقاليم والمحافظات ويشتمل على ٤ مواد؛

- يحتوي الفصل التاسع ١٠ مواد تبين النظام الاقتصادي والمالي؛

- يضم الفصل العاشر ٤ مواد تتطرق إلى موضوع الجيش والقوات المسلحة تحت عنوان «القوات العسكرية».

على أية حال، تمكن التيار الإسلامي الذي كان يبحث عن وسيلة لتلبية مطالب الشعب المسلم عبر نموذج وطني مبني على أسس الفكر الإسلامي ومنبثق من داخل البلد، تمكن بعد بذل مساع حثيثة أن يقترح على المجلس المادة المعروفة بـ «إشراف المجتهدين الكبار» وتمت المصادقة على هذه المادة باعتبارها المادة الثانية من ملحق الدستور الخاص بالمشروطة، وذلك بعد نقاش مديد وإثر متابعة علماء ومراجع النجف الحثيثة لهذه المادة ودعمهم لها، وكذلك دعم علماء الدين وغالبية أعضاء المجلس وضغط الرأي العام.

بناء على ذلك، لا بد من القول إنه على الرغم من أن مواد مسودة الدستور وملحقه والمؤسسات الناتجة عنه مستقاة من دساتير بعض الدول الغربية، مثل بلجيكا وفرنسا، فإن المصادقة على تلك المواد وتطبيقها تما بعد أن حصل اليقين لدى المراجع وعلماء الحركة ومعظم نواب المجلس بعدم مخالفتها للمعايير الإسلامية، ثم قدم اقتراح بإضافة مادة «إشراف المجتهدين الكبار» للحيلولة دون وضع قوانين مخالفة لمعايير الإسلام.

من دار العدالة إلى المشروطة (الحركة الدستورية)

ثمة نقطة مهمة جديرة بالذكر والتأمل في مسار تطورات الحركة الدستورية وإعادة قراءتها سيكون مؤثراً في تحديد إطار الفكر المحوري لهذا الموضوع، خاصة في معرفة جذور وأسباب فشل الحركة الدستورية في تلبية مطالب الشعب الإيراني، وهي أن اعتصام مجموعة من المثقفين (المتغربين) والناس العاديين في السفارة البريطانية من أجل بيان مطالبهم بمنح الإنكليز الفرصة حتى يدفعوا عملاءهم المعروفين يوماً بعد يوم للتغلغل في أوساط المعتصمين ويتولوا قيادتهم[١٠] ويحرفوا مسار الحركة الدستورية التي بدأت بمطالبة العلماء للعدالة. وأخذ موظفو السفارة البريطانية بالتعاون مع المغتربين يذكّرونهم بمطالب الشعب من جهة، ويمارسون الضغط على البلاط ووزارة الخارجية الإيرانية لتلبية مطالب المدعومين من الإنكليز من ناحية ثانية.

يشير ناظم الإسلام كرماني في تقاريره من داخل السفارة إلى توجيه المعتصمين من قبل المتغربين المثقفين، ويقول: «يمكن القول إن السفارة كانت تعمل بمثابة مدرسة، إذ كانت كل خيمة وكل زاوية فيها تضم مجموعة من المعتصمين يقف على رأسهم عالم سياسي يلقنهم الدرس مثل طلاب المدارس، أي أنهم كانوا يلقنون الناس أشياء جديدة لم يكن أحد من اناس يستطيع أن يتحدث بها حتى الآن»[١١].

إلى ذلك، أشار بعض المعتصمين في كتاباتهم إلى أن جماهير الشعب وبعض زعماء المعتصمين لم تكن لديهم معلومات جيدة عن المجلس والحركة الدستورية (المشروطة)، وأن موظفي السفارة كانوا يلقنونهم ما ينبغي أن يطالبوا به «سألني السفير: ماذا تريدون أيها الحاج؟ قلت: بعد يومين نقول ما نريد. كان لي صديق أرسلت إليه ليلاً فجاءني وقلت له إننا جئنا لنحصل على نتيجة، ولا ندري ماذا نقول، فقال لي: قولوا إننا نريد «كنستانسيون». قلت له: ماذا تعني هذه الكلمة؟ قال: لا عليك. إن عليك أن تقول هذه الكلمة وهم يفهمونها... وفي الغد أرسلت إلى شخص آخر... فقال لي: قولوا نريد مجلس الشورى الوطني»[١٢]. ويقول الحاج سياح أيضاً في مذكراته حول الاعتصام في السفارة «كان الناس يسألون سراً: ماذا تعني المشروطة؟ فكنت أشرح باختصار أنه عندما يكون هناك مجلس (برلمان) في البلاد، يتم تعيين القانون والحدود ولا يستطيع أحد أن يتجاوز القانون. وبشكل عام عاد المعتصمون إلى السفارة وسألهم شارج داخر ما هو هدفكم حتى أعرضه على الشاه؟ فقالوا: نريد المشروطة، فسألهم: ما هي المشروطة؟ فأجاب بعضهم، ولكنهم لم يستطيعوا أن يشرحوا بشكل صحيح، فبدأ هو بالشرح والتوضيح فيما كان الناس يقولون: نعم نحن نريد هذا»[١٣].

لقد أدى تأثير السفارة البريطانية في المعتصمين وفي الأفراد الذين لم يكونوا يعرفون

معنى المشروطية جيداً إلى أن تتحول حركة طلب العدالة من جانب العلماء إلى طلب المشروطة من دون المشروعية من جانب المثقفين، وأن يكون توجيه حركة بدأت بجهود العلماء بيد المثقفين المتغربين، حتى أنه بعد صدور أمر الشاه بخط يده حول إقامة مجلس شورى إسلامي، طالب مجلس المعتصمين في السفارة، والذين كان معظمهم من المثقفين، بتغيير الشورى الوطني وقالوا «لا شأن لنا بالأديان، وإذا أصبح العنوان إسلامياً فلا نغادر السفارة».

في نهاية المطاف وبمساعي موظفي السفارة البريطانية والمثقفين، صدر قرار جديد تغير فيه الاسم من مجلس الشورى الإسلامي إلى المجلس الوطني. ولا يخفى أن هذا التغيير لا يعني مجرد إحلال كلمة محل أخرى، بل كان إحلال تيار محل تيار آخر، الأمر الذي كان يعني أن إخفاق هذه الحركة هو الغموض في المفهوم والاستغلال الذي حدث والانحراف عن المسار الأصلي، والذي ظهر مرة أخرى من قلب الاستبداد الحديث لرضا شاه، فبقيت المطالب الوطنية التي تجلت في حركة الدستور مرة أخرى من دون تلبية.

الثورة الإسلامية والمطالب التاريخية للشعب الإيراني

سجلت الثورة الإسلامية بداية تحول أساسي في الأصول والقيم السائدة في المجتمع الإيراني، والتي تمتد جذورها إلى الماضي البعيد. وقد توصل أبناء الشعب الإيراني من خلال ماضيهم الثقافي المشرق، وبعد فترة من الجمود الناجم عن الاستبداد والاستعمار، إلى نتيجة مفادها أن تأمين سعادتهم يحتاج إلى نموذج جديد نابع من الداخل ووليده، ويقوم على أساس القيم الدينية الأصيلة والوطنية. فالثورة الإسلامية، خلافاً لكثير من الثورات الأخرى التي كانت تنظر إلى احتياجات الإنسان من بعد ومن جانب واحد، حددت أن هدفها الأساسي هو تأمين السعادة المادية والمعنوية للإنسان. فكما نقرأ في مقدمة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية «أن الميزة الأصولية لهذه الثورة مقارنة بالثورات والحركات الأخرى في القرن الأخير هو إسلامية الثورة. فالشعب الإيراني المسلم، بعد اجتياز الثورة الدستورية ضد الاستبداد وحركة تأميم النفط ضد الاستعمار، أدرك أن السبب الأساسي الذي يقف وراء فشل هذه الثورات هو عدم دينية الجهاد والنضال». وبما أن الخط الفكري الإسلامي وعلماء الدين المجاهدين كان لهم دور كبير في الحركات الثورية الأخيرة، فإن هذه الحركات الثورية سرعان ما واجهت الفشل بسبب ابتعادها من المواقف الإسلامية الأصيلة، وبما أن الضمير الواعي للشعب بقيادة المرجع الديني الشامخ - سماحة الإمام الخميني - أدرك ضرورة اتباع النهج الأصيل للدين الإسلامي، بادر هذه المرة برفقة علماء الدين المجاهدين الذين كانوا دائماً في طليعة الحركات الشعبية والكتّاب الملتزمين بقيادة الإمام الخميني بحركة جديدة كي لا يتكرر التاريخ المر للثورات السابقة، وأدرك أنه ينبغي أن يكون هناك خطاب لتلبية المطالب التاريخية

للشعب الإيراني المسلم يكون بدوره أفضل لتحقيق لهذه المطالب. وانطلاقاً من المعرفة الصحيحة للإمام القائد بتفاصيل الأمور ومعرفته للأوضاع، طرح النظرية المحورية للثورة الإسلامية. على أن الثورة الإسلامية التي بلورت في شعاراتها المحورية المطالب التاريخية للشعب الإيراني، تمتاز بخصوصيات أساسية عدة تساعد معرفتها على معرفة الثورة وإدراك قدرتها على تلبية تلك المطالب:

- إن الثورة الإسلامية ثورة شعبية شاملة شارك فيها جميع أبناء الشعب الإيراني ولا تختص بطبقة معينة وخاصة؛

- لم تقم الثورة الإسلامية على أساس الأصول والقيم الحديثة، بل كانت قيادتها ومنظروها الفكريون من علماء الدين والمثقفين المتدينين؛

- قامت الثورة الإسلامية على أساس القيم الدينية والتقاليد الأصيلة والعميقة والمعنوية. وبحسب تعبير فوكو الذي اطلع على الثورة عن قرب، فإنها ثورة يجري فيها النفس الديني؛

- عبرت الثورة الإسلامية القائمة على أساس النظرية الدينية وبقيادة مرجع ديني وقائد وطني عن أهم مطالب الأجيال الإيرانية لناحية حق تقرير المصير وسيادة القيم الدينية والتخلص من الاستبداد وتحقيق الاستقلال وعدم تدخل الأجانب في شؤون البلاد ورفض الظلم والتمييز، إذ تجلت هذه المطالب في الدستور تحت عنوان أهداف نظام الجمهورية الإسلامية.

نظرية ولاية الفقيه ونظرية السيادة الشعبية الدينية

تقوم كل ثورة وتستند على نظرية مركزية. على أن منظومة نظرية الثورة الإسلامية هي نظرية ولاية الفقيه التي يمكن تعريفها في إطار إسلامية الثورة باعتبارها عنواناً مميزاً يتمركز حول مبدأ «دستور الإمامة والزعامة ودورها الأساسي في الثورة الإسلامية». ولقد كانت هذه النظرية المركزية باعتبارها فكر الثورة وقدوة المقاومة حتى النصر، ومشروع نظام الحكم المنبعث من الثورة، مطروحة منذ البداية، وهي التي تضمن إسلامية الحكم ومؤسساته وتصون الجمهورية وآراء الشعب من التجاوزات المختلفة. وتشكل هذه النظرية حجر الأساس لنموذج حديث من الديموقراطية القائمة على الفكر الديني، والتي تجلت في الجمهورية الإسلامية وخطاب السيادة الشعبية الدينية. وحسبما جاء في دستور الجمهورية الإسلامية: «إن مشروع الحكومة الإسلامية القائم على أساس ولاية الفقيه، والذي طرح من جانب الإمام الخميني في ذروة مرحلة استبداد النظام، خلق حافزاً جديداً للشعب المسلم وفتح الطريق الأصيل للجهاد الديني الإسلامي الذي ضاعف جهود ومساعي المجاهدين المسلمين الملتزمين داخل البلد وخارجه».

إن مراحل صوغ وتطبيق هذه النظرية، خلال حقبة النهضة الإسلامية وحتى انتصار الثورة الإسلامية وقيام نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تبين لنا الدور المركزي والمحوري لهذه النظرية في تشكيل وقيام مشروع يلبي المطالب التاريخية للشعب الإيراني. وقد تطرق الإمام الخميني في الستينات عندما بدأت الثورة الإسلامية، إلى جانب تأكيده على ضرورة تدخل علماء الدين في الشؤون السياسية والاجتماعية وتأكيده على تطبيق القوانين الإسلامية، إلى موضوع الحكومة الإسلامية، وبيّن معالمها والمبادرات العملية الكفيلة لإقامتها. وبما أن المواجهة العملية لسماحة الإمام مع النظام الملكي بدأت في الستينات وأدت في النهاية إلى نفيه عام ١٩٦٤، فإن تبيان معالم الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه من جانب الإمام في نهاية الستينات أصبح أساس وقاعدة النشاطات السياسية والاجتماعية للقوات الثورية المسلمة ومكملاً لآرائهم ومساعيهم العلمية.

لقد أدت النظرة الواضحة الإيجابية للإمام الخميني (رض) حول الحكم الإسلامي إلى دخول نشاطات الثائرين مرحلة جديدة في طرح بديل من نظام حكم الشاه، وكان هذا التحول يشكل الفارق الأساسي الذي كان يميز التيار الإسلامي بقيادة الإمام الخميني (رض) عن جميع التيارات والأطياف التي كانت تواجه نظام الشاه، بمعنى أن مبادئ أي من تلك التيارات الفاعلة في المجتمع لم تكن تطرح بديلاً من نظام الشاه، بل كانت بشكل عام تتحدث عن تطبيق دستور حركة المشروطة وتأمين الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية في إطار النظام الملكي.

لقد كان استخدام مصطلح «الحكومة الإسلامية» في إطار «ولاية الفقيه» وسلب المشروعية الدينية عن سائر الحكومات، حتى عن الملكية الدستورية، من قبل الإمام الخميني (رض) يشكل الحل الأساسي للخروج من الطريق المسدودة في المقاومة الجادة ضد نظام الشاه، إذ كان هدف التيارات السياسية الدينية أكبر بكثير من توجيه ضربة إلى نظام الشاه أو القيام ببعض الإصلاحات والتغييرات في النظام. وضمن أبحاث الإمام الخميني حول الحكومة الإسلامية ومن خلال طرحه لمبدئين هما: «عدم إمكانية فصل الدين عن السياسة في نظر الإسلام» و«وجوب العمل لإقامة الحكومة الإسلامية في إطار ولاية الفقيه»، أسس الإمام قاعدة لنشاط حركة العلماء وتطلعاتهم، وهي قاعدة تقوم على أساس الدين والقرآن والسنّة. «جاء الإسلام من أجل أن يمنح الإنسان أبعاداً واقعية وشأناً إنسانياً، أي أن يغير الإنسان من حيث الحياة الاجتماعية والشخصية والسياسية ويساعد كيانه الروحي المعنوي. فالإسلام قادر على إيجاد مثل هذا التغيير، وإن قوانين الإسلام تلبي حاجة الإنسان»[١٥].

إن نظرة الإمام الخميني (رض) السياسية إلى موضوع ولاية الفقيه في زمن الغيبة ووجوب تشكيل الحكومة من جانب الفقهاء تختلف عن النظرة التي تعتبر الولاية مترادفة مع

الأشراف أو مختصة ببعض الأمور المعينة. إذ إن الولاية، من وجهة نظر الإمام، هي استمرار لأصل العقيدة بالإمامة لتنفيذ الأحكام والتعليمات الفقهية الإسلامية. ويستند الإمام (رض) إلى الروايات وإلى الأئمة المعصومين (ع) وإلى الأدلة العقلية العادية حتى يجعل تشكيل الحكومة الإسلامية من ضرورات الدين.

«مضى منذ الغيبة الصغرى وحتى الآن ألف وبضع سنوات ويمكن أن يمضي مائة ألف سنة أخرى وأن لا تقتضي المصلحة ظهور الإمام (ع) وخلال هذه الفترة الطويلة هل يجب أن تترك أحكام الإسلام ولا تطبق؟ وهل كانت القوانين التي تحمّل رسول الله في سبيل إبلاغها والدعوة إليها وتطبيقها العذاب والمعاناة... هل كانت مقتصرة على فترة زمنية محدودة؟ وهل أن الله تعالى حدد تطبيق أحكامه بمئتي عام فقط، وأن الإسلام تخلى عن كل شيء بعد الغيبة الصغرى؟»[١٦].

إن نظرية الإمام الخميني (رض) حول الحكومة، والتي تنزع الشرعية من حكومة الشاه، وتؤكد بشكل مسؤول إقامة الحكومة الإسلامية، تطرح نفسها تلقائياً نظرية دينية للثورة على أساس الشعب من خلال توعيته، ويرسم للنخبة والعلماء والطلبة تكاليف خاصة على أساس الشرع «يجب علينا أن نزيل هذا الغموض الذي يوجد في أذهان حتى كثير من الدارسين نتيجة الدعايات السيئة التي مورست ضد الإسلام خلال السنوات الماضية؛ وأن نشرح النظرة العالمية والنظام الاجتماعي للإسلام ليعلم الناس ما هو الإسلام وكيف هي قوانينه، وينبغي أن تثقوا أننا لو عرضنا وقدمنا هذه المدرسة والحكومة الإسلامية كما هي ونشرحها في الجامعات، فإن الطلبة سيرحبون بها»[١٧].

هذا الأسلوب من الرؤية التكليفية والشرعية حول التدخل في الشؤون والقضايا السياسية وممارسة النشاطات والعمل التبليغي من أجل الحكومة الإسلامية، كان واجباً يلقي بثقله على عاتق رجال وعلماء الدين أكثر من غيرهم. فالعمل على إظهار مبادئ وأسس الحكومة الإسلامية وضرورة إقامتها والدعوة لنشر الوعي على نطاق أوسع وبذل الجهود للإطاحة بالنظام الملكي كانت من التوجيهات العادية للإمام (ره) والتي كانت تضيء مسار الحركة الثورية للجميع. ويشرح الإمام (رض) بأن الثورة الإسلامية وإنجازها الأكبر، وهو الجمهورية الإسلامية والدستور، يضمن رفض كل أشكال الاستبداد الفكري والاجتماعي واحتكار الاقتصاد، ويعمل على تحطيم النظام الاستبدادي وعلى إمساك الشعب بمصيره ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم[١٨].

في مثل هذا النموذج من الديموقراطية التي تقوم على أساس مدرسة وفكر الإمامة والأمة الصالحة التي تتولى الحكومة وإدارة شؤون البلاد ﴿إن الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾

والشرع الذي يبين ضوابط إدارة المجتمع تدور حيث ما دار القرآن والسنّة[١٩]،حيث يمكن تسميتها «ديموقراطية الصالحين». وبناء على هذا، فإن نظرية ولاية الفقيه، ورغم جذورها العميقة في الفكر السياسي الشيعي، يمكن ربطها بشكل من الأشكال بنظرية ولاية الرسول الأكرم (ص) الإلهية. ومع ذلك، فإن طرحها من جانب الإمام الخميني مع مراعاة ظروف ومتطلبات العصر، استطاع أن يوفر إمكانية انتصار الثورة في إيران، وهو ما عجزت عنه النظريات الأخرى. وهكذا امتزج مصير الثورة الإسلامية والنظام الناجم منها مع محور النظرية الديموقراطية الدينية. ولهذا السبب، فإن هذه البنية الحالية تستطيع أن تواصل حياتها وتقدم الأعمال الخاصة بها ما دامت أصالة ولاية الفقيه مصانة ومحفوظة.

ختاماً، نود أن نذكر أن هدفنا من هذه الدراسة هو إعادة فهرسة المطالب الوطنية لأبناء إيران الإسلامية في القرنين الأخيرين، والإجابات التي قدمتها الحركات والنظريات والأفكار المختلفة في هذا المجال مع التأكيد التام على النموذجين اللذين تم تقديمها في هذا المجال، أي الحركة الدستورية قبل مئة عام، ونموذج السيادة الشعبية الدينية المتمثل في الجمهورية الإسلامية التي تأسست قبل أكثر من ٢٥ عاماً. وبما أن النهضة الإسلامية عايشت تجارب النهضات السابقة وتعرف أسباب وعوامل فشل وهزيمة كل منها، فإن منظري الثورة الإسلامية سعوا إلى أن يقدموا بعد انتصار الثورة الإسلامية نموذجاً من نظام السياسة والحكم يتناسب مع الهوية الوطنية وأجزائها وعناصرها ومكوناتها من ناحية، وتكون أهدافه تحقيق المطالب التاريخية للشعب الإيراني المسلم من ناحية أخرى. على أن هذا النموذج لم يكن سوى الجمهورية الإسلامية أو خطاب السيادة الشعبية الدينية. وكما أشرنا آنفاً، فإن شرط نجاح هذا النموذج في تلبية مطالب الشعب الإيراني وتحقيق الأهداف المنشودة للثورة الإسلامية على المدى البعيد يكمن في تعزيز وتقوية هذا النموذج على الصعيد النظري والعملي.

المصادر:

(١) معاهدة فرضت على إيران خلال فترة الحروب بين إيران وروسيا مطلع القرن التاسع عشر - عهد القاجارية - وقدمت إيران بموجبها تنازلات كثيرة لروسيا.

(٢) **تحديات التقليد والحداثة في إيران**، تأليف سالار كسراني، (طهران: دار نشر المركز، ٢٠٠٠م)، ص ٢٦٨.

(٣) كان صنيع الدولة ومحتشم السلطنة عضوين بارزين في هذه اللجنة، وكان كلاهما من خريجي الجامعات الألمانية، وكلاهما متأثر بالثقافة الألمانية، فيما كان مشير الملك ومؤتمن الملك المعروفان باسم الأخوة (بيرنيا) بالترتيب من خريجي جامعات روسيا وفرنسا، ويبدو أنه كان لهما دور كبير في إعداد وثيقة الانتخابات وفي تدوين دستور (المشروطة) أيضاً. كما أن مخبر الدولة أيضاً كان قد أنهى دراسته في ألمانيا واشتغل في مدرسة دار الفنون كمدرس للغة الألمانية (نقلاً عن فريدون آدميت) **ايديولوجية النهضة الدستورية**، الطبعة الأولى (طهران: بيام، ١٩٧٦م)، ص ٩٨، منصورة اتحادية، **ظهور وتطور الأحزاب السياسية للحركة الدستورية**، (طهران: دار نشر كسترده، ١٩٨٢)، ص ١٢١.

(٤) منصورة اتحادية، **ظهور وتطور الأحزاب السياسية للحركة الدستورية** (طهران: دار نشر كسترده، ١٩٨٢)، ص ١٢١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٦) محمد تركمان، **رسائل وبيانات الشيخ فضل الله نوري** (طهران: مؤسسة رسا للشؤون الثقافية، ١٩٨٤)، ص ١٩٤.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه، ص ٩-١٢.

(٩) **مجلة التاريخ**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية لجامعة طهران، العدد الثاني، ربيع عام ١٩٧٧، نقلاً عن صحيفة الشيخ فضل الله نوري.

(١٠) اسماعيل رانيي، **الجمعيات السرية في ثورة الدستور**، (الطبعة الثانية، دار نشر جاويدان، ١٩٩٧).

(١١) **تاريخ نهضة الإيرانيين**، ناظم الإسلام كرماني، (الطبعة الرابعة، طهران: آكاه، ١٩٧٧).

(١٢) **الحركة الدستورية الإيرانية**، رسول جعفريان (قم: دار نشر طوس، ١٩٩٠)، ص ٤٣٩، حوار مع الحاج تقي بنكدار، نقلاً عن **مجلة دانشمند**، العدد ١٩٠، مرداد ١٣٥٨.

(١٣) محمد سياح، **مذكرات الحاج سياح، أو عصر الخوف والرعب**، تحقيق حميد سليح، (طهران: أمير كبير ١٩٧٧)، ص ٥٦١.

(١٤) **تاريخ نهضة الإيرانيين**، مصدر سابق، ص ٥٦٧.

(١٥) **الأصل الثاني من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.**

(١٦) **صحيفة نور**، الجزء الثاني، ص ٢٦٣.

(١٧) **ولاية الفقيه**، (طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني (رض) ١٩٨٩)، ص ٨٦-٨٧.

(١٨) مقدمة **دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.**

(١٩) المصدر نفسه.

خالد أحمد عبد الحميد *

الوضع القانوني للبحر المغلق...
دراسة حالة بحر قزوين

ينصب هذا البحث على دراسة الوضع القانوني للبحر المغلق، سواء على المستوى النظري المتعلق بالقانون الدولي للمياه ، أو على المستوى الواقعي من خلال دراسة إحدى الحالات الفعلية، وهي حالة بحر قزوين، والتي يثار بشأنها نزاع حول كون هذا البحر بحراً تسري عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ، أو كونه بحيرة دولية، ومن ثم لا تنطبق عليه هذه الاتفاقية، ويخضع في هذه الحالة للأعراف الدولية التي تطبق على البحيرات الدولية .

تعتبر حالة «البحر المغلق» إحدى الحالات التي ورد ذكرها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، إذ خصصت الاتفاقية الجزء التاسع منها للحديث عن هذا البحر. غير أن اللافت أن تناول الاتفاقية لمسألة البحر المغلق جاء مقتضباً واتسم بالعمومية من دون الدخول في أي تفصيلات تتعلق بحقوق والتزامات الدول المشاطئة، واقتصر على مجرد التعريف بالبحر المغلق (المادة ١٢٢) ، وعلى حث الدول التي تطل على هذا البحر على التعاون (المادة ١٢٣) .

يمكن القول إن الاتفاقية لم تكن واضحة في ما يتعلق بحالة البحر المغلق ، وربما يكون ذلك أمراً متعمداً لتترك للدول المعنية حرية التوصل إلى توافقات في ما بينها. وتبرز أهمية دراسة حالة بحر قزوين لكونه أكبر البحار المغلقة في العالم ويحظى بأهمية كبيرة في ضوء الثروات النفطية والغازية والسمكية المتوافرة فيه، الأمر الذي يجعل منه محل تنافس إقليمي ودولي شديد. ولعل دراسة هذه الحالة توضح مدى الحاجة إلى المزيد من الاهتمام الدولي بحالة البحر المغلق بحيث لا تترك من دون حسم مختلف جوانبها وأبعادها .

* باحث سياسي مصري.

تطور الوضع القانوني للبحر المغلق

تطور الوضع القانوني للبحر المغلق عبر مرحلتين رئيسيتين : الأولى قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ من خلال محاولة بعض المدارس القانونية تحديد وضع قانوني للبحر المغلق يتوافق مع مصالح بعض الدول المعنية. أما المرحلة الثانية، فقد بدأت مع عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، إذ خصصت الاتفاقية التي توصل إليها المؤتمر جزءاً للبحر المغلق .

قبل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢

على الرغم من أن الحديث عن البحر المغلق يعود إلى فترات تاريخية قديمة، فإن التقديم القانوني له لم يأت في سياق اتفاقيات دولية ، وترك الأمر لآراء فقهاء القانون الدولي ولإدارة الدول المطلة في سبيل التوصل إلى اتفاقات تجمع بينها بخصوص ذلك البحر. وفي هذا الإطار تمكن الإشارة إلى دور فقهاء الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية في محاولة دراسة وشرح وتحليل الوضع القانوني للبحر المغلق. ويرجع اهتمام هؤلاء الفقهاء بهذا الأمر إلى أن الاتحاد السوفياتي السابق كان يطل على مجموعة من البحار المغلقة، هي البحر الأسود وبحر البلطيق وبحر قزوين، ومن ثم حاول فقهاؤه تثبيت وضع قانوني لهذه الفئة من البحار تضمن المصالح السوفياتية أساساً. وقد سمي هؤلاء «أصحاب نظرية البحر المحصور أو شبه المحصور» (Enclosed and smi-enclosed seas)، وعرّفوا هذه الفئة من البحار بأنها بحار محاطة باليابسة من دون أي اتصال بالبحار المفتوحة، أو تتصل بها من طريق مضائق، ولا تمر بها طرق ملاحة دولية مهمة، ويشاطئها عدد محدود من الدول. وقد عكف هؤلاء الفقهاء على صوغ نظرية فقهية للبحر المحصور أو شبه المحصور (المغلق أو شبه المغلق) تقوم على مجموعة من المبادئ، أهمها ما يلي:[1]

- أن هذه الفئة من البحار ذات صفات جغرافية طبيعية خاصة، وتحيط بها عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية معينة ، ومن ثم ينبغي الاعتراف لها بنظام قانوني خاص بها يخول الدول المشاطئة لهذه البحار الحق في منع الدول غير المشاطئة لها من ممارسة أنشطة بحرية معينة داخل مياها أو عبر المنافذ المؤدية إليها حماية للمصالح المشروعة للدول المشاطئة في الحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها ودعماً للاستقرار في المناطق المحيطة بهذه البحار حفاظاً على السلم والأمن الدوليين؛

- بموجب ذلك النظام القانوني الخاص، فإن الدول المشاطئة لهذه الفئة من البحار هي فقط صاحبة الاختصاص في تحديد ما ينطبق عليها من قواعد قانونية ، وأي تدخل من الدول غير المشاطئة يعد اعتداء صارخاً على سيادة الدول المشاطئة؛

- لا يجوز لأية دولة مشاطئة لبحر محصور أو شبه محصور (مغلق أو شبه مغلق) أن تدعي السيادة على هذا البحر في ما وراء المياه الإقليمية والمنطقة المجاورة لكل دولة من الدول المشاطئة الأخرى بحيث تظل هذه المسافة المائية مفتوحة للاستخدام العام لكل هذه الدول وعلى قدم المساواة وبالمراعاة لمصالح كل دولة؛

- التمييز بين النظام القانوني للبحار المحصورة أو شبه المحصورة التي تصلها مضائق بأعالي البحار، وتلك المحاطة كلية باليابسة من دون أي اتصال بالبحار المفتوحة الأخرى، بحيث تملك الدول المشاطئة للفئة الثانية من هذه البحار حقوقاً اكثر اتساعاً تصل إلى الحق في تحريم كل أوجه استخدام الدول غير المشاطئة للبحار شبه المحصورة. أما بالنسبة للفئة الأولى، فتتمثل حقوق الدول المشاطئة في الحق في إغلاق هذه البحار أمام السفن الحربية التابعة لدول غير مشاطئة، وأن هذه الدول هي فقط صاحبة الحق في استغلال الجزء القاري، وأن المسموح في ما يتعلق بالملاحة في هذه البحار، هو حق المرور البريء .

حاولت الدول التي كانت تروج لنظرية البحر المحصور أو شبه المحصور (الاتحاد السوفياتي السابق) أن تحصل على اعتراف المجتمع الدولي بهذه النظرية في مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار، إذ تقدمت باقتراح للمؤتمر يشمل إضافة نص إلى المسودة التي كان يضطلع بإعدادها لمشروع معادل لقانون البحار ، يسمح بإمكانية وضع نظام قانوني خاص للملاحة في بحار معينة. بيد أن الدول المشاركة في المؤتمر لم تتقبل هذا المبدأ ، لا سيما وأن هذه النظرية ارتكزت على أسس أمنية بحتة وتقيد حرية الملاحة الدولية في بحار عدة من العالم ذات أهمية تجارية واستراتيجية كبيرة لكل دول العالم، فضلاً عن أنها كانت تسعى إلى تحقيق مصالح خاصة لإحدى الدول الكبرى على حساب التوازن الدولي الذي تحرص عليه الدول في المناطق الحساسة من العالم[٢]. وبناء على ما تقدم، استمر الوضع القانوني للبحر المغلق غير محدد المعالم. وقد وضع بعض الفقهاء حالات عدة لهذا البحر يمكن بناء عليها تحديد وضعه القانوني، وذلك كما يلي[٣]:

- إذا وقع البحر المغلق كله في حدود دولة واحدة، فإنه يكون حينئذ جزءاً من إقليم تلك الدولة، حتى ولو كان للبحر ممر عبر مضيق أو نهر يؤدي إلى البحر المفتوح العام. أما إذا حازت شواطئه أكثر من دولة، ولم يكن بين هذه الدول اتفاق بخصوص حدوده، فإن سيادة كل من تلك الدول يجب أن تحترم في نطاق مياهها الإقليمية، فإن بقيت من مياه البحر المغلق بقية في وسطه، خضعت تلك البقية لنظام يماثل نظام البحر العام، ولو أن الغالب هو ألا توجد هذه البقية، لأن البحر المغلق لا يستخدم عادة في أغراض التجارة الدولية لغير الدول المشاطئة؛

- إذا شكل البحر المغلق أو شبه المغلق خليجاً، فإنه يخضع لأحكام الخلجان، ومثال ذلك

خليج المكسيك الذي تحده الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك وكوبا، والذي يمكن الدخول إليه من فتحتين على جانبي جزيرة كوبا يبلغ عرض كل منها نحو ١٠٠ ميل؛

-إذا كان للبحر المغلق أهمية دولية واضحة، فإن مركزه القانوني ينظم عادة بمقتضى وفاقات دولية، مثل البحر الأسود الذي يتمتع بأهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية كبيرة، وتطل عليه دول الاتحاد السوفياتي (سابقاً) ورومانيا وبلغاريا وتركيا. وقد أبرمت وفاقات دولية عدة بشأن هذا البحر كان آخرها اتفاقية برلين لعام ١٨٧٨، والتي أرست حركة الملاحة التجارية في هذا البحر .

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن البحر المغلق في هذه المرحلة لم يتم تحديد طبيعته القانونية في اتفاقية دولية ملزمة. وعلى الرغم من أن بعض الدول قد حاولت الحصول على اعتراف دولي بنظام خاص لهذه النوعية من البحار، فإن هذه الدول أخفقت في تحقيق مسعاها، ومن ثم ترك الأمر لإدارة الدول المشاطئة لهذه البحار. وهنا أصبح التقويم القانوني يتوقف على عدد الدول المطلة على البحر (دولة واحدة أو أكثر)، أو أنه يعتبر خليجاً دولياً تنطبق عليه أحكام الخلجان ، أو أن الدول المطلة قادرة على التوصل إلى وفاقات في ما بينها حول الطبيعة القانونية لهذا البحر .

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢

استمر الاهتمام بالبحر المغلق وبوضعه القانوني، وهو ما بدا واضحاً مع استعداد الأمم المتحدة لعقد مؤتمرها الثالث لقانون البحار. وقد أثير هذا الموضوع خلال الدورة الثالثة للجنة استخدام قاع البحار والمحيطات الموجود خارج حدود الولاية القومية في الأغراض السلمية، والتي عقدت في نيويورك خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ١٩٧٢. وكانت اللجنة مكلفة من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة بإعداد قائمة الموضوعات التي سوف تكون أساساً لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار بشأن إعداد مشروع معاهدة شاملة لقانون البحار. وقد وافقت اللجنة المذكورة على إدراج مسألة البحار ذات الطبيعة الخاصة المميزة (البحار المغلقة وشبه المغلقة) ضمن الموضوعات التي ستكون أساساً لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، وهو ما وافقت عليه أيضاً الجمعية العمومية.

احتل موضوع تخصيص نظام قانوني للبحار المغلقة وشبه المغلقة حيزاً لا يستهان به من مناقشات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذي بدأ أولى دوراته في نيويورك (٣ - ١٤/ ١٢/ ١٩٧٣) حيث نوقشت هذه القضية ضمن أعمال اللجنة الرئيسية الثانية. وتقدمت خلال هذه الدورة كل من العراق وإيران وتركيا بمقترحات عدة يمكن عرضها في ما يلي:[٤]

المقترح العراقي: تضمن المقترح العراقي مجموعة من المواد التي تتعلق بتعريف البحر المغلق ووضعه القانوني، وذلك على النحو الآتي:

- يعني مصطلح «البحار شبه المغلقة»، التي تكون جزءاً من البحار العالمية، أي بحر محاط بالأرض وتقع عليه دولتان أو أكثر، ويوجد بين الدول المتجاورة أو المتقابلة الواقعة عليه ممر من البحار العالمية بمنفذ ضيق؛

- تتخذ الدول الساحلية في البحار شبه المغلقة التدابير المتعلقة بإدارة وصيانة واستكشاف الموارد المائية الحية في ما وراء البحر الإقليمي من طريق التنظيمات الإقليمية، مع الأخذ في الحسبان النشاطات التي تقوم بها المنظمات الدولية المعنية في هذه المجالات؛

- تدار المسائل المتعلقة بحماية البيئة البحرية والسيطرة على التلوث في هذه المناطق بصورة مشتركة بين الدول المشاطئة في تلك المناطق، وتوضع القواعد والأنظمة والمقاييس لهذا الغرض على أساس المعايير المقبولة دولياً، ويجب أن يعطى اهتمام خاص للعمل الذي تقوم به المنظمات الدولية بهذا الشأن؛

- يجب أن تصان حرية الملاحة في البحار شبه المغلقة التي تكون جزءاً من البحار العالمية؛

- إذا أدى تثبيت مدى البحر الإقليمي باثني عشر ميلاً في البحار شبه المغلقة التي تكون جزءاً من البحار العالمية إلى إغلاق المناطق بالبحر الإقليمي لدول أخرى، وكانت هذه المناطق سابقاً تعتبر جزءاً من البحار العالمية، فإن حرية الملاحة يجب أن تستمر في تلك المناطق.

نظراً إلى هذه المقترحات، يمكن القول إن العراق قد حاول أن يجعل البحر شبه المغلق جزءاً من البحار العالمية المفتوحة، وقد يكون مرد ذلك هو الرغبة العراقية في جعل الخليج الذي يمكن اعتباره بحراً شبه مغلق، جزءاً من البحار العالمية، وذلك على عكس الرؤية الإيرانية ،كما ستلي الإشارة، ومن ثم كان اقتراح صيانة الملاحة الدولية في هذه النوعية من البحار .

المقترح الإيراني: تضمن المقترح الإيراني أربع مواد تتعلق بالبحر المغلق وشبه المغلق، على النحو الآتي:

- البحر المغلق هو أي حجم صغير من المياه المحاطة بالأرض وتقع عليه دولتان أو أكثر ويكون مرتبطاً بالبحار العالمية بمنفذ ضيق. أما البحر شبه المغلق، فهو حوض البحر الواقع على حدود حوض المحيط ومغلق بالإقليم الأرضي لدولتين أو أكثر؛

- تطبق القواعد العامة التي تضمنتها الاتفاقية على البحر المغلق بطريقة تنسجم مع الصفات التي لهذه البحار ومتطلبات ومصالح الدول الساحلية الواقعة عليه؛

- تكون حماية وصيانة البيئة البحرية في البحار المغلقة وشبه المغلقة وإدارة الموارد من مسؤولية الدولة الساحلية المعنية. ولهذا الغرض يمكن للدولة الساحلية أن تضيف إلى تلك المعايير ما يلي:

*تبني قواعد ومعايير إقليمية يقصد منها حماية أفضل للبيئة البحرية ضد التلوث البحري؛

* تنسيق الأنشطة المتعلقة بإدارة واستثمار الموارد الحية للبحار المغلقة وشبه المغلقة بموجب التنظيمات الإقليمية.

*يتم البحث العلمي في البحار المغلقة وشبة المغلقة بموافقة الدولة الساحلية المعنية.

نظراً إلى المقترح الإيراني، يتضح أن الهدف هو الحصول على اعتراف دولي بأن البحار المغلقة أو شبه المغلقة لها وضع خاص يختلف عن وضع البحار العالمية المفتوحة. إذ بدا واضحاً التأكيد على مسؤولية الدولة الساحلية عن كل ما يتعلق بالبحر المغلق أو شبه المغلق. وقد يكون مرد ذلك هو محاولة إيران التأكيد على أن الخليج هو بحر مغلق أو شبه مغلق، وليس جزءاً من البحار العالمية كما يعتبره العراق.

المقترح التركي: أشار المقترح التركي إلى أن تثبيت الحد الأدنى الأعلى لمقياس البحر الإقليمي في المناطق ذات الطبيعة الخاصة، كالبحار المغلقة وشبه المغلقة، والتي يكون من الصعب على الدول الساحلية أن تحدد فيها المدى الأقصى لبحارها الإقليمية، يجب أن يتم بالاتفاق بين الدول الساحلية في تلك المنطقة ، وأن القواعد العامة المتعلقة بالبحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية يجب أن تطبق في البحار المغلقة وشبه المغلقة بطريقة تنسجم مع مبادئ العدالة. وتناول الاقتراح احتمال قيام الدول المشاطئة على البحار شبه المغلقة بإجراء اتصالات في ما بينها من أجل تقرير الطريقة التي تلائم طبيعة المنطقة.

خلال الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، والتي عقدت في جنيف، (١٧/٣ - ١٠/٥ - ١٩٧٥) تم بحث موضوع البحار المغلقة وشبه المغلقة ضمن أعمال اللجنة الرئيسية الثانية التي ساد فيها نقاش حول بعض المسائل القانونية الخاصة بهذه الفئة من البحار، الأمر الذي تكرر حدوثه خلال الدورة الرابعة للمؤتمر الذي عقد في نيويورك (١٥/٣-٧/٥-١٩٧٦)، وبصفة عامة، فقد تركز النقاش حول أمور عدة تتعلق بما يلي:

تعريف البحار المغلقة وشبه المغلقة

رأت بعض الدول أنه لا يمكن وضع تعريف واحد يعرّف البحار المغلقة وشبه المغلقة، وذلك

بسبب اختلاف المصطلحين في المعنى، بحيث يتطلب أن يكون للبحار شبه المغلقة تعريف يغاير في المدلول القانوني تعريف البحار المغلقة. وأضافت هذه الدول أنه نظراً لأن الدول معنية بمشكلات البحار شبه المغلقة، فإن تنظيمها تحكمه اعتبارات عدة تخص الدول المحيطة، ومن ثم يتعين أن يكون التنظيم القانوني في اتفاقية قانون البحار قاصراً على البحار شبه المغلقة التي تستطيع الدول تحديد مدلولها القانوني. وبناء على ذلك، كان هناك اتفاق بين الدول حول مجموعة من الملامح الرئيسية التي تشترك فيها البحار شبه المغلقة، وهي[٥]:

- أن هذه البحار تطل عليها أكثر من دولة؛

- أنها تتكون من خليج أو حوض أو بحر يتصل بالبحار المفتوحة (البحار العالمية) من طريق منفذ أو مضيق واحد أو أكثر؛

- أنها بحار محدودة الاتساع لا تسمح خصائصها بالتطبيق الكامل والشامل للمناطق البحرية المنصوص عليها في الاتفاقية العالمية لقانون البحار. ولا يعني ذلك أن البحار شبه المغلقة لا تسمح بهذا التطبيق في جميع أجزائها، ولكن المقصود بذلك هو أن تلك البحار تستعصي في أكثر أجزائها على إنشاء البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية إلى حدودها القصوى.

التنظيم القانوني للبحار المغلقة وشبه المغلقة

في ما يتعلق بالتنظيم القانوني لهذه الفئة من البحار، فقد نُظر إليه من زوايا عدة تتعلق الأولى بالملاحة في هذا البحار، والثانية بتحديد التخوم والمناطق البحرية للدول المشاطئة، وترتبط الثالثة بطريقة إدارة موارد الثروة في تلك البحار. أما بالنسبة للقواعد الخاصة بالملاحة، فقد أشار بعض الباحثين القانونيين إلى أن الاتجاه الذي ساد داخل المؤتمر قد مال إلى التمسك بحرية الملاحة لسفن جميع الدول داخل البحار شبه المغلقة وعبر المنافذ المؤدية إليها، بل إن بعض الدول قد اقترحت تضمين مسودة مشروع معاهدة قانون البحار قواعد لحماية حرية الملاحة داخل البحار المحصورة وشبه المحصورة من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها نتيجة لتشييد الجزر الصناعية والمنشآت في المنطقة الاقتصادية الخالصة للدول المشاطئة لهذه البحار[٦]. غير أن آخرين أشاروا إلى أن الاهتمام قد اقتصر فقط على البحار شبه المغلقة. واتفقت الدول المشاركة في المؤتمر على أن مبدأ حرية الملاحة البحرية يتعين أن يطبق على منافذ هذه البحار أو مضائقها المستخدمة في الملاحة الدولية بين جزئين من أعالي البحار. أما منافذ هذه البحار أو مضائقها المستخدمة في الملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار والبحر الإقليمي لدولة أجنبية فيسري في شأنها النظام القانوني لحق المرور البريء[٧].

في ما يرتبط بتحديد التخوم والمناطق البحرية للدول المشاطئة على البحار المغلقة أو شبه المغلقة، فقد ساد اتجاه داخل المؤتمر إلى تضمين اتفاقية قانون البحار نصوصاً تختلف عن القواعد القانونية الخاصة بالبحار المفتوحة. وقد اقترحت بعض الدول أن ينص على أن تحديد التخوم والمناطق البحرية للدول المشاطئة للبحار المغلقة وشبة المغلقة يجب أن يتم بالاتفاق في ما بين هذه الدول، مع التشديد على أن يكون مثل هذا التحديد مبنياً على مبادئ العدالة والمساواة وتساوي الأبعاد، بينما رفضت بعض الدول المبدأ الأخير، واقترحت مراعاة الظروف الخاصة المحيطة بكل حالة على حدة[8]. وبالنسبة لطريقة إدارة موارد الثروة في تلك البحار، فقد اتفقت الدول المشاركة في المؤتمر على أن التنظيم القانوني في هذا الصدد لا يجوز أن يأخذ شكل قيود قانونية ترد على سيادة الدولة الساحلية، بل يتعين أن يصدر هذا التنظيم في نطاق ترتيبات إقليمية تعقدها الدولة المطلة على هذه البحار بوجه خاص[9].

على الرغم من شمول تلك المقترحات التي قدمتها الدول المشاركة في الدورات الأولى والثانية والثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المسودات التي جرى التفاوض حولها لم تتضمن سوى ثلاث مواد تراجعت بعد ذلك إلى مادتين فقط عرضتا في النص المركب غير الرسمي للتفاوض / التنقيح، وذلك خلال الدورة الثامنة للمؤتمر (١٩/٣-٢٧/٤-١٩٧٩). وقد جاءت هاتان المادتان في شكلهما النهائي ضمن الجزء التاسع من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، واقتصر الأمر على مجرد التعريف وحث الدول على التعاون في ما بينها، وذلك على النحو الآتي: على الرغم من الاقتراحات التي تضمنت وضع تعريف منفصل لكل من البحار المغلقة (enclosed sea) والبحار شبه المغلقة (semi-enclosed sea)فإن المادة ١٢٢ من الاتفاقية لم تضع تعريفات منفصلة، وإنما وضعت تعريفاً واحداً لكليهما، إذ أشارت إلى أن البحر المغلق أو شبه المغلق يعني «خليجاً أو حوضاً أو بحراً تحيط به دولتان أو أكثر ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بوساطة منفذ ضيق، أو يتألف كلياً أو أساساً من البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر»[10].

كذلك، وبدلاً من أن تضع الاتفاقية قواعد قانونية تحدد التنظيم القانوني للبحر المغلق، والتزامات الدول المعنية، فقد اكتفت المادة١٢٣ من الاتفاقية بالإشارة إلى أنه «ينبغي أن تتعاون الدول المشاطئة لبحر مغلق أو شبه مغلق في ما بينها في ممارسة ما لها من حقوق وأداء ما عليها من واجبات بمقتضى هذه الاتفاقية. وتحقيقاً لهذه الغاية تسعى (الدول) مباشرة أو من طريق منظمة إقليمية مناسبة إلى:

- تنسيق إدارة الموارد الحية للبحر وحفظها واستكشافها واستغلالها؛
- تنسيق إعمال حقوقها وواجباتها في ما يتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها؛
- تنسيق سياساتها المتعلقة بالبحث العلمي والقيام حيثما يقتضي الأمر ببرامج مشتركة

للبحث العلمي في المنطقة؛

- دعوة غيرها من الدول أو المنظمات الدولية المهمة حسب الاقتضاء لتتعاون معها في العمل على تدعيم أحكام هذه المادة»[١١].

الخلاصة أنه مما لا شك فيه أن الوضع القانوني للبحر المغلق قد شهد تطوراً بدرجة ما. فقبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ تُرك الأمر للدول المعنية ولآراء الفقهاء التي تباينت، سواء لجهة اعتبار البحر المغلق خليجاً تسري عليه القواعد القانونية الدولية التي تنطبق على الخلجان الدولية، أو لجهة اعتباره بحيرة دولية تخضع لتوافقات الدول أو الأعراف الدولية الخاصة بالبحيرات الدولية. لكن في ظل اتفاقية عام ١٩٨٢ بدا أن هناك درجة ما من الاهتمام بالبحر المغلق ظهرت في تخصيص الجزء التاسع من الاتفاقية للحديث عن هذه البحار. غير أن هذا الجزء قد اشتمل على مادتين فقط - كما سبقت الإشارة - إحداهما خاصة بالتعريف، والثانية تحث الدول المعنية على التعاون في ما بينها في ما يتعلق بالأمور الخاصة بالبحر المغلق... لكن التساؤل الذي يثار في هذا الصدد هو: هل يساعد وجود هاتين المادتين على حل النزاعات أو الخلافات التي تنشئ بين الدول المطلة على بحر مغلق أو شبه مغلق ؟ بمعنى آخر هل يعتبر ما جاء في الاتفاقية بخصوص البحر المغلق أو شبه المغلق كافياً لحسم الخلافات التي تنشئ بين الدول المشاطئة أم أن هناك قصوراً في ما يتعلق بهذه النوعية من البحار؟ لا شك أن الممارسة الفعلية هي التي يمكن أن تقدم الإجابة على تلك التساؤلات، ومن ثم سيتم تناول بحر قزوين كدراسة حالة، وذلك في المبحث الآتي.

الوضع القانوني لبحر قزوين: دراسة حالة

سعى الباحث في هذا المبحث إلى دراسة الوضع القانوني لبحر قزوين باعتباره أحد أهم البحار المغلقة في عالم اليوم، ويدور حوله صراع من أجل ثرواته الحية وغير الحية، وذلك في محاولة للإجابة على التساؤل الذي سبق طرحه في نهاية المبحث الأول والخاص بمدى كفاية ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ لحسم ذلك الصراع.

قبل الخوض في المسائل القانونية، تنبغي الإشارة إلى مجموعة من المعلومات الجغرافية عن بحر قزوين، والتي ربما تفيد في التحليل القانوني، إذ يعتبر هذا البحر أكبر البحار المغلقة في العالم، وتطل عليه خمس دول هي من الشرق تركمانستان، ومن الغرب روسيا وأذربيجان، ومن الشمال كازاخستان، ومن الجنوب إيران، ويبلغ طوله نحو ٧٥٠ ميلاً، أي نحو ١٢٠٠ كيلو متراً، بينما يصل عرضه إلى ٢٠٠ ميلاً، أي ٣٢٠ كيلو متراً، ويقع فيه نحو ٥٠ جزيرة صغيرة، وتبلغ مساحته نحو ١٤٩,٢٠٠ ميلاً مربعاً أي نحو ٣٨٦,٤٠٠ كيلو متراً مربعاً[١٢].

تبلغ السواحل القزوينية ٦٣٧٩ كيلوا متراً، منها ٦٤٠ كيلو متراً في الأراضي الإيرانية، و٨٢٠ كيلو متراً في جمهورية أذربيجان، و١٩٠٠ كيلو متر في جمهورية كازاخستان، والباقي في روسيا وتركمانستان، ويصل عمق البحر الوسطي إلى ٣٢٥ متراً، ويفتقر البحر لمر مائي طبيعي متصل بالبحار المفتوحة، لكنه يتصل بها من طريق قناتي «فولغا - دن»، و«فولغا - البلطيق» الصناعيتين. وتصب ثلاثة أنهار رئيسية في بحر قزوين، هي فولغا وأراك وترك، وكلها تجري من الشمال إلى الجنوب، وتشكل نحو ٨٨ في المئة من مياه البحر[١٣].

يحتوي بحر قزوين على ثروات ضخمة من موارد حية وغير حية. إذ يوجد فيه نحو ٩٠ في المئة من المخزون العالمي من أفخر أنواع الكافيار، كما أنه يحوي كميات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي. وحسب إدارة معلومات الطاقة الأميركية، قد يراوح حجم الاحتياطي المؤكد من النفط بين ١٨ و٢٤ بليون برميل حتى تموز/يوليو ٢٠٠٢، بينما تصل تقديرات الاحتياطي المحتمل إلى ما بين ٢٥٠ و٢٧٠ بليون برميل. وفي ما يخص الغاز الطبيعي، فقد بلغ الاحتياطي المؤكد نحو ١٧٠ تريليون قدم مكعب، في حين يبلغ الاحتياطي المحتمل ما بين ٢٤٣ و ٢٤٨ تريليون قدم مكعب[١٤].

في ضوء المعطيات المذكورة أعلاه، يدور نزاع بين الدول الخمس المطلة على البحر، أساسه الخلاف حول الوضع القانوني الذي ستترتب عليه الحقوق والواجبات الخاصة بكل دولة. وبناء على ذلك ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول الأول الوضع القانوني لبحر قزوين قبل تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، بينما يعرض الثاني لطبيعة النزاع القائم بين الدول الخمس المطلة على البحر بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

الوضع القانوني لبحر قزوين قبل تفكك الاتحاد السوفياتي

حتى عام ١٩٩١ كانت هناك دولتان فقط تطلان على بحر قزوين، هما إيران والاتحاد السوفياتي السابق. وقد أبرمت الدولتان مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي تناولت بعض الأمور المتعلقة بهذا البحر، مثل الصيد والملاحة، لكنهما تجاهلت أموراً أخرى، مثل كيفية استغلال الموارد وكيفية الحد من التلوث، فضلاً عن أنه لم يتم تحديد الخط الحدودي الفاصل في بحر قزوين. غير أن هذه الاتفاقيات، وخاصة تلك الموقعة في القرن العشرين، تضمنت الحديث عن وضع قانوني للبحر. وفي ما يلي عرض لهذه الاتفاقيات لمحاولة التوصل إلى الوضع القانوني للبحر.

اتفاقيات روسيا وإيران في القرن الثامن عشر

أبرمت الدولتان أربع اتفاقيات خلال القرن الثامن عشر. إذ تم إبرام الاتفاقية الأولى عام

١٧٢٣، والثانية عام ١٧٢٩ ، والثالثة عام ١٧٣٢، بينما أبرمت الاتفاقية الرابعة عام ١٧٣٥.
ولم تشر هذه الاتفاقيات صراحة إلى حقوق السيادة في بحر قزوين، بل إنها لم تتطرق إلى بحث الملاحة والتجارة ، وإن كانت اتفاقية عام ١٧٣٢ قد أشارت إلى أنه «إذا تعرضت سفن تجارية روسية تبحر في بحر قزوين لخسائر مالية، فإنه ينتظر من الحكومة الإيرانية أن توظف إمكانياتها حتى لا تضيع أموال تلك السفن ، وأن تساعد قدر الإمكان على إنقاذ السفينة». ومن ناحية أخرى طلب من إيران السماح للسفن التجارية الروسية بالرسو في الموانئ الإيرانية للتفريغ والتحميل(١٥).

الاتفاقيات الروسية ـ الإيرانية في القرن التاسع عشر

أبرمت الدولتان خلال القرن التاسع عشر اتفاقيتين : الأولى عام ١٨١٣ والثانية عام ١٨٢٨. وتعرف الأولى بمعاهدة غولستان (Golestan Treaty) وجاءت في أعقاب هزيمة إيران في الحرب الروسية ـ الإيرانية، وتم بموجبها تنازل إيران عن مساحات شاسعة من أراضيها المطلة على بحر قزوين، كما منعت إيران كذلك من نشر قواتها في هذا البحر. وعرفت الثانية باسم معاهدة تركمنشاي، وأبرمت عام ١٨٢٨ بعد هزيمة إيران أيضاً في حربها مع روسيا ، وبموجبها مُنحت روسيا الحق الحصري في امتلاك أسطول بحري في قزوين(١٦).

على الرغم من تنازل إيران عن بعض أراضيها، فإن الاتفاقيتين المذكورتين لم تحددا سيادة إيران وروسيا على بحر قزوين ، ومن ثم لم تتعين أية حدود بحرية بين البلدين في هذا البحر. ورغم أن روسيا كانت صاحبة نفوذ وسيطرة أكبر على بحر قزوين، فإن ذلك لم يكن يعني أن حدوداً قانونية قد تم ترسيمها بين البلدين في حينه(١٧)، الأمر الذي يعني أن الوضع القانوني للبحر لم يتحدد بين الدولتين .

الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين خلال القرن العشرين

تختلف هذه الاتفاقيات عن سابقاتها في أنها حددت الوضع القانوني لبحر قزوين، وتحدثت عن أمور، مثل الصيد والملاحة، وذلك على النحو الآتي:

أ ـ اتفاقية عام ١٩٢١: بعد أن وقعت الدولتان عام ١٩١٧ اتفاقية نصت على أن كل الاتفاقيات السابقة بينهما قد ألغيت، تم إبرام معاهدة الصداقة بين الجمهورية السوفياتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية وإيران في السادس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٢١. وأصبحت هذه المعاهدة هي الأساس للعلاقات الثنائية بين الدولتين. وقد تضمنت هذه المعاهدة الاعتراف رسمياً بحرية الملاحة لكل من الدولتين في بحر قزوين. وعلى هذا النحو ، تم الاعتراف رسمياً بالسيادة المشتركة والحق المشترك في اتخاذ القرار لكلا البلدين في ما يتعلق بهذا البحر. وفي هذا الصدد نصت المادة ١١ من المعاهدة المذكورة على أن «يعلن كلا الطرفين

ابتداء من يوم توقيع المعاهدة موافقتهما بأن تتمتع سفن كلا الطرفين بالحقوق الملاحية المتساوية في بحر قزوين»[١٨]. وأضاف بعضهم أن هذه المعاهدة قد أشارت إلى «أن ملكية بحر قزوين تعود إلى روسيا وإيران»[١٩]. ومن ثم يمكن القول أن اتفاقية عام ١٩٢١ قد تضمنت أولى الإشارات إلى الوضع القانوني لبحر قزوين كونه بحراً تمتلكه كل من روسيا وإيران وتتمتعان فيه بحقوق متساوية في الملاحة، وهو ما يعني أنه بحر مغلق أمام الدول الأخرى؛

ب ـ اتفاقيات ١٩٢٧ ـ ١٩٣١ ـ ١٩٣٥: بعد إبرام معاهدة الصداقة عام ١٩٢١ بين الاتحاد السوفياتي السابق وإيران، سعت الدولتان إلى تطبيع علاقاتهما الثنائية. إذ تم إبرام اتفاقية عام ١٩٢٧ في مجال الصيد في بحر قزوين، وتم تأسيس شركة مشتركة بينهما. وعلى هذا النحو بدأت الدولتان الاستفادة المشتركة من منابع بحر قزوين. وخلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين وانطلاقاً من المخاوف السوفياتية من علاقات إيران بألمانيا، أقدم الاتحاد السوفياتي السابق على دعم علاقاته مع طهران حيث تم توقيع معاهدتي ١٩٣١ و١٩٣٥ واختصتا بالملاحة التجارية والصيد في بحر قزوين ، وأعلنت الدولتان أن بحر قزوين منطقة بحرية خاصة بالدول المطلة عليه ومغلقة أمام أية دولة ثالثة، بمعنى أنه لا يوجد أي حق ملاحي لغير الدول المشاطئة عليه[٢٠]؛

ج ـ اتفاقية عام ١٩٤٠: أكدت هذه الاتفاقية على تقاسم حق حرية الملاحة، كما وضعت بعض الأسس اللازمة في هذا الشأن، إذ منحت كل دولة حقاً مطلقاً في الصيد في مياهها الساحلية إلى مساحة ١٠ أميال بحرية. كما نصت الاتفاقية على أن الأطراف تقر بأن بحر قزوين ملكية كل من إيران والاتحاد السوفياتي، وأن هناك مساواة في السيادة على مياه هذا البحر[٢١]. كما حددت الاتفاقية نظاماً كاملاً يتعلق بالصيد، وأدت إلى تجديد فاعليات الشركة المشتركة الخاصة بالصيد بين إيران وروسيا، والتي تأسست عام ١٩٢٧[٢٢].

اعتبر بعض الباحثين أن الاتفاقيات المذكورة قد وضعت إطاراً قوياً للوضع القانوني لبحر قزوين يقوم على مجموعة من المبادئ، أهمها ما يلي:[٢٣]

- مبدأ المساواة في الامتيازات، لاسيما في ما يتعلق بحرية الملاحة والصيد، وهو ما بدا واضحاً في اتفاقيات ١٩٢١ و١٩٢٧ و١٩٤٠؛

- مبدأ الاحتكار، وبموجبه يعتبر بحر قزوين بحراً خاصاً بإيران وروسيا، وهو مغلق أمام أي من الدول الأخرى، وهو تحت سيادة الحكومتين المطلتين على ساحله ، ويشمل هذا الاحتكار أيضاً الاستفادة من مصادر وإمكانيات البحر دون أية دولة ثالثة؛

- مبدأ الحفاظ على وحدة بحر قزوين، إذ لم تعمد أي من الدولتين إلى تقسيم البحر بينهما إلى مناطق بحرية أو ترسيم حدود بحرية فيه، بحيث ظل منطقة مائية لا تقبل التقسيم، وهو ما

يعكس مبدأ السيادة المشتركة عليه.

بناء على ما تقدم، يمكن القول إن الاتفاقيات التي أبرمت بين الاتحاد السوفياتي السابق وإيران خلال القرن العشرين قد نظمت حقوق الملاحة في بحر قزوين بالنسبة للبلدين، إذ تم إبقاء حقوق الملاحة للسفن السوفياتية والإيرانية والسفن الأخرى التي ترفع أعلامها، الأمر الذي يعني منع الدول الثالثة من الملاحة في بحر قزوين ، فضلاً عن أن تلك الاتفاقيات منحت حقوق الصيد لدولتين فقط في مياه البحر، ما عدا منطقة الـ ١٠ أميال أمام ساحل كل دولة، ومن ثم يمكن القول إن الدولتين قد اعتبرتا أن بحر قزوين عبارة عن بحر مغلق أمام أية دولة أخرى ويخضع لسيادتهما المشتركة بما يجعله بحراً داخلياً وليس دولياً ، ومن ثم يمكن القول إن هذا البحر كان أقرب إلى أن يكون بحيرة داخلية قبل تفكك الاتحاد السوفياتي السابق.

الوضع القانوني لبحر قزوين بعد تفكك الاتحاد السوفياتي

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي حدث تغير كبير في الوضع الجغرافي المحيط ببحر قزوين استدعى إعادة النظر في وضعه القانوني. فبدلاً من وجود دولتين فقط ـ الاتحاد السوفياتي السابق وإيران ـ تشرفان على البحر، وبينهما اتفاقات قانونية حوله، أصبح هناك خمس دول تعارضت رؤاها وتباينت في ظل تعارض المصالح وتناقضها .. فإلى جانب إيران وروسيا (وريثة الاتحاد السوفياتي السابق) أصبح هناك أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان. وقد حاولت هذه الدول التنسيق في ما بينها، فاجتمعت في طهران عام ١٩٩٢ لإيجاد نظام قانوني لبحر قزوين. واقترحت إيران في هذا الاجتماع إنشاء «منظمة التعاون لاستغلال بحر قزوين» (Caspian sea Co-operation Organization) لكي تمهد السبيل لعقد اجتماعات دورية لحل المشكلات التي قد تنجم عن مسائل الشحن والصيد والموارد البحرية ولتنظيم استكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الموارد والثروات الحية وغير الحية الكائنة في البحر. وقد أنشأ ميثاق المنظمة مجموعة من اللجان الوظيفية والتخصصية حول قطاعات التعاون، وعهد إلى إحداها بمهمة العمل على التوصل إلى اتفاق عام بين أعضاء المنظمة لتحديد الطبيعة القانونية[٢٤].

على الرغم من عقد هذه الدول عدد من الاجتماعات والمؤتمرات، فإنها لم تستطع التوصل إلى رؤية موحدة بخصوص النظام القانوني لبحر قزوين، حتى أن الفكرة التي طرحت بشأن «السيادة المشتركة» لم يتم الاتفاق على تطبيقها، وانقسمت الدول المشاطئة الخمس في ما بينها حول الوضع القانوني للبحر وحول كيفية تقسيم ثروات البحر الحية . وغير الحية. وفي هذا الإطار انقسمت هذه الدول إلى قسمين، الأول رأى أن بحر قزوين بحيرة دولية داخلية أو بحر مغلق، ومن ثم لا تنطبق عليه قواعد القانون الدولي للبحار. وقد ضم هذا القسم إيران وروسيا، في حين رأى القسم الثاني الذي يضم الدول الثلاث المستقلة الجديدة، أذربيجان

وتركمانستان وكازاخستان، أنه بحر مفتوح يخضع لتلك القواعد. وقد نبع هذا الانقسام أساساً من تعارض المصالح وتباينها، لا سيما وأن حسم مسألة الوضع القانوني لذلك البحر سيترتب عليه تحديد الحقوق والالتزامات. وفي هذا الإطار يمكن تناول وجهة نظر كل دولة والأسس التي تستند إليها، وذلك على النحو الآتي:

الموقف الإيراني

أكدت إيران منذ البداية على فكرة الاستفادة أو الإدارة المشتركة (condomium) لبحر قزوين، وذلك استناداً إلى أن الاتفاقيات الموقعة بينها وبين الاتحاد السوفياتي السابق مازالت سارية المفعول، والتي على أساسها يعتبر البحر بحيرة داخلية أو بحراً داخلياً لا يخضع لقوانين البحار الدولية. غير أن إصرار الدول الأخرى على فكرة تقسيم البحر إلى قطاعات وطنية دفع إيران إلى الموافقة على هذا الاقتراح، على أن تكون عملية التقسيم بالتساوي، بمعنى أن تحصل كل دولة على ٢٠ في المئة من ثروة البحر

حسب بعض الباحثين الإيرانيين، تعرضت حقوق إيران - لأعوام عدة - إلى الضياع في بحر قزوين من جانب الاتحاد السوفياتي السابق، ومن ثم فإنها انتهزت تفككه واعتبرته فرصة سانحة للمطالبة بحقها في مصادر هذا البحر وتوسيع مصالحها الوطنية فيه. وفي ضوء ذلك، اتخذت إيران موقفاً يدعو إلى فكرة «الاستفادة المشتركة» لكل الدول المطلة على بحر قزوين، مستدلة بأن الاتفاقيتين المبرمتين بينها وبين الاتحاد السوفياتي السابق في شباط/ فبراير ١٩٢١ وآذار/ مارس ١٩٤٠ يجب أن تشكلا القاعدة للنظام القانوني لبحر قزوين وكيفية إدارة الشؤون البحرية فيه. وفي هذا الصدد جاء في البيان المشترك الصادر في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٩٨ عن مساعدي وزيري خارجية إيران وروسيا أن «ما يعنيهما هو أن النظام القانوني لبحر قزوين، والذي ينص على الاستفادة المشتركة، سيكون نافذاً حتى ذلك الوقت الذي يتم فيه التوصل إلى نظام قانوني جديد لبحر قزوين ، ونفاذ هذا القانون»[٢٥].

وفي هذا الصدد أشارت إيران إلى القواعد الخاصة بالتوارث الدولي، والتي وردت في اتفاقية فيينا ١٩٧٨ والتي تشير إلى التزام الدول المنفصلة بالمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الأصيلة، وهو ما ينطبق على حالة دول بحر قزوين الجديدة المطلة على البحر، والتي عليها الالتزام بالاتفاقيات التي أبرمها الاتحاد السوفياتي السابق مع إيران بخصوص بحر قزوين والتي تؤكد على أنه بحيرة داخلية، وأنه يخضع لسيادتهما المشتركة. كما أشارت إيران إلى أن هذه الدول قد التزمت في اجتماع ألما - آتا عام ١٩٩١ بالتزام المعاهدات والاتفاقيات السوفياتية[٢٦].

أما بالنسبة لفكرة التقسيم، فقد أصرت إيران على أن يكون هذا التقسيم بالتساوي، بمعنى حصول كل دولة على ٢٠ في المئة من ثروات البحر. وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في ١٠/٦/٢٠٠٠ خلال افتتاح القمة السادسة لمنظمة التعاون الاقتصادي أن بلاده «مستعدة للانضمام إلى مبدأ تقاسم عادل للثروات الطبيعية والطاقة في بحر قزوين»، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها إيران بوضوح انضمامها إلى مبدأ تقاسم الثروات الطبيعية لبحر قزوين أمام البلدان المعنية. وعليه ترفض طهران تطبيق مبدأ خط المتوسط، إذ إن تقسيم بحر قزوين إلى قطاعات وطنية يقوم على خطوط متوسطة سوف يمنح إيران أقل نصيب من الثروة ، إذ بدلاً من حصولها على ٢٠ في المئة، فإن هذه النسبة ستنخفض إلى ١٣ في المئة فقط[٢٧].

على هذا الأساس أكدت إيران ضرورة موافقة كل الدول المشاطئة لبحر قزوين على أية معاهدة تتعلق بالوضع القانوني المستقبلي للبحر كي تكون شرعية وملزمة. وفي هذا الإطار، ترفض إيران كل الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها بعض الدول الأخرى. وعلى سبيل المثال، فقد احتجت الحكومة الإيرانية على البروتوكول الذي وقعه الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والكازاخستاني نور سلطان نزار باييف حول تقاسم الجزء الشمالي من بحر قزوين، وأعلن الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية آنذاك (١٥/٥/٢٠٠٥) احتجاج إيران على هذه الاتفاقيات، قائلاً «إن توقيع مثل هذه الاتفاقيات يبطئ المفاوضات الخماسية بين الدول المطلة على هذا البحر للتوصل إلى اتفاق مشترك»، وأضاف أن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية أعلنت في مناسبات عدة أن أي حل نهائي لمسألة بحر قزوين يجب أن يلقى موافقة كل الدول المطلة على هذا البحر»[٢٨].

لا شك في أن إصرار إيران على اعتبار بحر قزوين بحيرة داخلية أو حتى بحراً داخلياً لا تنطبق عليه قواعد القانون الدولي للبحار، يرجع أساساً إلى رغبتها في الحيلولة دون تدويل هذا البحر. إذ إن اعتبار بحر قزوين بحراً مفتوحاً يترتب عليه بعض الالتزامات القانونية الخاصة بالملاحة الدولية، فضلاً عن أن ذلك يسمح بتواجد بعض القوى الدولية التي قد لا ترغب إيران في وجودها في المنطقة . وفي هذا الصدد أشار البعض إلى أن التواجد الأميركي في منطقة قزوين، من قبيل مساهمتها في ما يعرف بـ «اللعبة الكبرى»، قد أيقظ الاعتراض الإيراني على فكرة تطبيق قواعد القانون الدولي للبحار على بحر قزوين، باعتبار أن هذه المسألة ترتفع إلى مصاف الأولوية في الأمن القومي الإيراني.

الموقف الروسي

عقب تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وتصاعد الجدل حول الوضع القانوني لبحر

قزوين، اعتبرت روسيا أنه بحيرة أو «بحر داخلي خاص» لا تربطه أي صلة طبيعية ببقية بحار العالم، ولذلك لا تنطبق عليه العقود الدولية البحرية، ويجب - حسب الموقف الروسي - اعتبار بحر قزوين تراثاً مشتركاً لكل الشعوب القاطنة حوله، وأن يتم استغلال مصادره بشكل متساو ومشترك بين بلدانه الساحلية. واستندت وجهة النظر الروسية إلى الاستدلال القائل إن النظام القانوني الجديد لبحر قزوين يجب أن ينطوي على الجوهر نفسه الذي جاء في اتفاقيتي عام ١٩٢١ و١٩٤٠ المبرمتين مع إيران، واللتين تؤكدان أن ملكية بحر قزوين تعود إلى روسيا وإيران، وانه بحر مشترك بينهما(٢٩). وقد اقترب، وربما تطابق هذا الموقف مع موقف إيران الذي سبقت الإشارة إليه. وعليه عارضت روسيا - كما إيران - اقتراح أذربيجان بتطبيق المادة ١٢٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على بحر قزوين تحت أي عنوان، بل إن روسيا وجهت بتاريخ الخامس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ استدلالاً إلى الأمم المتحدة قالت فيه «لا يمكن اعتبار بحر قزوين حتى بحراً مغلقاً أو نصف مغلق»، كما أنها أبدت استياءها من قيام أذربيجان بتوسيع عمليات التنقيب عن النفط بالتعاون مع الدول الغربية، وكررت موسكو عام ١٩٩٥ تحذيرها السابق الذي أعلنته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ والذي أكدت فيه على الاستفادة المشتركة من مصادر بحر قزوين، وأعلنت ضرورة عدم استغلال تلك المصادر قبل تعيين النظام القانوني المشترك لهذا البحر (٣٠).

تطبيقاً لفكرة أن بحر قزوين هو بحيرة داخلية أو بحر داخلي غير مفتوح، قدمت روسيا بياناً إلى الأمم المتحدة أعلنت فيه أن الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين إيران والاتحاد السوفياتي السابق حول بحر قزوين لازالت محتفظة بقوتها. كما جاء في هذا البيان أن النظام القانوني لبحر قزوين الذي تم إقراره طبقاً للاتفاقيات المشتركة بين هاتين الدولتين لن يتغير إلى حين إقرار نظام قانوني جديد يكون طبقاً لاتفاق مبرم بين حكومات الدول المطلة على بحر قزوين(٣١)، وهو ما أكدته كل من روسيا وإيران في آب/أغسطس ٢٠٠١ خلال زيارة وكيل وزير الخارجية الإيراني لروسيا، وهو ما يعني إصرار روسيا على أن يكون بحر قزوين بحراً داخليا أو بحيرة داخلية لا تنطبق عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة عام ١٩٨٢(٣٢).

مع ثبات الموقف الروسي من الوضع القانوني لبحر قزوين باعتباره بحيرة داخلية، فإن تغيراً قد طرأ على موقفها من تقسيم البحر. فبدلاً من مبدأ الاستغلال المشترك لثروات البحر، طرحت روسيا فكرة التقسيم وفقاً لقطاعات وطنية، أي بحسب طول ساحل كل دولة على البحر، على أن يكون هذا التقسيم قاصراً على قاع البحر وما تحته دون مياهه التي يستمر بالنسبة لها مبدأ السيادة المشتركة، وعللت موسكو تغير موقفها بالاعتبارات البيئية. إذ يرى الخبراء الروس أن استغلال ثروات البحر بشكل عشوائي سيقضي عليها خلال أعوام. وفي ما

يتعلق بموقف موسكو الخاص باستمرار مبدأ السيادة المشتركة على مياه البحر، فيعود إلى اعتبار روسيا أن تقاسم تلك المياه إلى قطاعات وطنية سيؤدي إلى خلق حدود بين أقسامه، ومن ثم ستكون هناك ضرورة لحماية هذه الحدود، مما قد يترتب عليه الحد من حرية الملاحة ويمكن أن يتسبب في نشوب نزاعات مسلحة بين الدول المشاطئة[٣٣].

في ضوء ذلك التغير في الموقف الروسي، وقعت روسيا وكازاخستان عام ١٩٩٨ اتفاقاً يقسم قاع بحر قزوين الشمالي وحده طبقاً لخطوط تمر عبر الوسط (Median line) بين البلدين. وبالنسبة للمياه فتظل ملكية مشتركة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ قامت موسكو بتوقيع اتفاق مشابه مع أذربيجان[٣٤].

في السياق ذاته جددت روسيا وكازاخستان اتفاقهما في أيار/مايو ٢٠٠٢ حينما وقع الرئيسان بوتين ونزارباييف بروتوكولاً يحدد اقتسام منطقة الشطر الشمالي من بحر قزوين بين البلدين. وقد حدد البروتوكول «خط الاقتسام الذي يجتاز هذه المنطقة التي تضم حقول كورمانغارى وتسينتر النايا وخافاليسكوي، وستقسم روسيا وكازاخستان هذه الحقول الثلاثة بالتساوي»[٣٥]. وقد رد بعض المحللين التغير في الموقف الروسي إلى أسباب رئيسية، تمكن الإشارة إلى أهمها في ما يلي[٣٦]:

- غلبة المصالح الروسية التي أصبح لها اليد العليا في صوغ سياسة موسكو في بحر قزوين. إذ على الرغم من أن روسيا كانت تعارض مبدأ التقسيم وفقاً للقطاعات الوطنية، فإن شركات النفط الروسية كانت تشارك فعلاً في مشاريع مربحة لتنمية حقول النفط والغاز في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان؛

- أن روسيا أكدت من جانبها أن الفضاء الجوي الذي يعلو بحر قزوين وسطح البحر ومياه البحر ينبغي أن تظل مفتوحة وأن تدار بصورة مشتركة، في حين أن قاع البحر يمكن تقسيمه بطريقة تقريبية طبقاً لخطوط متوسطة (Median lines)، بين الدول المشاطئة. وإذا أخذنا في الاعتبار التفاوت الكبير في النواحي العسكرية والقوة البحرية بين روسيا وباقي دول قزوين الأربعة، فإنه يمكن القول إن تقسيم قاع البحر فقط دون سطح المياه ومجاله الجوي يوفر لروسيا مزايا استراتيجية كبرى.

موقف أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان

تتقارب مواقف هذه الدول من بحر قزوين في بعض النقاط، بينما تتباعد في نقاط أخرى. على أن التقارب بين كل من أذربيجان وكازاخستان هو أكثر منه مع تركمانستان. كما أن هذه الدول تتعارض بصورة كبيرة في موقفها مع الموقف الإيراني، خاصة في ما يتعلق بالتكييف القانوني لبحر قزوين وبكيفية تقسيم ثرواته، لكنها تقترب بدرجة معينة من الموقف الروسي، خاصة في ما يتعلق بعملية التقسيم.

في هذا الإطار، تؤكد أذربيجان على وجوب اعتبار بحر قزوين بحراً مفتوحاً يخضع للمادة ١٢٢ من قانون الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ومن ثم ترفض باكو وجهة النظر الإيرانية والروسية، والتي تشير إلى أن بحر قزوين بحيرة داخلية أو بحر داخلي لا ينطبق عليه قانون البحار الدولي. وتؤكد أذربيجان أن اتفاقيتي ١٩٢١ و١٩٤٠ المبرمتين بين إيران والاتحاد السوفياتي السابق كانتا تخصان قضايا الملاحة وصيد السمك، ولم تتطرقا إلى تنظيم الموارد وعمليات استغلالها إلى جانب أنهما لم تتعرضا لتنظيم استغلال موارد البحر وما تحت القاع والمواد الهيدروكربونية والموارد الحية في ما وراء منطقة الصيد الخاصة بكل دولة(٣٧).

على هذا الأساس تقول أذربيجان بضرورة تقسيم بحر قزوين وحوضه إلى قطاعات وطنية، أي طبقاً للحدود الوطنية للدول، بحيث تحصل كل دولة على قطاع يتناسب مع طول شاطئها، وان تكون السيادة الكاملة على سطح البحر ومياهه وقاعه، بل وحتى على المجال الجوي ضمن قطاعها الوطني(٣٨). وبناء على ذلك، فإن أذربيجان تؤيد تقاسم بحر قزوين وقاعه من خلال تطبيق أحكام قانون البحار الدولي المعتمدة في حالات البحار على بحر مغلق كبحر قزوين ، وهو ما سيؤدي إلى أن تتمكن أذربيجان من استغلال قطاع تبلغ مساحته ٨٠ ألف كيلو متر مربع نظراً إلى أن سواحلها هي الأكبر على بحر قزوين(٣٩)، وعلى ذلك يمكن تفسير رفض الحكومة الأذرية للمقترح الإيراني الخاص بتقسيم ثروات بحر قزوين بالتساوي بين الدول الخمس المشاطئة، أي ٢٠ في المئة لكل دولة، لأن من شأن هذا المبدأ أن يخفض من النسبة التي ستحصل عليها إيران في حالة إجراء التقسيم حسب القطاعات الوطنية .

أما بالنسبة لكازاخستان، فإنها قد دعمت موقف أذربيجان الداعي إلى اعتبار بحر قزوين بحراً مفتوحاً تنطبق عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢) ، وأبدت في إعلانها الرسمي عدداً من النقاط الرئيسية التي تؤكد على حق كل البلدان الساحلية للبحر القيام بالسيطرة الاحتكارية لنفسها في الاستفادة من الموارد البحرية كافة الواقعة في مياها الإقليمية وجرفها القاري. كذلك دعمت كازاخستان الموقف الداعي إلى تقسيم البحر إلى قطاعات وطنية تبعاً لطول شاطئ كل دولة(٤٠).

لا تذهب تركمانستان إلى موقف أذربيجان وكازاخستان الخاص بتقسيم بحر قزوين إلى قطاعات وطنية، على الرغم من أنها لا توافق تماماً على وجهة النظر الإيرانية الداعية إلى التقسيم المتساوي للبحر ، فضلاً عن أن موقفها غير واضح في ما يتعلق باعتبار بحر قزوين بحراً مفتوحاً أم بحيرة داخلية ، واقتصر الموقف التركماني على الدعوة إلى اتفاق جماعي حول الوضع القانوني الجديد لبحر قزوين من جانب الأطراف الخمسة(٤١). والحقيقة أن موقف

تركمانستان يرتبط أساساً بخلاف بينها وبين أذربيجان حول بعض الحقول النفطية. ففي شباط/فبراير ١٩٩٨ أعلنت الدولتان أنهما توافقان على أن يكون تقسيم بحر قزوين وفق قاعدة خط المنتصف. لكن الخلافات حول رسم هذا الخط أثار نزاعاً حول حقلي كياباز وسردار، ومن ثم تراجعت تركمانستان لترفض مبدأ خط المنتصف[٤٢].

أدى عدم اتفاق هذه الدول على نظام قانوني لبحر قزوين إلى قيامها بإجراء اتفاقات ثنائية ـ ماعدا إيران ـ فاتجهت أذربيجان وكازاخستان إلى الاتفاق عام ١٩٩٧ على تقسيم بحر قزوين في القطاع الفاصل بينهما على أساس خط المنتصف أو خط الوسط المرسوم على مسافات متساوية من ساحل الدولتين باتجاه البحر. كما وقعت كازاخستان في العام نفسه اتفاقاً مع تركمانستان بهدف تقسيم القطاعات البحرية من قزوين الواقعة بينهما على أساس خط الوسط استناداً إلى الحدود بين الجمهوريتين في العهد السوفياتي. وأبرمت كازاخستان أيضاً في حزيران/يونيو ١٩٩٨ اتفاقاً ثنائياً مع روسيا حول تقسيم القطاع الشمالي من قاع قزوين على أساس خط المنتصف مع الاحتفاظ بالمسطح المائي في هذا القطاع من دون تقسيم وإبقائه للاستخدام المشترك في الملاحة والصيد وأغراض حماية البيئة. وكذلك وقعت أذربيجان وروسيا اتفاقاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ حمل عنوان «مياه مشتركة وقاع مقسم» واتجهت أذربيجان إلى ذات المسلك حينما وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ اتفاقية رسمية مع كازاخستان لتعيين حدودهما البحرية وفعلت الشيء نفسه مع روسيا[٤٣].

ـ تنبغي الإشارة إلى أن موقف أذربيجان وتركمانستان يلقى دعماً أميركياً... فقد سبق وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية في تقرير لها يتعلق ببحر قزوين أن «تقسيم قاع البحر إلى مناطق احتكارية وطنية سيؤدي إلى ازدهار التنمية في هذه المنطقة، في حين ستؤدي الاستفادة المشتركة من مصادر قاع البحر إلى إعاقة هذا الازدهار، كما أن الاتجاه القائم على أساس الملكية المشتركة يعتبر عملية بطيئة وصعبة التوصل إلى الاتفاق بشأنها بين البلدان الخمسة... إننا نعتقد بأن السماح لدولة من الدول الساحلية لهذا البحر برفض أو منع خطط الدولة الساحلية الأخرى في مجال استغلال المصادر الطبيعية الواقعة في المياه المتصلة بسواحلها سيؤدي إلى إلحاق الشلل بموضوع التنمية... فالدول الساحلية بحاجة إلى تمكنها من شحن مصادرها الموجودة في سطح البحر وفي قاعه»[٤٤].

يمكن القول إن الموقف الأميركي المؤيد لوجهة نظر أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان ينبع من علاقات واشنطن القوية بهذه الدول ورغبتها في تحقيق مصالحها في هذه المنطقة الغنية بالثروات الحية وغير الحية (خاصة النفط والغاز). وفي ظل إدراك الولايات المتحدة للموقفين الإيراني والروسي الساعيين إلى جعل بحر قزوين بحيرة داخلية مغلقة في وجه الدول غير المشاطئة، تعمل واشنطن على الحيلولة دون نجاح هذا المسعى. كذلك فإن العمل

بمبدأ القطاعات الوطنية سيعطي لكل دولة الحق المطلق في استغلال واستثمار قطاعها الوطني بأية طريقة تراها هذه الدولة من دون أن يكون للدول الأخرى المشاطئة الحق في الاعتراض على هذا الاستغلال، وهو ما يفتح الباب أمام التواجد الأميركي في المنطقة.

في ختام هذا المطلب يمكن القول إن هناك انقساماً وعدم اتفاق حول الوضع القانوني لبحر قزوين لجهة اعتباره بحيرة داخلية أم بحراً مفتوحاً، وهناك رفض من جانب بعض الدول، مثل إيران وروسيا ،لتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على بحر قزوين، بينما تطالب دول أخرى، مثل أذربيجان وتركمانستان، بهذا التطبيق.

يرى الباحث أن هذا الانقسام يعود في جانب منه إلى اتفاقية قانون البحار ذاتها، حيث إن هذه الاتفاقية لم تضع أحكاماً قانونية واضحة بشأن الوضع القانوني للبحر المغلق. صحيح أن المادة ١٢٢ قد وضعت تعريفاً للبحر المغلق وشبه المغلق، وهو ما ينطبق على بحر قزوين، إلا أن المادة ١٢٣ اكتفت بمجرد حث الدول المشاطئة على التعاون في ما بينها بخصوص المسائل المتعلقة بهذا البحر، ومن ثم يثار التساؤل التالي: ماذا لو لم تستطع الدول أن تتعاون بعضها مع بعض كما هو حاصل في حالة بحر قزوين... فالدول الخمس المشاطئة لم تتوصل إلى نظام قانوني جديد للبحر، رغم مرور ما يقرب من خمسة عشر عاماً على تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، والمطالبة بذلك النظام الجديد، بل إن المتوقع أن يستمر النزاع بين هذه الدول في ظل الظروف السياسية القائمة والعلاقات المتوترة بين بعض هذه الدول وبين بعض الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة.

استنتاجات

من خلال العرض السابق للوضع القانوني للبحر المغلق ودراسة حالة بحر قزوين، تمكن الإشارة إلى مجموعة من النقاط الآتية:

-إن الوضع القانوني للبحر المغلق قبل صدور اتفاقية ١٩٨٢ لم يأت في سياق اتفاقية دولية، مثل اتفاقية عام ١٩٥٨، وإنما تُرك الأمر لاجتهادات وآراء فقهاء القانون الدولي ولإرادة الدول المشاطئة لهذه النوعية من البحار، ومن ثم كان التكييف القانوني للبحر المغلق يعتمد على ما تتوصل إليه تلك الدول من اتفاقات في ما بينها. ولعل أشهر الأمثلة على ذلك حالة البحر الأسود الذي أبرمت وفاقات دولية عدة بشأنه؛

-لم تتوسع اتفاقية عام ١٩٨٢ في الحديث عن البحر المغلق ووضعه القانوني. إذ جاء تناول الاتفاقية لهذه النوعية من البحار مقتصراً على مادتين فقط (١٢٢ و١٢٣) إحداهما عرّفت البحر المغلق وشبه المغلق، والأخرى حثت الدول المشاطئة على التنسيق والتعاون في ما بينها حول المسائل المتعلقة بالبحر، وقد حصل ذلك، رغم أن دورات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث

لقانون البحر قد شهدت مناقشات عدة وسادت اتجاهات بغرض وضع نظام قانوني خاص للبحر المغلق، وهو ما لم يؤخذ به، فجاءت الاتفاقية على النحو الذي تمت الإشارة إليه، وهو ما يمثل - في نظر الباحثين - قصوراً تنبغي معالجته؛

- أوضحت دراسة حالة بحر قزوين أن عدم كفاية ما جاء في اتفاقية ١٩٨٢ بخصوص البحر المغلق أدى إلى تعقيد النزاع بين الدول المشاطئة حول التكييف القانوني لهذا البحر. فهناك دول، مثل أذربيجان وتركمانستان، تصر على تطبيق اتفاقية ١٩٨٢ على بحر قزوين، وهو ما ترفضه دول مثل إيران وروسيا. ويرجع رفض الدول الأخيرة إلى الإدراك بأن تطبيق الاتفاقية سيؤدي إلى تطبيق النظم القانونية الخاصة بالبحار المفتوحة على بحر قزوين، الأمر الذي من شأنه أن يضر بمصالحهما، ومن ثم تفضل إيران وروسيا التوصل إلى اتفاقات جماعية ،وهو أمر يبدو صعباً - حتى الآن على الأقل - في ضوء التعارض الشديد بين مصالح الدول الخمس بدليل أن الخمسة عشرة عاماً التي مرت منذ تفكك الاتحاد السوفياتي السابق لم تكن كافية للتوصل إلى نظام قانوني جديد يحل محل النظام الذي كان قائماً في العهد السوفياتي، فضلاً عن أن استمرار الوضع الحالي من شأنه أن يؤدي إلى نشوب مواجهات عسكرية تهدد السلم والأمن في هذه المنطقة. ولعل ما حدث في تموز/يوليو ٢٠٠١ بين أذربيجان وإيران خير دليل على هذا الأمر؛

- في ما يتعلق بوضع بحر قزوين، يمكن القول إنه يعتبر - إلى الآن وحتى تتوصل الدول المشاطئة إلى اتفاق جديد - بحيرة داخلية وليس بحراً مفتوحاً، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة أهمها ما يتعلق بمعاهدة فيينا لتوارث الدول الجديدة المستقلة للدول السلف (١٩٧٨) والذي يشير إلى أنه في حال انفصال أجزاء من الدولة، فإن أية معاهدة كانت ملزمة في تاريخ الانفصال تبقى ملزمة حتى تتفق الدول في ما بينها، وفي حالة بحر قزوين، فإن حقوق والتزامات الدولة السلف (الاتحاد السوفياتي السابق) ووارثيها تكون ملزمة لكليهما، وهو ما وافقت عليه الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق في إعلان ألما - آتا ١٩٩١، إذ أعلنت هذه الدول الوفاء بالالتزامات الناتجة عن المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمها الاتحاد السوفياتي السابق، وهو ما ينطبق بلا شك على الاتفاقات المبرمة مع إيران بخصوص بحر قزوين، وأهمها اتفاقيتا ١٩٢١ و ١٩٤٠ اللتان تعتبران هذا البحر بحيرة داخلية.

المصادر:

(١) د. عصام الدين مصطفى بسيم : حول نظام قانوني للبحار ذات الطبيعة الخاصة المميزة (البحار المحصورة وشبه المحصورة) ، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد ٣٧ (القاهرة، الجمعية المصرية للقانون الدولي، ١٩٨١) ص ص ١٥٤ـ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٣) د . محمد طلعت الغنيمي: **القانون الدولي البحري في أبعاده الجديدة** (الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٥) ص ص ١١٣ـ١١٤.

(٤) إبراهيم محمد الدغمة: **القانون الدولي للبحار .. المؤتمر الثالث واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار** (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٣) ص ص ٧١ـ٧٣.

(٥) إبراهيم محمد الدغمة، المصدر نفسه، ص ص ١٦٥ـ١٦٦.

(٦) د . عصام الدين مصطفى بسيم، مصدر سابق ، ص ١٦١.

(٧) إبراهيم محمد الدغمة، مصدر سابق ، ص ١٦٦.

(٨) د . عصام الدين مصطفى بسيم ،مصدر سابق ، ص١٦٢.

(٩) إبراهيم محمد الدغمة، مصدر سابق، ص ١٦٦.

(١٠) انظر نص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة عام ١٩٨٢ على موقع الأمم المتحدة الإلكتروني *www.un.org*.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) انظر موقع الموسوعة البريطانية : *www.britannica.com/ebi/article*.

(١٣) بحر قزوين... مساحة واحدة وخمس رؤى، مجلة **مختارات إيرانية**، نقلاً عن صحيفة **جمهوري إسلامي الإيرانية**، العدد ٢٥ (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أغسطس ٢٠٠٢) ص٥٥.

(١٤) د. عاطف معتمد عبد الحميد: قزوين... الثروة والدين، *www.islamonline.net*.

(١٥) د. يوسف مولاي : بحر قزوين .. السيادة الإيرانية وكيفية إثباتها ، **مختارات إيرانية** نقلاً عن صحيفة **إيران الإيرانية** العدد ٢٥ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أغسطس ٢٠٠٤) ص٦٢.

(١٦) Bahman Aghai Diba, The Legal System of The Caspian Sea, *www.gasandoil.com*.

(١٧) د. مولاي يوسف، مصدر سابق، ص٦٢.

(١٨) بحر قزوين... مساحة واحدة وخمس رؤى، مصدر سابق، ص٥٧ .

(١٩) بيروز مجتهد زادة : النظام القانوني لبحر قزوين... صورة للجغرافيا السياسية، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٩ (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، شتاء ٢٠٠٣)، ص٣٥.

(٢٠) Barbara Janusz,The Caspian Sea... Leagle Stutus And Rigme Problems, *www.Chathamhouse.org.uk*, August 2005.

(٢١) فوزي درويش: **التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين** (القاهرة، مطابع غباشي، ٢٠٠٥) ص ٢٤٣.

(٢٢) Bahman Aghai Diba, op.cit.

المصادر:

(٢٣) د. يوسف مولاي، مصدر سابق، ص ٦٣.
(٢٤) عبير ياسين: سياسة خطوط الأنابيب والاستقرار في بحر قزوين، مجلة **السياسة الدولية**، العدد ١٥١ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير ٢٠٠٣) ص ١٨٢.
(٢٥) د. يوسف مولاي ، مصدر سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٠ .
(٢٦) Barbara Janusz , op.cit.
(٢٧) Oxana Kim,Caspian Sea,*www.un.org/pubs/chronicle*/4-3-2004.
(٢٨) موقع إسلام أون لاين على الانترنت،١٥/ ٥/ ٢٠٠٥ *www.islaonline.net*
(٢٩) بيروز مجتهد زاده، مصدرسابق، ص ص ٣٥ - ٣٦.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ص ٣٩ - ٣٧.
(٣١) بحر قزوين... مساحة واحدة وخمس رؤى، مصدر سابق ، ص ٥٨ .
(٣٢) Arial Cohen,Iran Demands On Caspian Sea, *www.Heritage.org*,5/9/2002
(٣٣) محمد دياب: الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز ، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٥ (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، شتاء ٢٠٠٢)، ص ١٥٤.
(٣٤) د. فوزي درويش، مصدر سابق، ص ٢٥١.
(٣٥). *www.islamonline.net* 13-5-2002
(٣٦) د. فوزي درويش، مصدر سابق، ص ص ٢٥٢-٢٥٣.
(٣٧) عبير ياسين، مصدر سابق، ص ١٨٢.
(٣٨) محمد دياب ، مصدر سابق، ص ١٥٤.
(٣٩) محمد رضا جليلي وتييري كيلز: أنابيب النفط وخطوط نقله، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٩ (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، شتاء ٢٠٠٣) ص٤٨ .
(٤٠) بيروز مجتهد زاده ، مصدر سابق، ص٣٧ .
(٤١) د.فوزي درويش، مصدر سابق، ص ٢٥٦.
(٤٢). Caspian Sea... The Legle Cases, *www.Parstimes.com*
(٤٣) عاطف معتمد عبد الحميد: مشكلات تقاسم الثروة النفطية في بحر قزوين *www.aljazeera.net* - 2006/3/3
(٤٤) بيروز مجتهد زاده، مصدر سابق، ص ٤١ .

محمد علي آذرشب*

الحضارة والتنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي - مؤتمر الأردن

لا يرتبط هذا الموضوع بعلم الاقتصاد. إذ لستُ من المتخصصين فيه، وإنما يُعالج مسألة حضارية، وينظر إلى الاقتصاد من منظار حضاري، أو من منظار مذهبي، حسب تعبير الشهيد الصدر الذي يقسّم الدراسة الاقتصادية إلى علمية ومذهبية: الأولى ترتبط بمعادلات لا يختلف فيها العلماء، فيما ترتبط الثانية بالأساس الذي تقوم عليه حضارة الإنسان، والذي يتمثل في نظرة الإنسان إلى الكون والحياة. وفي هذا اللون الثاني قام الاختلاف بين المدارس الفكرية، وأدى إلى ظهور مدارس اقتصادية مختلفة في التأريخ[1].

تحتل المسألة الاقتصادية حيزاً مهماً في دراسات المهتمين بقضايا العالم الإسلامي[2]، نظراً إلى ما يعاني منه المسلمون من تخلف اقتصادي وفشلٍ في خطط التنمية الاقتصادية، رغم وجود ثروات متراكمة في المنطقة الإسلامية. طبعاً، لا يعني التطور الاقتصادي مراكمة الثروة، لأن العالم الاسلامي – كما ذكرنا – متخلف اقتصادياً رغم كثرة ثرواته، بل المقصود هو ربط الانسان بالطبيعة ربطاً يستطيع من خلاله أن يحقق نمواً اقتصادياً، ويمنح المجتمع بنية اقتصادية قوية تُغنيه عن التطفل على غيره من البلدان واستجدائها.

تناول المهتمون بقضايا العالم الإسلامي مسألة التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من وجهة النظر المذهبية، وحاولوا أن يستكشفوا الأسباب الحضارية للتخلف القائم في أوساط المسلمين. ويرى كثير من الباحثين الغربيين أن هذا التخلف الاقتصادي يعود إلى روح التوكل السائدة لدى المسلمين واحتقار المادة والإستسلام للقدر والإعتماد على الفرص، والعجز عن الخلق والابداع[3]. ويؤيد هذه النظرة الوضع السائد في العالم الإسلامي بكل ما يحيط به من تخلف في كل مناحي الحياة، وكذلك ما يدبّ فيه من ضعف وهوان، وما تعجّ به الثقافة الشعبية المعاصرة من روح كسل وبَطَر ولامبالاة. ويقف الباحثون المسلمون مدافعين عن الإسلام تجاه

* أستاذ في جامعة طهران.

هذه الدعوى بأساليب مختلفة، أهمها:

- الاستدلال بالنصوص الدينية؛
- استعراض التاريخ الإسلامي؛
- صوغ النظرية الإسلامية؛
- انتقاد الحضارة الغربية؛
- محاولة استكشاف الاسباب الحقيقية للتخلف.

الاستدلال بالنصوص الدينية

لا يخفى على باحث في الإسلام أن المسلمين ينظرون إلى النصوص الدينية في القرآن والسنّة على أنها منهج لتنظيم أمور حياتهم في كل المجالات الخاصة والاجتماعية، وأن الإنسان المسلم يرى نفسه مسؤولاً أمام الله في تطبيق هذه النصوص وتنفيذها بدقة. ومن هنا، فإن لهذه النصوص دوراً مهماً في صوغ حركة الإنسان وارتباطاته بالمجتمع والطبيعة، ومن حق الباحث أن يعود إليها ليرى كيف وجّه الإسلام أبناءه في حقل التنمية الاقتصادية. على أن هذه النصوص تؤكد أن ما في الأرض من نِعَم مادية إنما هي من عطاء الله للإنسان، وهي كلها تالياً خيرات مصدرها الخير المطلق سبحانه، والإنسان المسلم بطبيعة تربيته يطلب الخير :قال سبحانه: **﴿وأمددناكم باموال وبنين﴾**(٤).

﴿ويُمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنّات ويجعل لكم أنهاراً﴾(٥).

﴿ربكم الذي يزجي لكم الفلك في البحر لتبتغوا من فضله إنه كان بكم رحيماً﴾(٦).

﴿وأنزلنا الحديد فيه باس شديد ومنافع للناس﴾(٧).

﴿ولقد مكنّاكم في الارض وجعلنا لكم فيها معايش﴾(٨).

﴿والارض وضعها للأنام﴾(٩).

كما نرى في نصوص الكتاب العزيز حثّاً على ابتغاء فضل الله والحركة من أجل استثمار مواهب الطبيعة:

﴿فاذا قُضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله﴾(١٠).

﴿وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا فضلاً من ربكم﴾(١١).

ثمة نصوص تربط بين «الخبز»، وهو رمز الوفرة الاقتصادية والإكتفاء الذاتي في لغة هذه النصوص، وبين حياة الدين واستمرار مسيرة الإنسان الروحية نحو الله. فعن النبي(ص):

«اللهم بارك لنا في الخبز، ولا تفرّق بيننا وبينه»[١٢]، وعنه(ص): «فلولا الخبز ما صلينا..»[١٣]. وعنه (ص): «فلولا الخبز ما صلينا ولا صمنا»[١٤]. كما أن النصوص الدينية ـ من جهة أخرى ـ تحثّ على العمل، وتجعل الحركة في طلب الرزق عبادة، والإهمال والكسل مفسدة وعبثاً، قال سبحانه: ﴿**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**﴾[١٥]. وعن رسول الله(ص) أنه قبّل يوماً يَد عامل وقال: «طلب الحلال فريضة على كل مسلم ومسلمة. ومن أكلَ من كَدِّ يده مرّ على الصراط كالبرق الخاطف. ومن أكل من كدّ يده نظر الله إليه بالرحمة ثم لا يعذبه أبداً. ومن أكل من كدّ يده حلالاً فتح له أبواب الجنة يدخلها من أيها شاء»[١٦]، وفي الحديث الشريف: «ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلاّ كانت له به صدقة»[١٧].

وتذهب النصوص إلى إعطاء العمل الاقتصادي نفسه قيمة سامية بغض النظر عن معطياته المادية. ففي الحديث: «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم الفسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم الساعة حتى يغرسها فليغرسها»[١٨]. ويتحدث صادق أهل البيت جعفر بن محمد(ص) للمفضل بحديث يبيّن فيه أن سنة الحياة تقتضي الحركة من أجل الإنماء الاقتصادي، وإلاّ فإن المجتمع يسقط في فراغ يتبعه عبث وفساد فيقول: «واعلم يا مفضل .. وجعل (الله) الخبزَ متعذراً لا يُنال إلاّ بالحيلة والحركة، ليكون للإنسان في ذلك شغل يكفّه عمّا يخرجه إليه الفراغ من الأشَرِ والعبث»[١٩].

تقرن بعض النصوص الفقرَ بالكفر، وهذا يعني أن الأمة الفقيرة، أي الأمة الّتي تفتقد الحركة لاستثمار مواهب الطبيعة، هي أمة لا تصلح لأن تكون مؤمنة. فالإيمان يتطلب الحركة على طريق الغني المطلق سبحانه. فعن النبي(ص): «كاد الفقر أن يكون كفراً»[٢٠]. وروى الإمام الصادق(ع) عن النبي(ص) أنه نادى لصلاة جامعة، فاجتمع الناس، وصعد النبي(ص) المنبر، فنعى إليهم نفسه فقال: «أذكر الله الوالي من بعدي على أمتي.. ولم يُفقرهم فيُكفرهم»[٢١].

وردت نصوص كثيرة تنهى عن الكسل والتكاسل في طريق طلب المعيشة، وكلها تدعو إلى حركة دائبة على طريق تحسين الوضع الاقتصادي الفردي والاجتماعي، ومن ذلك: قول الإمام علي(ع): «إن الأشياء لما ازدوجت ازدوج الكسل والعجز فنتج بينهما الفقر»[٢٢]. فالكسل حالة نفسية تُضعف همّة الإنسان عن طلب مبتغاه، ويقترن بها العجز عن بلوغ الغايات في الواقع العملي. ونتيجة كل ذلك الفقر؛ الفقر في كل ما يحتاجه الفرد وتحتاجه الجماعة لمواصلة مسيرة الحياة بعزّة وكرامة. وعن الإمام الصادق(ع) أنه قال: «لا تكسلوا في طلب معايشكم، فإن آباءَنا قد كانوا يركضون فيها ويطلبونها»[٢٣]. والنصوص في كل هذه المجالات كثيرة جداً. وأختتمُ هذا الاستعراضَ بنص رائع عن أمير المؤمنين علي(ع) في ما رواه الإمام الصادق (ع): «من وجد ماءً وتراباً ثم افتقر فأبعده الله»[٢٤]، أي أن من طبيعة الإنسان المسلم الّذي

يسير في طريق الكامل المطلق سبحانه أن يستثمر مواهب الطبيعة ويتفاعل معها. فالماء والتراب رمزان لهذه المواهب الطبيعية، ولا يمكن أن يتوافر «الماء» و«التراب» و«الإيمان» ثم يفتقر الإنسان. وإذا توفر العنصران الأولان ثم افتقرَ، فلا بد أن يكون الخلل في العنصر الثالث.

لقد أسهمت هذه النصوص بلا شك على مر العصور في صوغ ذهن الإنسان المسلم، وجعلته يتعامل مع الطبيعة تعاملاً فاعلاً وفق معايير الإسلام، وكانت وراء ما شهدته الحضارة الإسلامية من ازدهار في عصورها الذهبية. ولمّا كنّا في صدد استعراض النصوص، لا بدّ من أن نشير إلى بعض الروايات التي تنظر إلى التعامل مع المادة والحياة نظرة سلبية، وتحثّ الإنسان المسلم على ترك حبّ الدنيا نظير قول الرسول(ص): «من أحبّ دنياه أضرّ بآخرته»[٢٥]. وعن الإمام الصادق(ع): «رأس كل خطيئة حبّ الدنيا»[٢٦]. وعنه (ع) أيضاً: «أبعد ما يكون العبد من الله عزّ وجل إذا لم يهمّه إلاّ بطنه وفرجه»[٢٧]. وعن أمير المؤمنين علي(ع): «إن من أعون الأخلاق على الدين الزهد في الدنيا»[٢٨].

هذه النصوص يمكن أن نفهمها في ضوء النصوص السابقة على أنها دعوة للكف عن الشَرَه والتكالب والصراع في التعامل مع مواهب الطبيعة، ودعوةٌ إلى التعامل مع المادة وفق أخلاقيات الإسلام الإنسانية، لا وفق ما تفرزه طبيعة هذا التعامل من استئثار وشح وحرص واكتناز؛ إنها دعوة إلى أن يكون الإنسان ـ وهو يتعامل مع المادة ـ سيّد هذا الكون، والمتحكّم في المادة وفي مسار استثمارها.

عرض التاريخ الإسلامي

سجّل التاريخ الإسلامي، في قرونه الأولى تحديداً، صوراً رائعة من تفاعل الإنسان المسلم مع مواهب الطبيعة، ففجّر الأرض واستثمرها وساحَ فيها واكتشف معالمها، وتطلّع إلى السماء، وتعرّف على مواقع نجومها، وركّب المواد وشخّص خصائصها، وغار في داخل جسم الإنسان وفهم طبيعة فسلجة أعضائه، وتعرّف إلى دائه ودوائه، ومارس عمارة المدن والطرق والجسور والسدود، فأبدع فيها، ولم يمض على عصر صدر الإسلام زمن طويل حتى شهد العالم الإسلامي حضارة يشهد على عظمتها علماء الغرب ويقفون أمامها وقفة احترام وإجلال. ومن المستشرقين الذين ألّفوا في هذا المجال جورج سارطون في كتابه **الثقافة العربية في رعاية الشرق الاوسط**[٢٩]، وكتابه **تاريخ العلم القديم في العصر الذهبي**[٣٠]، وجويدي في كتابه **علم الشرق وتاريخ العمران**[٣١]، والدويميلي في كتابه **العلم عند العرب**[٣٢]، وكارلونالينو في كتابه **علم الفلك ـ تاريخه عند العرب في القرون الوسطى**. وممن كتب في هذا المجال أيضاً قدري حافظ طوقان في كتبه **العلوم عند العرب وتراث**

العرب العلمي في الرياضيات والفلك، والتفكير العلمي عند العرب، وأثر العرب في تقدم الفلك. وجرجي زيدان في كتابه تاريخ التمدن الاسلامي، ومحمد كردعلي في كتابه الاسلام والحضارة الغربية، وغيرهم. وهنا أودُّ أن أقف عند ملاحظتين على هذا الأسلوب:

الأولى أنه ركز ـ سواء من قبل المستشرقين أو من جانب أكثر العرب ـ على دور «العرب» في بناء الحضارة الإسلامية، لا «المسلمين»، وهذا التركيز لا أظنه عفوياً، كما لا أحسن الظن فيه. فأقول: إن المقصود بالعرب كل من تكلم العربية من المسلمين. فالنزعة القومية واضحة في هذه الأبحاث، وأعتقد أنها جاءت ضمن الموجة التي خطط لها الغرب وسار ضمنها العالم الإسلامي في جعل الأطروحة القومية مكان الطرح الإسلامي، ومن ثم جعل الدويلات التي نشأت بعد اتفاقيات التقسيم تتغنى بأمجادها وتسكر على أنغام ذكريات ماضيها من دون أن تتقدم خطوة في مضمار الحضارة. ثم إن سلخ هذه الحضارة عن الإطار الإسلامي يبعد أذهان المسلمين عن الطاقة المحركة الهائلة التي أوجدت هذه الحضارة في الماضي ويمكن أن توجدها في المستقبل؛

الثانية، إن الحديث عن أمجاد الماضي يجب أن يكون ضمن خطة شاملة تستهدف دفع المسيرة الاجتماعية نحو الحركة، وعندئذ سيكون مثل هذا الحديث قادراً على منح الفرد المتحرك ثقةً بنفسه وقدرةً على مواصلة الطريق من دون كلل أو ملل. أما إذا لم يكن ضمن هذه الخطة، فإنه يتحول إلى انتفاخ وَرَمي يبعد الأذهان عن التفكير في تخلّف الواقع الراهن وعلاج هذا التخلف. وتحضرني هنا ملاحظة للمرحوم عباس محمود العقاد حول الحروب الصليبية يذكر فيها أن الحروب الصليبية أضرت العالم الإسلامي من جهتين، الأولى أنها أنهكت جسم العالم الإسلامي واستنزفت طاقاته وقواه المادية والبشرية؛ والثانية أنها بسبب ما حققته من انتصارات عسكرية أورثت الأمة الإسلامية إفراطاً في الثقة برجحانها، وإفراطاً في سوء الظن بأعدائها، وقد كان هذا هو باب الخطر الجسيم إلى قرون عدة، قامت أوروبا بعدها مقام القيادة وتخلّف الشرق، وليس ما هو أخطر على الأمم من الإكتفاء بالذات، والإعتزاز بالرجحان في مثل هذه الظروف»[٣٣]. على أن العبارة الأخيرة للعقاد صادقة في مجال التركيز على أمجاد الماضي من دون أن ترافقه خطة نهوض وتحريك ودفع نحو الهدف المنشود.

صوغ النظرية الإسلاميّة

لكل مدرسة فكرية نظريتها الخاصة للتعامل مع الطبيعة، والتي تشكل الأساس الذي يتحرك عليه الإنسان والمجموعة البشرية لبناء الحضارة. وقد صاغ المفكرون الإسلاميون نظرية «الإستخلاف» لتعبّر في جانب منها عن الإطار الإسلامي لتعامل الإنسان مع الطبيعة «الإنسان بوجه عام استخلفه الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها، سلّطه الله

عليها فأعطاه القدرة على تسخيرها وتسخير سائر الكون لمنافعه بما وهبه من الحواس والعقل وسائر الصفات الجسمية والعقلية التي تجعله أهلاً لذلك على تفاوت بين أبناء البشر»[٣٤]. على أن الآيات الكريمة الّتي تستند اليها هذه النظرية كثيرة، منها:

﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾[٣٥].

﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم﴾[٣٦].

﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾[٣٧].

يتحمل الإنسان المسلم وفق هذه النظرية مسؤولية القيام بأعباء الخلافة في الأرض؛ مسؤولية الخلق والإبداع والتصرف في قوانين الطبيعة واستخدامها بقدر ما وهبه الله من قدرة. ولا يمكن لإنسان يعيش هذا المفهوم أن يظل خاملاً متواكلاً غير متفاعل مع قوانين الكون والطبيعة، وغيرَ عامل على تسخيرها على طريق تحقيق مسؤوليات الخلافة. ويقول السيد محمد باقر الصدر عن هذا المفهوم: «... ولا أعرف مفهوماً أغنى من مفهوم الخلافة لله في التأكيد على قدرة الإنسان وطاقاته التي تجعل منه خليفة السيد المطلق في الكون. كما لا أعرف مفهوماً أبعد من مفهوم الخلافة لله عن الإستسلام للقدر والظروف لأن الخلافة تستبطن معنى المسؤولية تجاه ما يُستخلف عليه، ولا مسؤولية من دون حرية وشعور بالاختيار والتمكن من التحكم في الظروف، وإلاّ فأي استخلاف هذا إذا كان الإنسان مقيداً أو مسيّراً»[٣٨].

انتقاد الحضارة الغربيّة

عندما صحا العالم الإسلامي في العصر الحديث من سباته، راح يفكر في سبيل لاستعادة وجوده، لكن تفكيره كان ممزوجاً بآثار النوم الطويل، وبروح الهزيمة التي مُني بها على يد المستعمر. وما كانت هزيمة العالم الإسلامي اقتصادية وعسكرية فحسب، بل ونفسية أيضاً. ومن هنا راح ـ مدفوعاً بروح الهزيمة ـ يستجدي المناهج الغربية ليجد فيها البلسم لجراحه، وبذلك عمّق روح الهزيمة في حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وواجه الفشل الذريع في تطبيق الوصفات الغربية، وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية. وأمام هذا الانبهار بروح الغرب، اتخذ بعض المفكرين الإسلاميين أسلوب مهاجمة الحضارة الغربية، وأرادوا بهجومهم هذا أن يخاطبوا الإنسان المسلم قائلين له: إن العالم بأجمعه يعيش اليوم حالة تخلف حضاري، لا العالم الإسلامي وَحده. وهذا اللون من الخطاب يبعد عن المسلمين روح الاحساس بالهزيمة ويدفعهم نحو التأصيل الحضاري في عملية التنمية الاقتصادية.

يقول سيد قطب: «إن مقياس الرقي الحضاري في نظر الإسلام هو حين يقوم (الإنسان) بالخلافة عن (الله) في أرضه على وجهها الصحيح: بأن يخلصَ عبوديته لله ويخلص من العبودية لغيره، وأن يحقق منهج الله وحده، ويرفض الإعتراف بشرعية منهج غيره، وأن يحكّم شريعة الله وحدها في حياته وينكر تحكيم شريعة سواها، وأن يعيش القيم والأخلاق التي قررها الله له ويسقط القيم والأخلاق المدّعاة، ثم بأن يتعرّف بعد ذلك كله إلى النواميس الكونية التي أودعها الله هذا الكون المادي، ويستخدمها في ترقية الحياة، وفي استنباط خامات الأرض وأرزاقها وأقواتها التي أودعها الله إياها، وجعل تلك النواميس أختامها، ومنح الإنسان القدرة على فضّ هذه الاختام بالقدر الذي يلزمه له في الخلافة.. أي حين ينهض بالخلافة في الأرض على عهد الله وشروطه، ويصبح يفجّر ينابيع الرزق ويصنّع المادة الخامة، ويقيم الصناعات المتنوعة، ويستخدم ما تتيحه له كل الخبرات الفنية التي حصل عليها الإنسان في تاريخه كله.. حين يصبح وهو يصنّع هذا (ربانياً) يقوم بالخلافة عن الله - على هذا النحو - عبادة لله... يكون هذا الإنسان كامل الحضارة، ويكون هذا المجتمع قد بلغ قمة الحضارة»[٣٩]. وهذا يعني أن الغرب اليوم متخلف حضارياً، رغم تطوره الصناعي والاقتصادي. وثة مفكرين يرون أن الحضارة الغربية تعاني أزمة أخلاقية، ناتجة من افتقادها المقاييس الإنسانية في التوجه، ولذلك فهي غير قادرة على حل مشكلة البشرية. ويقول مالك بن نبي: «لا شك أن الآلات الحاسبة التي استخدمها الإنسان الحديث لتكون مقياس حضارته عجيبة رائعة، شريطة أن لا تندس حبة من الرمل بين أجزاء المحرك... إذ إن بعض حبات الرمل التي تسبب خطأ في الحساب قد تؤدي إلى ملايين القتلى وما لاحدّ له من الهدم والتخريب.. واحتكاك طفيف بين أجزاء الماكنة الحسابية كشف عن أزمة السرطان الأخلاقي الذي يلتهم الحضارة، ودلل بشكل لا يقبل الشك أن النهضة الفنية وحدها عاجزة برسومها ومعادلاتها عن حلّ المشكلة الإنسانية»[٤٠]. كذلك نرى في كتب الإسلاميين استدلالات كثيرة على لسان المفكرين الأوروبيين أنفسهم بشأن أزمة الحضارة الغربية، كما فعل سيد قطب في كتابه **المستقبل لهذا الدين**، حيث نقل كثيراً عن الدكتور الكسيس كاريل في كتابه **الانسان ذلك المجهول** وعن دالس في كتابه **حرب أم سلام**[٤١].

محاولة استكشاف أسباب التخلف

عندما يعالج الباحثون الإسلاميون أسباب التخلف الاقتصادي في العالم الإسلامي، يرفضون أن تكون قلة الثروات أو الإمكانات البشرية من هذه الأسباب، فأندونيسيا - على سبيل المثال - تملك من هذه الثروات ما لا تمتلكه اليابان، ولكن أين أندونيسيا من اليابان في مجال التنمية الاقتصادية؟! يجمع الباحثون الإسلاميون على أن سبب التخلف الاقتصادي في العالم الإسلامي وفشل خطط التنمية في البلاد الإسلامية يعود إلى غياب الإسلام عن ساحة

الحياة في هذه البلاد. إذ لا يمكن الإنسان المسلم أن يسجل نجاحاً في حقل ممارسة نشاطات التنمية الاقتصادية إلاّ في ظل النظام الإسلامي، وفي ظل توجّه حضاري إسلامي.

يقول الشهيد الصدر: «حين نريد أن نختار منهجاً أو إطاراً عاماً للتنمية الاقتصادية داخل العالم الاسلامي، يجب أن نأخذ هذه الحقيقة أساساً ونفتش في ضوئها عن مركب حضاري قادر على تحريك الأمة وتعبئة كل قواها وطاقاتها للمعركة ضد التخلف، ولابدّ حينئذ أن نُدخل في هذا الحساب مشاعر الامة ونفسيتها وتاريخها وتعقيداتها المختلفة»(٤٢). ويُقصد بالحقيقة المذكورة أعلاه: «أن حاجة التنمية الاقتصادية إلى منهج اقتصادي ليست مجرد حاجة إلى إطار من أطر التنظيم الاجتماعي تتبناه الدولة فحسب .. ولا يمكن للتنمية الاقتصادية والمعركة ضد التخلف أن تؤدي دورها المطلوب إلاّ إذا اكتسبت إطاراً يستطيع أن يدمج الأمة ضمنه وقامت على أساس يتفاعل معها. فحركة الأمة كلها شرط أساسي لإنجاح أية تنمية اقتصادية وأية معركة شاملة ضد التخلف لأن حركتها تعبير عن نموّها ونموّ إرادتها وانطلاق مواهبها الداخلية»(٤٣). ثم يتحدث السيد الصدر عن الأخلاقية المائلة في وجدان الأمة الإسلامية، ويرى أن هذه الأخلاقية «يمكن الاستفادة منها في المنهجة للاقتصاد داخل العالم الإسلامي، ووضعه في إطار يواكب تلك الأخلاقية لكي تصبح قوة دفع وتحريك كما كانت أخلاقية مناهج الاقتصاد الأوروبي الحديث عاملاً كبيراً في إنجاح تلك المناهج لما بينها من انسجام»(٤٤).

إذاً، إن سلبيات التنمية الاقتصادية تعود إلى انفصال المناهج الاقتصادية المطبقة حديثاً في العالم الإسلامي عن المزيج الحضاري بكل ما فيه من عقيدة وتأريخ للأمة. وهذه الظواهر المشهودة من الزهد أو القناعة أو الكسل تعود إلى انفصال الأرض عن السماء «أما إذا ألبست الأرض إطار السماء، وأعطي العملُ مع الطبيعة صفةَ الواجب ومفهومَ العبادة فسوف تتحول تلك النظرة الغيبية لدى الإنسان المسلم إلى طاقة محركة وقوة دفع نحو المساهمة بأكبر قدر ممكن في رفع المستوى الاقتصادي»(٤٥).

ثمة مفكرون يرون أن «مسألة المسائل» التي تحول دون التقدم والتنمية في العالم الإسلامي هي السلطة السياسية(٤٦)، ويعتبرون أن هذه السلطة السياسية تفرز سلوكيات خاصة تحول دون تحرك المجتمع نحو الهدف المنشود ونحو التضحية من أجل هذا الهدف، إذ إن السلطة السياسية تمثل عقبة في طريق حركة المجتمع بسبب الغربة بين السلطة والمجتمع، والتي «تدفع النُخَب المسيطرة إلى أن تعتمد إزاء المجتمع سلوك الخائف الباطش. وهي ترشو بعض الفئات التي تعتقد أنها تؤثر في بقائها في السلطة، وتستعين بها على المجتمع، وتعمل على نهب ثروات مجتمعاتها». وبسبب هذه الغربة أيضاً «فإن الحاكمين في دار الإسلام يرتكبون أخطاء كثيرة في مجال فهم تاريخ مجتمعهم ورغباته وتطلعاته المستقبلية»(٤٧).

إذاً، تشكل هذه السلطة عقبة حضارية في المجتمع الإسلامي، ولولاها لتحرك المجتمع الإسلامي نحو أهدافه المنشودة مدافعاً عن شخصيته وكرامته وعزّته. ويذكر رضوان السيّد مثالين شاهدهما بنفسه عن موقفين من مواقف الشعب المصري تجاه التحديات الاقتصادية اتخذ منهما الشعب المصري المسلم نهجين متباينين: «الأول عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ عندما شاع في الشارع المصري أن الولايات المتحدة قطعت هبات القمح عن البلاد، والثاني عام ١٩٧٧ عندما حدثت الاضطرابات الاجتماعية الّتي عُرفت بثورة الخبز. إذ تلقّت جماهير الشارع المصري مخاوف وإشاعات نقص الخبز والمجاعة في المناسبة الأولى بغضب وحماس واستعداد للتضحية، وثارت وخرّبت في المناسبة الثانية بسبب ارتفاع بسيط في أسعار المواد الغذائية. ثم يعلل الكاتب سبب التمايز بين هذين الموقفين فيقول: «كانت الجماهير في المناسبة الأولى مقتنعة (بحق أو بغير حق) أن الإجراءات الأميركية موجهة ضدها هي، وضد جهود التنمية في البلاد، بينما اعتقدت في المناسبة الثانية أنه ليس هناك مسوغ للتضحية مهما صغرت»[٤٨]. «إن مجتمعاتنا الّتي لم تعتد الرفاه أو الدلال، مستعدة للتضحية بكل مرتخص وغال إذا اقتنعت أن ذلك يدفع العدو الخارجي، أو يؤمن المستقبل لأطفالها وأجيالها القادمة. لكن كيف نطلب إلى هذه الفئات الاجتماعية أن تضحي بالقليل والكثير من أجل لا شيء أو من أجل استقرار الحاكمين واستمرارهم فقط»؟! ويرى الكاتب أن السلطة السياسية في العالم الإسلامي تحول دون اندماج الأمة بإطارها الحضاري، ومن ثم تحول دون التحرك نحو المستقبل «إن مجتمعاتنا الإسلامية هي مجتمعات تاريخية من الطراز الأول، إذ لا تزال أمجاد الماضي ومسؤولياته العالية تتنزى في أعماقها وتهبها قوة على البقاء وآمالاً عراضاً في المستقبل، وهذا إن اقتنعت أن السلطة سلطتها هي والمستقبل مستقبلها هي»[٤٩].

«المثل الاعلى» والتنمية الاقتصادية

لاحظنا في ما تقدم تأكيداً على ضرورة «الحركة»؛ حركة الأمة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وهذه الحركة هي أساس الحضارة. ويمكننا أن نقول من دون أن نخشى زللاً إن الأمة المتحضرة هي الأمة المتحركة. وكل الحضارات نشأت على أثر حركة الأمم، ولذلك نشأت الحضارات الكبرى عقب الهجرات البشرية. وشاءت سنة الكون أن تكون اللبنة الأولى لإقامة الحضارة الإسلامية أرضَ المدينة المنورة، أرض الهجرة. والإسلام إنما شيّد حضارته الكبرى حينما حرّر المجموعة المسلمة مما يكبّلها ويقيّدها ويصدّها عن الحركة. وقال لها **﴿وجاهدوا في الله حقّ جهاده﴾**[٥٠]، **﴿فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً﴾**[٥١]، **﴿قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى﴾**[٥٢]، **﴿قل سيروا في الأرض﴾**[٥٣]، **﴿فسيحوا في الارض..﴾**[٥٤] **﴿فاستبقوا الخيرات﴾**[٥٥]، **﴿قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾**[٥٦]، **﴿ولولا دفع الله الناسَ بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾**[٥٧].

هذا الدفع العظيم للحركة نحو «مثل أعلى»، والذي وضعه الإسلام نُصب أعين الجماعة المسلمة، هو الذي خلق الحضارة الجديدة. وهنا أرى من اللازم أن أستعرض بإيجاز نظرية القرآن الكريم في حركة المجتمع - كما استنبطها الشهيد الصدر - رضوان الله عليه، وهي نظرية نشوء الحضارات، بتعبير آخر، لنرى أنّ الأمة المسلمة هي الأمة المتحركة على طريق التطور التكاملي، ويكون فيها مجال التطور والابداع والنمو قائماً أبداً ودائماً[٥٨]. ووفق هذه النظرية، تنقسم المجتمعات البشرية إلى ثلاثة أصناف:

- صنف فقد الرؤية المستقبلية، وأصبحت حياته تكرارية لا تقدم فيها ولا تطور ولا إبداع؛
- مجتمع وضع نصب عينيه طموحاً مستقبلياً محدوداً؛
- مجتمع اتجه على طريق تكاملية لانهائية.

الاختلاف بين هذه المجتمعات إلى «المثل الأعلى» الّذي تتبناه، أو إلى «الإله» الذي تعبده بالتعبير القرآني. فالمجتمع الأول مثله الأعلى مستمد من واقع ما تعيشه الجماعة البشرية من ظروف وملابسات، ويتحول هذا الواقع من أمر محدود إلى هدف مطلق لا تتصور الجماعة شيئاً وراءه. وفي هذه الحالة تكون حركة التاريخ حركة تكرارية، ولا يكون المستقبل إلا تكراراً للواقع والماضي. وتعود هذه الحالة في المجتمع إلى سببين:

الأول نفسي هو الإلفة والعادة والخمول والضياع. ويعرض القرآن الكريم صوراً عن هذه الإلفة والعادة والجمود على الواقع **﴿قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعقلون﴾**[٥٩]، **﴿أتنهانا أن نعبد ما يعبد آباؤنا وإننا لفي شك مما تدعونا إليه مريب﴾**[٦٠].

الثاني يعود إلى التسلط الفرعوني. والفراعنة يجدون في كل تطلع مستقبلي زعزعة لوجودهم ومراكزهم، ولذلك يريدون أن يوجهوا كل الناس نحو عبادتهم، ويحصروا رؤية الناس في رؤيتهم... يقول سبحانه **﴿وقال فرعون يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري﴾**[٦١]. **﴿قال فرعون ما أريكم إلاّ ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد﴾**[٦٢].

أما النوع الثاني من المجتمعات، فإن مثله الأعلى أو إلهه مشتق من طموح الأمة ومن تطلعها نحو المستقبل وإلى الإبداع والتطوير، لكنه مثل أعلى محدود يحوله الإنسان إلى مطلق. ويستطيع هذا المثل الاعلى أن يحقق للمجتمع من النمو بقدر إمكاناته المستقبلية، لكنه سرعان ما يصل إلى حدوده القصوى ويستنفد أغراضه ويتحول إلى عائق للمسيرة. ولقد رأينا في عمرنا القصير فشل كثير من هذه المثل العليا في الاستمرار بمسيرة المجتمع نحو كماله المنشود، بعد أن استطاعت تحقيق حركة إجتماعية محدودة في هذه المسيرة. فالحرية في

العالم الغربي بعد أن حققت شوطاً في مضمار الإبداع والتطوير تحولت إلى مأساة بشرية تهدد العالم اليوم بخطر السحق والإبادة والدمار. والاشتراكية التي رفع الشرق شعارها استطاعت أن تحرك طموحات المستضعفين زمناً، لكنها كانت كبيت العنكبوت انهار بنفخة البيريسترويكا... **﴿وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون﴾**(٦٣). ويعبّر القرآن عن هذه المثل العليا بأنها **﴿كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفّاه حسابه والله سريع الحساب﴾**(٦٤).

النوع الثالث مثله الأعلى هو «الله» (سبحانه وتعالى). والكائن المحدود في مثل هذا المجتمع يتحرك على طريق لا تنتهي. ومجال الإبداع والتطور التكاملي أمام الإنسان في مثل هذا المجتمع لانهائي. والتغيير الذي يحدث في هذه الحركة كمي وكيفي لا مجال لذكره في هذا الإستعراض العاجل. والحركة الضخمة التي شهدتها فترة صدر الإسلام كانت بفضل انفجار الطاقات الخلاقة على طريق هذا المثل الأعلى. وكل ما شهده التاريخ الإسلامي من حضارة وازدهار علمي واقتصادي وتفاعل بين الإنسان المسلم والطبيعة إنما كان من آثار تلك الدفعة الهائلة التي تحرك بها المجتمع الإسلامي في عصوره الأولى. وهذا العطاء مستمر حتى يومنا هذا، رغم ما أحاط بالأمة المسلمة من هزيمة نفسية وخمول وخمود وسيطرة فرعونية.

إن ظاهرة الثورة الإسلامية في إيران أحيطت بأحقاد المتفرعنين وإعلامهم. وهذه الأحقاد فوتت على العلماء والباحثين فرصة دراسة الجوانب الإيجابية لهذه الظاهرة الفريدة العجيبة. إذ إن القضاء على طاغوت إيران المدعوم من كل القوى المتعلقة في العالم، والدفاع الطويل عن الدولة الإسلامية أمام أحقاد عالمية متراكمة مجهزة بأحدث ألوان الإبادة أمرٌ شاهدته عيون كل الباحثين والعلماء. ولكن قلّ أن وقف احد منهم للتعمق في دراسة هذا الحادث العظيم، ذلك أن ما أداه الإسلام في إيران الثورة في حقل الهدم والبناء يشكل أنصع وثيقة على قدرة هذا الدين في دفع مسيرة التاريخ حينما يضع أمام المسيرة البشرية المثلَ الأعلى المطلق الحق سبحانه وتعالى.

وأنا واثق لو أنّ الله سبحانه قدر لهذه المسيرة أن تبقى مصونة من الإنحراف الداخلي والغزو الخارجي، فإنها تستطيع أن تخلق بين الإنسان والطبيعة علاقات جديدة يكون فيها الإبداع والإنماء مقروناً بالخير والسعادة والسلام.

استنتاجات

- لا تعود مشكلة العالم الاسلامي في مجال التنمية الاقتصادية لا تعود إلى قلة الامكانات المادية والبشرية، بل هي تعود إلى عدم وجود الطاقة الحركية في أوساط المسلمين؛

ـ يمتلك المسلمون بين ظهرانيهم طاقة كامنة تتمثل في الدين المبين، ويشهد التاريخ أن هذه الطاقة الكامنة لو تفجرت لخلقت أفضل وأروع ألوان التفاعل بين الإنسان والطبيعة؛

ـ لا يتحقق الإنماء الاقتصادي إلا ضمن حركة حضارية تشمل كلّ جوانب الحياة الاجتماعية؛

ـ لا يمكن أن تتحقق هذه الحركة الحضارية إلا بشد الفرد والجماعة إلى مثل أعلى. وإذا انشدت المسيرة إلى المثل الأعلى الحق المطلق سبحانه، فإن مسيرتها ستكون مصونة من أي تلكؤ أو توقف أو عدوان؛

ـ كل العوائق التي تحول دون اندماج الأمة بعقيدتها وإيمانها وعواطفها وتاريخها إنما تعمل على ابتعاد الأمة عن شخصيتها وذاتها وحركتها الحضارية، وبالتالي عن تحقيق الإنماء الاقتصادي في بلدانها؛

ـ تبشّر الصحوة التي تعمّ العالم الإسلامي اليوم بولادة حضارية إنسانية جديدة تحمل كل مقومات الإبداع والتطوير والتعامل الفاعل مع الطبيعة وتبتعد عما بليت به الحضارة المادية من صراع دموي وتكالب محموم وإبادة ودمار.

المصادر:

(١) اقتصادنا: ٣٣٠-٣٣٥.
(٢) اهتم اكثر الباحثين المسلمين بمسألة التوزيع وعدالة التوزيع لمعالجة المشكلة الاقتصادية، وقلّما اهتموا بمسألة الإنتاج وموضوعات التنمية.
(٣) الإسلام والتنمية الاقتصادية، جاك اوستروي، ترجمة الدكتور نبيل صبحي الطويل، ومقدمة الأستاذ محمد المبارك.
(٤) سورة الإسراء.
(٥) سورة نوح.
(٦) سورة الاسراء.
(٧) سورة الحديد.
(٨) سورة الاعراف.
(٩) سورة الرحمن.
(١٠) سورة الجمعة.
(١١) سورة الاسراء/ ١٢.
(١٢) الكافي، ٥: ٧٣ و٦: ٢٨٧.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) سورة هود.
(١٦) بحار الانوار، ١٠٣: ٩.
(١٧) جامع أحاديث الشيعة ١٨: ٤٣١.
(١٨) المصدر نفسه
(١٩) البحار ٣: ٨٧ - توحيد المفضل: ٨٧.
(٢٠) الخصال ١: ١٢.
(٢١) الكافي ١: ٤٠٦.
(٢٢) الكافي ٥: ٨٦.
(٢٣) من لا يحضره الفقيه ٣: ٩٥- باب ٥٨ في المعايش والمكاسب- الحديث ١١.
(٢٤) الوسائل: ٢٤.
(٢٥) ميزان الحكمة ٢: ٣٢٥.
(٢٦) ميزان الحكمة ٣: ٢٩٤.
(٢٧) وسائل الشيعة ١١: ٣١٨- باب ٦٤ في كراهة الحرص على الدنيا.
(٢٨) بحار الانوار ٧٣: ٥٠.
(٢٩) نقله إلى العربية عمر فرّوخ، بيروت، ١٩٦٤م.
(٣٠) ترجمة ابراهيم مدكور وغيره، (القاهرة: ١٩٥٧- ١٩٦١).
(٣١) ترجمة محب الدين الخطيب، (القاهرة: ١٩٣٠).
(٣٢) ترجمة عبدالحليم النجار ومحمد يوسف موسى، (القاهرة: ١٩٦٢).
(٣٣) الإسلام في القرن العشرين: ٤٦-٤٩، ط ٢.
(٣٤) نظام الاسلام، الاقتصاد، محمد المبارك: ٢١.

المصادر:

(٣٥) سورة البقرة.
(٣٦) سورة الأنعام.
(٣٧) سورة الحديد.
(٣٨) اقتصادنا، مقدمة الطبعة الثانية: ٢٤.
(٣٩) معالم في الطريق، سيد قطب: ١١٤، ١١٥.
(٤٠) وجهة العالم الاسلامي، مالك بن نبي.
(٤١) المستقبل لهذا الدين، فصل صيحات الخطر: ٧٠ـ٩٤.
(٤٢) اقتصادنا: ١٣، ١٤.
(٤٣) المصدر نفسه، ١٣.
(٤٤) المصدر نفسه، ٢٢.
(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) الاسلام المعاصر، رضوان السيد: ٦٢.
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) المصدر نفسه، ٦٣.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) سورة الحج.
(٥١) سورة النساء.
(٥٢) سورة سبأ.
(٥٣) سورة الانعام ـ سورة النمل، سورة العنكبوت، سورة الروم.
(٥٤) سورة التوبة/ ٢,?٢
(٥٥) سورة البقرة، سورة المائدة.
(٥٦) سورة النساء.
(٥٧) سورة البقرة.
(٥٨) مقدمات في التفسير الموضوعي، ط دار التوجيه الإسلامي، ١٥٣.
(٥٩) سورة البقرة.
(٦٠) سورة هود.
(٦١) سورة القصص.
(٦٢) سورة غافر.
(٦٣) سورة العنكبوت.
(٦٤) سورة النور.

صديقه ببران*
علي اكبر فرهنگی**

الهيكلية التنظيمية للصحف الايرانية: طريقة إدارتها وملكيتها بعد الثورة

يرى خبراء كثيرون أن نجاح المؤسسات أو فشلها يعود الى الفارق في ادارتها، ذلك أن الإدارة في الواقع هي عنصر حيوى في كل منظمة. وفي ما يخص المؤسسات الإعلامية عموماً، والمطبوعات خاصة، والتي تعتبر أحد الانظمة الثقافية المؤثرة في المجتمع، فإن تناميها المطرد يستدعي وجود مدراء مناسبين وكفؤين لضمان نجاح هذه المؤسسات.

إن أحد الأسباب الرئيسية لعدم تنمية اجهزتنا الاعلامية و الصحافية خاصة يعود الى الهيكلية التنظيمية و نمط ادارتها غير المناسب، الأمر الذى يؤكد ضرورة وجود دراسة أساسية وتطبيقية يمكنها تقصي نقاط الضعف في طريقة ادارة الصحف و طرح النقائص الموجودة فيها، وفي أقل التقديرات تحديد المقدمات اللازمة لاصلاح هذا العنصر الاساسى في المجتمع. وقد صيغ هذا المقال الذي ينطوى على نبذة دراسية من أجل تحقيق هذا الغرض في اطار رسالة في مستوى الدكتوراه.

الفرضية الأساسية لهذه الدراسة هي أن هيكلية الصحف الإيرانية ونمط إدارتها يفتقران إلى الخصائص المؤثرة في أدائها. و تهدف هذه الدراسة إلى بحث هيكلية المؤسسات الصحافية الإيرانية وتقييم تطابق هذه الهيكلية مع النماذج النظرية الموجودة وطريقة إدارتها، والعمل على قياس العلاقة والرابط بين إدارة الصحف وملكيتها ودراسة نقاط ضعفها والمشكلات المرتبطة بملكية وإدارة المؤسسات الصحافية في البلاد، وتقديم الحلول التطبيقية المناسبة من أجل إصلاح الهيكلية المؤسسية ونمط إدارة المطبوعات نحو زيادة اقترابها من مقاييس الإدارة المطلوبة.

إن الطريقة المتبعة في الجانب الميداني لهذه الدراسة هي طريقة «دلفي» التي تعتمد أسلوب

* أستاذة مساعدة في الجامعة الإسلامية الحرة.
** أستاذ في جامعة طهران.

التكهن بالأحداث المستقبلية عبر جمع الآراء الجماعية من ذوي الاختصاص والخبراء. بتعبير آخر يستفاد في هذه الطريقة من المقابلات والاستمارات في مراحل متعددة.

ـ الألفاظ الأساسية(organizational surachare)

ـ أساليب الإدارة(management methods)

ـ الوسائل الاعلامية العامة(ownership)

أهمية البحث و ضرورته

إن ضرورة الاهتمام بمكانة أجهزة الاتصالات الاجتماعية و دور هذه الأجهزة يحظيان في الوقت الراهن باهتمام أكثر من أي وقت آخر. فالمسيرة التاريخية لظهور الاتصالات الاجتماعية في إيران وتوسيعها وعدم تناسب الأجهزة الإعلامية المكتوبة مع السابقة الثقافية والحاجات الاجتماعية قد أوجدت حالة من التأمل الجديد بالاهتمام. فمن الواضح أن أجهزة الإعلام الجماعي في بلادنا، والصحافة منها خاصة، لم تشهد تنامياً ملحوظاً لأسباب اجتماعية وثقافية وسياسية جراء أجواء الاستبداد والدكتاتورية التي كانت سائدة قبل الثورة الإسلامية. إلا أنه بعد مضي ما يزيد عن ٢٥ عاماً زاخرة بالأحداث والتطورات بعد الثورة الإسلامية واكتساب الخبرات القيمة واجتياز الأحداث المصيرية الباعثة للتحول، حان الآن الوقت لتقييم القدرات وإعادة النظر في النقائص ونقاط الضعف من أجل صوغ استراتيجية للتنمية الثقافية والسياسية والاجتماعية. كما باتت دراسة النقائص والعقبات الموجودة أمام تنمية وازدهار الأجهزة الإعلامية، والصحافة منها خاصة، تشكل امراً ضرورياً. فمن البديهي أن غياب التنمية في صحافة البلاد لا يعود فحسب إلى الضعف في الأجهزة والجوانب المادية وعدم استخدام التقنيات الحديثة في الاتصالات، وإنما أيضاً إلى فقدان الهيكلية المؤسسية ونمط الإدارة المؤثرة والفاعلة والكفوءة في هذا الجانب.

نشهد حالياً تنامياً مطرداً كماً ونوعاً في مؤسسات الاتصالات، والصحافة خاصة، والتي تعتبر أحد أهم الأنظمة الثقافية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى وجود مدراء كفوئين وفاعلين لإدارتها أكثر من ذي قبل. فكلما كانت الأنظمة أكثر تأثيراً في المجتمع، تكون إدارتها أكثر حساسية ويكون اتخاذ القرار أكثر سرعة وأشد تأثيراً. بتعبير آخر ينبغي على مدير الجهاز الإعلامي، وكذلك مدير الصحيفة التي تتعامل يومياً مع مخاطبيها، أن يتمكن بشكل جيد من رسم الطريق الصحيحة في خضم الأزمات. وقد دفعتني هذه الضرورة إلى الاهتمام في إعداد رسالتي هذه بنقاط الضعف الموجودة في إدارة المطبوعات، والصحافة الموجودة في البلاد خاصة، وآمل بأن تتمكن هذه الدراسة الأساسية من شرح الوضع وطرح المشاكل والنقائص وتقديم النتائج التطبيقية لمدراء المطبوعات في

البلاد لإعداد المجال المناسب لإصلاح هيكلية إدارة الصحف.

إن تزامن إعداد هذه الدراسة مع تأسيس دورة الدكتورا ه لإدارة الجهاز الاعلامي في جامعة طهران عام ٢٠٠١ من شأنه أن يشكل دلالة على الحاجة المشتركة في المجتمع لهذا الأمر، كما يزيد كذلك الأمل في زيادة الإفادة من هذه الدراسة.

الافتراضات

- مدراء وأصحاب الصحف في إيران يولون أهمية للأرباح المادية أكثر من إيلائهم الأهمية لخدمة المجتمع والشعب؛

- الإدارة القائمة على المؤشرات المؤثرة لها تأثيرها في زيادة عديد الصحيفة؛

- مدراء الصحف في إيران يعيرون المزيد من الأهمية للمصادر الإنسانية؛

- افتقار الهيكلية التنظيمية ونمط إدارة الصحف في إيران إلى الخصائص المؤثرة؛

- إدارة الصحف في إيران تابعة لملكيتها؛

- أهم مشكلة تعاني منها إدارة الصحف في إيران تتمثل في عدم اختصاص مدرائها؛

- عمل مدراء الصحف وأصحابها في إيران على تغيير الأداء الأساسي للصحيفة ناجم عن ضعف الأحزاب والمؤسسات المدنية والضغوط السياسية السائدة.

المجتمع الإحصائي

بما أن هذه الدراسة تسعى إلى تحديد السبل الإصلاحية المناسبة للهيكلية المؤسسية ونمط ادارة الصحف الإيرانية وملكيتها، فقد تم الاعتماد بشكل خاص على مدراء الصحف وأصحاب امتيازها والصحافيين. واعتماداً على المعلومات المتوافرة من دوائر العلاقات العامة للصحف، يبلغ عدد الصحافيين العاملين في الهيئات التحريرية للصحف الإيرانية نحو ٤٥٠ صحافياً. ويشكل المجتمع الاحصائي الذي اعتمدته هذه الدراسة كل مدراء وأصحاب الصحف والمنشورات العامة ذات الانتشار الواسع حسب أنواع ملكيتها.

النموذج

أجريت عملية اختيار النماذج في هذه الدراسة على سبيل الصدفة البسيطة. فقد تم اختيار ١٦٣ صحافياً من بين ٤٥٠ صحافياً عاملين في هيئات تحرير الصحف واسعة الانتشار على صعيد البلاد عبر الإفادة من المعادلة النموذجية، ثم وزعت ٢٠٠ استمارة على ١٦ صحيفة واسعة الانتشار على صعيد البلاد. وقد وصلت ١٧٠ من هذه الاستمارات إلى مجرى هذه

الدراسة. كما أجريت مقابلات موسعة مع ٦ مدراء وأصحاب صحف، بما يربط الإدارة والملكية للصحيفة بالنوع الخاص والفريد من نوعه من بين مدراء الصحف.

طريقة الدراسة

تعتبر هذه الدراسة أول رسالة في مستوى الدكتوراه في الاتصالات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهي تعتمد طريقة «دلفي» في بحوثها، والتي تقوم على التكهن بالأحداث المستقبلية من خلال جمع آراء مجموعة من ذوي الاختصاص والخبراء. بعبارة أوضح هي الطريقة التي تعتمد في أدائها على إجراء المقابلات وتوزيع الاستمارات في مراحل عدة.

طريقة جمع المعطيات و تحليلها

كما أوضحنا سلفاً، فقد اعتمدنا في جمع المعلومات في هذه الدراسة على توزيع الاستمارات وإجراء المقابلات، ويمكن الاعتماد عليها من خلال محاسبتها بمضروب« آلفا كرنياخ» الذي يساوي ٧١ في المئة كأمر مقبول. كما طُرحت معظم الاسئلة على أساس مقياس «طيف ليكرت». ورقمت المعلومات التي تم تجميعها من الاستمارات المقدمة إلى الصحافيين الذين شكلوا المجموعة الاحصائية في هذه الدراسة بالكودات وتم نقلها إلى جهاز الكمبيوتر واستخدم برنامج(spss) لاستخراج النتائج. ومن أجل اختيار الفرضيات، إضافة إلى الاستعانة بالاحصاءات التوصيفية، تمت الإفادة من التقنيات المختلفة للاحصاءات الاستنباطية، وتمكن الإشارة من بينها إلى اختبار «أو» لتعيين العلاقة ذات المعنى بين المتغيرين التابعين والمستقلين واختبار «فريدمن» لتصنيف المؤشرات و اولوياتها.

الأسس النظرية

من أجل بلوغ الاهداف الرئيسية لهذه الدراسة، تم في جانب الآداب بحث كل النظريات والأنماط والهيكليات الادارية و الملكية من اجل مطابقتها مع المؤسسات الصحافية و التوصل إلى أفضل أنواع الملكيات والهيكليات المؤسسية وأساليب إدارة الصحف. وفي ما يلي نشير الى اهم النتائج النظرية لهذه الدراسة.

تأثير المدارس الكلاسيكية في هيكلية الوسائل الاعلامية

في دراسة تحليلية، إن الإشارة إلى مدرسة ادارة «تيلور» العلمية ونظام «ماكس وبر»(١)، البيروقراطي في تخطيط هيكليات المؤسسات الإعلامية أمر لا بد منه. فعلى أساس النظريات الكلاسيكية، يبدو أن اعتماد الهيكلية المؤسسية على أساس تقسيم العمل وتحليل الحركات المؤسسية وزمنها وسلسلة مراتبها ليس له في الوقت الراهن مجال تطبيقي يذكر، وذلك رغم

استخدام جانب من مبادئ المدارس الكلاسيكية في تخطيط الهيكلية المؤسسية. أما المدرسة الأخرى الموجودة في هذا الحقل، فهي النظام البيروقراطي (ماكس وبر)، والتي جعلت المبادئ الأربعة التالية أصولاً وأساساً لعملها:

- وحدة القيادة (٢) مجال المراقبة، (٣) تقسيم العمل، (٤) تنظيم العمل (وهابي(٢)، ١٣٧٩، ص ٤٠). وطبقاً للدراسات الموجودة، لم يمكن قبولها جميعاً في التخطيط من دون زيادة أو نقصان لهيكلية المؤسسات الإعلامية. إن ما يقوله مبدأ وحدة القيادة هو أن كل فرد يعمل في المؤسسة يتسلم التعليمات من الموظف الذي يفوقه ويكون مسؤولاً أمامه. والآن ينبغي أن نرى مدى قبول هذا المبدأ في المؤسسة الإعلامية. الواقع هو أن احترام مبدأ وحدة القيادة يتعارض مع طبيعة عمل الأقسام الخبرية، لأن المراسلين ومقدمي التقارير والعناصر التي تعمل في غرف الأخبار مضطرون إلى مراجعة عدد من المدراء والمشرفين حسب التقسيم الاختصاصي للعمل. وعليه، فإن الأخذ المطلق بمبدأ وحدة القيادة في يومنا هذا يؤدي إلى غياب المرونة في أداء الواجبات وإلى التوقف و البطء في العمل، في حين تنطوي السرعة في العمل على أهمية خاصة. إذ تفقد الأخبار حداثتها خلال ساعات؛

- مجال الإشراف يعكس عدد الأفراد الذين يؤدون واجبهم تحت الإشراف المباشر للمدير أو المراقب. ويستلزم خفض نفقات الطاقم، وخاصة نفقات رواتب ومخصصات المدراء، أن تخفّض المؤسسات الإعلامية من المستويات العليا في مؤسستهم، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع مجال الإشراف لكل مدير. وقد بات اليوم خفض عدد مناصب الإدارة وتوسيع مجال الإشراف لكل مدير واقعاً لاينكر وأمراً مقبولاً؛

- مما لاشك فيه هو أن أحد السبل المؤثرة في الإفادة من المهارات الخاصة للموظفين وزيادة الدقة والسرعة في العمل يتمثل في تقسيم العمل على أساس تخصص الأفراد. لكن الأمر في المؤسسات الإعلامية، والخبرية منها خاصة أو أقسام الأخبار في الجهاز الإعلامي، حيث يضطر الأفراد إلى التدخل في كل مراحل الأخبار، كإعداد الخبر وتنظيم برامج الأخبار، فينبغي على كثير منهم، طبقاً لما تقتضيه الضرورة، أن يكون على استعداد تام للقيام بالأعمال من المراحل البسيطة الاعتيادية وحتى المراحل الصعبة والمعقدة. ويعتبر مبدأ تقسيم العمل من المبادئ القديمة للمدرسة الكلاسيكية للإدارة. وهو ما زال قيد الاستخدام، لكن استخدامه غير المناسب وفي غير محله قد أدى إلى إرهاق العاملين وعدم فاعليتهم واضطرابهم. كما أن الوتيرة المتسارعة لانتشار استخدام الكمبيوتر في المؤسسات الإعلامية أدت إلى تعدد أعمال العاملين في هذا الحقل باعتباره أمراً اعتيادياً. وقد أتاح استخدام البرمجات الكمبيوترية تنفيذ الأعمال المختلفة من جانب شخص واحد، وخاصة في أقسام إنتاج برامج الأخبار. وكمثال على ذلك يتولى المراسلون ومحررو الصحف مسؤولية تنقيح كتاباتهم من خلال إفادتهم من

البرمجات الكمبيوترية بشكل مباشر، وبذلك يتم الاستغناء عن موظف التنقيح(دمرز(٣)، ١٩٩٦)؛

-إن مبدأ التنظيم يعني في الواقع تقسيم الأعمال المشابهة والمرتبطة بين أقسام المؤسسة. وتختلف أسس التقسيم المؤسسي حسب مقتضيات الظروف ونوعية عمل المؤسسات. لكن معظم أسس الواجب (الاختصاص) والزبون (المراجعين) والحدود الجغرافية تعتبر أسساً أساسية؛

-أن المزية الأولى وأكثرها أهمية للتقسيم المؤسسي على أساس الاختصاص هي الإفادة المؤثرة من التجهيزات والمصادر. لكن الإشكال الرئيسي الذي يورد على هذا النوع من التنظيم هو أن الأفراد العاملين في قسم الاختصاص قد يكونوا أوفياء لوحدتهم المؤسسية أكثر من وفائهم لأهداف المؤسسة، وهو ما لا يعتبر أمراً مطلوباً للمؤسسات الإعلامية التي ينبغي أن تبذل الأقسام فيها جهودها من خلال الإدراك الصحيح لتحقيق الأهداف المشتركة.

العلاقات الإنسانية ودورها في هيكلية الأجهزة الإعلامية

مع التحولات السريعة في هيكلية مؤسسة الأجهزة الإعلامية، تزداد كذلك ضرورة إقامة العلاقات الطيبة بين العاملين في هذه الأجهزة، لأن رواد هذه المدرسة يرون أن الأفراد هم الذين يقومون بهذه الأعمال، وبالتالي فإن الأداء الناجح والمؤثر لكل مؤسسة يرتبط بمدى التعاون والجهود المشتركة والرضا عن العمل ومهارة العاملين في إرساء العلاقات الإنسانية في أجواء العمل. وتفيد الدراسات في هذا الجانب بأن الهيكلية الرسمية المؤسسية لا تكفي لوحدها لضمان الأداء الناجح للمؤسسات، بل يؤدي تشكيل المؤسسات غير الرسمية المتعددة في إطار المؤسسات الرسمية وعبر ظهور العلاقات الاجتماعية والروابط بين المجموعات إلى تسهيل الاتصالات والانسجام في العلاقات الرسمية في المؤسسة. ففي المؤسسات الإعلامية التي أصبحت فيها العولمة عملية لابد منها تزداد أهمية الإفادة المفضلة من العمل الجماعي على أداء المهمات بشكل فردي. وعليه، تحتاج هذه المؤسسات إلى مدراء كفؤين، وكذلك المهارة اللازمة لتشكيل مجموعات عمل وتنظيم الأعمال وتحسين البيئة على صعيد المؤسسة.

إن تشكيل مجموعات العمل من أجل تحسين أداء المنظمات الإعلامية ورفع مستوى نوعية الخدمات وإنتاجها يستلزم معرفة المدراء وإدراكهم العميق لمراحل تكوين هذه المجموعات (براون(٤)، ١٩٩٠، ص٩١٠). فعلى المدراء الذين يبادرون إلى تشكيل مجموعات عمل تطبيق سلوكهم القيادي على أساس من التمييز الصحيح للمراحل المتعددة للعمل الجماعي. وفي النتيجة يتم الأخذ بنظرية مدرسة الإدارة الاقتضائية التي هي حصيلة التنمية والتكامل لما توصلت إليه دراسات الإدارة العملية والعلاقات الإنسانية في تخطيط هيكليات المؤسسة،

وخاصة تنظيم المؤسسات الإعلامية. وقد أورد لوين و واكمن[5] (١٩٨٨) السبيل وطريقة الإدارة وأداء مدراء المطبوعات في مجموعة على شكل مفهرس. ويرى هذان الخبيران أن معظم أوقات المدراء تصرف بالأعمال والفعاليات الآتية.

ـ **الإشراف**: من ٢٠ الى ٣٠ في المئة، **التخطيط**: من ١٣ إلى ٢٥ في المئة ـ **التنسيق**: من ١٥ إلى ١٨ في المئة. وتصرف بقية أوقات هؤلاء المدراء في إصدار الأوامر والتقييم والدراسة والتفحص والتفاوض والذاتية والعلاقات العامة.

تركز الدراسة الأخرى التي أجريت في هذا المجال بخصوص هيكلية المؤسسات الإعلامية على العلاقة بين حجم المؤسسة والاتصالات داخل المؤسسة. وقد توصل جان استون[6] (١٩٧٦) في دراساته إلى نتيجة مفادها أنه كلما توسعت المؤسسات الصحافية من ناحية الحجم، تقل فيها الاتصالات أو العلاقات وجهاً لوجه بشكل ملموس، واكتشف كذلك بأن الارتباط في المؤسسات الخبرية الكبيرة ينتقل من الأعلى إلى الأسفل. كما توصل هوارد[7] (١٩٧٣)في بحوثه الى نتيجة مفادها أنه رغم وجود الاتصالات الواسعة في الشركات الكبرى، علماً أن هذا البعد من الاتصالات يتم تشجيعه وترويجه، فإن معظم هذه الاتصالات تتم ملاحظتها بشكل مكتوب وعلى مختلف أشكال التقارير و المذكرات والنشرات الإخبارية. ففي مثل هذه المنظمات يتم تقييم أداء المدراء بشكل سنوي. ويرى فيليبس[8] (١٩٧٩) كذلك بأن الهيكلية المؤسسية في المؤسسات الإعلامية يمكنها أن تعكس آفاقاً من القنوات الاتصالية والقيادة في مستوى متدنٍ من مواقع الإدارة. على أن تأثير المرشد أو مدير المؤسسة في إيجاد الاحساس بالمسؤولية وإعداد الأجواء المقرونة بالعمل والاتصال ملحوظ في جميع أعمال المؤسسة. وتترك هذه القيادة تأثيرها البالغ حتى في سلوك الإدارة في المستويات المتوسطة والمتدنية. كما اكتشف فيلبس في بحوثه بأن حجم ربح المؤسسة ومواردها له تأثيره في نشاط الادارة والقيادة. وتشمل التأثيرات الرسمية غير المؤسسية في الوسائل الاعلامية (و خاصة الوسائل المكتوبة) المجالات الآتية.

ـ عملية التحول الاجتماعي داخل المؤسسات الإعلامية؛

ـ عملية الاحتراف والتوجه الاختصاصي داخل المؤسسات الإعلامية؛

ـ سلوك الإدارة وتأثيرات مثل هذا السلوك في العاملين (ليس و زملاؤة[9] (١٩٩٣)؛

ـ التصّير الاجتماعي: منذ اوائل عام ١٩٩٣ انجز وان بريد[10] دراسة بخصوص السياسات المتبعة في هيئات تحرير المؤسسات الصحافية. وبعد إجرائه مقابلة مع ١٢٠ صحافياً من العاملين في المؤسسات الصحافية، أدرك أن السياسات والسبل عادة لا تُبلّغ رسمياً للصحافيين، بل غالباً ما تكون مشاركتهم في الأمور غير رسمية، وبذلك تحصل عملية

الصيرورة الاجتماعية داخل المؤسسة، ويترك الصحافيون عموماً وشأنهم في مجال اكتشاف المسؤوليات وتقبلها. بعبارة أخرى يتمتع هؤلاء بصلاحيات وقوة انتخاب أكثر قياساً بالعاملين في باقي المؤسسات.

يتمثل التأثير غير المباشر الآخر الذي يجري بحثه في المؤسسات الإعلامية في طريقة اتصال الإدارة بالعاملين في المؤسسة. إذ إن إحدى المشاكل الرئيسة للإدارة في المؤسسات الإعلامية تتمثل في عدم إعطاء الفرصة اللازمة للموظفين للمبادرة إلى اتخاذ القرارات. ويرى ري[١١] (١٩٨٨) أن عدم رضا الموظفين و المشكلات السائدة في العلاقات بين الإدارة والموظفين والعقبات في الدوافع في المؤسسات الإعلامية ناجمة عن غياب أية عملية للتعليم الرسمي للمدراء بشأن عملية إدارة المؤسسة. وقد توصل ادامز و فيش[١٢] (١٩٨٧) في دراساتهما بخصوص التلفزيون إلى نتيجة مفادها أن القيادة و الإدارة من نوع المشاركة التي تحمل خصائص ديموقراطية وشعبية من شأنها تحقيق درجة عالية من الرضا عن العمل. واستناداً إلى دراسة أخرى، فإن عدم الرضا عن العمل يظهر عندما تتخذ الإدارة قراراتها بشكل منفرد[١٣] (جوزيف ١٩٨٦)، بولاسكي وهيوز[١٤](١٩٨٣).

لقد أثبت الباحثون أن الصحافيين الذين يشعرون بقلة صلاحياتهم واقتدارهم في أجواء عملهم، غالباً ما يتركون هذه المؤسسات الصحافية. أضف إلى ذلك أن الاحساس بالمرتبة المهنية في المؤسسة الصحافية من جانب العاملين ممن تكون أعمارهم دون ٤٠ عاماً، والتي تتوافر من خلال تعامل كبار المدراء، يشكل أهم عامل لرضاهم عن العمل. ويور و ويلهوت[١٥] (١٩٨٦).

ثمة عامل آخر من مؤشرات قياس الرضا عن العمل، هو احساس العاملين بإمكانية تقدمهم في عملهم والحصول على مراتب أعلى في العمل. ويتوصل بارت[١٦] (١٩٨٤) في بحوثه إلى نتيجة مفادها أن إيجاد الرضا عن العمل في مستوى أعلى، وخاصة بين الصحافيات، يستدعي قيام المدراء بإتاحة فرص التقدم في العمل لهن. وتشير كل الدراسات إلى أن الهيكلية غير الرسمية للمؤسسات الإعلامية تتبلور عبر صيرورة العمليات الاجتماعية والاحتراف والعلاقات بين العاملين. ويشعر العاملون في الأجهزة الإعلامية بالرضا بما فيه الكفاية عن عملهم عندما يتمتعون بما يلزم من صلاحيات ويساهمون في عملية اتخاذ القرارات.

أخيراً، أجرى الباحثون في الحقل الإعلامي دراسات كثيرة حول الهيكلية المؤسسية للوسائل الإعلامية، واعتبروا أن أفضل أنموذج لها هو الأنموذج الاقتضائي. وهم يرون أن مختلف المؤسسات في مختلف البيئات وفي أية مرحلة من مراحل النضج والتنمية بحاجة إلى هيكليات مختلفة تتطابق مع الظروف الزمنية. ويعمل أصحاب الوسائل الإعلامية الجماعية

ومديرها، وبخاصة الصحف، على تخطيط هيكلية المؤسسات التي يشرفون عليها على عوامل متعددة داخل المؤسسة وخارجها. وتشمل العوامل الداخلية أداء المدراء وحجم المؤسسة والمصادر والتقنيات الموجودة ورسالة المؤسسة. وتتأثر المؤسسة في هذا الجانب بمجموعة من عمليات الصيرورة الاجتماعية والصيرورة المهنية وسلوك المدراء مع العاملين في المؤسسة. وتشمل العوامل الخارجية المؤثرة في أداء المؤسسات الإعلامية أصحاب الإعلانات والحكومة والمنافسة والسوق والشعب. فالتنافس بين المؤسسات الإعلامية في السوق تزداد باطراد. ومع تنامي هذه الوسائل يزداد التنافس على استقطاب المخاطبين. وتتأثر الأجهزة الإعلامية بالتقلبات في السوق الاقتصادية من ركود و ازدهار، ولذلك ينبغي على مدراء الوسائل الإعلامية تكييف أنفسهم مع الظروف اليومية، ذلك أن عدم الكفاية والفاعلية في المؤسسات الإعلامية أمر غير مقبول. إذاً، ينبغي على مدراء المؤسسات تحليل المتغيرات الحاصلة برؤية اقتصادية وانتخاب الهيكلية المناسبة للمؤسسة الإعلامية اعتماداً على التحليل الصحيح. وبما أن المتغيرات تتغير بمرور الزمن، فمن واجب المديرين تحليلها بين الحين والآخر وتقييم فاعلية هيكليتهم المختارة وتقييم آثارها.(ليس وزملاؤه-١٩٩٣).

الدراسة الميدانية

شارك ١٧٠ فرداً من الصحافيين وستة من مدراء الصحف واسعة الانتشار (ايران وكيهان واطلاعات وجامعة وانتخاب وجهورى اسلامى) في ملء الاستمارات والإجابة على الأسئلة المطروحة عليهم في المقابلات التي أجريت معهم. وكان معظم الصحافيين من ذوي الخبرة الطويلة في العمل الصحافي: ٢٨ في المئة منهم لديهم خبرة تراوح ما بين ١١ و ٢٥ عاماً، و٧٢ في المئة لديهم خبرة دون عشرة أعوام، أي عملوا في الصحافة بين عام واحد وعشرة أعوام. كما أن نحو ٧٦ في المئة من هؤلاء الصحافيين من الرجال، و ٢٣ في المئة من النساء. ويحمل ما يزيد عن ٥٧ في المئة منهم شهادات بكالوريوس، و١٤ في المئة يحملون شهادات ثانوية، و٢٩ في المئة منهم حملة شهادات ماجستير وما فوق. وتشير الإحصاءات إلى أن ٤٨ في المئة ممن تم استجوابهم كانوا رسميين في الوظيفة، ونحو ٤٠ في المئة منهم يعملون على أساس عقود في مؤسستهم فيما كان ١١ في المئة يعمل على شكل أجور التحرير.

ذكر ٩٠ في المئة من المستجوبين أن هيئات تحرير الصحف تتيح افضل التمهيدات لإحراز الشروط اللازمة للإدارة. ويعني ذلك أن ٩٠ في المئة من الصحافيين يرون ضرورة اختيار مدراء الصحف من بين العناصر العاملة في هيئات التحرير. كما تشير الإحصاءات إلى الأهمية الفائقة لقسم التحرير. بعبارة أخرى يشكل هذا الأمر بصمة تأييد على تناسب بين هيكلية البيروقراطية الحرفية لمينتز برك وهيكلية المؤسسة الصحافية، والتي تنطوي اللجنة

الاختصاصية و النواة العملية المؤلفة من مجموعة من المحترفين (هيئة التحرير) على أهمية خاصة، فيما تعمل لجنة الدعم الواسع للمؤسسة في خدمة هذا القسم.

تفيد نتائج هذه الدراسة بأن ٤٢/٤ في المئة من الصحافيين يرون أن إدارة صحفهم جيدة جداً قياساً بباقي الصحف الموجودة في البلاد، في حين يمكن التصور بأن الصحافيين الذين وصفوا إدارة صحفهم بأنها متوسطة كانوا يقصدون إلى حد ما عدم أهليتها. وبهذا التبرير يمكن القول إن نحو ٥٨ في المئة من الصحافيين صنفوا إدارة صحفهم ما بين متوسطة إلى ضعيفة جداً.

يشكل التخطيط على المدى الطويل أحد المؤشرات للإدارة الاستراتيجية والفاعلة للمؤسسة. وقد طلب من الصحافيين إبداء وجهة نظرهم حول رؤية مدراء أو أصحاب صحفهم لهذا المؤشر. وقد ذكر ٨٣ في المئة منهم بأن مدراءهم يعيرون أهمية قليلة جداً أو بنسبة ضئيلة جداً للتخطيط على الأمد الطويل، فيما منح ١٤ في المئة منهم معدلاً متوسطاً لمدرائهم.

إن استخدام أكثر خريجي فرع الصحافة تجربة كان يمثل سؤالاً آخر أمام المراسلين. وقد اعتبر ٧٧ في المئة منهم بأن هذا المؤشر المؤثر لم يحظ باهتمام مدرائهم بما فيه الكفاية، واعتبر ٢٣ في المئة منهم فقط أن هذا الأمر مهم لمدراء الصحف.

في ما يتعلق بإدارة الوسيلة الإعلامية، يمثل نشر الصحيفة بأعلى درجة من النوعية أحد المؤشرات المؤثرة، والذي تتم من خلاله تجربة نوع من الإفادة المفضلة. وقد اعتبر جني الأرباح في الأداء الصحافي أحد أهم المؤشرات لتمييز الإدارة الفاعلة للصحيفة. وحول هذا الأمر ذكر ٥٧/١ في المئة من الصحافيين المستجوبين بأن الحفاظ على ربح الصحيفة ينطوي على أهمية قليلة جداً أو يحتل أهمية متوسطة بالنسبة لمدرائهم. وفي إجابتهم على سؤال آخر حول صلاحيات المدراء القادرين على تحصيل الربح اللازم، اعتبر ٦٥ في المئة من الصحافيين المستجوبين أن المدراء عندما يتمكنوا من تحصيل الربح للصحيفة بأية وسيلة، فإن ذلك سيزيد من اعتماد أصحاب المؤسسة أو من يملكها عليهم و سيزيدون بالتأكيد من صلاحياتهم.

وفي موضوع إدارة الصحيفة، يمكن القول إن انتشار الصحيفة بأعلى درجة من النوعية يشكل أحد المؤشرات الأخرى في التأثير، ويتم بذلك اختيار نوع من الإفادة المفضلة. و قد اعتبر ٧٠ في المئة من الصحافيين المستجوبين أن مدراءهم لايهدفون إلى نشر صحيفتهم بأعلى درجة من النوعية. كما اعتبر الصحافيون المستجوبون أن المدراء لا يعيرون الأهمية اللازمة للتكيف مع تغيرات السوق، بما يضمن لهم الحفاظ على بقاء مؤسستهم في موقع المنافسة مع المؤسسات الأخرى. وقد اعتبر ثلث الصحافيين فقط أن هذا الأمر يحظى بنوع من الأهمية بالنسبة لمدرائهم.

تعتبر خدمة المجتمع والشعب إحدى الرسالات والأهداف الملقاة على عاتق الصحافة، ويمنح بلوغ هذه الخدمة النجاح المؤكد للمؤسسة، ويترك الأثر الإيجابي الخاص فيها. وكان هذا الموضوع سؤالاً آخر تم طرحه على المراسلين لتقييم دوره في الأداء الصحافي، فاعتبر نحو ٥٧ في المئة من الصحافيين أن اهتمام المدراء وأصحاب الصحف بعنصر «خدمة المجتمع والشعب» يحتل مرتبة متوسطة أو عديمة الأهمية تماماً. ولدى مقارنة هذا المؤشر الذي يقابله، أي «الأداء المربح»، والذي تربطه به علاقة عكسية عادة في كثير من المؤسسات، تلحظ الإحصاءات المستحصلة نتيجة هذه الدراسة أن الصحافيين يرون أن مدراء وأصحاب الصحف يعيرون اهمية مساوية للمؤشرين المهمين للمؤسسة الصحافية المتمثلة في الربح (الذي يشمل الحفاظ على الربح وزيادة موارد الصحيفة من الإعلانات) و«خدمة الشعب» التي تشمل رفع المستوى العلمي والوعي العام وتعادل (نحو ٤٢ في المئة).

يشير تجميع النقاط الآنفة الذكر الى واقع أن الصحافيين يرون أن مدراء وأصحاب الصحف لم يهتموا بالمستوى المطلوب بتنمية هذين المؤشرين المهمين والمؤثرين في المؤسسة الصحافية، ولم يعيروا أهمية خاصة لأي واحد منهما. ورغم الاستناد إلى الإحصاءات التي تشير إلى وجود دافع أقوى لديهم حيال واحدة منهما (اكتساب موارد مالية بنسبة ٦٤ في المئة) فإنهم لم يحققوا نجاحاً كاملاً في أية واحدة منهما. ونظراً للتوضيحات الآنفة الذكر و الجداول المتعلقة بها و الافادة من اختبار «في دو» (chisguar test) لم يتم تأييد الإفتراض الأول لهذه الدراسة والقائل بأن مدراء وأصحاب الصحف في إيران يعيرون الأهمية للربح أكثر مما يهتمون بخدمة الشعب ونجاحهم في بلوغ هذا الهدف، لأن الصحافيين يرون أن المدراء وأصحاب الصحف لم يحققوا نجاحاً كاملاً في أي مجال.

يعتبر بذل الجهود من أجل رفع مستوى المرأة والاقليات وبلوغها المواقع المهمة من المهارات الحديثة لإدارة المصادر الإنسانية أحد العوامل التي تضمن بقاء المؤسسات الاعلامية. وقد طرح هذا الأمر على شكل سؤال آخر على الصحافيين، وطلب منهم إبداء الرأي حول رؤية مدراءهم أو أصحاب صحفهم حياله. وقد أعرب ٨٠ في المئة من الصحافيين عن اعتقادهم بأن مدرائهم لم يبذلو اهتماماً يذكر بهذا الموضوع، فيما اعتبر ٢٠ في المئة منهم فقط أن هذا الأمر مهم. والطريف في هذا الجانب هو أن بعض المدراء قد أيدوا بدورهم هذه الرؤية.

يتمثل أحد المؤشرات الأخرى المؤثرة في نجاح مؤسسات النشر و تنميتها في توسيع خدمات هذه المؤسسات. ويرى الصحافيون المستجوبون أن٢٤ في المئة فقط من المدراء يمنحون الأهمية لشراء المؤسسات والصحف الأخرى، ويرى معظمهم أن هذا الهدف لم يدرج ضمن أولوية البرامج التنموية لمدراء المؤسسات، والأمر نفسه بخصوص تنمية الخدمات و المنتجات الجديدة. ويرى الصحافيون المستجوبون أن المدراء لا يولون أهمية تذكر لهذا المؤشر المؤثر.

لقد حاولت هذه الدراسة في مختلف مراحلها قياس آثار نوع الملكية للمؤسسة في الإدارة، وتم استطلاع الصحافيين بخصوص أحد المؤشرات الاقتصادية الفاعلة للمؤسسة، أي مدى اهتمام المدراء بإيجاد مواد لأصحاب أسهم المؤسسات الصحافية حسب نوع ملكيتها. وقد توضح بأن الصحف ذات الملكية الحقوقية، والتي هي تابعة للمؤسسات العامة (المؤسسات المسفيدة من موازنة الدولة) تولي أهمية قليلة جداً (٨في المئة) لهذا المؤشر (قد يعود هذا الأمر إلى حصولها على الدعم من المؤسسات المالية)، في حين أن الاهتمام بهذا المؤشر من جانب الصحافيين العاملين في المؤسسات الخاصة في الحد المتوسط.

يُعد منح الجوائز للصحافيين أحد أهم المؤشرات للتقييم النوعي للصحف من جانب الخبراء. ولدى استطلاع آراء الصحافيين حول هذا الموضوع، اعتبر نحو ٢٤ في المئة منهم فقط أن هذا الموضوع ينطوي على درجة من الأهمية بالنسبة لمدراء وأصحاب الصحف، بيد أن معظمهم تحدث عن عدم اهتمام المدراء وأصحاب الصحف بهذا المؤشر. وفي موضوع إدارة الوسيلة الإعلامية، يمكن القول بقوة بأن معرفة المخاطبين هي من أهم المؤشرات والعوامل المؤثرة في نجاح المؤسسة الصحافية (الجريدة). و اعتبر نحو ٣١ في المئة فقط من الصحافيين ممن تم استجوابهم في العملية الاستطلاعية أن مدراءهم يولون الأهمية لمعرفة المخاطبين، ورأى الباقون عدم اهتمام مدراء المؤسسات الصحافية بهذا المؤشر أو العنصر المهم أو أن الأهمية التي يولونها ضعيفة جداً.

إن استخدام أفضل القوى البشرية المتوافرة يعد عنصراً آخر من عناصر الإدارة في المؤسسات، وخاصة في المؤسسات الصحافية. و قد اعتبر ٢٤في المئة فقط من الصحافيين المشاركين في عملية الاستطلاع أن المدراء وأصحاب الصحف يستخدمون أفضل القوى البشرية المتوافرة في أداء أعمالهم. والطريف هو أن النسبة نفسها من المستجوبين الصحافيين رأت أن إدارة المصادر البشرية في المؤسسة الصحافية، أي «تعليم المصادر البشرية ورفع مستواهم النوعي» غير مهمة بالنسبة إلى مدرائهم.

يعتبر رضا العاملين عن العمل والاحساس بالأمن ووجود الدافع في العمل من المؤشرات والأركان الرئيسية لإدارة المصادر الإنسانية. وقد تم استجواب الصحافيين بشكل منفصل حولها، وطلب منهم توضيح وجهة نظر مدراء أو أصحاب صحفهم حولها. وقد أجاب الصحافيون إجابات مشابهة. إذ اعتبر ٧٠ في المئة من الصحافيين أن مدراءهم أو أصحاب الصحف لا يعيرون الأهمية لإيجاد الدوافع لدى العاملين و كسب رضاهم أو توفير الأمن الوظيفي للموظفين والعاملين في الصحيفة. إن إبداء التساهل والتسامح حيال وجهات النظر المعارضة للسياسات السائدة في الصحف من شأنه أن يعكس نوعاً من المرونة في المؤسسة. ويرى الصحافيون المستجوبون أن هذا المؤشر يحظى باهتمام مدرائهم بنسبة متوسطة.

بعبارة أخرى يمكن القول بأن ٥٠ في المئة من الصحف تُراعى فيها هذه المرونة التي تشكل مؤشراً مهماً، وفي النصف الآخر لم تعر الاهمية لاحترامه أو الالتزام به.

وفي ما يتعلق بإدارة المطبوعات، والصحف خاصة، يمكن اعتبار تقييم (عدد نسخها) نوعاً من الإفادة المفضلة ومن أهم مؤشرات التحسين للصحيفة. وقد وجهت في هذا ثلاثة أسئلة منفصلة للصحافيين الذين شملتهم عملية الاستطلاع هذه. ويرى الصحافيون بخصوص عديد الصحف بأن ما يزيد عن نصف الصحف التي تنشر في البلاد (٥٦ في المئة) يقل عديدها عن ٥٠ الف نسخة يومياً، في حين يزعم مدراء الصحف كافة بأن موضوع عديد صحفهم وزيادته يشكل أهم هواجسهم. ويرى الصحافيون بخصوص بذل الجهود من أجل زيادة عديد الصحف، ورغم الأهمية التي يوليها مدراء الصحف أو أصحابها، أن غالبيتهم تميل إلى الحد المتوسط في هذا الجانب، ما يعني عدم وجود هذا المؤشر في أولوية أعمالهم وبرامجهم.

من جانب آخر كان مدى «تأثير طريقة إدارة الصحيفة على عديدها» سؤالاً تم طرحه على الصحافيين الذين اعتبر أكثرهم (نحو ٨٦ في المئة) أن طريقة إدارة المؤسسة للصحيفة لها التأثير الكامل في عديدها، كما أيد هذه الرؤية مدراء الصحف وأصحابها في المقابلات التي أجريت معهم بهذا الخصوص في البحوث النظرية. ونظراً للتوضيحات الآنفة الذكر، فإن الجداول المتعلقة بالموضوع ومقارنة للمتغيرين في الفرضية الثانية بواسطة اختبار «خي دو» (درجة الحرية ٤ و ٩٨×٢٩ = (x2) والمعنى الذي تحمله علاقة الإدارة المؤثرة وعديد الصحيفة، تم تأييد فرضية تحقيق «الإدارة القائمة على المؤشرات المؤثرة في زيادة عديد الصحيفة تكون مؤثرة». وسئل الصحافيون عن مدى تأثير تقييم نظام الإدارة للمؤسسة الصحافية بين الحين والآخر باعتبار أن ذلك يشكل أحد المؤشرات لنجاح المؤسسة، وطلب منهم توضيح رؤى مدرائهم وأصحاب صحفهم بهذا الخصوص، فرأى ٢٣ في المئة منهم فقط بأن مدراءهم يولون الأهمية لنظام الإدارة، ويرى معظمهم أن مدراء هم غير مهتمين بهذا المؤشر المهم. لكن اللافت هو أن معظم المدراء قد اعترفوا بوجود هذه النقيصة.

إن ادارة الصحيفة هي إدارة الأزمة، لأن هذه المؤسسات ينبغي عليها أن تكون في صورة الأحداث على وجه السرعة، وأن تعمل على توعية المؤسسات وإشراكها بذلك. كذلك يعتبر موضوع إدارة الأزمة من الخصائص المؤثرة في نجاح المؤسسة الصحافية، وتم توجيه السؤال إلى الصحافيين حول هذا المؤشر، وقد اعتبر نحو ٧٣ في المئة منهم أن الأهمية التي يوليها مدراء الصحف وأصحابها حيال ذلك متوسطة أو عديمة الأهمية تماماً.

إن النتائج المذكورة منذ بداية هذا القسم بخصوص تقييم المؤشرات المؤثرة في ما يتعلق بإدارة المصادر الإنسانية والمديرية العامة تنطوي على فرضيتين أساسيتين للدراسة

(الفرضية الثالثة والفرضية الرابعة)، هما «الأهمية التي يوليها مدراء الصحف في إيران للمصادر الإنسانية والهيكلية المؤسسية وأنماط إدارة الصحف الإيرانية المفتقرة إلى الخصائص المؤثرة». فعلى أساس الجداول الإحصائية المعنية وجانب من التوضيحات والنتائج المذكورة أعلاه لتقييم الأثر الذي تتركه إدارة المصادر البشرية، يتم بذلك دحض الفرضية حول «الاهتمام الكبير الذي يوليه مدراء الصحف الإيرانية لإدارة المصادر الإنسانية». ونظراً لهذه النتيجة وبقية التوضيحات والنتائج الحاصلة من تقييم مؤشر تأثير الهيكلية والإدارة للمؤسسة الصحافية يتم بذلك تأثير الفرضية الأكثر أهمية لهذه الدراسة التي مفادها أن الهيكلية المؤسسية لإدارة الصحف في إيران تفتقر إلى الخصائص المانحة للتأثير. فعلى أساس هذه الدراسة، أبدى نحو ٧٠ في المئة من الصحافيين رؤية سلبية حيال مدرائهم. وكانت هذه النسبة مختلفة بشأن مدراء الصحف والمؤسسات الصحافية التي شملتها هذه الدراسة، في حين كان معظم مدراء وأصحاب الصحف يرون أنهم يبذلون جهودهم من أجل تحقيق العناصر المؤثرة لتحسين أدائهم، وقد واجهت طريقتهم المختارة لبلوغ المقصود وتحقيق النجاح التشكيك من جانب الصحافيين.

تشير نتائج هذه الدراسة الى أن ٣٨ في المئة من الصحافيين الذين شملتهم الدراسة يعملون في صحف لديها مالكون حقيقيون، وأن نحو ١٢ في المئة منهم يعملون في صحف ذات ملكية حقوقية حكومية، و ١٣/٥ في المئة منهم يعملون في صحف ذات ملكية حقوقية - غير حكومية تابعة لمؤسسات خاصة، و٢٢ في المئة منهم في صحف ذات ملكية حقوقية - غير حكومية تابعة للمؤسسات العامة. وبما أن أحد أهداف هذه الدراسة يتمثل في تقييم وجود العلاقة بين إدارة الصحيفة وملكيتها، فقد تم توجيه سؤال بخصوص «نسبة نوع الإدارة إلى نوع الملكية». وأشارت النتيجة إلى أن نحو ٩٢ في المئة من الصحافيين الذين شملتهم عملية الاستطلاع يعتقدون أن نوع إدارة الصحيفة مرتبط بنوعية ملكية الصحيفة. غير أن درجة هذه التبعية تختلف حسب نوع الملكية. وفي النتيجة، لا يمكن فصل إدارة الصحيفة عن ملكيتها في ما يتعلق بمؤسسة صحافية، كالجريدة. ويؤيد المدراء و الخبراء في الشؤون الصحافية بأن الإدارة مرتبطة بالملكية.

في إجابتهم عن سؤال آخر بخصوص سيطرة المالك أو صاحب الامتياز على المؤسسة، أجاب نحو ٨٥ في المئة من الصحافيين أن المدراء ورؤساء التحرير لا يتمتعون بصلاحيات تذكر، وأنهم يخضعون لسيطرة مالك الصحيفة أو صاحب امتيازها. وبذلك تؤيد هذه النتيجة التقييم السابق. ومن أجل التأكد من مدى صحة التقييم بخصوص تأثير نوع المكلية في الإدارة، أجريت دراسة على العلاقة القائمة بين نوع الملكية وبعض المؤشرات المهمة للإدارة، والتي تقيس بذلك أثر هيكلية المؤسسة بواسطة الجداول ذات البعدين. فعلى أساس النتائج

الحاصلة عن الجداول ذات البعدين لعلاقة مؤشر (الربح) ونوع الملكية، فقد لوحظ أن نصف الصحافيين العاملين في الصحف ذات الملكية التابعة للمؤسسات العامة يرون أن الأهمية التي تولى للربح تكون أقل قياساً بالاهمية التي توليها باقي الصحف الخاصة والحكومية (السبب في ذلك هو أن الصحف التي تعمل في الأنظمة الصحافية الحرة تتمكن من تسديد نفقاتها). ففي البلدان التي تشبه إيران والتي يسودها نظام صحافي تنموي، يعتمد كثير من الصحف التي تحظى بدعم من الحكومة والمؤسسات العامة على دعم الدولة، ولا تشعر بالضرورة بهاجس الربح. كما يلاحظ في جدول العلاقة بين «التعليم ورفع المستوى النوعي للمصادر الإنسانية» ونوع الملكية الأهمية التي يوليها المدراء ومالكو الصحف. فهم صحافيون يعملون في الصحف الدائرة في تبعية المؤسسات العامة (٦٧ في المئة)، رغم إبداء الصحافيين العاملين في المؤسسات ذات الملكية المختلفة عدم ارتياحهم حيال عدم اهتمام المدراء بهذا المؤشر.

لدى مراجعة الجداول المتعلقة بنوع الملكية ومؤشرات أثر إدارة المصادر الإنسانية، نلاحظ تأثير نوع الملكية في هذه المؤشرات. وكما لوحظ، فإن معظم الصحافيين الذين يعانون من عدم اهتمام المدراء برضا العاملين عن العمل يعملون في الصحف الحكومية (نحو ٧٩ في المئة) في حين أن معظم حالات الاحساس بغياب الأمن تظهر بين الصحافيين العاملين في الصحف ذات الملكية الحقوقية التابعة للمؤسسات الخاصة (نحو ٤ / ١ في المئة). كما أن معظم الصحافيين الذين يرون أن مدراءهم يولون المزيد من الأهمية للحفاظ على القيم والسلوك الأخلاقي، يعملون في الصحف التابعة للمؤسسات العامة (نحو ٧٩ في المئة). وبخصوص العلاقة بين نوع الملكية ومؤشر الرفع من المستوى العملي والوعي العام للشعب، لوحظ أن نحو ٩٢ في المئة من الصحافيين العاملين في الصحف الحكومية يرون أن هذا الأمر مهم لمدرائهم، في حين يرى ٥٠ في المئة من الصحافيين العاملين في الصحف التابعة للمؤسسات العامة تدني أهمية هذا الموضوع بالنسبة إلى مدرائهم. وعليه، وبناء على التوضيحات المذكورة والنتائج الحاصلة عن الجداول المتعلقة بها، وخاصة الجداول ذات البعدين المتعلق باختبار فرضية ٥ (درجة الحرية ٤ و ٤٩ / ١١ ب ٢(X)، فإن بتبعية المدراء للملكية ذات معنى، ولذلك تؤيد فرضية تحقيق (إدارة الصحف في إيران مرتبطة بملكيتها).

من أجل بلوغ الهدف الرئيسي من هذه الدراسة، وهو اكتشاف نقاط الضعف والمشاكل الموجودة في هيكلية الإدارة والملكية وتقديم الحلول التطبيقية والمناسبة للتقليل منها أو إزالتها، ونظراً لأدبيات الموضوع ورؤى الخبراء والمدراء وأصحاب الصحف ممن شملتهم هذه الدراسة، فقد أعد ١٢ تفسيراً وضع في خدمة الصحافيين لتحليلها، وطلب منهم توضيح هذه المشاكل حسب الأولويات. وقد اعتبر ٧٦ في المئة من الصحافيين الذين تم استجوابهم أن «عدم اختصاص مدرائهم بما يكفي» كأهم سبب لفشل المدراء في الصحف. أما الأولوية الثانية التي

تشبه كثيراً التفسير الأول في هذه الدراسة، فتتمثل في «عدم تبعية المدراء لعملهم وافتقارهم إلى التخصص الجامعي وعدم احترافهم». إذ أكد ما يزيد عن ثلث المستجوبين على هذا الأمر. وبطبيعة الحال يورد هذا الإشكال على المالكين وأصحاب الامتياز للصحف. وعليه، نظراً لتوضيحات الجداول ذات الصلة ووجود العلاقة ذات المعنى بين مشكلة عدم اختصاص المدراء وباقي المشاكل (على أساس ١٢ / ٥٧= ٢ x ودرجة حرية ٤) يتم تأييد فرضية «أكبر مشكلة إدارة الصحف في إيران تعود إلى عدم اختصاص مدرائها».

يشكل ضعف المؤسسات المدنية الدليل الثالث للصحافيين على عدم نجاح المدراء وضعف المؤسسات الصحافية والصحف الموجودة في البلاد، خاصة أن ٦٠ في المئة من المستجوبين وأكثر المدراء الذين شملتم عملية الاستطلاع هذه اعتبروا أن سبب الضعف يعود إلى أداء النشاط الحزبي في كثير من الصحف أو أنها فقدت موقفها الحيادي وتحولت إلى صحف ناطقة باسم الأحزاب... وفي إجابتهم على سؤال حول تقييمهم لمواقف مدراء أو أصحاب الصحف حيال الأحزاب والمجموعات، ذكر الصحافيون أن ضعف المؤسسات المدنية والأحزاب التي تستطيع افساح المجال أمام حضور الأفراد في مراكز السلطة، قد أدى إلى تحويل كثير من مدراء هذه الصحف وأصحابها والصحف التي تعمل تحت رئاستهم إلى جسر للتوصل إلى المناصب الحكومية. وبما أن المؤسسات الصحافية تتعامل كغيرها من المؤسسات الأخرى (خصوصية نظامها المنفتح) مع البيئة الخارجية وتتأثر بها وتترك تأثيرها فيها، فقد طرح سؤال على الصحافيين حول تقييم مدى تأثير الظروف السياسية والضغوط على المجتمع في إدارة الصحف وملكيتها، فاعتبر ٨٥ في المئة من المستجوبين بأن حجم تأثير الظروف السياسية والضغوط في إدارة الصحف وملكيتها متوسط إلى عالٍ جداً. وقد أيد معظم المدراء وأصحاب الصحف الذين شملهم الاستطلاع تقييم الصحافيين حول هذا الموضوع. وعليه، ونظراً للتوضيحات الآنفة الذكر، فقد أيدت الجداول المتعلقة واختبار الفرضية السابعة بطريقة «خي دو» (درجة حرية ٤، ٧٦/ ٢٢=٢ (x) الفرضية الأخيرة القائمة على أن مدراء الصحف وأصحابها قد غيّروا أداءهم الأساسي بسبب ضعف الأحزاب والمؤسسات المدنية والضغوط السياسية السائدة.

النتائج و الاقتراحات

نظراً للنتائج الحاصلة من اختبار فرضيات هذه الدراسة التي أجريت حول الهيكلية المؤسسية وسبل إدارة الصحف الإيرانية وعلاقتها بملكيتها، يبدو للأسف أن الصحف الإيرانية تفتقر إلى هيكلية فاعلة ومؤثرة. وقد ساهم نظام الملكية غير المناسب السائد فيها في تنامي الأضرار غير القابلة للتعويض في هيكلية إدارة الصحف في البلاد. وبما أن الهيكلية

المناسبة والمطلوبة تضمن الأثر الفاعل في المؤسسة الصحافية، كان الهدف الأهم لهذه الدراسة الأساسية يتمثل في دراسة النواقص ومشاكل هيكليات المؤسسة الصحافية وإدارتها وتقديم الحلول التطبيقية لإصلاح الهيكلية الموجودة ونظام الملكية السائد فيها وزيادة فاعليتها. ولذلك قد تسهم المقترحات الآتية التي تأتي على أساس علاقة الإطار النظري والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في بلوغ الهدف المنشود.

لا نستطيع تقديم حلول مشابهة ومتساوية لرفع مستوى الإفادة من المؤسسات الإعلامية، والصحف خاصة، وتحقيق نجاحها في بلوغ أهدافها (أهمها الحفاظ على بقاء هذه المؤسسات)، ولكن تركيباً ودمجاً من المبادئ والسبل التي تقدمها كل نظريات الإدارة، سواء أكانت إدارة كلاسيكية أو علمية أو من مدارس العلاقات الإنسانية وبقية الأشكال الحديثة للإدارة، يمكن لهذه الحلول أن تكون فاعلة في حال التمييز الصحيح للظروف والمقتضيات. وبناء على ذلك يتأثر اعتماد خصائص المدرسة الاقتضائية بخصائص العاملين فيها إلى جانب زيادة التنمية الفكرية وعمر العاملين وخبرتهم (خاصة في قسم التحرير). لذا، ينبغي على المدراء تغيير سلوكهم من مدار الواجب إلى مدار العلاقة، لأن مدار العلاقة سيتيح بالتأكيد المجال لبعث الدوافع في العمل ورضا الموظفين ومشاركتهم والتزامهم ووفائهم. ويستحسن أن يعتمد مدراء الصحف، وخاصة مدراء أقسام التحرير فيها، نمط إدارة المشاركة، لأن من مقتضيات العمل في مثل هذه المؤسسات الثقافية إيجاد الأجواء المناسبة لكي يتمكن المراسلون والصحافيون وأمناء أقسام الأخبار وغيرهم من المشاركة في اتخاذ القرار وإبداء آرائهم بحرية. فمن المؤكد أن الإفادة من إدارة المصادر الإنسانية والإفادة من أداة العلاقات الإنسانية (التي أشارت نتائج الدراسة إلى عدم استخدامها من جانب إدارة الصحف) ذات تأثيرات مطلوبة. كما أن اعتماد أسلوب الإدارة المشتركة والديموقراطية في مثل هذه المؤسسات سيزيد الرضا عن العمل، وبل سيترك تأثيره في حجم البيع والمخاطبين. فالمشاركة في الإدارة ستؤدي إلى التقليل من نسبة المراقبة والإشراف على العاملين، وسيبدي العاملون الإخلاص من أجل تحقيق الإفادة المفضلة، وسيعكس هذا الإخلاص زيادة الرغبة في تحقيق الهدف المنشود وتقبل المزيد من المسؤولية.

إن اكتشاف نقاط الضعف والنواقص التي تضعف قوة منافسة الصحف بعضها مع بعض وباقي الوسائل الإعلامية في السوق الوطنية والعالمية يستلزم الإفادة من المدراء الكفوئين الذين يتمتعون بالخبرات والاختصاصات اللازمة في مجال العلاقات وتشخيص ظروف المؤسسة بإدارتهم، واعتبار التخطيط الاستراتيجي من واجبهم الرئيسي والحقيقي. وإن تعيين الاهداف الاستراتيجية الطويلة الأمد والتخطيط لبرامج العمليات المتوسطة والقصيرة الأجل للحضور المنظم في عالم التنافس بين الاجهزة الاعلامية يضمن امكانية بقائها في سوق الوسائل الإعلامية. ويعتبر تقييم نظام الإدارة من أهم المؤشرات المؤثرة في الأجهزة الإعلامية. لكن الأمر المؤسف هو أنه لم يحظ بما فيه الكفاية من اهتمام معظم المدراء، وذلك اعتماداً على

الدراسات التي تم إجراؤها في هذا الجانب. وعليه، نوصي المدراء بالقيام بشكل منظم ودوري بدراسة وتحليل مدى فاعلية هيكلية مؤسستهم، وذلك من أجل رفع مستوى هذا المؤشر المهم. طبعاً، إن دراسة الهيكلية وتحليلها لا يقتصران على المؤسسة الموجودة تحت إشرافهم، بل تشمل دراسة الأجهزة الإعلامية المنافسة وتحليل هيكليتها كذلك، ذلك أن عملية دراسة الهيكلية وتحليلها تساعد المدراء على إدراك مكانة مؤسستهم في الأجواء التنافسية، ويساعد استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات على إيجاد التحول فيها، لذا ينبغي عليهم المبادرة إلى تحديد الهيكلية بما يتناسب ومقتضيات ظروف البيئة.

نظراً لإحدى النتائج المهمة لهذه للدراسة بشأن التأثير المباشر لنوع ملكية الصحف في إدارتها، أي تبعية الإدارة للملكية، يبدو أن جانباً مهماً من عدم فاعلية هيكلية الإدارة يعود إلى نظام الملكية غير المناسب السائد فيها. ونظراً للحقيقة المذكورة و اعتماداً على الدراسات بخصوص النظام الصحافي المناسب والملكية المتأثرة بمثل هذا النظام بالنسبة إلى الصحف الإيرانية، يبدو أن أفضل النظم الصحافية لبلد يحمل الخصائص الموجودة في إيران هو نظام «الصحافي الذي يحمل دافع المسؤولية الاجتماعية»، وهو شكل متكامل ومعدل للنظام الحر. كما أن الإدارة الملكية للصحف ستحمل كذلك خصائص النظام.

إن إدارة الصحافة اعتماداً على أساس مبادئ هذا النظام يجب أن تكون من النوع الانتخابي و من بين الأفراد المحترفين وممن تكون لديهم الخبرة، وهو يؤيد إحدى أهم نتائج هذه الدراسة، والتي مفادها أن أكبر مشكلة تعانيها إدارة الصحف في إيران تتمثل في عدم اختصاص مدرائها. ويبدو أن استخدام خصائص الإدارة لمثل هذا النظام، طبعاً مع الإفادة من أساليب الأعمال المكملة له، والذي ينطوي على مزايا المدارس الاقتضائية والاستراتيجية والمشاركة، بوسعه أن يسهل معالجة الهيكلية المريضة لإدارة الصحف في إيران.

من الواضح أن مثل الإدارة التي تتأثر ملكيتها بخصائص نظام المسؤولية الاجتماعية يستدعي أن تكون ملكيته خاصة والحفاظ على استقلاليتها المالية. ومع ذلك تستطيع الحكومة أن تدعم الصحف من خلال تقديم بعض الخدمات لها. وعليه، يبدو أن إحدى خطط المالكين، والتي تتمكن من أخذ خصائص هذا النظام الذي يترك تأثيراً مطلوباً في أداء إدارته هو «مشروع مشاركة العاملين في الملكية»، وتشير الدراسات بخصوص تنفيذ مثل هذه الملكية في مختلف البلدان إلى فاعلية هذا المشروع الذي يحظى بقبول جماعي، وقد توضحت آثاره المجدية عملياً. كما أن الدراسات تفيد بأن مشاركة العاملين في الملكية تكون مصحوبة بتحسين أدائهم. فكلما تزداد أسهم العاملين في المؤسسة، تزداد دوافعهم في العمل ويزدادون ارتياحاً من عملهم، ويشعرون بالمزيد من الأمن في عملهم، ويقل بحثهم عن فرص عمل أخرى في مكان آخر، ويقوى التزامهم بنجاح المؤسسة، ويبذلون المزيد من الجهود في أدائهم.

المصادر:

(١) ببران، صديقة «بررسي ساختار سازماني و شيوه مديريت روزنامه هاى ايران و ارتباط آن با مالكيت آنها پس از انقلاب اسلامي» رسالة دكتوراه الجامعة الاسلامية الحرة. قسم العلوم والدراسات. طهران، الاستاذ المرشد الدكتور على اكبر فرهنگى، الاستاذ المستشار الدكتور باقر ساروخاني.

(٢) وهابى، محسن، «ساختار سازمانهاي رسانه اي»، مجله پروهش و سنجش، العدد ٢٣ و ٢٤ خريف و شتاء ,١٣٧٩

المصادر الانجليزية:

(٣) Demers, David, (1996) "corporate news paper structure, editorial Page social change, *journalism quartery*, Vol.23,No.4.

(٤) Brown, F.Karen , (1990) "the new newsroom: challenges of hiring and Keeping minoroty Will force newspaper to learn to adopt, "*ASNE Bulletin*, july/ August.

(٥) Lavine, J.M & Wwackman, D.B (1988) *Managing Media organization*, New York; Longman.

(٦) Johnstone, J.W.C (1976) "Organizational Constrainte on Network ," *Journalism Quartery*, 53, 5-13.

(٧) Howard, H.H (1973) *Multiple Ownership in Television Broadcasting*; Unpublished Phd Dissertation, ohio University.

(٨) Philips, D., (1979) *A Systematic Leadership Process at the Corporate Level of Two TV Group Owners*. Unpublished Ph.D Dissertation, ohio University.

(٩) Lacy, Stephen $ Sohn Arlyth, Jan Leblanc, (1993) *Media Management*, Lawrence Erlbaum Associates Inc.

(١٠) Op. cit .

(١١) Op. cit.

(١٢) Op. cit.

(١٣) Joseph, T.(1986) "Television Reporters' and Managers Preferences on Decision Making, *Journalism Quartery*.

(١٤) Polonskey, S.h & Hughels, D.W (1983) "Managerial Innovation in Newspaper Organizations" *Newspaper Research Journal*.

(١٥) Weaver D.H & Wilhoit, G.C., (1986) *The American Journalist* . Blomington: Indiana University Press.

(١٦) Barret, G.(1984) :Job Satisfaction Among Newspaper Women, " *Journalism Quartery*,61.

السيد حسن امين*

النظام القضائي الايراني: من العهد القاجاري إلى الثورة الدستورية

إعتمد النظام القضائي الإيراني طيلة حكم ملوك القاجار، وحتى قبل الثورة الدستورية، على المؤسسات المتبقية من العهد الصفوي القائمة على الفصل بين صلاحيات الشرع والعرف. وتشكل دراسة هذه الآليات لناحية أدائها وحجمها، وكذلك تعامل حكام الشرع والعرف مع أسباب وعوامل الحركة الدستورية الكبرى وإصدار الأمر بانشاء دار العدل والتشاور، أمراً مفيداً، وبل ضرورياً. وتفيد دراسة المصاديق العديدة المتوافرة المقترنة بالملاحظات الأخرى، بأن النواقص التي كانت موجودة في النظام القضائي في العهد القاجاري هي من العوامل الرئيسية للثورة الدستورية التي اندلعت في إيران.

تعد مطالعة تاريخ الحقوق والنظام القضائي لما قبل الثورة الدستورية أمراً مفيداً، وبل أمراً ضرورياً لدراسة أسباب وعوامل الحركة الدستورية العظيمة، والتي انتهت بإصدار الأمر بإقامة دائرة العدل ودائرة الإستشارة. ففي الوقت الذي لدينا كثير من الدراسات في الجوانب السياسية والاجتماعية في مجال الثورة الدستورية، لم يحظ النظام القضائي في العصر القاجاري، والذي كانت النواقص الموجودة فيه من الأسباب الرئيسية لاندلاع الثورة الدستورية، بالاهتمام لدراسته. وقد جاءت الدراسات الحالية المقدمة إلى مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة العلامة طباطبائي للتعويض عن هذا النقص.

لم ينسجم النظام القضائي الإيراني في أواخر العهد الناصري (ناصر الدين شاه قاجار) وبعد اغتياله، مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والتحولات السياسية والثقافية في المجتمع الإيراني آنذاك ، ذلك أن النظام القضائي كان يسوده شكل غير منتظم وصورة غير مركزية ويتحكم فيه الولاة المحليون ورؤساء العشائر والقبائل من جانب، ورجال الدين والعلماء وأنصاف العلماء من جانب آخر، وذلك بعد الثورات التي نجمت عن اغتيال نادر شاه

* أستاذ متقاعد في جامعة كلاسكوكاليدونيا- بريطانيا.

أفشار عام ١١٦٠ هـ/ ١٧٤٧م، وحتى الثورة الدستورية في عام ١٣٢٤ هـ الموافق لعام ١٩٥٠ ميلادية لمدة تزيد عن ١٠٠ عام باستثناء بعض العهود، كعهد كريم خان زند أو الأعوام الثلاثة التي تولى خلالها أمير كبير منصب رئيس الوزراء، في حين كان الإيرانيون، بفضل وعيهم وصحوتهم السياسية ومعرفتهم بالنظم الحقوقية والقضائية الأوروبية، يطالبون بإجراء تغييرات في النظام القائم ليضمن لهم حقوقهم مقابل إرادة الحكام آنذاك. وكان تأكيد الإصلاحيين الإيرانيين من القاطنين في المدن على تأسيس «دار العدل»، و «دار المصلحة» أو البرلمان يشير إلى الأهمية الحيوية للأمن القضائي للشعب الإيراني وعدم إرتياحهم الشديد لغياب العدالة القضائية والنواقص الكمية والنوعية لتوزيع العدالة. ويهتم هذا المقال بالشواهد الملموسة والعملية لهذه النواقص التي كانت سائدة قبل الثورة الدستورية بأعوام طويلة، ويقدم تحليلاً مسهباً ووافياً عن أسباب وعوامل تلك المشاكل وعدم فاعلية الإصلاحات حتى العهد الناصري.

النظام القضائي قبل الثورة الدستورية

اعتمد النظام القضائي في العصر القاجاري، والذي كان مستنداً إلى نهج النظام القضائي الذي كان قائماً في العهد الصفوي، على مبدأ الفصل بين المحاكم الشرعية والمراجع العرفية (أي المعرفة المتبادلة بين صلاحيات الحكام والمجتهدين من رجال الدين)، مع وجود فارق هو أن استقلالية وأهلية المراجع القضائية في إيران تم المساس بها نتيجة تطبيق الكابيتولاسيون، أي الحصانة القضائية لرعايا الدول الغربية. وقد أسفر نضوج علم أصول الفقه وفوز المجتهدين على الإخباريين عن زيادة قوة وعديد المجتهدين الشيعة الذين كانوا يرون أنفسهم مستقلين عن الحكومة القائمة، واعتبروا أنفسهم المرجع الوحيد (للولاية العامة) في زمن غيبة الإمام المعصوم المهدي المنتظر (عج) على صعيد القضاء والإفتاء على أقل تقدير، بل وإنهم كانوا يرون ضرورة إخضاع كل حقول إدارة المجتمع الشيعي لنظرية ولاية الفقيه. وهكذا كان كل شاك ومن لديه دعوى مدنية أو حقوقية (وحتى جزائية) يستطيع بموافقة طرفه (وتارة من دون موافقته) مراجعة أحد هؤلاء المجتهدين خارج إشراف الحكومة للنظر في الشؤون القضائية وعلى أساس «الحكومة الشرعية» الذي يصطلح عليه آنذاك. وفي بعض الظروف الزمنية والمكانية، كان المجتهدون «مبسوطو اليد» كما كان يقال عنهم، يتمتعون بنوع من «القوات الخاصة المسلحة» يمارسون من خلالها تنفيذ أحكامهم طبقاً لرغبة الحكومة المحلية أو مستقلين عنها.

في ظل مثل هذه المشاكل، تأرجح مبدأ الفصل بين الصلاحيات العرفية والصلاحيات الشرعية طوال الحكم الملكي القاجاري، كما في العهد الصفوي، بين حالات الشدة والضعف

نتيجة التعامل السائد بين مراجع الشرع والعرف، حتى انعكس ذلك في الدستور المنبثق عن الثورة الدستورية. ويعني ذلك أن حكام الشرع كانوا ينظرون في الدعاوى الخاصة والمدنية. وكان القضاء في حقل الحقوق العامة والجزائية، أي أن كل ما يرتبط بالحفاظ على النظام العام وحفظ أرواح الناس وأموالهم وأعراضهم كان ضمن صلاحيات المراجع العرفية والحكام المعينين من جانب الحكومة، لأن الفصل بين السلطات لم يتم انتهاجه آنذاك. وعليه كان كل من الولاة والحكام يحتل، إضافة إلى منصبه التنفيذي، أعلى مرجع قضائي في حدود المنطقة التي يقيم فيها. وكان «أمير الديوان» المشرف على الديوان الملكي يحتل موقع رئيس السلطة القضائية والإشراف على الشؤون القضائية، كما كان سائداً في العهد الصفوي، وبالتالي كان «أمير الديوان» في العصر القاجاري، رغم عدم تمتعه باقتدار واعتبار «ديوان بيكي» الذي كان سائداً في العهد الصفوي، يتولى النظر بمساعدة من صدر الديوان أو صدر الممالك في القضايا الأربعة المتمثلة في القتل والجرح والسرقة والعدوان بالعنف.

المراجع القضائية في العهد القاجاري

المراجع العرفية

أسس الديوان خانه أو ديوان العدالة من جانب ميرزا أبو القاسم قائم مقام فراهاني في الأعوام الأخيرة من حكم الملك القاجاري فتح علي شاه ليحل محل محاضر الشرع كأعلى مرجع قضائي أو عرفي للنظر في حقوق الشعب وإزالة الظلم والجور عن المتظلمين وأصحاب الشكاوى. وكان أشهر أمراء الديوان في عهد فتح علي شاه (المتوفي عام ١٢٥٠هـ) ومحمد شاه قاجار (المتوفي عام ١٢٤٦هـ) ميرزا نبي خان قزويني (والد مشير الدولة، رئيس وزراء ناصر الدين شاه) وأخيه إبراهيم خان. إذ توليا منصب أمير الديوان. لكن الديوان خانه، أي بيت العدل الحكومي، وكذلك بقية المراجع القضائية العرفية لمجلس التحقيق في المظالم الذي كان يعمل «تحت إشراف الشاه» أومجلس التجارة (التجار) لم تحظ بالأهمية المطلوبة على صعيد البلاد، لأن الولاة في الولايات والحكام في الولايات المستقلة لم يسمحوا للمواطنين المقيمين في ولايتهم بالوصول إلى المرجع العالي. وإذا ما اطلع هؤلاء على شكوى الأفراد ضدهم أو ضد العاملين تحت أمرهم أمام ديوان العدل أو بقية المراجع القضائية العرفية، فإنهم كانوا يقدمون على إيذاء المشتكين ومضايقتهم. كما لم يكن المجتهدون من أصحاب النفوذ يكتفون بالنظر في الدعاوى الحقوقية الخاصة، ومنها الأهلية والحجر والإفلاس وأنواع دعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى الملكية والمالية وجعلها من صلاحيتهم الاحتكارية، بل عمدوا إلى توسيع صلاحيتهم، مقللين بذلك من مكانة الأجهزة العدلية العرفية.

لم تحقق إجراءات الحكومة المركزية للسيطرة على «الحكومة الشرعية»، أي القضاء، من

جانب المجتهدين بشكل عام، خاصة بعد تولي ميرزا آقاسي رئاسة الوزراء، التأثير والنتيجة المرجوة. وقد تمثل أحد هذه الإجراءات في تعيين «شيخ الاسلام» و«القضاة» الرسميين على غرار الدولة العثمانية، واختيارهم من بين العلماء ورجال الشيعة لمختلف المدن. ولكن نظراً لعدم استعداد علماء الدين من الطراز الأول ومبسوطي اليد لقبول هذه المناصب، تم تعيين رجال الدين من الدرجة الثانية في هذه المناصب. ونظراً للرواتب التي كانت تدفعها الحكومة لأصحاب هذه المناصب، صارت هذه المناصب وراثية في هذه الأسر تنتقل من جيل إلى جيل، وكان معظم الشيوخ الإسلاميين والقضاة من الجيل الثاني المعينين من جانب الحكومة غير جامعين للشروط اللازمة لتولي منصب القضاء والإفتاء وغير قادرين على التنافس بشكل جاد مع العلماء الجامعين للشروط ممن كانوا يحظون بثقة الشعب للنظر في دعاويهم بشكل مباشر بمعزل عن الإشراف الحكومي. ويعني ذلك اتفاق طرفي الدعوى بشكل خاص على التوجه إلى أحد محاضر المجتهدين الذين يعترفون بعدلهم وكفايتهم. أما في الحالات التي لم يتفق فيها طرفا النزاع على مراجعة المجتهد، فكان حاكم العرف ينقل الملف إلى إحدى المحاكم الشرعية، وكان يأخذ التزاماً منهما بالقبول بالحكم الشرعي الذي سيصدره الحاكم الشرعي بشأن القضية المطروحة عليه.

إن أحد أهم العوامل التي كانت سبباً في عدم ثقة الشعب الإيراني بالقضاء العرفي في العهد القاجاري هو عدم وجود قواعد منتظمة ومنسجمة يمكن التكهن بها، في حين كانت كل القواعد والأحكام الجوهرية والآداب والتقاليد الشكلية للقضاء تسود في القضاء الشرعي بشكل منتظم تماماً وقابلة للتكهن بها. ولذلك كان القضاء الشرعي ينطوي على الشرعية لطرفي الدعوى والأطراف الأخرى المعنية بالدعوى. لكن القضاء العرفي لم ينطو على تلك الشرعية. إذ إنه كان تجسيداً لطبيعة النظام الاستبدادي المطلق ورغبة الحكام وإرادتهم (سواء كان ملكاً أو رئيساً للوزراء أو والياً أو حاكماً أو رئيساً للقبيلة أو بقية أصحاب النفوذ). وقد كان تأثير هؤلاء في القضاء يختلف كثيراً عن أية طريقة سابقة أو تقليد عرفي. أما في ما يتعلق بصلاحيات الشاه الذي كان يرأس مؤسسة القضاء العرفي، فلم تكن تحدها أية قيود وشروط. وكان بمقدور الشاه أن يصدر أشد العقوبات بسبب أقل الأخطاء. وكمثال على ذلك يقول كيوم أنتوف إليوية، أول سفير للجمهورية الفرنسية في إيران، في مذكراته «إن الملك القاجاري آقا محمد خان قاجار كان قد أعطى أحد ضباطه صورة رسمها له أحد الأوروبيين في مشهد، وعندما وصل إلى طهران طلب منه هذه الصورة، لكن الملك وجد أن زجاجة الإطار الذي وضعت فيها الصورة انكسرت في الطريق بين مشهد وطهران. وبما أن الشاه لايؤمن بوجود أي نسبة بين العقاب والذنب، فإنه أمر باقتلاع عيني ذلك الضابط السيء الحظ الذي كان مسؤولاً عن الحفاظ على تلك الصورة، وقد نفذ أمر الشاه بشكل مباشر وطردوا ذلك الضابط

الأعمى من المدينة، وأمر الشاه بحرمانه من كل مزاياه ومناصبه». ويضيف إليويه أن مثل هذا العقاب يوجد في ايران بكثرة. لكن آقا محمد خان كان قد عثر على أسلوب جديد في معاقبة العاملين بإمرته. إذ «مزق بطون المذنبين منهم وأخرج أمعاءهم وأحشاءهم منها، وكان قاسياً ودموياً في تنفيذ هذه العقوبات. وفي إحدى الحالات أمر بإخراج أمعائهم ولفها حول أعناقهم ورميهم وهم يلفظون أنفاسهم الأخيرة أمام الحيوانات الضارية لافتراسهم».

إلى هذه الصلاحيات غير المحدودة في معاقبة المذنبين والأبرياء، كان عزل وتنصيب كل المسؤولين في السلطات التنفيذية والقضائية مرتبطاً ومشروطاً بإرادة الشاه شخصياً، ولذلك كان ولي العهد في أذربايجان آنذاك وبقية الولاة في الولايات التي يحكمونها ورؤساء القبائل والعشائر يعملون في حدود ولايتهم في رأس مؤسسة القضاء العرفي، وكانت لديهم صلاحيات غير محدودة في معاقبة المذنبين وغير المذنبين. وطبقاً لما يقوله ميرزا مصطفى خان منور السلطنة «حتى قبل الثورة الدستورية، كان بمقدور أي شخص مقتدر، وبل كل فراش حكومي أن يحكم بين الناس ويصدر أحكاماً لا تستند إلى أي دليل ووثيقة سوى أهوائه وأغراضه النفسية التي يعمل على تنفيذها».

كان مقتل آقا محمد خان قاجار ليلة السبت ١٢ ذي حجة عام ١٢١١هـ/١٧٩٧م في قلعة شوشي (شيشة) في الجانب الشمالي من نهر أرس على يد ثلاثة من خدمه الخاصين بسبب غضبه عليهم نتيجة خطأ صغير صدر عنهم وإصداره أمراً بقتلهم. لكن الحكم الشفوي للملك الصادر بحقهم كان يوم الخميس، أي ليلة الجمعة، وهي ليلة الخيرات والمبرات، فأوكل الملك تنفيذ الحكم إلى ما بعد يوم الجمعة. وفي هذه الحالة أقدم الخدام الثلاثة المحكومون بالإعدام على قتل ذلك الظالم القاسي ليلاً قبل أن يحين صباح السبت. ويشير حادث مقتل مؤسس السلالة القاجارية هذا إلى عدم وجود أمن قضائي في إيران في أوائل القرن الثالث عشر الهجري، أي في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ،كما يشير إلى أن الشاه كا يحق له معاقبة الأفراد بأسوأ صورة على أخطائهم مهما كانت صغيرة، أي إصدار حكم الإعدام بحق ثلاثة أفراد على مخالفة بسيطة.

بعد مقتل آقا محمد خان، تم تتويج ابن أخيه باباخان باسم فتح علي شاه بعد شهرين (محرم وصفر) وذلك في عام ١٢١٢هـ. وبعد هذا التتويج بأعوام، أسس ولده نائب السلطنة عباس ميرزا (١٢٤٠-١٢٠٣هـ، ١٨٣٣-١٧٨٦م) ديواناً مستقلاً للقضاة في تبريز. وتولى هذا الديوان القضائي مهمة تنصيب القضاة في مختلف مدن أذربايجان. وكان ميرزا أبوالقاسم قائم مقام فراهاني النائب الرئيسي لنائب السلطنة، والذي كان المحرك الرئيسي لهذه الاصلاحات عندما تولى رئاسة الوزارة بعد تتويج محمد شاه، قد بدأ بتأسيس ديوان العدالة أو الديوان القضائي العام الجديد الذي عمل لمدة خمسة أعوام بشكل منتظم ومؤثر نسبياً في

تولي أمور القضاء العرفي في مختلف المجالات. وكان الديوان القضائي هذا مؤلفاً من سبعة اعضاء، هم :

- أمير ديوان القضاء الذي كان رئيس المحاكم العرفية، وفي الواقع رئيس السلطة القضائية؛

- صدر الديوان الذي كان شخصية دينية، وهو في الواقع المستشار الشرعي للديوان القضائي؛

- أمير النجباء، وهوممثل أمراء القاجار والمسؤول عن إزالة الخلاف والنظر في الشكاوى المعروضة عليهم؛

- أمين الديوان المكلف بالنظر في الخلاف بين النساء . وكان آغا بهرام (الخواجة في محل جواري القاجار) يعمل لفترة طويلة في هذا المنصب. وهو اختار لنفسه لقب «معين السلطان»، الامر الذي دفع ناصر الدين شاه إلى أن يكتب إليه ليطلب منه أن يوضح له كيفية حصوله على هذا اللقب؛

- أمير لشكر (أمير الجيش) وكان ينوب عن العسكريين؛

- مستوفي الديوان، وهورئيس قسم التمييز للشؤون المالية والمشرف على القضايا المالية؛

- ناظم العدالة الذي يتولى شؤون النائب العام لديوان العدالة؛

- منشي باشي (رئيس الكتّاب) الذي كان يتولى مهمات رئيس مكتب الديوان.

كانت أحكام ديوان العدالة تنفذ بواسطة مأمورين خاصين يطلق عليهم اسم (الفراشين) الذين كانوا يعملون تحت إشراف «نائب فراش» وهو رئيس المأمورين المسؤولين عن تنفيذ الأحكام في المدن. وكان كل من هؤلاء المسؤولين لديه عدد كافٍ من الفراشين والغلمان والمأمورين لتنفيذ المهمات المناطة بهم. وفي بعض الملفات القضائية المهمة التي يرتبط فيها النظام العام بالقضايا الدينية والإعتقادية والشرعية، كان حكام الشرع والعرف يعملون معاً للنظر فيها. وكان أحد هذه المجالات الاستثنائية التي أقيمت في تبريز من جانب حكام الشرع والعرف بحضور ناصر الدين ميرزا ولي العهد آنذاك، محاكمة السيد محمد علي باب شيرازي الذي كان سجيناً في قلعة بهريق، وقد تم إحضاره لاستجوابه ومحاكمته من جانب هيئة من علماء تبرين، منهم نظام العلماء تبريزي، في ديوان قضاء تبريز. وقد أورد سبهر ذلك بشكل تفصيلي في كتابه **ناسخ التواريخ**، وقد أصدر حكام الشرع بحقه حكم الإعدام الذي نفذه حكام العرف.

كان الديوان الاعظم، إضافة إلى صلاحياته القضائية، بمثابة أعلى مرجع قضائي عرفي

رسمي في العهد القاجاري ولديه صلاحيات إدارية وديوانية متعددة أخرى، منها تسجيل الوثائق والشهادات الرسمية والمصادقة على صحة مختلف الوثائق العهدية التمليكية، كما كان يصادق على الكمبيالات والحوالات التي يطلق عليها اليوم اسم الديون الوطني في العهد القاجاري بختم وبصمات هذا الديوان. وكنموذج على ذلك الحوالات التي قدمت كقرض إلى حسين قلي خان نظام الدولة ومقدم الدولة آجودان باشي، وإلى ولاية فارس بطلب من ميرزا آقاسي رئيس وزراء محمد شاه لصالح حاج عبد الرحيم وأخيه حاج ميرزا عبد الكريم صهر فتح علي شاه. لكن تسجيل الوثائق في هذا الديوان القضائي لم يمنح هذه الوثائق بالضرورة طابعاً رسمياً وضمانة تنفيذية من خلال إصدار حكم تنفيذي، كما لم تكن شكاوى الشكاة المقدمة لهذا الديوان تؤدي إلى ضمان حقوق أصحاب الحقوق أو معاقبة المجرمين ومنع ظلم الحكام وأصحاب النفوذ المحليين وعدم عدالتهم. وكان السبب في غياب العدالة وعدم التزام القوانين يعود إلى الطبيعة الاستبدادية التي كانت سائدة في الأنظمة السياسية، فضلاً عن غياب الحرية والمساواة في المجتمع الإيراني في العهد القاجاري . وفي ما يلي شواهد على ارتباط غياب الأمن القضائي بالطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي.

-إن مقتل قائم مقام فراهاني بأمر من محمد شاه، وكذلك أمير كبير بأمر من ناصر الدين شاه، يعني القضاء على رئيسين للوزراء خدومين بناء على الإرادة الشخصية للشاه وإصدار الأمر بذلك من دون وجود أية عملية قانونية واضحة (وجود الإتهام ومنح فرصة الدفاع وإثبات الجريمة المرتكبة من جانب رئيس الوزراء)، وهو ما يمثل خير شاهد على عدم وجود العدالة وسيادة الظلم في العهد القاجاري؛

-إذا كان قتل الوزير يتم بمحض إرادة شخص الشاه، فإن قطع الرؤوس وتمزيق البطون ووضع الأفراد الاعتياديين بين الجدران للقضاء عليهم لا يحتاج إلى سماح من الشاه. إذ كان معظم الحكام المحليين المعينين من جانب الشاه في حدود المنطقة التي يحكمون فيها مسلطين على ارواح واموال القاطنين في تلك المناطق؛

-كانت عمليات وتجهيز عوام الناس بالأسلحة والمعدات تتم بتحريك من علماء الدين الاقوياء والنافذين ممن كانوا -خلافاً لرغبة الشاه أو الحكام المحليين- يأمرون بقتل وتعذيب الأبرياء أوالإفراج عن المذنبين من المأمورين المحكوميين. وكان المثال الشهير لهذه التدخلات قتل السفير الروسي القيصري غريبايدوف بتحريض من الحاج مسيح الاسترابادي أصلاً والمقيم في طهران والمعروف بايلجي كش في طهران، وقتل وسجن المتصوفين بأمر من آقا محمد على بهبهاني في كرمانشاه، وقتل عدد الإسماعيليين ممن يؤمنون بسبعة من الأئمة بأمر من معين الغربايي النيشابوري في ضاحية قدمكاه بمشهد، والمئات من حالات قتل البهائيين في مختلف مناطق البلاد بفتوى علماء الدين المحليين. وهناك حالات أخرى من تدخل

العوام والأوغاد في القضايا العامة في أحداث خراسان. وفي العهد الناصري تعرض أصحاب السراجة الذين كانوا يحظون بدعم الحاج ميرزا حبيب مجتهد الخراساني في نشاطهم التنويري والإصلاحات الثقافية والدينية في مشهد لهجوم المتخلفين. وقد تعرض مرشدهم ميرزا مهدي غدير كيلاني إلى خطر القتل، لكنه فر من المدينة. كما تم نفي الحاج ميرزا حبيب المجتهد من مشهد، وتم إبعاد الحاج فاضل خراساني إلى مدينة دركز. وفي هذه الظروف انضم أحد أصحاب السراجة الذي يدعى ميرزا زين العابدين سبزواري إلى جمع المعارضين، وفي عام ١٩٣٤م جمع حوله ما يقرب من ٨٠٠ من طلاب العلوم الدينية الذين كانوا من جماعة الوار وأكراد ضواحي مشهد آخذاً البيعة منهم في بذل مالهم وأرواحهم لصالحه، وسلح كل واحد منهم في مقابل ذلك بمسدسين وعصا غليظة. وبهذا النمط استطاع بقواته التدخل في الشؤون العامة والحد من حريات الشعب. وكان هؤلاء يمسكون كل من يطلق شاربيه، ويحلقون شاربه فوراً، كما كانوا يمنعون المسلمين من رعايا روسيا من الدخول بأزيائهم الشعبية حرم مرقد الإمام الرضا (ع)... وفي عام ١٩٣٦م قاموا بقتل بعض البهائيين، منهم الحاج محمد الذي تم إحراقه بالنفط والحطب وإلقاء جثته المحترقة في بئر المراحيض.

بعد أعوام وصلت الخلافات مع المتصوفين ومعاداتهم في كناباد إلى ذروتها، وقتل جرائها الحاج ملا سلطان كنابادي المعروف بسلطان علي شاه (١٨٧٢-١٩٤٨م)[١١،١٢]. ثم عمل المخالفون بعد ذلك ما استطاعوا لإطفاء نور الله من على المنابر، واعتقلوا زوجة كربلائي حسين بيدختي ومارسوا التعذيب بحقها لمدة ثلاثة أيام بإيعاز من السيد محمد رضا ووخزوا أيديها وأقدامها بالأبر والسكاكين، ونقلوها أخيراً إلى بيت السيد محمد رضا الذي كان محلاً للفرسان البلوش والحاج أبو تراب (نوقابي) في بيدخت حيث كان يحبس ويعذب معظم الفقراء ويقص شواربهم ويكرههم على إعلان البراءة ويصادر ما لديهم من نقود.

كان كثير من الولاة والحكام يمضون أوقاتهم في الملذات والنزهة والتجوال والصيد، وينيطون مهمات المحاكمات العرفية بمساعديهم ونواب الحكومة أو رؤساء مخافر الشرطة والمختارين الذين يمارسون الظلم بحق الأبرياء من الناس ولا يؤدون للمتظلمين حقهم، حتى بل إن بعضهم كان لا يفهم الأوامر التي يصدرها لهم رؤسائهم. فعندما يقال له إذهب وآتنا بقبعة الشخص الفلاني، كان يأتي برأس ذلك الشخص. وهناك نماذج مضحكة ناجمة عن سوء فهم الأوامر التي كانت تصدر من الحكام والتي كانت تؤدي إلى معاقبة الأفراد الأبرياء بشكل قاس. وقد أورد المرحوم ضياء لشكر تقريراً في مذكراته الشخصية بخطه يقول فيها «إن حاكم طهران كامران ميرزا نائب السلطنة (ابن ناصر الدين شاه) كان قد أمر معاونه (وزير نظام) بإحضار الطاولة الكبيرة التي يطلق عليها اسم «ميز بزرگ» بمناسبة الاحتفال بيوم الخامس عشر من شعبان (الذكرى السنوية لمولد الإمام المهدي المنتظر-عجل الله فرجه

الشريف) ونشر الزينة في مدخل النقاره خانه بطهران، وهي عادة شائعة بهذه المناسبة، ووضع الثريا ذات المشاعل السبعة عليها. لكن الوزير نظام أرسل اثنين من الفراشين وجاءوا بشيخ محترم اسمه ميرزا بزرگ وأمر بإيقافه في مدخل النقارة خانه، وأن يضعوا على رأسه طبقاً من الثريا الثقيل بسبعة مشاعل، وقد نفذ الفراشون هذه الأوامر باعتبارها عقوبة قاسية على ما ارتكبه من ذنب. فكان المشهد غريباً بينما كان هذا الرجل الطاعن في السن يقف لساعات وهو يحمل على رأسه ذلك الطبق والثريا ذات المشاعل السبعة عليه. وكان كل من رأى ذلك يسأل وزير نظام والفراشين عن سبب هذه العقوبة وما هو ذنب هذا الشيخ المعاقب بمثل هذه العقوبة، وكان الجواب أن الأمر صادر عن نائب السلطنة. ولكن عندما حان وقت المغرب جاء نائب السلطنة شخصياً بعربته إلى المكان فشاهد ميرزا بزرگ بهذه الصورة وهو رغم ضعفه يحمل على رأسه ذلك الطبق الكبير وما فوقه، فسأل معاونه وزير نظام عن هوية هذا الشخص الذي يحمل فوق رأسه هذا الطبق والثريا الموضوعة عليه، فأجابة نظام وزير قائلاً هذا هو «الميرزا بزرگ» الذي أمرتم بإحضاره ووضع الثريا على رأسه».

من الناحية النظرية كانت المحاكمة العرفية التي كان الشاه يتولى شخصياً رئاستها قابلة للاستئناف من الحاكم إلى الوالي ومن الوالي إلى الشاه. لكن لم يتم ترسيخ أسلوب التظلم وتلبية الشكاوى في القضاء العرفي، وكان معظم الناس محرومين من الأمن القضائي. وقد انعكست حالات غياب العدالة هذه في الآثار المنظومة والمنثورة المتبقية من العهد القاجاري. ومن بين هذه الآثار يشكو الشاعر ابوالنصر فتح الله شيباني كاشاني من غياب الامن القضائي في قصيدته الدادية المعروفة، والتي يدعو فيها الشاه إلى نشر العدل وإرساء العدالة القضائية، ويقول فيها :

دادگر آسمان كه داد به شه داد	داد كه تا خاكيان رهند از بيداد
داد ترا داد تا كه داد دهي تو	ور ندهي داد، داد از توكند داد
داد ده امروز كه داد دهندت	فردا كانجا يكي است بنده وآزاد
اناط الاله بك الحكم يا ملك	لينجو العباد من ظلم ومن سفك
لك الحكم اعطاه لتكون عادلاً	فإن ظلمت فانت امام الله غداً
كن عادلاً لاتظلمن احداً	فالحر والعبد يتساوان غداً

xxx

لاتظلمن اذا ما كنت مقتدراً	فالظلم مقدرة تفضي إلى الندم
تنام عيناك والمظلوم منتبه	يدعو عليك وعين الله لم تنم

استمرت صيغة استقلال حكام الشرع أمام حكام العرف طوال العهد القاجاري، وبقيت متواصلة منذ أواخر العهد الصفوي باستثناء فترة حكم نادر شاه الملكي القصيرة. ولذلك لم يحظ القضاء العرفي الذي يشرف عليه الولاة والحكام المعينون من جانب الحكومة بالأهمية قياساً بالقضاء الشرعي الذي كان يدار بشكل مباشر ومستقل من جانب المجتهدين. بكلمة أخرى، كان المجتهدون ينظرون، ما عدا في الحالات الاستثنائية، باعتبارهم أصحاباً للمحاضر للترافع، في الدعاوى المدنية بشكل مستقل من دون أن يكونوا بحاجة إلى الاتفاق مع المراجع العرفية أو الحصول على تأكيدهم في ذلك، وكانوا مستقلين كلياً عن الحكومة في ضوء شرعيتهم التقليدية والدينية. وفي هذا العهد كانت القضايا التي تمس الأمن القومي (الخروج العسكري أو التمرد أو خيانة الحكومة) وما عدا النظام العام المرتبط بالأحداث الأربعة وحدها، ينظر فيها الحكام والقضاة المعينون من جانب الحكومة المركزية وإصدار العقوبة بحق مرتكبيها. وكمثال على ذلك مواجهة الحكومة المركزية لتمرد الشيخ عبيد الله الكردي في أذربايجان الغربية، وتمرد البابية في قلعة طبرسي بمازندران، وتمرد حسن خان سالار في خراسان. إذاً، باستثناء بعض الحالات كان النظر في معظم القضايا من صلاحية الولاة المحليين (حكام العرف) والمجتهدين المحليين من جانب آخر. لكن لم يتم تقسيم الصلاحيات بين حكام العرف والشرع. وفي بعض الحالات، حتى عندما كان حكام العرف ينوون النظر في الملفات الجزائية وملاحقة المتهم، كان المتهم يلجأ إلى سلطة رجال الدين، أي بيت عالم الدين حيث كان يقيم في معظم الحالات دار قضائه، أو المساجد والمدارس الدينية. وكان هذا اللجوء والاعتصام والملاذ والحصن الذي يقيهم وصول الحكام العرفيين إليهم. ونظراً لمثل هذه الأوضاع، يقول احتشام السلطنة الذي كان حاكماً لخمسة زنجان في مذكراته: «كانت الحكومة في مقابل الآخوند «الملالي» ونفوذهم وتدخلهم في الشؤون غير مقتدرة كلياً». والشواهد على سلطة رجال الدين في العهد القاجاري باعتبارهم مراجع للدين والشرع أمام الحكام العرفيين كثيرة، وفي ما يلي بعض النماذج المهمة:

- تشكيل جبهة من رجال الدين في وجه الحكومة القاجارية بعد اندحار إيران أمام روسيا القيصرية عسكرياً. وقد تشكلت هذه الجبهة إثر فتوى عدد من مراجع الدين، أمثال السيد محمد مجاهد، والتي أدت إلى تجدد الحرب الإيرانية - الروسية والاندحار الإيراني الثاني أمام روسيا؛

- مقتل السفير الروسي بطهران كريبايدوف بفتوى من الشيخ مسيح الاسترابادي الأصل المقيم بطهران والمعروف بايلتش كش؛

- إلغاء معاهدة ريجي إثر معارضة الحاج ميرزا حسن آشتياني في طهران وتأييده من جانب الحاج ميرزا حسن شيرازي الذي أصدر فتوى تحريم التنباكو، والتي شكلت تحدياً كبيراً لناصر الدين شاه؛

-إجبار ناصر الدين شاه على عزل ميرزا حسين خان سبهسالار إثر تهديد الملا علي كني الذي أبلغ الشاه بأنه ما لم يعزل رئيس الوزراء، فإن الشعب سيمنعه من دخول البلاد.

كانت أشهر مجالات سلطة زعماء الدين وأكثرها اعتيادية تتمثل في قضية الاعتصام. إذ كان الأفراد الملاحقون (سواء ممن كانوا ملاحقين جزائياً - المتهمين بالقتل أو المحكومين المدنيين - المتعرضين للإفلاس) يعتصمون في بيت علماء الدين أو في الأماكن المقدسة، ما يجعلهم في منأى من المأمورين الحكوميين الذين كانوا يلاحقوهم (الفراشون والحراس والمختارون والمحتسبون والجباة وبقية المأمورين الرسميين لتنفيذ الأحكام الحكومية).

لا شك أن كثيراً من حالات الاختلاف في وجهات نظر رجال الدين مع مراجع القضاء العرفي والحكام المحليين كانت تعود إلى افتتان بعض رجال الدين بالجاه والمال. إذ أصبح بعضهم من كبار الأثرياء والملاكين من الطراز الأول في البلاد . وكمثال على ذلك كان الملا علي كني بطهران والحاج ميرزا ابراهيم شريعتمدار في سبزوار من كبار الملاكين في البلاد. ولكن تنبغي الإشارة إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لسلطة رجال الدين المحليين وميول الشعب نحو حكومتهم الشرعية واللجوء إليهم يعود إلى غياب النظام والفساد السائد بين الحكام آنذاك. إذ كان معظمهم يعمل على ابتزاز الناس من خلال ممارسة التعذيب بحق المتهمين لحثهم على الإدلاء باعترافات غير واردة وفرض عقوبات غير إنسانية عليهم. وكان الناس يلجأون إلى رجال الدين للتخلص من ظلم حكام العرف. ويقول حاكم زنجان في هذا الجانب في تقريره كانت «الآلاف من الأحكام القضائية غير الملحقة والناسخة والمنسوخة بيد طرفي الدعوى في كل أرجاء إيران ترسل إلى كتّاب أمين السلطان عبر دفع الرشوة والإهداء أو كانت ترسل إليه بالوساطات والمحسوبيات فكان يختمها من دون قراءتها من شدة خجله من الحضور ورغبته في ارضاء الجميع».

ينطوي رأي احتشام السلطنة في ما يتعلق بأسباب وعوامل إصدار الأحكام القضائية من جانب المصادر الحكومية على أهمية باعتباره كان حاكماً مستقلاً في زنجان. وهو خبر بنفسه هذه المشاكل إبان حكومته، وقد أورد في تقريره شواهداً من مشاهداته وتجاربه في مواجهة الأحكام المتناقضة الصادرة عن رئيس الوزراء والمجتهدين المحليين في دعوى آقا محمد خان قاجار ضد إمام جمعة أبهر، والتي جاءت في مرافعة ملكية.

الأسوأ من كل ذلك كان تدخل بعض الشخصيات التي لم تكن تضطلع بأية مسؤولية في البلاد في الشؤون القضائية والتنفيذية . ولعل أبرز نماذجها ما يرتبط بتدخل السيدة مهر عليا (أم ناصر الدين شاه) في القضايا القضائية والجزائية الكبرى آنذاك. وكمثال على ذلك عملت مهد عليا بعد موت زوجها الحاج ميرزا آقاسي على فصل المستشار الأعظم (رئيس الوزراء)

من منصبه. وبعد اعتلاء ولدها ناصر الدين شاه العرش الملكي مثلت أكبر عقبة أمام سلطة أمير كبير وإجراءاته الإصلاحية الإيجابية وكانت المحرض الرئيس على المؤامرات التي حيكت ضده، ما أدى إلى قتل أمير.

تعتبر الرسائل والعرائض والشكاوى المرسلة في العهد القاجاري من مختلف أرجاء البلاد إلى شخص الشاه أو إلى المستشار الأعظم (رئيس الوزراء) والمراجع الرسمية للقضاء العرفي، كالديوان خانه وديوان التظلمات العامة أومجلس تحقيق المظالم، من المصادر المهمة للتاريخ القضائي في إيران، ومنها مجموعة ضخمة تشمل ألفين وست عشرة عريضة مقدمة إلى مجلس تحقيق المظالم في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢١ـ١٩٢٤م. وهي موجودة اليوم في المكتبة المركزية لجامعة طهران.

المراجع القضائية العرفية

كان المجتهدون من علماء الدين ينظرون، باعتبارهم حكاماً للشرع، في الأغلبية الساحقة من الدعاوى الخاصة في إيران في العهد القاجاري. وكان تميز محاكم الشرع على المراجع العرفية يعود إلى أن هذه المحاكم تتمتع بنظام منسجم ومتناه وقابل للتوقع لناحية الحقوق الجوهرية والشكلية وقائم على أحكام وضوابط الفقه الشيعي الإمامي، فيما كان القضاء العرفي الذي يستند إلى الارادة الشخصية ورغبة الفرد الحاكم أو الوالي يمكنه أن يصدر عملياً العفوبحق أبشع الجنايات، وأن يصدر أقسى العقوبات بحق أقل الهفوات الشفوية. وعليه عندما كانت الملفات الاعتيادية، كالزواج والطلاق والإرث والمعاملات الخاصة (غير التجارية) والخلافات الملكية والنقدية تطرح على أحد المجتهدين باعتباره حاكماً للشرع، كان الملف يأخذ مجراه الطبيعي بشكل منتظم ومتساو من ترافع الدعوى والاستماع إلى أقوال الشاكي والمدعي وتقديم الوثائق وتقويم الشهود ودفاع المدعي عليه وأداثة القسم واليمين، وحتى إصدار الحكم النهائي والقطعي من جانب الحاكم الشرعي. وكان يتم دائماً احترام هذه القاعدة الكلية والأصل المبدئي عملياً نظراً للأسباب الآتية:

أ ـ تدخل حكام العرف في الملفات التي كانت تطرح في محاضر حكام الشرع. كما كان حكام الشرع يخلّون قدر استطاعتهم في صلاحيات حكام العرف. ويعني ذلك أن إرجاع الملف إلى حكام الشرع كان يتم في حال عدم اتفاق الطرفين على أن الحكم النهائي الصادر عن حكام الشرع كان رهن عدم وجود حاشية من جانب حكام العرف أو بقية أصحاب النفوذ الحكوميين والمحليين حيال موضوع الشكوى أو طرفي الدعوى ولا ينوون التدخل في الدعوى خلال المحاكمة أو في ختامها؛

ب ـ كان كثير من المجتهدين أو العلماء أو أشباه العلماء ممن كانت لديهم محاضر للترافع

والفتوى، يلجأون إلى أصحاب النفوذ في إصدار أحكامهم لأسباب تعود إلى ضعف القوى البشرية المخصصة لهم أو عدم إمكانية إعادة النظر أو الاستئناف القضائي في الأحكام التي يصدرونها. وفي الحالات التي كان المجتهد يتمتع فيها بالعدالة الشرعية وكان أصحاب المجلس ومن حول المجتهد - من أبنائه أو أقاربه والكاتب والشهود في مرحلة المحاكمة أو الأوغاد والأوباش المسلحين في مرحلة تنفيذ الحكم - قادرين على التأثير أو الإخلال في الملف أو إجراء الحكم. باختصار، كانوا يضيعون الحق من طريق ممارسة الحيلة والدجل من جانب أصحاب الدعوى أو بسبب ممارسة التظاهر والحيل الشرعية من جانب الشهود، فيصدر ذلك المجتهد العادل المتقي عملياً أحكاماً مخالفة للعدالة، بما يؤدي إلى إهدار حقوق أصحاب الحقوق. ولذلك تخلى بعض علماء الدين الزاهدين والورعين، كالسيد علي شوشتري (أستاذ الشيخ مرتضى الأنصاري) عن مسند القضاء، واختاروا العزلة، فيما أوصى بعضهم، كالشيخ مرتضى الأنصاري، طلابه بانتهاج التدريس في أعمالهم لكسب رضا الله وحده من أجل أمورهم الدنيوية وتقبل إمامة الجماعة واعتبار القضاء أمراً صعباً وعدم تحمل مسؤوليته لناحية التكليف الشرعي والواجب المعين عندما لا يتوفر الفقيه الجامع للشروط.

في مثل هذه الظروف كان المجتهدون الزاهدون والمحتاطون لا يقبلون مسؤولية القضاء، وبقيت الساحة مشرعة أمام المجتهدين أو أنصاف المجتهدين غير الورعين لبسط هيمنتهم على الحقل القضائي. وكان بعض هؤلاء المجتهدين المبسوطي اليد في المدن الكبيرة، ومنها أصفهان وتبريز وكرمانشاه وزنجان وسبزوار، يمثلون أجهزة أشبه بالأجهزة الحكومية و«قوات خاصة» تعمل على تنفيذ أحكامها بشكل مستقل. وفي معظم هذه الحالات كانت هذه القوات تعمل، كما يعبر حامد الكار «من طريق مخالفة الحكومة وتنفيذ فتاوى المجتهد على زيادة قوة رجال الدين، وكان يسمح لها في المقابل القيام بعمليات النهب والسرقة، وعندما كانت تتعرض للملاحقة والتهديد، كانت تلجأ الى المساجد والى بيوت العلماء».

هكذا لم يستند فصل الصلاحيات القضائية بين الحكام الحكميين والمجتهدين المبسوطي اليد إلى أي مبدأ أو ضوابط حقوقية في معظم الحالات. وكانت الأساليب عملياً من اختصاص الشخص الحاكم وسياسته حيال المجتهد في المنطقة. ورغم رغبة المجتهدين وحواشيهم في أن يكونوا المراجع المحتكرة للقضاء والنظر في الدعاوى والتظلمات كافة، فقد كان الحكام الرسميون، إضافة إلى تولي النظر في الأحداث الأربعة، يتولون كذلك النظر في الملفات الحقوقية التجارية مقابل تقاضي ما قيمته ١٠ في المئة من قيمة الدعوى من المشتكين، وخمسة في المئة من قيمتها من المشتكين الأجانب. أضف إلى ذلك أنه عندما لم يكن لدى المجتهدين المحليين مبسوطي اليد القوة الخاصة لتنفيذ أحكامهم، كان الحكام الحكوميون يتقاضون من

صاحب الحق مبلغاً من المال باسم «حق التنفيذ» ويعملون على تنفيذ الحكم الصادر عن المحاكم الشرعية.

يقول أفضل الملك كرماني الذي كان يتولى في أواخر عهد ناصر الدين شاه قاجار مهمات إجراء التحقيقات في تظلمات أهالي مدينة سبزوار والذي كان يشغل منصب «نائب الحكومة» في هذه المدينة، بخصوص المجتهد والحاكم الشرعي المتنفذ في مدينة سبزوار، الحاج ميرزا إبراهيم شريعتمدار المتوفي سنة ١٣١٥هـ: «لقد كان الحاج ميرزا إبراهيم شريعتمدار من أعاجيب العالم، وكان يمكنه عزل والي خراسان بإشارة واحدة منه... وكان شأنه الأجل هو أن يأخذ الرشوة ليصدر حكماً بغير حق، لكنه في حمايته ورعايته الأشخاص الذين كانوا يلجأون إليه كان من الممكن أن يتمكن الشخص غير المحق في إدعائه أمامه من النجاح في زعمه ويصبح المدعي عليه مظلوماً». ثم يشير أفضل الملك إلى إحدى الحالات من الدعاوى الملكية أنه «كان جمع من الرعايا المقطوعين والعاطلين، والذين كانوا قد حرموا من مياه نهر تابع لأقارب شريعتمدار، وكان أفضل الملك ينوي تنفيذ الحكم الصادر عن حكام الشرع بعد إرجاع الملف إلى ميرزا حسين مجتهد الشهرستاني الذي كان قد أعطى الحق لأولئك الرعايا المجهولين. وفي هذا الوقت راجع أقارب المجتهد شريعتمدار طالبين منه النظر في الموضوع. واستند شريعتمدار في الدفاع عن أقاربه إلى وجهات نظر وفتاوى المخالفين لفقهاء السلف». وكما يقول أفضل الملك «كان شريعتمدار ينوي دعم هذه المجموعة، لكنه لم يستطع الإستناد إلى فتاوى علماء هذا العهد ليقول حكمت بذلك ويصدر حكم الحقانية».

مراجع القضاء الخاص

إلى مؤسسات القضاء الرسمي الحكومي والشرعي في العهد القاجاري، كانت هناك محاكم خاصة، أهمها المحاكم التجارية الخاصة، والمراجع القضائية القنصلية (كابيتولاسيون).

المجلس التجاري

في عام ١٩٢٢م شكلت محكمة خاصة باسم «مجلس وكلاء تجار ايران» للنظر في الدعاوى الجارية بين التجار الإيرانيين. وكانت هذه المحكمة التي أطلق عليها اسم «مجلس التجارة» متمركزة في طهران، وكان لها فروع منتظمة في مختلف أرجاء إيران تتولى الحفاظ على مصالح التجار ولديها من الصلاحيات القضائية لفض النزاعات بين التجار، وكانت تمنع تدخل حكام الشرع والعرف في القضايا التجارية واستغلالهم للدعاوى والمطالبات بين التجار.

كانت الصلاحية القضائية التي يتمتع بها مجلس التجار تجعل هذا المجلس في صدام مباشر وجاد مع حكام الشرع، لأن هؤلاء الأخيرين كانوا يرون في أنفسهم المرجع الصالح للنظر في كل الملفات الملكية والمالية والمدنية والتجارية. لكن التجار استطاعوا إقناع ناصر الدين شاه بأن المصالح الاقتصادية للدولة تقتضي النظر في دعاوى التجار في محكمة خاصة يتم تشكيلها من جانب ممثلي التجار، ويتم فض هذه الدعاوى على أساس من الفهم العرفي للآداب والتقاليد والأعراف التجارية السائدة. ولذلك أعد تجار طهران كتيباً صاغوا فيه القانون التأسيسي والتعليمات المتعلقة بهذه المحكمة، والذي كان ينص، إضافة إلى اقتراح تأسيس دائرة لتسجيل الوثائق والأملاك في ديوان العدل وتأسيس البنك التجاري، على تشكيل محكمة خاصة للتجار تكون مؤهلة للنظر في دعاوى التجار اعتماداً على النقاط الآتية:

أولاً، إذا كان طرفا الدعوى من التجار، يوجه مجلس التجارة الدعوة للطرفين للمثول أمام هذه المحكمة لفض النزاع وإحقاقاً للحق بينهما؛

ثانياً، إذا كان الشاكي أو المدعي تاجراً، في حين أن طرف الدعوى الآخر من العسكريين أو المدنيين، ينظر مجلس التجارة في الوثائق التي يقدمها الشاكي أو المدعي، وبعد ثبوت أحقيته يوجه رسالة محترمة لإيصال حقوق التاجر من المدعي عليه، وإذا لم يلب هذا الطلب، يرفع الحكم الصادر إلى المستشار (رئيس الوزراء) لإصدار الأوامر بدفع حق التاجر من راتب المحكوم على شكل اقتطاعات شهرية؛

ثالثاً، إذا كان المدعي أو الشاكي تاجراً، في حين أن طرف الدعوى الآخر هو أحد العلماء أو طلبة العلوم الدينية ومن رجال الدين، يتم إرسال رقعة المطالبة إليهم لدفعها لصاحبها، وإذا تسامح وقصر في دفع دينه، يرفع قرار المحكمة بحقه إلى مسؤولي الدولة لإحقاق هذا الحق؛

رابعاً، إذا كان الشاكي غير تاجر ويطالب شخصاً تاجراً، ينبغي عليه في المرحلة الأولى مراجعة محكمة التجارة . وفي حال عدم إحقاق حقه من جانب هذه المحكمة، يمكنه رفع الدعوى إلى المحاكم الشرعية للنظر فيها؛

خامساً، كل من يطرح دعوى خلافاً للواقع في محكمة التجارة، ينبغي عليه عندما يتم إحراز عدم استحقاقه في تلك الدعوى، دفع عشرة في المئة من قيمة تلك الدعوى إلى المحكمة؛

سادساً، إذا كان المحكوم قد تسامح في دفع ما حكم به، يحق لمجلس التجار توقيفه أو سجنه. كما يستطيع المجلس في حدود مختلف صلاحياته سجن المستنكف عن أداء الدين أو الذي كان عرضة للإفلاس بتقصير منه وأخذ حق الناس منه من طريق بيع أملاكه أو عقاراته ومن بيته أو من أثاث بيته وإيصال ثمنها للدائن. وفي حال ادعاء المديون بالإفلاس، يبلغ

مجلس التجارة أولياء الدولة القاهرة بالحكم ويطلب منهم سجن الشخص المذكور في سجن الحكومة سجناً مؤبداً.

شكلت محكمة التجارة بطهران في منتصف شهر شوال لعام ١٠٣١هـ برئاسة الحاج محمد حسين أمين الضرب، وعضوية كل من السيد علي أكبر دهدشتي، والحاج محمد حسين كاشاني، والسيد خلف، والحاج محمد حسين عمو، والحاج إبراهيم والحاج عبد الرزاق والحاج ابوالفتح والحاج محمد جعفر. كما تم تأسيس محاكم مشابهة في مختلف مناطق إيران، ومنها في رشت من خلال انتخاب التجار لعضويتها.

المراجع القضائية القنصلية (كابيتولاسيون)

أصدر الملك الصفوي شاه عباس الكبير لأول مرة أمراً بإعفاء التجار البريطانيين من صلاحية المحاكم الإيرانية، وذلك تلبية لطلب تقدم به السير أنطوني شرلي. وبعد إصدار هذا الأمر، بدأت البلدان الأوروبية الأخرى بعدم تسليم مواطنيها إلى المراجع القضائية الإيرانية. لكن الجهات الإيرانية كانت مبدئياً ترفض هذا الطلب الموجه إليها من جانب الحكومات الأجنبية ما عدا في حالات خاصة. ولكن بعد اندحار إيران أمام روسيا في عهد فتح علي شاه قاجار، فرضت روسيا عدم أهلية المحاكم الإيرانية لمحاكمة مواطني الدولة الفاتحة في معاهدة صلح تركمانجاي بشكل رسمي، وعمدت إلى ترسيخها وتثبيتها وضبطها، وأقرت نظام القضاء القنصلي (كابيتولاسيون)، أي حق القضاء القنصلي الروسي في النظر في كل الملفات الحقوقية والجزائية لرعايا الحكومة الروسية في الحقل القضائي على النحو الآتي:

- بناء على الفصل السابع من معاهدة تركمانجاي، تم إضعاف أهلية المحاكم الإيرانية في النظر في الدعاوى الحقوقية (المدنية والتجارية)، بل تم سلب اهليتها بحيث:

أ- إذا كان طرفا الدعوى في القضية المطروحة في إيران من رعايا روسيا، تقرر أن يكون النظر في هذه الدعوى من صلاحية قنصلية السفارة الروسية في إيران من دون أي تدخل من جانب المراجع القضائية الإيرانية؛

ب- إذا كان أحد طرفي الدعوى في الملف المطروح في إيران من الرعايا الروس، والطرف الآخر من الدول الأجنبية (غير إيراني الجنسية) لا يحق للمراجع القضائية الإيرانية النظر في هذه الدعوى إلا إذا كان الطرفان يتفقان على إجراء المحاكمة في المحاكم الإيرانية. ففي مثل هذه الحال من المسلم به أن الطرف الروسي في هذه الدعوى عادة يكون على علم بحق القضاء القنصلي الروسي وسوف لا يخضع نفسه لصلاحية المراجع القضائية الإيرانية. وفي الوقت نفسه من الممكن إذا كان الملف مرتبطاً بالأحوال الشخصية، وإذا كان الطرف الروسي وطرف

الدعوى غير إيراني، وكان الإثنان مسلمين، ومن أتباع المذهب الشيعي، فإنهما يقبلان بالنظر في ملفهما من جانب حكام الشرع؛

ج- اذا كان طرف الدعوى في الملف المطروح في إيران من الرعايا الروس، والطرف الآخر من الرعايا الإيرانيين، يتم النظر في هذا الملف في محكمة خاصة بحضور ومشاركة القنصل الروسي ومندوب عن الحكومة الإيرانية، ويتم فض القضية طبقاً للقوانين الروسية.

- في المحاكمات الجزائية طبقاً للفصل الثامن من معاهدة تركمانجاي الروسية، فإن أية ملاحقة جزائية للرعايا الروس في الأراضي الإيرانية هي من صلاحية القنصلية الروسية. وكانت المحاكمة تجري على أساس قوانين الجزاء الروسية.

بعد فرض نظام الكابيتولاسيون من جانب روسيا على إيران، وقعت الحكومة العثمانية وكل الدول الأوروبية مع إيران اتفاقيات باعتبارها «دولاً كاملة الوداد» كروسيا. وكانت هذه الدول تستفيد من حق القضاء القنصلي حيال الملفات الحقوقية والجزائية لمواطنيها في الاراضي الإيرانية،وبذلك كان رعايا كل من روسيا والدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، منذ زمن فتح علي شاه قاجار، وحتى بعد ثورة الدستور بعشرين عاماً، يتمتعون بالحصانة القضائية، بحيث لا تتم محاكمتهم في المحاكم الإيرانية.

لم يكن يتم النظر في الدعاوى والملفات الحقوقية والتجارية في العهد القاجاري في المحاكم غير الإيرانية طبقاً لطبيعة وشكل القوانين المرعية لحكوماتها، بل كان المتهمون الإيرانيون الملاحقون من جانب حكومتهم (مأمورو الحكومة الإيرانية) وشكاتهم المتظلمون الإيرانيون يلجأون إلى السفارات الأجنبية على أمل الحصول على حماية من الأجانب لإحقاق حقوقهم. وكمثال على ذلك يروي الوزير المفوض البريطاني السير آرتور هاردينك في عهد مظفر الدين شاه (قبل اعتصام رواد الحركة الدستورية في السفارة البريطانية) في مذكراته: «ذات مرة خلال أشهر الصيف الحارة -كان مقر السفارة البريطانية انتقل إلى منطقة قلهك- شاهدت أنا شخصياً لمدة أسابيع متتالية أحد المتظلمين الإيرانيين الذي كان طاعناً في السن وأصلع الرأس قد أوثق نفسه بالحبل بقوة بالقاعدة الفلزية لعلم السفارة البريطانية الذي كان يهتز في أعلاه وكان غير مستعد لفصل نفسه، إلا إذا وافق مسؤولو السفارة على النظر في شكواه وأخذ حقه من الظلمة».

إلى ذلك كان كثير من التجار الإيرانيين الذين ينوون التخلص من مشاكل القضاء في إيران يجعلون أنفسهم من رعايا السفارات الأجنبية للإفادة من القضاء القنصلي الأجنبي وصيانة أنفسهم من فقدان الأمن القضائي في إيران. وكمثال طريف ملف الحاج ميرزا عبد الكريم (صهر فتح علي شاه) إذ رغم أنه عاش في ايران لمدة ٤٠ عاماً وامتلاكه ممتلكات غير منقولة

في إيران اختار لنفسه الجنسية البريطانية، وكان يعتبر نفسه خاضعاً للقضاء القنصلي. وفي نهاية المطاف أنيط النظر في ملف الحاج عبد الكريم ضد أجودان باشي بلجنة دولية مؤلفة من ممثلي السفارتين البريطانية والفرنسية وممثل عن الحكومة الإيرانية على أساس آراء ستة من الخبراء (ثلاثة منهم اختارهم المشتكي وثلاثة بانتخاب المشتكي عليه). لكن الحاج عبد الكريم الذي كان لا يثق بالخبراء الإيرانيين، اضطر أخيراً إلى اعتبار نفسه من الرعايا الإيرانيين.

الاصلاحات القضائية في العهد الناصري

بعد ذكر الأمور الإجمالية عن النظام القضائي في العهد القاجاري، سنتطرق إلى عملية الاصلاحات القضائية التي بدأت منذ العهد الناصري، وانتهت بثورة الدستور، وإعلان استقلال السلطة القضائية في الدستور في عهد الحكومة الدستورية (البرلمانية). وتشير دراسة هذه التحولات والإصلاحات التي كانت مستمرة بالتناوب حتى قبيل الثورة الدستورية، إلى أن النظام الإستبدادي في العهد القاجاري كان غير ملتزم بما يكفي بتنفيذ هذه الإصلاحات، بحيث بقيت تلك الإصلاحات من دون أثر. إذ إن ناصر الدين شاه، ورغم إصداره بعض الأوامر طوال حكمه الذي استمر ما يقرب من خمسين عاماً في مجال النظر في التظلمات وشكاوى الشعب، كان يفكر في إجراء إصلاحات لتعميم نظام القضاء في البلاد والحد من سيطرة الولاة ومختلف الحكام على أرواح الناس وأموالهم. لكن هذه الأوامر لم تؤت النتيجة المرجوة نظراً للطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي. وفي نهاية المطاف تم اغتيال ناصرالدين شاه من جانب أحد الأشخاص الذين تعرضوا بشكل متكرر للظلم والاضطهاد ولم يتم النظر في تظلماتهم.

إجمالاً، يمكن تقسيم الإصلاحات القضائية في الخمسين عاماً من حكم ناصرالدين شاه إلى ثلاث دورات متتالية.

أولاً، إصلاحات أمير كبير؛

ثانياً، الإصلاحات بعد مقتل أمير كبير؛

ثالثاً، إصلاحات سبهسالار.

إصلاحات أمير كبير

تربى ميرزا تقي خان أمير كبير (١٨٢٤ـ١٨٨٩م) المستشار التقدمي والإصلاحي للعهد الناصري في جهاز ميرزا أبو القاسم قائم مقام فراهاني. وهو تمكن بنبوغه الخاص من الترقي من أدنى المراتب الأسرية والطبقية إلى أعلى المناصب الديوانية والسياسية، وهو كان قد قام بتسوية الخلافات الحدودية بين إيران والدولة العثمانية، ثم أصبح المباشر لولي العهد

(ناصرالدين ميرزا) في أذربايجان. وبعد وفات محمد شاه تمكن بحكمته وكفايته الخاصة من إبطال مفعول محاولات منافسي ولي العهد والعناصر التي كانت تدعي لنفسها الملكية، وعمل على إرساء قواعد الملكية القانونية لولي العهد الشاب (ناصر الدين شاه)، كما لقبه الشاه بلقب (الأمير الكبير) وأصدر أمراً بمنحه المستشارية العظمى في شهر ذي القعدة لعام ١٨٨٦م.

أجرى أمير كبير خلال ثلاثة أعوام من عهده إصلاحات في كل المجالات المدنية والعسكرية والوطنية والإدارية والاقتصادية والقضائية. وعلى الصعيد الدولي كان أمير كبير، على عكس رجال السياسة الإيرانيين في ذلك العهد، والذين كان بعضهم يرى أن مصلحة إيران تكمن في التقرب من روسيا، وبعضهم الآخر في التقرب من بريطانيا، يسعى إلى الحفاظ على استقلال إيران من الجارين الشمالي والجنوبي. وفي المجال الوطني، كان يأمل في أن يرسي في إيران الدستور. وقد اتخذ أمير كبير الاجراءات الآتية لإصلاح الجهاز القضائي الإيراني:

-كان أمير كبير يتدخل شخصياً في الحقول الحقوقية والمحاكمات الشرعية والنظر فيها، لكنه، نظراً إلى إدراكه لعدم توافر الأهلية العلمية والعملية لديه لإحقاق حقوق ذوي الحقوق وارتكابه بعض الأخطاء في إصدار الحكم، فإنه كان يقوم باستئناف الحكم ويعترف بذلك، إذ قال في إحدى المرات: «أنا اعترف بأني أخطأت في إصدار الحكم، ولم أنتبه إلى العبارة الموجودة في إحدى وثائقكم ... لكن لم أنسخ الحكم الذي قدمته للشاكي عليكم... وأقدم لكم قيمة الملك البالغة عشرة آلاف تومان من أموالي الشخصية»؛

-إمتنع أمير كبير عن التدخل في المحاكمات الصعبة، نظراً للتجارب التي مر بها، وكان يرجع طرفي الدعوى غالباً إلى المحاضر الشرعية بصحبة مأمور حكومي؛

-قام أمير كبير بتجديد وتعزيز ديوان العدالة القديم الذي كان موجوداً في عهد نائب السلطنة عباس ميرزا باسم جديد «الديوان خانة الملكي» باعتباره أعلى مرجع قضائي عرفي في سائر أرجاء البلاد. وكانت حدود صلاحية الديوان خانه، في مقابل الصلاحية العامة لمحاضر الشرع التي كانت تدار بشكل مستقل تحت إشراف المجتهدين الشيعة، النظر في القضايا الجزائية (الأحداث الأربعة) والدعاوى المدنية والتجارية للإيرانيين من غير المسلمين. وكان الديوان خانه يمكنه النظر، إلى جانب محاضر الشرع، في كل الدعاوى العرفية. وقد أدى إحياء صلاحية الديوان خانه إلى معارضة جمع من علماء الدين الذين اعتبروا أن هذا الأمر يمس أهليتهم وولايتهم العامة في القضاء وقاموا بتكفير أمير كبير وشككوا في إسلامه؛

-تزامناً مع تجديد حياة الديوان القضائي الكبير الملكي وتقوية القضاء العرفي، بذل أمير كبير جهوده لرفع مستوى المحاضر الشرعية لتطبيق العدالة والنظر في شكوى الشكاة من خلال إقالة المجتهدين غير العادلين من ساحة القضاء. وقام بعد ذلك بتنصيب الشيخ

عبدالحسين طهراني المعروف بشيخ العراقيين في منصب القاضي الشرعي لطهران، مكرساً بذلك نوعاً من الإشراف الرسمي الحكومي على حاكم الشرع. كما قرر أمير أيضاً بأن يتم انتخاب الحاكم الشرعي للنظر في دعاوى الناس تحت إشراف الديوان القضائي، أي المحكمة العليا، وأن يناط تنفيذ مفاد الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية بالتأكيد الرسمي للحكم الشرعي من جانب الديوان خانه العدلي (محكمة العدل)؛

- في مجال ملفات الجزاء، منع أمير كبير كذلك ممارسة التعذيب بحق المتهمين منعاً باتاً؛

- عمل أمير كبير على تعزيز صلاحية ديوان القضاء المركزي، وذلك من خلال جعل النظر في ملفات الإيرانيين من غير المسلمين حكراً على الديوان المركزي للقضاء بطهران؛

- تمثلت الخطوة الأخرى التي اتخذها أمير كبير لتعزيز النظام القضائي الإيراني في جهوده للحد من تدخل السفارات الأجنبية في حمايتها للدعاوى الحقوقية المطروحة في إيران اعتماداً على القضاء القنصلي(كابيتولاسيون) الأجنبي. وكان نموذج هذه الحالات الدعوى المعروفة للحاج ميرزا عبدالكريم (أحمد فتح علي شاه قاجار) والتي رفعها ضد حسين خان اجوادان باشي. إذ كان الحاج ميرزا عبدالكريم قد أصابه اليأس من تسلم طلبه الباهظ جداً من أجودان باشي بعد عزله من ولاية فارس، والذي طالبه بنسبة ربح سنوية تبلغ قيمتها ٥٢ في المئة، فتذرع بحجة محل ولادته في الهند التي هي جزء من الإمبراطورية البريطانية، زاعماً تبعيته لبريطانيا، وقد توسل بالسفارة البريطانية بطهران لإحقاق حقه. ولكن عندما نهض الوزير المفوض البريطاني لحمايته، قدم أمير كبير الإستدلالات القضائية والإدارية وكتب في رده بأن المدعي المذكور من مواليد قندهار وليس الهند، أضف إلى أنه يقطن في إيران منذ أربعين عاماً، ولديه أموال غير منقولة في إيران، فضلاً عن كونه صهراً لملك ايران، واذا ما كانت له دعوى، فعليه أن يراجع كبقية الرعايا الإيرانيين المحاكم الشرعية الإيرانية.

الإصلاحات بعد مقتل أمير كبير

أدى أسلوب أمير كبير وإدارته وإصراره على إقرار نظام قانوني وديواني وقضائي منسجم في إيران نسبياً إلى خلق عداوات كثيرة ضده، الأمر الذي أدى إلى عزله من منصب المستشارية في شهر محرم لعام ١٨٨٩م وقتله في ربيع الاول من العام نفسه. لكن ناصرالدين شاه الذي كان يبدي اسفه المتكرر حيال موت أمير كبير كان قد واصل في كثير من المجالات الاصلاحات القضائية المركزية في القضاء العرفي من جانب، وإقالة القضاة غير المناسبين من جانب آخر.

سعى ناصرالدين شاه لإصلاح وتعديل النظام السياسي والديواني والقضائي في البلاد، وذلك بعد إقالة ميرزا آقا خان نوري عام ١٢٧٥هـ من المستشارية من خلال تأسيس دار

الشورى الحكومي كمجلس لوزارته، وذلك بتوجيه من أحد الإيرانيين الدارسين في بريطانيا هو السيد جعفر خان مشير الدوله فراهاني الذي كان يعرف بمهندس باشي (المتوفي عام ١٩٠٠م). والذي تولى وزارة العدل. وكان عباس قلي خان معتمد الدولة جوانشير أول وزير للعدل في إيران. وفي ذات الوقت عمل الشاه على إحياء تشكيلات القضاء المركزي الذي كان يطمح إلى إيجاده أمير كبير، كما اتخذ القرارات الآتية للتأكيد على اهمية ديوان القضاء الذي كان ضمن صلاحيات وزير العدل في مقابل صلاحيات الوزراء:

أولاً، يحق لديوان القضاء استدعاء طرف الشكوى من أية وزارة للمثول أمام ديوان القضاء؛

ثانياً، يحق لكل وزارة إيفاد ممثل عنها ليكون مشرفاً على النظر في الملفات المعنية بها في ديوان القضاء؛

ثالثاً، اذا كان للمراجع المختصة لإحدى الوزارات (محكمة التجارة في وزراة التجارة لحل الخلافات بين التجار والمحكمة العسكرية في وزارة الحرب للنظر في مخالفات العسكريين) الحق بشكل مستقل في النظر في الموضوع، فينبغي على الديوان القضائي إيفاد شخص من جانبه كمشرف إلى المحكمة الخاصة المذكورة للتأكد من صحة العمل والأداء القضائي في تلك الوزارة؛

رابعاً، إذا كان موضوع الملف مدار اختلاف بين وزارتين مختلفتين أو أكثر، فإن النظر في الملف خارج عن صلاحية المحاكم الخاصة، وينبغي إرجاعه إلى الديوان القضائي للنظر فيه؛

خامساً، إلى الديوان خانه المركزي بطهران، والذي كان تحت إشراف أمير الديوان، يجب تنصيب قاض عرفي لكل مدينة باسم ديوان بيگى من جانب الديوان خانه المركزي بحكم خاص من جانب الملك ليشرف على أداء كل المراجع القضائية والعرفية والشرعية في تلك المدينة ليرسل تقريرة عن أسلوب قضاء ولاة الولايات وحكام المدن الخاضعة لإشرافه إلى الديوان خانه المركزية.

صندوق العدل

أسس ناصر الدين شاه مؤسسة باسم «ديوان التظلمات العامة»، أو ديوان المظالم المعهود في العهد الإسلامي، وهو تقليد عن اللقاء العام (بارعام) للملوك الساسانيين للنظر في تظلمات وشكاوى عامة الناس، وذلك في عام ١٢٧٧هـ/١٨٩٨م. وكان هذا الديوان أعلى مرجع قضائي إداري ينظر في شكاوى المواطنين الإيرانيين ضد المسؤولين الحكوميين. وكان الشاه قد خصص يوم الأحد من كل أسبوع من الصباح وحتى المساء للنظر في تظلمات الذين كانوا

خارج العاصمة ولم يتمكنوا من الوصول إلى البلاط. وكانت عرائض المتظلمين تجمع في «صناديق العدل» بناء على اقتراح أمين الملك (رئيس دار الشورى الحكومي) وتنقل إلى الشاه من طريق البريد الحكومي (جابارخانه). وكان ديوان المظالم هذا يعادل المجلس الحكومي الفرنسي، وهو المرجع الأعلى لحل الخلاف في الشكاوى الإدارية، وكانت صلاحيته لا تشمل النظر في الدعاوى المدنية والجزائية، لكنه لم يتمكن من القيام بأي أمر مهم. ومع ذلك كتب الشاه بخطه التعليمات التالية «إن ما تصدره المحكمة من أحكام لإحقاق حق ذوي العرائض في حال حدوث تسامح من جانب الوزراء في تنفيذ الأحكام المقررة، يحق لصاحب العريضة كتابة الإهمال والتسامح من جانب المنفذين إلى صاحب الجلالة الملك لتنفيذ التنبيهات اللازمة». وأمر الشاه أمين الملك كتابياً: «في ما يتعلق بصندوق العدالة، يجب أن لا يتدخل أي شخص فيه، وفي موضوع الطباعة إكتبوا كما كنت قد كتبت أولاً من دون نقصان أو زيادة، فليس من اللازم كتابة اسم الديوان خانه واعتماد السلطنة».

كتب بعض الكتّاب، أمثال اللورد كرزن، ممن كانوا ينظرون بمنظار العداء لكل الإصلاحات في إيران «عندما فتحوا صناديق العدالة التي كانت مفاتيحها لدى الشاه، لاحظوا عدم وجود أية شكوى في داخلها، وكان الملك الإيراني فرحاً ومسروراً لعدم وجود أي شخص في بلاده يتعرض للظلم والتعدي على حقوقه. لكن الأمر توضح في ما بعد بأن الحكام المحليين كانوا قد وضعوا مأمورين خاصين لمراقبة صناديق العدل للتعرف على كل من يقترب من تلك الصناديق وإلقاء القبض عليه ليلقي عقاب ذلك كي لا يتجرأ أي شخص بعد ذلك على النظر إلى صناديق العدل». على أية حال، من المسلم به أن صناديق العدل لم تؤد إلى النتيجة المرجوة منها، ولم يمض وقت طويل حتى وضعه الشاه في طي النسيان.

النظمية (الأمن)

بعد عودة ناصرالدين شاه من زيارته الأولى إلى أوروبا، أجرى مرة أخرى بعض الإصلاحات الرامية إلى إصلاح الأمن القضائي، منها نظمية جديدة على غرار البوليس الأوروبي بطهران. ولكن كانت الأحداث المختلفة التي تشهدها مختلف الولايات والمدن في البلاد تشير إلى عجز النظام المستبد عن الحفاظ بشكل كامل على النظام العام وإرساء العدالة القضائية على الصعيد العام في البلاد. ففي عام ١٢٨٠هـ تدهورت الأوضاع في مدينة كاشان، إثر وقوع نزاع جماعي مع الأوغاد والأشرار في مراسم عاشوراء في سوق هذه المدينة، وخرجت الأمور عن سيطرة حاكم كاشان (عيسى خان بيكله بيكي قاجار)، وعندما رفعت التقارير حول هذه القضية إلى العاصمة طهران، أصدر ناصرالدين شاه أمراً بالتشاور مع أمين الدولة بإيفاد مصدق الدولة غفارى إلى كاشان لارساء النظام والحفاظ على الأمن في

هذه المدينة. وأصدر الشاه إليه أمراً جاء فيه: «عليكم بإلقاء القبض على جميع الأوغاد والأشرار المرتكبين لهذا العمل الشنيع وحبسهم وتخريب بيوتهم وهدمها وتسويتها مع التراب وعدم إبقاء أي أثر من ممتلكاتهم في كاشان، ولا تبالوا أبداً بانتماءات هؤلاء الأوغاد وقرابتهم من العلماء وأعيان الولاية والقيام بالخدمة المناطة بكم».

إثر حالات غياب النظام التي كانت تحدث في مختلف ارجاء البلاد، أصدر ناصر الدين شاه في عام ١٢١٨ أمراً بإقامة «صناديق العدالة» في كل المدن كي يتمكن من خلالها كل شخص من كتابة شكواه من كل ذي منصب ومرجع بشكل مباشر على شكل عريضة إلى الشاه ليتم النظر فيها في مجلس «التنظيمات الحسنة» لرفع الظلم عنه، وكان أنموذج هذه العرائض الشكوى التي كتبها عباس قلي خان خمسي «ضمن عرائض صندوق العدالة» من تبريز إلى الشاه. وإثر هذه الشكوى «يكتب مجلس التنظيمات الحسنة رسالة إلى وزير العدل الأعظم نظام الملك» كي ترسل السيدة التي كانت طرف الشكوى، وهي من ذوي شخص الوزير، رجلاً ينوب عنها لمجلس التنظيمات للإجابة على تلك الشكوى. وتشير هذه الشواهد التاريخية والأدبية الكثيرة بشكل جيد إلى البرامج الإصلاحية التي لم تؤد إلى النتائج المطلوبة لتعميم العدالة العامة على صعيد البلاد. على أن لصوص المحاكم كانوا أخطر من قطاع الطرق. ولذلك كان قطاع الطرق يتخاطبون في ما بينهم بما يلي:

«قلم چون بر بناي قاضي آمد	خدا از دزدي ما راضي آمد
ولي قاضي كه آمالش دراز است	دهانش چون نهنگ از آز باز است»
إذا أجري القلم بما يشتهي القاضي	فيبقى الله عن سرقاتنا راضي
فللقاضي شره وآمال طويلة	فاه له كفاه الحوت وأطماع كبيرة

إصلاحات سبهسالار

جاءت الموجة الثالثة من الإصلاحات في مجال النظام القضائي والآداب وترتيبات القضاء اثر تعيين ميرزا حسين سبهسالار (١٢٩٨-١٢٤٣هـ/ ١٨٨١-١٨٢٧م) الذي استدعي إلى طهران عام ١٩٠٨ بعد أن كان سفيراً لإيران في الدولة العثمانية. وهو عين أولاً وزيراً للعدل والأوقاف، ثم تم اختياره رئيساً للوزراء. وكان سبهسالار قد ورث في الواقع منصب وزير العدل عن والده ميرزا بني خان قزويني الذي كان أميراً للديوان خانه «ديوان القضاء» على النمط التقليدي المتبقي من العهد الصفوي في أوائل حكم ناصر الدين شاه. لكن الوزير الجديد كان يختلف عن أسلافه كوالده لناحية إقرار العدالة وسبل التوصل إليها. إذ إنه كان قد تأثر جدياً بنمط الإصلاحات والتنظيمات الثقافية في مهمته في الدولة العثمانية من جانب، وبأفكار

المصلحين المجددين، أمثال ميرزا ملكم خان ناظم الدولة وفتح علي آخوند زاده ويوسف خان مستشارالدولة من جانب آخر. وكان هذا التأثير واضحاً وشفافاً، بحيث إن سبهسالار بذل جهوده لإصلاح النظام القضائي والديواني الإيراني من خلال الاقتباس من نهضة التنظيمات العثمانية. وكانت وزارة العدل في زمن سبهسالار تشمل ست دوائر مختلفة، أربع محاكم وقسمين إداريين. وكانت هذه المحاكم والدوائر عبارة عن:

- مجلس تحقيق الدعاوى الذي كان يعادل دائرة النيابة العامة، ويشمل قضاة التحقيق ومسؤول النظر في شكاوى عامة الناس؛

- المجلس الجنائي الذي يمثل في الواقع محكمة الجزاء، وهو المسؤول عن النظر في الملفات التي يكون مجلس التحقيق كما يصطلح عليه اليوم قد أصدر بحقهم قرار الإتهام؛

- محكمة التجارة، وهي محكمة خاصة للنظر في الدعاوى التجارية بين التجار؛

- محكمة الأملاك، وهي محكمة خاصة للنظر في دعاوى ملكية الأموال غير المنقولة؛

- دائرة تنفيذ الأحكام، وهي الدائرة المكلفة تسجيل الأحكام الصادرة عن المحاكم الأربع وتنفيذها؛

- دائرة تنظيم القوانين التي كان يراد إصلاحها من خلال صوغ التعليمات والأنظمة الجديدة في مختلف المجالات، وخاصة في المؤسسات المرتبطة بتنفيذ وتطبيق العدالة، سواء في وزارة العدل أو في باقي الوزارات والمؤسسات العامة.

عمل سبهسالار لدى توليه وزارة العدل، فضلاً عن مكافحة الإرتشاء، على تعزيز النظام القضائي العرفي. وهو تولى عام ١٩٠٩ منصب مستشار «رئيس الوزراء» (١٢ عاماً بعد مقتل أمير كبير). وقد عمل سبهسالار من خلال تأسيس وزارات منتظمة على الطراز الأوروبي، منها وزارة العدل، على إصلاح الهيكلية الديوانية والقضائية لهذه الوزارة. كما شجع سبهسالار ناصر الدين شاه على إصدار أمر جديد لكل الولاة والحكام في سائر أرجاء البلاد يطلب منهم عدم معاقبة أي متهم وإيفاد المتهمين بعد إلقاء القبض عليهم واستجوابهم إلى وزارة العدل بطهران لمحاكمتهم وإنزال العقوبة النهائية بحقهم كي يكون ذلك بإشراف الشاه بعد إحراز جريمتهم. وكان هذا الأمر يتعلق خصوصاً بحكم الإعدام، حتى في مجال القصاص الشرعي. إذ لم يكن يتم إعدام أي شخص قبل إصدار الأمر بذلك من جانب الشاه شخصياً. وكانت صورة الشخص المحكوم عليه بالإعدام ترسل مع موجز من ملفه إلى شخص الشاه. وإذا لم يصدر الشاه عفواً عن المحكوم بالإعدام، فإنه كان يوصي حاجب الدولة ليريحوا بال الشخص الفلاني. وكانت هذه الكتابة تشكل الوثيقة للجلاد، أي منفذ حكم الإعدام.

في عام ١٩١٢م خطا ناصرالدين شاه خطوة أخرى في مسار نشر العدالة والإنصاف ورفع الجور والتعسف، من خلال تأسيس «مجلس التنظيمات الحسنة» عندما كان سبهسالار مستشاراً (بعد عزله عن منصبه كمستشار وتعيينه وزيراً للخارجية). إذ أصدر اعتضاد السلطنة وزير العلوم أمراً بشكل تفصيلي عيّن فيه واجب حكام ولايات طهران وقزوين وسمنان ودامغان وقم وساوة وزرند ودماوند وكاشان وفيروزكوه وخوار حيال المرافعات الشرعية. وتشير القيود الجغرافية لهذا الأمر الملكي إلى أن الحكومة كانت لا ترغب أو أنها غير قادرة على تغيير الوضع القائم بالإصلاحات المقترحة في المناطق التي كان يسود ويحكم فيها المجتهدون مبسوطو اليد المعينون، والولاة والحكام المستقلون المستبدون، ومنهم ظل السلطان. لكن رغم التوازن الذي أوجدته هذه الأوامر الملكية إلى حد ما في طهران والولايات الصغيرة المذكورة بين المراجع القضائية العرفية والشرعية، فإنها لم تترك تأثيرها في ضمان العدالة القضائية بسبب معارضة الولاة والحكام المحليين لكل تعليمات تحد من تحركاتهم. كما أن هذه الأوامر لم تحد من قوة رجال الدين الذين كانوا ينظرون في الدعاوى بشكل مستقل عن الحكومة. وفي نهاية المطاف، تمت إقالة سبهسالار من منصب المستشارية عام ١٩١٣م بتدخل مباشر من جانب ملا علي كني من طهران أولاً، وظلت تعليمات وزارة العدل، وحتى أوامر الشاه نفسه، حبراً على ورق. إذ إنها كانت تفتقر إلى ضمانة تنفيذية عملياً. ويروي أحد المجتهدين المقيمين في قم في عام ١٩١٣م، أي بعد عام واحد من تأسيس مجلس التنظيمات الحسنة، هو الحاج ملا محمد صادق القمي (المتوفي عام ١٩١٩م) في رسالة يشكو فيها مظالم الوزراء والمأمورين الحكوميين ومنطق القوة الذي اختاروه في تعاملهم مع الشعب بشكل تفصيلي. ويقول في رسالته «عندما علم بوضع التنظيمات والمحاكمة من طريق مجلس التنظيمات الحسنة وإقامة صناديق العدل لشكوى الشكاة من خارج العاصمة من جانب الشاه، شعر بمزيد من الارتياح وجاء إلى دار الخلافة (طهران) للتظلم، إلا أنه وجد هناك أن ما يصدر من حكم حيال أي من المباشرين في الشؤون الديوانية يفترضون الإغماض والإهمال ويقدمون القروض كي يتمكنوا من خلال ذلك استعادتها بابتلاع أموال الديوان أو إتلاف أرواح المسلمين وأموالهم بأضعاف مضاعفة. هذا ما يفصحون به علناً... كيف يمكن الوقوف بوجه الأمير الفلاني أو الحاكم الفلاني؟ وكيف يمكن تنفيذ امر الشاه المكتوب؟ فكل ما يثار من تهريج وما يدور من حديث وكلام على الإنصاف والتهريج بشأن العدالة، يختص فقط بالحمالين والجمال وليس بالأركان والرجال... فإذا ما تم الإصرار على إحقاق حق المظلوم، فيقولون بأن كتاب الشاه هذا أمر ظاهري ولست أدري كيف كشفت لهم البطون السبعة لخط الشاه... ليكونوعلى علم... على الشاه أن يعلم ويعي بأن المئات من الوثائق الخطية القطعية المسجلة ما زالت باقية بأيدي الناس المظلومين ولا يمكنهم الوصول إلى أي مسؤول للنظر في حقهم... كلما تصل أوامركم بخطكم المبارك إلى مسؤولي تسجيل الوثائق ، يبحث الناس عن

تنفيذها، وبعد فترة يتوضح لهم بأن المظلومين ما زالوا على حالتهم السابقة».

واصل سبهسالار بعد عزله من المستشارية عام ١٩١٢م عمله في منصب وزير الخارجية. ولكن أنيطت به مهمات المستشارية «رئاسة الوزراء» مرة أخرى، لكنه لم يتمكن من القيام بأي شيء. وأخيراً في أعقاب الزيارة الثانية لناصرالدين شاه إلى أوروبا، أقيل سبهسالار في عام ١٠١٨م من كل مناصبه وتم تعيينه حاكماً على قزوين. وإثر التمرد الذي قام به الشيخ عبيد الله شمزيني في اذربايجان الغربية ومهاجمته مدينة أرومية، أوفد ناصر الدين شاه سبهسالار إلى أذربايجان ليكون ممثلاً عن الحكومة فيها لاحتواء فتنة الشيخ عبيد.

القضاء في عهد أمين السلطان

فقد سبهسالار اعتباره بسبب معارضة طبقة الأمراء والأعيان له، وخاصة عم الشاه فرهاد ميرزا معتمد الدولة من جانب، وخصومة رجال الدين والعلماء وعدائهم له إلى جانب صيته السيء بين عامة الناس بسبب تشجيعه الشاه على السفر إلى أوروبا، والأسوأ من ذلك استغلاله الشخصي لمنصبه، ومن جملة ذلك تقاضيه الرشوة مقابل منح الامتياز إلى بايرون رويتر، ما اضطر الشاه لدى عودته من أوروبا بصحبة سبهسالار ودخوله الأراضي الإيرانية إثر إنذاره من جانب الملا علي كني (رجل الدين النافذ في العاصمة) إلى عزل سبهسالار عن منصبه كمستشار.

تولى أمين السلطان منصب المستشارية لمدة ١٩ عاماً في إيران (ثلاثة عشر عاماً منها في العهد الناصري وستة أعوام في عهد مظفر الدين شاه). وكنا قد روينا نقلاً عن احتشام السلطنة، حاكم زنجان، الطريقة التي كان ينتهجها أمين السلطان في النظر في عرائض الناس. إذ كان يختم تلك العرائض من دون قراءتها لبعث الأمل في نفوسهم ولا غير ذلك. وطوال هذه المدة انهارت الإصلاحات التقدمية التي بدأت في عهد سبهسالار انهياراً تاماً، بل وتم تنفيذ حكم الإعدام بحق الداعين إلى الإصلاح ورواد التحرر، أمثال الشيخ أحمد روحي خبير الملك وميرزا آقا خان كرماني، والذين دعوا إلى إخضاع النظام السياسي والقضائي الإيراني للقوانين.

صحيح أن ناصر الدين شاه أصدر خلال عهد أمين السلطان أوامره المتكررة بشأن حرمة أموال الناس وأعراض الرعايا الإيرانيين، وخاصة في عام ١٩٢٦ عندما أصدر أمراً خاطب فيه ولاة الولايات الإيرانية معلناً فيه أنه لايحق لأي أحد النيل من أرواح الناس وممتلكاتهم. لكن هذا الأمر لم يؤد، كغيره من الأوامر الملكية السابقة، إلى رفع الظلم عن المواطنين الإيرانيين الذين كانوا يعانون من الولاة والحكام الظالمين المعينين من جانب الشاه.

كان النظام القضائي المتبع في جهاز ظل السلطان الذي كان يحكم نحو نصف مساحة إيران، يشكل المثال للوضع المأسوي للعدالة القضائية السائدة في إيران في عهد ناصر الدين شاه. إذ كان على كل من كانت لديه شكوى التوجه إلى حظيرة ظل السلطان في أصفهان والوقوف على الدكة الموجودة في أول الحظيرة حيث كان يأتي ظل السلطان ليلة الجمعة ليقدم شكواه إليه. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا ما كانت الشكوى التي كان يقدمها الشاكي غير مستساغة من جانب ظل السلطان، فمن الممكن أن يتعرض الشاكي نفسه إلى عذاب أليم يصل إلى حد إعدامه. وعليه كان ينبغي على الشاكي، حتى وإن كان غير مذنب، التوجه إلى حظيرة ظل السلطان لتقديم شكواه، وأن يكون على استعداد للتضحية بحياته في سبيل أن ينظر ظل السلطان في شكواه وإذا كان هناك من يغتر بأوامر الشاه ويتوسل بشخص الشاه للتخلص من جور الولاة أمثال ظل السلطان، فكانت تنتظره أيضاً عواقب لا تحمد عقباها. وكمثال على ذلك توجه أحد التجار في أصفهان، والذي لم يدفع له ظل السلطان الدين الكبير الذي كان بذمته لهذا التاجر إلى شخص الملك ناصر الدين شاه بطهران. وعندما علم ظل السلطان بجسارة هذا التاجر المتظلم، استدعاه ثم أمر جلادية بفتح صدر هذا الرجل المسكين وإخراج قلبه وكبده ليراهما ظل السلطان كي يرى هذا الأخير مدى الجرأة التي كان يحملها هذا الرجل العامي لطرح شكواه على الشاه ضده.

لم تكن هذه الممارسات حكراً على ظل السلطان وحده، بل كانت سائدة في كل الولايات الإيرانية، الكبيرة منها والصغيرة، حيث كانت تسود أوضاع مشابهة. وكمثال على ذلك نشير إلى حالة مشابهة لأحد المتظلمين الذي كان قد جاء إلى طهران ليشكومظالم جلال الدولة (ابن ظل السلطان) في يزد، ويروي قصته على النحو الآتي «إتفقنا مع عدد من المتظلمين الذين كانوا كذلك حيارى للتوجه معاً في اليوم الذي كان من المقرر أن يتوجه فيه الشاه لزيارة السيد عبد العظيم الحسني في قصبة ري والوقوف معاً على طريقه، وأن نذبح رقابنا في اليوم المعهود أمامه... فعندما ظهرت عربة الشاه قلت لهم إبدأوا بذبح رقابكم، لكن أياً منهم لم يقدم على أي شيء... لكنني اضطررت إلى أن أكون شجاعاً وذبحت رقبتي بالسكين، وسال الدم من رقبتي». ومع ذلك لم يتمكن الشاكي من أن يلفت انتباه ناصر الدين الشاه وترحمه والنظر في شكواه. إذ إن الشاه أصغى إلى شكوى هذا المتظلم البريء ووعده بمساعدته، ثم أمر بإعادته إلى مدينة يزد. ولدى مراجعة هذا الشاكي المسكين إقليم يزد القضائي لم يبلغ حقه، بل تمت ملاحقته من جانب الحاكم المحلي جلال الدولة. فاضطر هذا الرجل الى ترك منزله وحياته في يزد والهروب الى مدينة مشهد من سطوة هذا الحاكم.

من الأهمية أن يقال بأن حالات الظلم لم تكن حكراً على الولاة والحكام المعينين من جانب الشاه حيال المتظلمين المجهولين في الملفات الشخصية والشكاوى، بل إن الشاه وزبانيته لم

يتوانوا عن القتل والتعذيب والسجن والنفي بحق بعض الشخصيات بسبب ميولهم الإصلاحية أو دعوتهم للخير العام. وكمثال على ذلك إصدار أمر بقتل أمير كبير أو الأمر بنفي السيد جمال الدين اسد آبادي «الأفغاني» بأمر من الشاه نفسه بسبب موقف هؤلاء الرجال العظام من استبداده. إذ ألقى مختار خان (حاكم قصبة) السيد عبد العظيم القبض على السيد جمال الدين الاسد آبادي الذي كان معتصماً في حرم السيد عبد العظيم وأمر بتجريده من ملابسه السفلى وربطه مكشوف العورة بالبغل وعرضه في سوق هذه القرية ثم توجه به إلى أفراد الخيالة في ذلك الشتاء القارس إلى خانقين والمناطق الحدودية والشمالية».

نماذج من النظر في ملفات القتل

نروي في هذا القسم أولاً نماذج عن كيفية إنزال العقوبة بحق مرتكبي أبشع الجرائم في كل العهود، أي جريمة قتل النفس البريئة. ثم نشير إلى ثلاثة ملفات قتل تشكل أوضح التقارير عن القضاء في إيران في العهد القاجاري. ومن أجل أن نكون منصفين في هذه الدراسة، اخترنا حالة واحدة من قتل رجل وامرأة في المدن الإيرانية، وحالة قتل من جانب الشاه نفسه في طهران.

ملف القتل الاعتيادي

كانت حالات القتل تحدث كثيراً في العصر القاجاري، وكانت عقوبة ذلك بحكم الشرع القصاص أو دفع الدية أو الفصل المالي لأولياء الدم. وكانت دية المرأة تساوي نصف دية الرجل. فعلى أية حال، كانت دية الرجل تساوي البعير الذي كان متوفراً آنذاك ولا يشكل ثمنه مبلغاً كبيراً.

عقوبة الدية

يقول الحاج عبد الغفار نجم الملك (١٨٧٦-١٩٤٧م) وهو من المنجمين والمهندسين في علم الرياضيات في العهد الناصري في كتاب رحلته «لقد وصلنا يوم السبت الموافق ٢٦ من شهر ذي الحجة عام ١٢٩٩ إلى مدينة قم، ومن الوجوه المعروفة في هذه المدينة السيد آقا ميرزا محمد حسين متولي باشي، وهو شخص ثري وصاحب قوة على أهالي قم كافة... فمن الأحداث التي حصلت في ليلة الأحد ٢٧ من شهر ذي الحجة ١٢٩٩ كان تنازع أحد رعاة الإبل لمتولي باشي مع أحد رعاة الإبل الملكي حول أمر ثانوي فأطلق عليه النار بالبندقية وأرداه قتيلاً، ويبدوانهم قدموا لذويه دية تبلغ قيمتها ٣٠ توماناً». ويشير نجم الملك في تقريره إلى أن موارد أملاك متولي باشي كانت تساوي آنذاك يومياً ٣٠ الى ٣٥ توماناً، كما كانت موارده السنوية من أوقاف السيدة المعصومة تناهز الثمانية آلاف تومان. وكانت الموارد الملكية لإمام

جمعة بروجرد السنوية آنذاك تساوي الفين تومان. وعلية كانت دية المواطن الإيراني آنذاك أقل من المورد اليومي لأملاك متولي باشي قم «سادن حرم المعصومة» وتعادل موارد ستة أيام لأملاك إمام جمعة بروجرد.

عقوبة القصاص

في عام ١٩٢٩م وبعد أعوام عدة من الحرب والنزاع المحلي بين طائفتي السادات والقلعة في محلات وكمرة، قدمت طائفة السادات كريمة السيد صدر الدين السيدة شاهزاده بيكم البالغة من العمر ١٥ عاماً إلى زعيم أهالي القلعة في محلات لتكون في حبالة هذا الرجل البالغ من العمر ٥٠ عاماً باسم سلطان (سروان) عبد الله من طائفة القلعة من أجل أن يؤدي هذا الزواج المصلحي إلى التصالح بين الطائفتين. وبعد مضي عام واحد، أرسلت هذه المرأة الشابة المسكينة، التي تزوجت رغم إرادتها والتي كانت قد أنجبت بنتاً، رسالة سرية كتبتها بقلم الرصاص إلى والدها دعته إلى إنقاذها بأية وسيلة ممكنة من هذا السجن المخيف جداً. فاتصلت أسرة البنت هذه بالعلماء والصلحاء في المنطقة وبحاكم مدينة محلات. إلا أن زوج هذه المرأة الذي كان متحصناً في قلعته الخاصة التي كان له فيها مائة رجل مسلح بالبنادق، لم يسمح لأي شخص بالاقتراب من هذه القلعة، وأخيراً أقدم على إطلاق النار على زوجته وطعنها ثلاثاً وثلاثين طعنة سكين في فراشها واضعاً طفلتها الرضيعة البالغة من العمر ٤٠ يوماً إلى جانب جسدها الهامد، ثم هرب مع الأفراد المسلحين من قلعة محلات واعتصم في حرم السيدة المعصومة في مدينة قم. ونقلت أسرة القتيلة جثمانها إلى بيت والدها وسجلت الجروح في جسمها بعددها ووضعها، ثم نقلت جنازتها إلى قم لرفع الدعوى ضد القاتل، وبعثت برقية إلى ناصر الدين شاه تشكوا فيها أمرها إليه. اثر ذلك أصدر الشاه أمره إلى اعتضاد الدولة حاكم قم، وهو صهره، يطلب منه تقييد المتهم في صحن السيدة العصومة ومراجعة أولياء الدم «لإجراء مرافعتهم القضائية الشرعية». وقد راجع والد تلك البنت الحاج السيد جواد مجتهد القمي القاضي الشرعي، فيما عين المتهم الذي كان معتصماً في حرم السيدة المعصومة محامياً للدفاع عنه. وقد استمرت المرافعة ٤٠ يوماً. وأنكر المتهم قتل زوجته بشكل متعمد، ولم يتوفر لأولياء الدم شاهداً وبينة على تنفيذ القتل على يد المتهم المذكور. وكانت شهادة الشهود لا تشكل القرائن ولا الإمارات لتحديد القاتل. كما أن الشهادة العلمية والطبية والإختصاصية لم تتمكن من أن تشكل دليلاً لإثبات القتل على يد شخص معين. لذلك طبقاً للقاعدة الفقيهة، يكلف حاكم الشرع ولي الدم بأداء القسم، أي أن يؤدي ولي القتيل القسم خمسين مرة بأن الشخص الفلاني (المتهم) هوالقاتل المتعمد لابنته. وقد أدى والد الفتاة المقتولة بناء على حكم الحاكم اليمين الشرعي خمسين مرة بأن سلطان عبد الله هو الذي قتل ابنته بشكل متعمد. وأخيراً أصدر الحاكم الشرعي اعتماداً على قاعدة القسم حكم القتل المتعمد بحق المتهم المذكور، والذي

يسمح لأولياء الدم قيامهم بالقصاص ، أو العفو عنه من خلال أخذ الدية أوعدم أخذها منه . ولما كان أولياء الدم مصممين على القصاص، أبدى بعض أصحاب النفوذ معارضتهم لقصاص القاتل، وفي مقدمهم المتولي باشي لمدينة قم الذي زعم بأن انتهاك الاعتصام يشكل انتهاكاً لحرمة صاحبة الحرم، ولجأ مع اعتضاد الدولة حاكم قم إلى مستشار يوسف مستوفي الممالك لإنهاء الاعتصام في حرم المعصومة.

إلى ذلك لم يكن ظل السلطان الذي كان السلطان عبد الله من ضباطه غير راغب في إنقاذ حياة المتهم، واقترح على أولياء الدم تقديم ما يطلبوه من مال كدية وفصل من جانب القاتل، وفي غير هذه الحالة سيتمكن القاتل من الهروب من قم والوصول إلى أصفهان الخاضعة لحكمه. غير أن أسرة القتيلة بقيت مصرة على تنفيذ القصاص بحق القاتل وأرسلت صورة من قرار حاكم الشرع مرفقه بعريضة متظلمة إلى الشاه مع إحدى نساء الحرم. فأرسل الشاه رسالة خطية يخاطب فيها محمد ميرزا مسؤول دائرة البرق في قم: «أصدروا الأوامر بسحب عبد الله سلطان القاتل من الاعتصام وتقديمه إلى السادة لتنفيذ القصاص بحقه. فالاعتصام هو من حق المظلوم وليس الظالم. فإذا كان اعتضاد السلطنة ومتولي باشي يعارضان ذلك، إعملوا على إرسالهما مغفورين الى طهران - الشاه». وعندما أبلغ اعتضاد الدولة حاكم قم بكتاب الشاه الذي أبرق إلى قم، لبس ثوب الجلاد، الثوب الأحمر، وتوجه مع عدد من الجلادين وعدد من الفراشين الذين لبسوا ايضاً الثياب الحمر لتنفيذ حكم الشاه مع أسرة القتيلة إلى صحن السيدة المعصومة، وقوضوا بذلك الاعتصام في الحرم، وسلموا القاتل لأسرة القتيلة. وأخرجت أسرة القتيلة القاتل من الصحن وطعنوه امام الملأ عدداً من الطعنات بالسكين في بطنه ثم قطعوا رأسه. وبعد عودتهم إلى مدينة محلات قاموا بهدم بيته هدماً كاملاً.

ملف قتل الملك

صادف شهر ذي القعدة من عام ١٩٣٤م الذكرى السنوية الخمسين لحكم ناصر الدين شاه قاجار. وقد توجه الشاه في ذلك اليوم، وهو يوم الجمعة، إلى قصبة السيد عبد العظيم لزيارة بقعة السيد عبد العظيم الحسني. وهو كان في تلك الأيام مغتراً بشعبيته، وأمر قواته العسكرية ومأموري الشرطة بعدم إخلاء الحرم من الزائرين بسبب زيارته للحرم وعدم التعرض لعامة الناس في إيابهم وذهابهم. وعندما كان المستشار وعدد من رجال البلاط ملازمين للشاه من دون اتخاذ أية حيطة وحذر، توجه الشاه إلى الزاوية الشمالية من ضريح السيد عبد العظيم وانشغل بقراءة الأدعية الخاصة بالزيارة، فيما كان ميرزا رضا كرماني، وهو من الرواد المخلصين للسيد جمال الدين اسد آبادي (الأفغاني) يستعد لقتل الشاه. إذ إن مرشده السيد جمال الدين أسد آبادي أمره بضرورة اجتثاث جذور الظلم. وكان ميرزا رضا

قد عاد من اسطنبول إلى طهران بشكل سري واختار قصبة السيد عبد العظيم سكناً له، وكان يبحث عن الفرصة المواتية لاستئصال جذور الظلم، أي اغتيال ناصر الدين شاه. وهكذا جاءت الضحية بنفسها إلى مذبح القرابين. وكان ميرزا رضا قد أخفى مسدساً تحت ظرف في يده، وتقدم من الشاه وكأنه ينوي تقديم عريضة له، وأطلق النار على قلب الشاه وأرداه قتيلاً. وتم إلقاء القبض فوراً على القاتل، وبعد استجوابه التمهيدي، عقد المجلس الرسمي لاستجوابه ومحاكمته في اليوم الأول من شهر ربيع الأول عام ١٩٣٥م في باغ (بستان) گلستان بطهران بحضور مشير الدولة وزير العدل. وعندما سئل القاتل عن دافعه لقتل الشاه، أجاب: «لايستدعي الأمر من أين ... من تلك الخشبات ومن تلك الأغلال التي عانيت منها بغير حق، ومن تلك السياط التي انهالت علي، فمزقت بطني من المصائب التي واجهتها في منزل نائب السلطنة في الأميرية (منزل نائب السلطنة كامران ميرزا الذي كان يقال له أمير كبير فاطلقوا اسم اميرية على بستانه التي كان يسكن فيه)، وفي قزوين وما واجهته في أماكن أخرى. لقد عانيت أربعة أعوام وأربعة أشهر من الأغلال والأخشاب في السجن، وكنت أفكر في أنني أنوي الخير للحكومة وللشعب». وهكذا يعترف ميرزا رضا بكل صراحة بقتل الملك عمداً، وقال إنه ليس نادماً على ما فعل «بذلك اجتثثت جذور الظلم والتعسف من ايران وانتقمت للسيد جمال الدين الاسد آبادي». ثم صدر حكم قتله وإعدامه في ساحة سبهسالار.

استنتاجات

كانت الهيكلية القضائية الإيرانية في العصر القاجاري استمراراً للأسس التي وضعها الصفويون الذين أوجدوا بتغيير المذهب الرسمي الإيراني من فقه أهل السنة إلى فقه الشيعة الإمامية تحولاً كبيراً في مؤسسة القضاء الرسمي والأحكام الماهوية والشكلية، بما يربطها بالآداب والقضاء وتعامل القضاة وأجزاء المؤسسة القضائية مع السلاطين والنظام السياسي الإيراني. وفي ما يتعلق بالمنظمة والتشكيلات والصلاحيات القضائية، عمل الصفويون على الفصل بين القضاء الشرعي «برئاسة رجال الدين وشيوخ الإسلام الشيعة» عن القضاء العرفي «برئاسة ديوان بيكي». وقد استمرت هذه الصلاحية الثنائية الشرعية والعرفية منذ العهد الصفوي وما بعد ذلك في إيران، أي أن إجراءات محمود وأشرف أفغان لإزالة المذهب الشيعي من إيران ومشروع نادر شاه أفشار الرامي إلى تحقيق الإتحاد بين الشيعة والسنة لم يسفرا عن نتيجة. لذا بقي القضاء في ايران بعد مقتل نادر شاه في عام ١٧٨١م وحتى الثورة الدستورية في عام ١٩٤٥م، قائماً على الفصل بين صلاحيات المراجع القضائية الشرعية والمراجع العرفية. وهكذا كان النظام القضائي المتبع في العهد القاجاري وحتى قبيل الثورة الدستورية استمراراً للنظام القضائي الصفوي، إضافة الى ما شهده من انحطاط من نواحٍ

عديدة كان أسوأها إضعاف صلاحية المراجع القضائية الإيرانية بشكل عام بسبب حق القضاء القنصلي (الكابيتولاسيون) للدول الأجنبية من جانب، وانهيار النظام القضائي العرفي المركزي الذي كان سائداً في العهد الصفوي بإشراف الديوان بيكي من جانب آخر.

اجريت إصلاحات عدة في النظام القضائي الإيراني بين الحين والآخر في العهد القاجاري بدءاً من عهد ولي العهد عباس ميرزا وحتى قبل انتصار الثورة الدستورية، وخاصة في عهد ناصر الدين شاه، في مجال تعزيز المؤسسة القضائية العرفية، وتجديد التشكيلات وأنظمة النيابة العامة في الديوان خانه العظمى (المحكمة العليا) لكنها لم تترك آثاراً لناحية ضمان العدالة القضائية على الصعيد العام. ورغم ذلك، كان من شأن تأسيس الديوان خانه إرساء نظام قضائي عرفي مركزي في إيران. لذلك تنطوي فكرة إضفاء الطابع الشمولي والعام على القضاء في إيران على أهمية بالغة. كما كان تشكيل «مجلس التنظيمات الحسنة» و«صناديق العدالة» في مراكز البريد لتطبيق العدالة الإدارية من جانب ناصر الدين شاه، وكذلك إقرار مجلس وكلاء التجار كمحكمة خاصة منتظمة تخص التجار ينطوي على أهمية كبيرة. ورغم كل ذلك، يجب التأكيد على أن هذه الاجراءات لم تكن فاعلة في تعميم العدالة القضائية نظراً للطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي القائم من جانب، وغياب قواعد وقوانين ملزمة ومقبولة من جانب آخر. وقد كان الديوان خانه للعدالة العظمى في قمة انتظامه وانسجامه مقيداً بالقيود الآتية:

أولاً، كان الديوان خانه العدلية باعتباره يمثل السطة القضائية غير مستقل عن السلطة التنفيذية، وكان شخص الملك وارادته الفردية تشكل أعلى مرجع قانوني وضامناً لتنفيذ أحكام الديوان خانه؛

ثانياً، على عكس الآليات التي وضعت من أجل إزالة الخلاف بين المصادر العرفية، لم يتم تعيين مرجع لإزالة التشابك في صلاحية الديوان خانه مع المحاضر الشرعية؛

ثالثاً، لم يحظ الديوان خانه بنظام النيابة العامة بشكل ثابت.

تجدر الإشارة الى أن مقتل ناصر الدين شاه قاجار من جانب أحد الإيرانيين حسب اعترافه جاء نتيجة المظالم التي ارتكبها الحكام العرفيون بحقه، وخاصة من جانب ابن الشاه كامران ميرزا حاكم طهران. وفي الثورة الدستورية، ونظراً للمظالم الممارسة من جانب حكام العرف، كان تأسيس العدالة خانه «دار العدل» والحد من قوة الحكام العرفيين يشكل أهم المطالب السياسية للشعب الإيراني. ولذلك، أقر الدستور المنبعث من الثورة الدستورية مبدأ الفصل بين الصلاحيات العرفية والشرعية.

المصادر:

- آدميت، فريدون، **انديشه هاي ترقي وح~ومت قانون در عصر. سپهسالار**، تهران،١٩٧٢.
- احتشام السلطنة، **خاطرات**، چاپ موسوي ، زوار، تهران.
- اعتماد السلطنة، محمد حسن، **مرآت البلدان ناصري**، تهران، ١٩١٨م.
- افضل الملك كرماني، غلام حسين، **افضل التواريخ**، چاپ محمد مشيري، تهران،١٩٨٢.
- اليويه، گيوم آنتون، «تهران در نخستين سالهای پايتخت، **فصلنامه ايران**، العدد٦ ، شتاء ١٩٩٦م.
- امير معزي اسماعيل شيخ المشايخ، **نوادر الامير**، چاپ سيد علی آل داود، تهران.
- امين الدولة، استاد سياسي ، به نقل از تحولات اجتماعي در عصر قاجار، لاحمد نيكو همت، تهران، **دايرة المعارف ايران شناسي**، ٢٠٠٢م.
- امين ادوله، **خاطرات سياسي**.
- امين، سيد حسن، شورش شيخ عبيد كرد، **ره آورد**، العدد ٥٩ شتاء ٢٠٠٢م.
- امين، سيد حسن، «اصحاب سراچه»، اطلاعات سياسي، اقتصادي، السنة الرابعة عشرة، العدد الثالث والرابع، وچهارم ١٩٩٩.
- اورنگ، عبد الحسين، شيخ الملك، **خاطرات گذشته**، وحيد خاطرات، العدد السابع.
- بامداد، مهدي، **رجال ايران**، ج٦.
- براون، ادوارد، انقلاب ايران، تهران.
- بياني، خانبابا، پنجاه سال تاريخ ناصري، نشر علم، تهران، ١٩٩٦م.
- حامد الگار ، **نقش روحانيت پيشرودر جنبش مشروطيت**، تهران.
- دليجاني، رحمت الله «داستان ظل السلطان وملا رحيم» **ره آورد**، العدد ٥٢ .
- سپهر، ناسخ التواريخ، مجلد قاجاريه.
- صدر، محسن، **خاطرات صدر الاشراف**، وحيد، تهران، ١٩٨٥م.
- طباطبايي، سيد حسن، «نامه حاج ملا محمد صادق قمي به ناصرالدين شاه»، **خاطرات واسناد**، س. وحيدنيا،١٩٨٥م.
- طباطبايي ، محمد محيط، **تاريخ دادگستري در ايران**، منشورات وحيد، تهران، ١٩٧١م.
- ظهير الدوله، علی خان ، **تاريخ بی دروغ**، انجمن اخوت، تهران، ١٩٥٩م.
- فرهنگ، احمد «حاجي مهدي سربريده» **خاطرات واسناد**، ١٩٨٥م.
- فصلنامه ايران، چاپ لندن، العدد٩خريف ١٩٩٧م.
- كاظم بيك، الكساندر، «سير تحول تمدن در ايران»، ترجمه طهمورث ساجدي، گيلان ما ، العدد العاشر ربيع ٢٠٠٣م.
- كرمانشاهي مجتهد، محمد علي، **رساله خيراتيه**، نقل عن افكار فلسفي ملاصدرا، تاليف سيد حسن امين، الطبعة السادسة.
- كرماني، قاراني پغمبر دزدان، طبعة محمد ابراهيم باستاني كرماني، پرستو، تهران، ١٩٦٦م.
- كرماني، ناظم الاسلام، **تاريخ بيداري ايرانيان**، تهران.
- كيوان قزويني ، عباس علي، **شهيديه**، طبع دكتر شهرام پازوكي، عرفان ايران، ٢٠٠٠م، ج٣.
- گلشاييان، عباسقلي، **گذشته ها وخاطرات**، انيشتين، تهران،١٩٩٨م.
- محمد، محمود، **تاريخ روابط سياسي ايران وانگليس در قرن نوزدهم**، ج٥.
- مرتضى راوندی، **سير قانون ودادگستري در ايران**، تهران، ١٩٨٩م.

المصادر:

- مستوفي، عبد الله، شرح زندگي من، تهران، ١٩٦٤م.
- منصور السلطنة، مصطفى، حقوق اساسي، تهران، ١٩٤٨م.
- نجفي، ناصر، ايران در ميان طوفان، (كانون معرفت، تهران، ١٩٥٧م).
- نجم الملك، سفرنامه خوزستان، محمد دبير سياقي، (علمي تهران، ١٩٦٢م)
- همايوني، مسعود، تاريخ سلسله هاي طريقه نعت اللهيه، بنياد عرفان مولانا، لندن، بي تا (الطبعة الثالثة).
- وحيدنيا، سيف الله، خاطرات سياسي وتاريخي، (فردوسي، تهران، ١٩٨٣م).
- وحيدنيا، سيف الله، خاطرات واسناد، (وحيد ، تهران، ١٩٩٠م).

- Benjamin, S.G.W, Persia and the Perserians, Boston, 1886, Chapter 16.
- Lambton, A.K.S, "The case of hiajj abd al-karim" in bosworth, C.E, Iran and Islam, edinburgh University Press, 1971. p.337.

حوار

السفير الإيراني السابق في الكويت:*
العلاقات بين البلدين في أوج ازدهارها

قام الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد بزيارة إلى دولة الكويت أواخر شهر شباط / فبراير ٢٠٠٦، وصفتها وسائل الإعلام الكويتية بالتاريخية. وتندرج هذه الزيارة في إطار بناء الثقة وتعزيز الاستقرار في منطقة الخليج. وبهذه المناسبة، أجرت وسائل الإعلام الكويتية حواراً مع سفير الجمهورية الإسلامية في إيران لدى الكويت السيد جعفر موسوي تمحور حول العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين إيران ودولة الكويت وسبل تعزيزها. وبما أن «فصلية إيران والعرب» تولي أهمية بالغة لمسالة تطوير العلاقات العربية ـ الإيرانية لما فيه مصلحة العرب والإيرانيين والأمة الإسلامية الجامعة، فإنها إرتأت نشر نص الحوار المذكور أعلاه.

كيف تصفون العلاقة السياسية بين كل من الكويت وجمهورية إيران الإسلامية؟

ـ الحديث عن العلاقات بين البلدين وأواصر المحبة والمودة ذو شجون ولا يتسع في هذا المقام، وأود القول بأنها تعيش ازدهارها وعنفوانها هذه الأيام حيث نجد الزيارات المتبادلة بين المسؤولين وعلى المستويات كافة، الأمر الذي يدل على حرص القيادتين الحكيمتين في بلدينا على تعزيز وشائج المودة. وفي هذا الإطار تأتي مساعي بعثتنا لتنفيذ الإتفاقيات الموقعة وتذليل المعوقات لتحقيق الطموح ونيل النتائج المرجوة.

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، منذ انتصار الثورة الإسلامية، تنادي بالسلام والمودة مع دول العالم كافة، ولا سيما دول العالم الإسلامي، وخاصة دول الجوار الإسلامي، وبذلت جهوداً حثيثة لتحقيق الوحدة الإسلامية والتصدي لأعداء الإسلام، ولا سيما الكيان الصهيوني المحتل للقدس وحماته المتغطرسين. وهذا الأسلوب واجه تحديات إبان الحرب التي

* السيد جعفر موسوي.

فرضها النظام العراقي البائد بسبب الفهم الخاطئ لبعض الدول العربية المجاورة، ولكن مع تولي فخامة السيد محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية، والذي ركز منهجه على إزالة التوتر وحوار الحضارات وبناء الثقة مع كل دول العالم، ولا سيما دول الجوار في الضفة الجنوبية للخليج الفارسي، فإن هذه المبادئ انتعشت من جديد. واستمرت هذه المناسبة التي لاقت ترحيباً ومبادرات إيجابية بناءة من قبل كل دول مجلس التعاون، ولا سيما دولة الكويت الشقيقة. وتضاعف هذا التطور إثر انتخاب فخامة الدكتور محمود أحمدي نجاد لسدة رئاسة الجمهورية الإسلامية وسعيه المتواصل والدؤوب لكسب ثقة الجوار الإسلامي وتوطيد وشائج المودة مع كل شعوب المنطقة. وأود أن أؤكد بأن ما ينشر أحياناً من آراء وأخبار سلبية في بعض الصحف ناجم عن حرية الرأي السائدة في البلاد، ولا يعبر عن مواقف الدولة، وأن المسؤولين الكويتيين أكدوا لنا مراراً بأن الموقف الرسمي يحدد عبر القنوات الدبلوماسية. ولهذا لا نجد أنفسنا ملزمين بالرد على كل شاردة وواردة تنشر في الصحف، ولا سيما أن بعض الكتابات لا تساهم في تعزيز التواصل بين الشعبين، ولا تكتب من منطلق الحرص على توطيدها، إذ إن العلاقات الثنائية تعيش أبهى أيامها من خلال التنسيق والتشاور المتواصل.

شكلت ولا زالت تجارة المخدرات اختراقات أمنية في البلدين... فهل هناك تعاون ثنائي للتصدي لهذه التجارة المدمرة؟ وهل استطاع هذا التعاون الحد من نشاط التجار والمروجين؟

- لا شك في أن بلدينا يتعرضان لمؤامرة دنيئة تستوجب المزيد من اليقظة والجهد. ومن أجل تنسيق التصدي لهذه التجارة المدمرة، فقد زار الكويت وفد أمني رفيع المستوى برئاسة وكيل وزارة الداخلية الإيرانية لبحث تدعيم التعاون الأمني ومواجهة الجريمة المنظمة ومكافحة تهريب المخدرات وأمن الحدود والتسلل، وكانت هناك اجتماعات مثمرة مع قوات خفر السواحل في إطار الإتفاقية الأمنية الموقعة بين بلدينا ساهمت في إيجاد اتصالات مباشرة وسريعة ساعدت في الكشف عن تجار الموت وتقليص نشاطهم، وأعرب الطرفان عن رضاهما للجهود المبذولة للسيطرة على الحدود، والتي أدت إلى انخفاض حالات التسلل.

يبقى الهاجس الأمني أو ما يعرف دولياً بالإرهاب هو الشغل الشاغل للمنطقة بالخصوص وللعالم بشكل عام... فهل هناك تعاون بين البلدين لمواجهة هذه الظاهرة؟

- لا شك في أن هناك تنسيقاً جاداً مع الكويت الشقيقة في هذا المجال، وكان ذلك من محاور اجتماع وزراء داخلية دول الجوار العراقي، والذي استضافته طهران، وتمخض عن نتائج وقرارات مهمة وحاسمة في هذا المجال. من وجهة نظر الإسلام، الإرهاب مرفوض بأشكاله وأساليبه، ولعل العمليات الإرهابية تشوه سمعة الإسلام بين شعوب العالم.

التعاون الاقتصادي بين البلدين كيف تراه اليوم؟ وهل هناك اتفاقيات اقتصادية بين البلدين؟

- وفقاً لآخر الإحصاءات، فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل خلال عام ٢٠٠٤ إلى ٢٣٤ مليون دولار. إذ بلغ ٢١٢ مليون دولار مجموع الصادرات الإيرانية للكويت و٢٢ مليون دولار مجموع الصادرات الكويتية لإيران.

هل يمكن الشركات الكويتية والتجار الكويتيين دخول السوق الإيرانية؟ وهل يسمح للشركات الإيرانية بالعمل في الكويت؟

- بعد المصادقة على قانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحمايتها، يمكن الشخص الطبيعي أو الاعتباري، سواء كان إيرانياً أو غير إيراني، الحصول على ترخيص للاستثمار وفقاً لأحكام هذا القانون والنظم المرعية. وقد تضاعفت الاستثمارات الكويتية في إيران، لا سيما وأن هذا القانون يمنح تسهيلات متنوعة للمستثمرين في التجارة المكافئة (Buy-Back) أو نظام البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) علماً أن أرباح رأس المال الأجنبي والحقوق المعنوية والتراخيص والأسماء التجارية المسجلة والمعدات والآلات والمستلزمات السلعية قابلة للتحويل للخارج بعد استيفاء الضرائب والرسوم القانونية. كما يحق للمستثمر الكويتي تحويل استثماره كلياً أو جزئياً إلى أي مستثمر وطني أو أجنبي آخر شريطة أن يتمتع المستثمر المستلم بمواصفات المستثمر الأول نفسها، ولا يمكن مصادرة ملكية الاستثمار أو تأميمه إلا لأجل المصالح العامة للدولة أو بصورة قانونية.

من أجل تيسير وتسريع الإجراءات المتعلقة بإدارة الاستثمارات الأجنبية في البلاد تم تشكيل لجنة مركزية في وزارة المالية لديها قائمة بالمشاريع الاستثمارية الجاهزة للتنفيذ مع لجان خاصة للاستثمار في كل محافظة تضم ممثلي الوزارات المعنية كافة، والتي تتمتع بصلاحيات تامة للنظر في الطلبات والبت فيها في مركز واحد من دون أن يتكلف المستثمر بمراجعة دوائر عدة. اللافت في هذا القانون تمتع رأس المال الأجنبي بكل الحقوق والدعم والتسهيلات المقدمة لرأس المال الوطني بشكل متساو.

طريق الحرير وسعي الحكومة الكويتية لإعادة فتحه بالتعاون مع الجمهورية الإسلامية وباقي جمهوريات آسيا الوسطى إلى أين وصل؟

- طريق الحرير هو ممر تاريخي تجاري وثقافي كان بمثابة جسر حضاري يربط شعوب

المنطقة، وتبلورت أخيراً فكرة بعثه مجدداً من خلال لجنة المشاريع التنموية المشتركة برعاية مباركة من معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد وزير الديوان الأميركي، إذ تمت دعوة معالي وزير التجارة الإيراني إلى الكويت، وجرت محادثات مكثفة مع معالي وزير التجارة، وتم التوقيع على اتفاقية تعاون بين وزير التجارة الإيراني ومعالي الشيخ ناصر الصباح تمخضت عن تشكيل لجنة من الجانبين لدراسة المشاريع التنموية وفرص استثمار القطاع الخاص ومتابعة الأفكار والآراء لتكامل الربط القاري واستحقاقاته المطلوبة.

إن إيران والكويت يحتلان موقعاً استراتيجياً باعتبارهما جسراً قارياً بين القارات الثلاث آسيا وافريقيا وأوروبا، وإن إحياء طريق الحرير سوف يعزز هذا الموقع المتميز لتكون إيران معبراً للكويت والدول العربية للوصول إلى آسيا الوسطى والصين، وتكون الكويت بوابة إيران ودول آسيا الوسطى باتجاه العالم العربي والأوروبي والبحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يدعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه البلدان، ويساعد على استرداد هويتها الثقافية، ويدفع للترويج الصناعي والتكنولوجي، ويؤدي إلى خلق تجارة قوية وتحالف صناعي متين.

إن هذا المشروع الضخم يعتبر بمثابة جسر العبور إلى القرن الواحد والعشرين، إذ إنه يعيد حضور دولة الكويت على خارطة طريق الحرير، ويؤكد دورها الإيجابي بحيث تتحول مركزاً تجارياً لإعادة التصدير البري بين آسيا وأوروبا، وتستعيد دورها كميناء ومركز رئيسي مزدهر ومحطة التقاء خطوط السكك الحديد على المستوى الإقليمي.

يقود حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد حملة انفتاح اقتصادي ضخمة... فهل سيكون للجمهورية الإسلامية دور أو نصيب في هذه المرحلة؟

- ساهمت زيارة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إبان توليه رئاسة مجلس الوزراء في النهوض بمستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتنمية التعاون التجاري والتمهيد لتعزيز الوشائج. وهناك توجه ثنائي لتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية. إذ نشهد زيادة مطردة للتبادل التجاري تدل عليها الإحصاءات الرسمية لغرفة التجارة والصناعة بدولة الكويت. كما أن اجتماعات اللجنة التجارية المشتركة برئاسة وكيلي وزارتي التجارة في البلدين متواصلة في إطار الاجتماع الثامن للجنة التجارية المشتركة. ومن خلال التنسيق مع غرفة التجارة والصناعة الكويتية أقيم في دولة الكويت ملتقى التعريف بفرص الاستثمارات في إيران. ونأمل أن تتمخض هذه الاتصالات عن توقيع المزيد من الاتفاقيات الجمركية ومنع الإزدواج الضريبي ودعم وتشجيع الاستثمار المتبادل. ويأتي افتتاح مكتب الربط القاري الإيراني في دولة الكويت لتتويج هذا التعاون الثنائي وتنشيط التبادل التجاري بين البلدين.

إننا نعتقد أن دول المنطقة باعتبارها تكتلاً اقتصادياً قوياً يمكنها أن تطرح نفسها بجدية على المستوى الإقليمي والدولي، وأن يكمّل بعضها بعضاً اقتصادياً إذا قامت بتعزيز وتكثيف التعاون الاقتصادي. والآن حيث زال خطر نظام صدام الذي كان العامل الرئيسي لنشوب حربين مدمرتين وخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، نأمل أن يصل نظام شعبي ديموقراطي إلى السلطة في العراق، وأن تمد بلدان المنطقة أيديها بعضها إلى بعض، بحيث لا تتكرر مآسي الحرب وعدم الاستقرار. وإن تعاون الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الكويت في هذا الاتجاه يحظى بأهمية خاصة.

كيف تواجه إيران الغزو الإعلامي، ولا سيما إن العالم اليوم أصبح قرية كونية؟

- إن الغزو الإعلامي والثقافي للدول الإسلامية لم ينجح بسبب التراث العريق لبلداننا ومخزونها العقائدي. ومع أن المسائل اللاأخلاقية انتشرت بشدة من طريق الفضائيات والانترنت، فإن الثقافة الإسلامية ويقظة الشعوب المسلمة أيضاً في حال ازدياد ونمو.

ما يجب علينا العمل به هو حفظ الثقافة الإسلامية والتقاليد الشعبية والتراث الوطني وأخذ المسائل الإيجابية من العرب ومواءمتها مع ثقافتنا الإسلامية والوطنية من جانب آخر. إذ لا يمكن رفض الثقافة العربية بشكل كامل. ولعل مصالحة الدين والديموقراطية والاجتهاد في القضايا الجديدة يمكن من الناحية النظرية أن يحد من الغزو الثقافي. إلا أن الحل النهائي يكمن في التنمية الثقافية والسياسية النابعة من الداخل ومكافحة الانسلاخ الذاتي والقضاء على التعصب الأعمى والتعامل السطحي، وسيكون لهذه الخطوات دور ناجع. وتعتبر مواءمة المسائل الدينية مع الزمان والمكان من الشؤون الأساسية التي على المسلمين الانتباه إليها. وإن صحوة العالم الإسلامي من جهة والثقافة الإسلامية الغنية الحية من جهة أخرى قادرتان على مقاومة أي نوع من الغزو الثقافي والفكري الأجنبي، وهذا الأمر يضاعف من رسالة ومسؤولية العلماء والمثقفين والمفكرين ليقدموا من خلال هندسة اجتماعية نموذجاً مناسباً جديداً ينسجم مع مميزات بلدهم وشعبهم لتقود الأجيال القادمة إلى التمسك بهويتها وبالثقافة الإسلامية بدلاً من التوجه إلى الثقافة الأجنبية والإقتداء بها. ولا يخفى عليكم بأن للشباب الإيراني ولعاً كبيراً بمتابعة التطورات العلمية وتكنولوجيا المعلومات، وأن مقاهي الأنترنت منتشرة في أرجاء البلاد، إذ تدعم الحكومة كل النشاطات العلمية والاختراعات الشبابية. وحصل شبابنا أخيراً على جوائز عالمية في مباريات الإنسان الآلي (الروبوت) وسجلوا تفوقهم وتنافسهم مع خيرة شباب العالم.

من المعلوم أن حرص الجمهورية الإسلامية الإيرانية على نشر التعليم بين أفراد المجتمع الإيراني وكل مستوياته، حتى قيل بأن الجمهورية تشهد طفرة تعليمية... فكم

وصل عدد الجامعات والمعاهد التقنية في إيران؟ وكيف تقيم مستوياتها؟ وهل يعترف العالم بشهاداتها؟

- هناك اليوم أكثر من ثمانين جامعة حكومية وخاصة في أرجاء البلاد، وأكبرها هي الجامعة الإسلامية الحرة التي يزيد عدد طلابها عن مليون طالب وطالبة، ولدينا جامعات تختص بمجال معين، كجامعة العلوم التكنولوجية وجامعة العلوم الطبية، ويوجد فيها كوادر تعليمية مؤهلة بمختلف التخصصات، وتمنح شهادات معترف بها رسمياً، وهي عضو في الاتحاد الدولي للجامعات. وتمتاز الجامعات الإيرانية بمواكبة التطورات والمستجدات العالمية بمختبراتها وأبحاثها ومكتباتها، وتمنح الإجازة والدبلوم والماجستير والدكتوراه. والرسوم الدراسية في الجامعات الخاصة زهيدة مقارنة بالجامعات العالمية. وهناك العديد من الطلاب العرب يدرسون في جامعة الإمام الخميني (ره) حيث حصلوا على منح دراسية وفقاً للاتفاقيات التربوية الموقعة مع بلدانهم.

في الكويت اليوم جامعات أميركية وأسترالية وألمانية وغيرها... فهل فكرتم في فتح فرع لإحدى الجامعات الإيرانية في الكويت؟

- مشروع افتتاح فرع للجامعة الإسلامية الحرة في دولة الكويت قيد التداول، وقد وعد سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بالإيعاز للمساعدة في افتتاح هذه الجامعة في الكويت، التي يزيد عدد طلابها في إيران عن المليون طالب ولديها تخصصات في مختلف الفروع العلمية. هذه الجامعة الإيرانية الحرة بإمكانها استقطاب العشرات من أبناء الجالية الإيرانية من خريجي الثانوية الإيرانية الخاصة، وكذلك قبول الراغبين المتقدمين من الجنسيات الأخرى، كما يمكن للمستشفيات التعليمية التابعة لهذه الجامعة أن تساهم في معالجة الرعايا الإيرانيين المقيمين في هذا البلد المعطاء.

هل هناك طلبة كويتيون يدرسون في الجامعات الإيرانية والعكس؟ بمعنى هل هناك تبادل للطلبة بين البلدين؟ ولماذا لا تقدم الجامعات الإيرانية منح للطلبة الكويتيين؟

- نعم هناك طلبة كويتيون يدرسون في الجامعات الإيرانية في مختلف المستويات الجامعية، إذ ثمّة طالب مبعوث من جامعة الكويت إلى جامعة طهران لنيل شهادة الدكتوراه في الأدب المقارن واللغة الفارسية، ولدينا العديد من الطلاب الإيرانيين الذين يواصلون دراساتهم الجامعية في جامعات الكويت ومعاهدها.

هل هناك تبادل ثقافي بين البلدين؟ وكيف تصف هذا التبادل؟

- الاتفاقية الثقافية بين بلدينا صادق عليها مجلس الأمة وتم نشرها في الجريدة الرسمية،

وتنص على إقامة الأسابيع الثقافية ومهرجانات الأفلام السينمائية والموسيقية والإنتاج المشترك للأفلام الوثائقية، وتشجيع التعاون بين مؤسسات الإذاعة والتلفزيون والصحافة، والمشاركة في المسابقات القرآنية في كلا البلدين. وقد لمسنا من خلال تطبيق هذه الإتفاقية مشاركة كوكبة من باحثي وأساتذة ومفكري البلدين في مؤتمرات وندوات البلد الآخر، وكان أخرها حضور لفيف من الجامعيين الكويتيين في مؤتمر تقريب المذاهب الإسلامية في طهران، وكذلك مشاركة القراء في المسابقات الدولية لحفظ وتلاوة القرآن الكريم في طهران حيث حصل الوفد الكويتي على جوائز متعددة. كما نجد الحضور الفني والأدبي المتبادل بين خطاطي وفناني بلدينا، لا سيما في مجال الفن التشكيلي.

السينما الإيرانية متميزة على المستوى العالمي، ومع ذلك لم نر هنا في الكويت سوى فلمين أو ثلاثة... فما هو السبب برأيك؟

- لطالما كان يؤرقنا هاجس خواء الجعبة الفنية الإيرانية وندرة الأفلام الإبداعية الجادة. إلا أن النهضة الإسلامية نجحت خلال ربع القرن المنصرم في تحقيق انطلاقة رائدة في الفن السابع تمخضت عن مشروع غني يفيض بنبض الحياة ويعالج هموم المجتمع وتحدياته بأسلوب تربوي وعملي بعيداً من العنف والجنس والإغراء الذي اشتهرت به سينما هوليوود.

لقد نجحت السينما الإيرانية في الإفلات من شراك السينما الغربية لتبني لنفسها مدرسة إبداعية تنطلق من إمكانياتها الذاتية يقف فيها الممثل إلى جانب الممثلة والمخرج إلى جانب المخرجة ليجسدوا وقائع مجتمعهم في الشرق الأصيل وليحصدوا جوائز كبرى في المهرجانات العالمية بجدارة وتفوق.

كما برهنت السينما الإيرانية خلال عمرها القصير على أن موهبة المخرج الذي يعيش النص ويكتبه ويخرجه يمكن أن تصنع معجزة تعجز عن صناعتها الأفلام التي تكلف الملايين لأن الكلمة الصادقة التي تنبع من قلب المخرج والمستلهمة من تراثه الأصيل تدخل من دون استئذان إلى قلب المشاهد بعفوية ونقاء، وأن عناصر الإثارة والإغراء والمشاهد باهظة التكاليف لا يمكنها أن تضمن نجاح الفيلم ويبقى شباك التذاكر هو الحكم والفيصل.

السينما الإيرانية قطعت أشواطاً كبيرة وحصدت أبرز الجوائز العالمية، وتنتج سنوياً ٧٠ فيلماً طويلاً وعشرات الأفلام القصيرة، وتتسابق المهرجانات الدولية على استضافة المخرجين والمخرجات من إيران نظراً لبراعة الإخراج والاعتماد على هموم المجتمع الإنساني بعيداً من الجنس والعنف. وقدم برنامج نادي السينما في تلفزيون دولة الكويت فيلم «صبغة الله» حيث قوبل بإعجاب منقطع النظير من قبل المشاهد الكويتي، مما دفع القائمين على البرنامج إلى

إعادة عرضه ثانية. ومع أن النشاط السينمائي الإيراني في الكويت ما زال دون مستوى الطموح، إلا أننا أقمنا أسبوعاً سينمائياً في المدرسة القبلية بالتعاون مع نادي الكويت للسينما والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كما قدمنا أفلاماً سينمائية حديثة عدة إلى تلفزيون دولة الكويت ونأمل عرضها في القريب العاجل.

اليوم في الكويت أكثر من جهة تدرّس اللغة الفارسية... فهل ترى أن هناك إقبالاً فعلياً على دراسة اللغة؟ ولماذا هذا الإقبال؟

- يتم تدريس اللغة الفارسية في كلية الآداب ومركز خدمة المجتمع بجامعة الكويت، إضافة إلى معاهد التدريب الخاصة. وأخيراً بدأ تدريس الفارسية في فروع الأحمدي والجهراء لمركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر، فضلاً عن الدورات المكثفة التي تقيمها المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية للطلاب والطالبات، الأمر الذي يدل على إقبال الباحثين والدارسين لتعلم هذه اللغة لبساطتها وسهولة ألفاظها، إذ إن كل الحروف الأبجدية العربية موجودة في الفارسية، فضلاً عن أن ٥٦ في المئة من كلماتها عربية، وهذا ما يساعد الناطق بالعربية على تعلمها لكونها لغة الشعر والأدب.

تشتهر إيران بوجود صناعة سياحية كبيرة... فما هي التسهيلات المقدمة للسائح الكويتي؟

- بدأت الحركة السياحية تتعافى وتسترد حيويتها ونشاطها، إذ نرى فعلاً خطوات جريئة للترويج السياحي، في مقدمها إنشاء الهيئة العامة للسياحة والتراث الثقافي ويترأسها نائب رئيس الجمهورية الإسلامية حيث باشرت نشاطها أخيراً من خلال تشجيع الاستثمارات السياحية الإيرانية والأجنبية.

لا شك في أن الحركة السياحية متداخلة ومتشعبة، وتبدأ من لحظة هبوط الطائرة ودخول الزائر إلى المطار وحتى مغادرته. وتبذل السلطات الإيرانية جهوداً حثيثة لإنجاح الموسم السياحي من خلال عدم زيادة الرسوم والضرائب على المرافق السياحية لتحافظ على أسعارها السابقة، وتحاول أن تقدم للسائح كل ما يتمناه لقضاء عطلة سعيدة حيث المناظر الخلابة والمناخ المنعش والمطبخ الإيراني الحافل بأشهى المأكولات والأسواق الشعبية التي تعج بالصناعات اليدوية والسجاد الإيراني الشهير. ولا شك في أن الإقبال المتزايد من قبل الأشقاء الكويتيين على زيارة المدن الإيرانية خير دليل على الترحيب الذي يلمسونه في إيران. ومن الطبيعي أن الخدمات السياحية ما زالت دون مستوى الطموح، لكن القواسم الثقافية والاجتماعية المشتركة بين شعبينا الجارين المسلمين تذلل كثيراً من العقبات من خلال التفاهم

والتواصل. الجدير بالذكر أن اتفاقية التعاون السياحي بين البلدين تمر بمراحلها النهائية.

نلاحظ إقبالاً متزايداً على العلاج في الجمهورية الإسلامية الإيرانية... هل بإمكان السفارة تزويد الراغبين بأسماء أطباء معتمدين في إيران؟

- هذا الإقبال نتج من كفاية الكوادر الطبية الإيرانية ونجاحها في تنفيذ العمليات الجراحية الدقيقة، إذ برهنت على مؤهلاتها وإمكاناتها، لا سيما في مستشفيات القطاع الخاص، والتي تواكب التطورات العلمية لناحية تزويد غرف العمليات بأحدث التقنيات والمعدات الطبية.

إن ما يصطلح عليه اليوم بالسياحة العلاجية يشهد ازدهاراً منقطع النظير بسبب رخص التكاليف العلاجية وكفاية الاستشاريين الإيرانيين مقارنة بالدول الغربية، ويقوم القسم السياحي في السفارة بتقديم عناوين بعض الأطباء الاستشاريين أو المستشفيات التخصصية في إيران. وجاء التوقيع أخيراً على اتفاقية الترويج العلاجي بين شركة الصقر الذهبي الكويتية ومستشفى ميلاد الإيرانية ليضاعف نشاط الحركة السياحية العلاجية لا من دولة الكويت فحسب، بل من الدول العربية كافة.

هل تعتقد بأن غالبية السياح من الكويت يزورون إيران لأسباب دينية فقط؟

- السياحة في إيران ذات جوانب كثيرة. فهناك العتبات الدينية المهمة في مشهد وقم وشيراز، وهناك المنتجعات والبيوت الفخمة في بساتين الشمال الخضراء وجباله الشاهقة وشواطئه ذات الرمال الذهبية الناعمة، ومصحات الاستشفاء العلاجية ذات المياه المعدنية الشهيرة، وكذلك المتاحف التاريخية والآثار العريقة في شيراز وأصفهان وكرمانشاه ومغارة علي صدر في همدان والتي تعتبر من أكبر المغارات في الشرق الأوسط، وفي المحميات الطبيعية يمكن مشاهدة أنواع الحيوانات البرية.

مناخ الأربعة فصول في إيران يستهوي السياح الذين يقضون ساعات هانئة في ربوع آمنة وخلابة وبأسعار زهيدة. وأشير إلى أن هناك مشروعاً لزيادة الرحلات الجوية من ١٤ إلى ٢١ رحلة جوية أسبوعياً، ما يعتبر مؤشراً على زيادة التبادل السياحي بين البلدين.

هناك روابط دينية واجتماعية وأسرية تربط المجتمعين الكويتي والإيراني... كيف تصنف هذه العلاقة الشعبية؟ وهل هي في ازدياد أم انحسار؟

- العلاقات بين المجتمع الإيراني والكويتي تمتد لعشرات السنين، إذ كانت الزيارات المتبادلة ومقايضة السلع متداولة منذ القدم، ونتجت منها علاقات مصاهرة وقرابة. فالكويتي في إيران لا يشعر بالغربة بتاتاً، والإيراني في الكويت يحس كأنه في بلده وبين أهله وإخوانه، ولا شك في أن هذه الوشائج في ازدياد.

هل تقومون بزيارة الديوانيات في الكويت؟ وما هو رأيكم في الديوانية؟

- تضطلع الديوانية بدور في بناء الفكر السياسي وعملية صنع القرار ومناقشة الأخبار، فضلاً عن مساهمتها في خلق التماسك الاجتماعي وتعزيز الروابط المجتمعية والتربوية. فهي جزء من تراث المجتمع الكويتي وهويته. والديوانية مقتبسة من الديوان، والكلمة فارسية تعني الكتبة ورجال البلاط. الديوانية هي نادٍ سياسي فكري اقتصادي لبحث الشؤون الداخلية والخارجية بجو من الصدق والصداقة من دون خوف من محاسبة أو جدال، وتعتبر من سمات المجتمع الكويتي المتحضر لكونها برلمانات مصغرة تعكس الحياة الديموقراطية السائدة في البلاد. وأحرص على زيارة ديوانيات كل أطياف المجتمع وشخصياته حيث ألتقي فيها الأحباب والأصدقاء، ولا سيما في سهرات شهر رمضان الفضيل.

ما أهم النصائح التي تقدمونها للسياح الكويتيين الذين ينوون قضاء إجازاتهم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟

- لا يخفى عليكم بأن إيران الفصول الأربعة خلال الصيف تتوافر فيها، وأن مدنها تمتاز بغناها التاريخي ومواقعها الأثرية. ففي أصفهان المصنفة من قبل اليونسكو على أنها من المدن التراثية السبع في العالم، متحفٌ فريد تتجلى فيه روائع العمارة الإسلامية. وفي شيراز نجد المزارات الدينية المهمة (ضريح شاه جراغ) وآثار برسيبوليس العظيمة، وقبل هذه وتلك هناك مدينة مشهد المقدسة التي تستقطب سنوياً ١٢ مليون زائر من أنحاء العالم لزيارة ضريح الإمام علي بن موسى الرضا (ع). وهناك مدن شالوس وكلاردشت، حيث الأشجار الخضراء الباسقة، وشواطئ بحر قزوين (بحر الخزر) التي تجتذب الرواد برمالها البيضاء ومياهها الزرقاء الصافية. وفي ربوع شمال إيران هناك الغابات والأدغال والمحميات المتميزة بهدوئها، والتي تروق للزائرين.

ننصح أعزاءنا بزيارة المناطق السياحية الجديدة كمرتفعات (دوهزار) القريبة من تنكابن و(جواهرده) و(نمك آبرود) في ضواحي مدينة رمسر، حيث إن مناطق مثل كلاردشت أصبحت مزدحمة بالسياح، وهناك مناطق تضاهيها جمالاً وأكثر هدوءاً.

مهناز توكلي*

العلاقات بين الأجيال
في اطار النظام القيمي

حظيت العلاقات بين الأجيال المتعاقبة طوال التاريخ المسجل للبشرية باهتمام كبير وقد اهتم المؤرخون بالتعريف بالأنماط الآخذة في التغيير بين مجموعتين من الأعمار المسنة والشابة، وقدموا في هذا الخصوص فرضيتين من الوفاق و التضاد، مع الاخذ في الاعتبار الحقب التاريخية المختلفة. وقد استفاد علماء الاجتماع بدورهم من اتجاهي علم الاجتماع على الصعيدين العام والمحدود، مكتشفين بذلك العلاقات القائمة بين جيلين متعاقبين في مستوى واسع[1]. و في مجتمعنا حظيت هذه العلاقات في الاعوام الاخيرة باهتمام متزايد نسبياً، و خاصة على المستوى المحدود (العلاقات بين الاجيال أو العلاقات بين أعضاء الأسرة الواحدة). وتركز جانب من هذه الدراسات على معرفة الفروق والحالات القيمية المشابهة بين جيلي الأبوين والأولاد. على أن مثل هذه الاهتمامات تعكس تداعيات عملية التحديث التي سنتناولها في هذه الدراسة.

نظراً إلى دور المرأة وأهميته في المجتمع، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

- كيفية انتظام النظام القيمي للبنات؛
- كيفية انتظام النظام القيمي للأمهات؛
- ما هي الأولويات القيمية لكل جيل من الجيلين المذكورين؟
- ما هي الفروق و حالات التشابه القيمي بين جيلي البنات والأمهات لناحية القيم المادية والمعنوية؟

التحديث و التغيرات القيمية

تشهد عملية التحديث في مجتمعنا، كغيره من المجتمعات التقليدية التي تعيش مرحلة

* طالبة جامعية في مرحلة الدكتوراه - علم الاجتماع.

الانتقال إلى الظروف الجديدة، تغيرات و تحولات شاملة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد أدت هذه العملية، التي بدأت مع تنفيذ الخطط التنموية الطويلة الأجل، إلى إيجاد تغييرات أساسية في النظام الاجتماعي في البلاد، وباتت على وشك إيجاد ثورة هادئة في هذا النظام، كما عبرعن ذلك اينكهارت. وكان أحد أهم هذه التغييرات هو التحول في النظام القيمي الذي بدأ مع انتهاء الحرب المفروضة بعد عام ١٩٨٨ في اتجاهين مترابطين بعضهما ببعض. إذ تعززت القيم المادية وعدم المساواة من ناحية، وتم إضعاف القيم المادية من ناحية ثانية(٢).

لا شك في أن جيل الشباب يتأثر بعملية تغير القيم وانتقال القيم الجديدة إلى الفرد أكثر من غيره، لأن هذا الجيل يحمل طبعاً ميالاً إلى الجديد بسبب مقتضيات عمره، ويبحث عن اكتساب هوية جديدة و استقلال في شخصيته. وهو يبدي تالياً ميلاً أقل إلى المصادر التقليدية في نظام المعتقدات و العادات الاجتماعية، فضلاً عن أنه يبدي التزاماً حيال ايجاد التحول عندما يشعر بوجوده على هامش المجتمع وإحساسة بهاجس المنزلة الاجتماعية. فعندما لا تتوافر أدوار اجتماعية ملحوظة للشباب في المجتمع، فإنهم يشعرون بوجودهم في موقع هامشي مصطنع. وكما يرى ما سكرو، فإن المنزلة العليا تؤدي إلى التحفظ، فيما توجد المنزلة المتدنية التزاماً حيال التحول. و في مقابل جيل الشباب والأحداث، هناك كبار السن الذين تربطهم علاقات أقوى وأوثق بالثقافة والمؤسسات التقليدية والأساليب التقليدية(٣).

في الوقت الراهن، لا تتمتع الأسرة والمدرسة، باعتبارهما مصدرين أساسيين ومهمين في تربية الفرد وإعداده اجتماعياً، بالقدرة الكافية على الاستجابة إلى حاجات الشباب ودوافعهم، كحاجتهم إلى الاحساس بالإستقلالية والبحث عن الشخصية المستقلة. ولذلك تخضع عملية البحث عن الهوية لدى الشباب لتأثيرات دور العوامل الاجتماعية الأخرى، كمجموعة الأصدقاء، والمؤسسات الأخرى، كالوسائل الاعلامية الجماعية (خاصة الفيديو والفضائيات) و الجامعة و باقي المؤسسات التعليمية التي تبرز من وسط النظام الجديد في المجتمع. وقد تعزز هذا الأمر، خاصة مع تنامي الفئة العمرية الشبابية في العقود الأخيرة، وهو أمر قابل للتبرير والتوضيح. فعندما يبلغ الفرد في المجتمع التقليدي سن البلوغ، وحتى قبل ذلك، فإنه يتقبل المسؤولية في شؤون الأسرة، ويدخل عالم كبار السن مع زواجه و تشكيل أسرته. لكن في الظروف الجديدة للمجتمع و عدم وجود الامكانات المناسبة والكافية لإناطة المسؤولية الجادة بالشباب من جانب المجتمع - بتبع ذلك احساس هاجس المنزلة - اتسعت الهوة الفاصلة بين سن البلوغ وسن تقبل المسؤولية لدى الشباب(٤). وعليه، واعتماداً على فرضية اينكلهارت، فإن الأولويات القيمية للشباب يجب أن تخضع لتأثير التجارب المتفاوتة.

يعيش الشباب في مجتمعنا واقعاً اجتماعياً خاصاً. فمن ناحية يبذل النظام الحاكم جهوده

لإشاعة القيم الرئيسية والثورية، فيما يعمل التيار غير الرسمي، و حتى الرسمي، على ترويج القيم المادية والاستهلاكية وتثبيتها بشكل واع أو غير واع وبشكل مباشر وغير مباشر، ذلك أن جانباً واسعاً من أفراد الشعب استقطبتهم البرامج الإعلامية عبر الفضائيات الغربية بسبب حالات الضعف الهيكلي والفراغات الموجودة في النظام الثقافي الداخلي. إذ تعرض المجتمع من الناحية الاجتماعية إلى التفاوت الطبقي وقيام هوة عميقة بين فئاته. كما يواجه المجتمع من الناحية الاقتصادية حالات من النقص والتضخم والغلاء على مستوى واسع. وقد عاش جيل شبابنا هذه الظروف في أعوام بلورة شخصيته. وفي مقابل ذلك يقف الجيل السابق الذي تبلورت شخصيته قبل الثورة في ظروف هادئة نسبياً. ففي تلك الحقبة التاريخية كانت القيم المادية والإستهلاكية سائدة وتتم الدعاية لها. ولكن قيود الأسرة والأواصر التقليدية كانت تعمل بشكل أقوى. وكانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تستقطب الشباب بسرعة اكبر قياساً بالوضع الحالي وتنيط به المسؤولية. ويظهر إلقاء نظرة إلى الإحصاءات السكانية، أن عدد سكان إيران قد تضاعف بمعدل ٢/٣ مرة تقريباً بين عامي ١٩٥٦-١٩٩٦. كما تضاعفت في هذه الفترة مجموعة الشباب من الفئة العمرية ٤٢-٥١ عاماً بنسبة ٢/٤ ضعفاً.

إن البحث الرئيسي يدور حول ما إذا كانت الأولويات القيمية بين جيلي الأولاد والأبوين قد باتت مختلفة أكثر من الحد الاعتيادي. للاجابة على هذا السؤال هناك اتجاهان، أحدهما متفائل، و الآخر متشائم. وهما ألقيا طيلة فترة دراسة العلاقات السائدة بين الأجيال، سواء في مجال دراسة القيم أو في مجال دراسة بقية أوجه العلاقات بين الأجيال بظلالهما على هذه الدراسات. ويرى البعض عدم وجود اختلاف أكثر من الحد المعتاد بين الأولويات القيمية للأبوين والأولاد. ويمكن القول على أساس المنحى المتفائل بأن التغيير أمر طبيعي وحتمي وضروري ومستمر، وأن عملية الاستقطاب أو الدفع الثقافي كانت موجودة دائماً وتعتبر بشكل مبدئي إحدى الخصائص الثقافية.

أظهر التحليل الثاني الذي انجز على جانب من المعطيات الثقافية الأولية عدم وجود هوة بين الأجيال، بل إن هناك مقداراً وجيزاً من المتغير، ولكن بوتيرة ثابته، ويترك بشكل متساوٍ تأثيرة في الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً و كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن ٥٦ عاماً، وهو أمر غير جديد بالاهتمام[٥]. و قد أخذت هذه النتيجة بأن الفاصل الجيلي لناحية القيم الاجتماعية في عام ١٩٩٣ قد تراجع قياساً بعامي ١٩٧٤ و١٩٧٩[٦].

في المقابل هناك منحى متشائم يرى أن جيل الشباب في يومنا هذا تأثر بشدة بالقيم الغربية، وتعرض إلى مسخ ثقافي، وبات مبتعداً من ثقافته التقليدية، ويهرب من هذه الثقافة. وفي النتيجة قامت هوة مع الجيل السابق الذي يجد نفسه ملتزماً قيمه الثقافية، الأمر الذي

يؤدي إلى ظهور نزاعات في العوامل، وإلى ضعف الانسجام في هذه الأسر. وعليه يتم دعم نتائج هذه الرؤية التي تم تقويتها من جانب المصادر القيمية للنظام والمسؤولين التنفيذيين في البلاد بالنتائج الحاصلة عن بعض الدراسات و التحليلات في هذا الجانب(٧). وتظهر الفروق أو حالات التضاد في النظام القيمي بين جيل الأبوين وجيل الأولاد عندما يظهر جيل كبار السن (الوالدان) المزيد من المقاومة حيال التغييرات، ويؤكد على ضرورة انتهاج السبل التقليدية لتنفيذ الأمور. وفي غير هذه الحالة، تترك عملية التغيير للقيم تأثيرها في الجيلين المذكورين. وفي رؤية أوسع، فإن عملية التحديث تترك آثارها في المجموعات المذكورة من هذه الأعمار.

الأسس النظرية للهوة بين الاجيال

في ما يتعلق بموضوع الهوة بين الاجيال أو الترابط بينها، برز حتى الآن كثير من النظريات، يؤكد بعضها وجود حاجز كبير جداً بين الأجيال في المجتمع الحديث قد تؤدي إلى تحول ثوري، فيما تعتبر نظريات أخرى أن الهوة بين الأجيال ليست سوى وهم وخيال، وأن هناك ترابطاً وثيقاً بين الأجيال في الجوانب ذات الأهمية الأقل (المعتقدات السياسية أو الميول الجنسية ووجود الإختلاف فيها)(٨). وقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة موضوع الهوة أو الترابط السائد بين الأجيال، مستفيدين بذلك من الاتجاه الاجتماعي الجزئي والكلي. وقد اهتم علماء الاجتماع ممن تبنى رؤى اجتماعية عامة بموضوع التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية ودراسة الإنفصال أو عدم الترابط الناجم عن توالي المجموعات المختلفة من الأعمال. ومن بين مؤيدي هذا الاتجاه من علماء الاجتماع يمكن أن نشير إلى كل من ماركارت ميد وكارل مانهايم ورونالد اينكلهارت. وكما يقول مانهايم «يمكن بلورة المجموعات الصغيرة أو (وحدات جيلية) في جيل واحد. فهذه المجموعات الصغيرة تختلف بعضها عن بعض، وحتى من الممكن أن تسود حالة من الخصومة في ما بينها(٩). وتعمل الوحدات الجيلية والمجموعات الصغيرة داخل الجيل الواحد بأساليب مختلفة، وخاصة بشأن مصالحها المشتركة. وكمثال على ذلك يمكن اعتبار الـ«هيبيين» والنشطاء في اليسار الجديد متعلقين بوحدات جيلية مختلفة تبدي ردود فعلها حيال دافع تاريخي مشترك بأساليب مختلفة. وهؤلاء ينظرون إلى العالم برؤية مختلفة، لكنها بمساحة من الرؤية المتساوية»(١٠). وعليه، ثمة رؤى متضادة إلى الواقع تسود ضمن الجيل الواحد. ويعود جانب من حالات التضاد هذه إلى باقي الخصائص الاجتماعية، كالجنس والقومية والطبقة الاجتماعية للأفراد(١١). وقد اهتم اينكلهارت في نظريته التي جاءت بعنوان «التحول في القيم» بموضوع الهوة السائدة بين الأجيال. وهو استنتج من خلال اختبار الفرضيتين الاساسيتين اللتين عرضهما (الصيرورة الاجتماعية والشحة) في مستوى البلدان المتقدمة صناعياً لكل منهما في مرحلة زمنية بانه بعد مرحلة من الزيادة السريعة للامن الحياتي والاقتصادي، يمكن توقع ملاحظة الفروق المحسوسة بين

الأولويات القيمية للمجموعات الطاعنة في السن مع الشباب. فهذه الأولويات القيمية يجب أن تكون تحت تأثير التجارب المختلفة التي تبلورت بعد مضي العديد من الأعوام(١٢).

إلا أن الرؤية الوجيزة تركز على دراسة العلاقات بين الأجيال على المستوى الأسري. ففي هذه الرؤية، ينظر علماء الاجتماع إلى حقل العلاقات بين الأجيال من الناحية الاجتماعية الأسرية، وتجري دراساتهم حول محتوى ونوعية العلاقات بين أعضاء الأسرة في مختلف الأجيال. و من جملة المفكرين الذين أجروا دراساتهم حول العلاقات بين الأجيال على الصعيد الجزئي، يمكن أن نشير إلى كل من المفكرين الاجتماعيين فيدر وسكالن. وتخضع الدراسات التي تجرى بخصوص فرضيتي الهوة أو الترابط بين الأجيال على صعيد الأسرة، للتغييرات ونمط الحياة، والتي ميزت الأجيال المختلفة داخل الأسرة التي تتأثر بالمتغيرات الثقافية التي تطرأ في المجتمع. على أن الشواهد المتعلقة بواقع العلاقات السائدة بين أعضاء الأسرة الواحدة في إيران قد أثارت موضوع الهوة أو الترابط بين الأجيال في هذا البلد(١٣).

يرى سكالن أن الخلاف في المعتقد والأفعال في العلاقات بين الجيلين يبرز عادة حول الوسيلة وليس الهدف. ويشكل هذا الأمر انعكاساً لمسيرة التحولات التاريخية، وليس دلالة على بروز الاختلال داخل الأسرة الواحدة أو التعارض الشديد بين المجموعات. ففي كثير من الظروف المعاصرة، تشير المواجهة بين الشبان و الافراد المسنين إلى وجود تعارض بين افراد يحملون مواقف طبقية مختلفة(١٤). أما ماركارت ميد، فيقول «إن الهوة القائمة بين الأجيال تشكل ظاهرة عالمية، وإنها لا ترتبط بغربة الشباب، بل ينبغي الاهتمام بالقدر نفسه بغربة كبار السن أيضاً. لكن ما تم نسيانه هو الارتباط الحقيقي و الصحيح في الحوار. ففي هاتين المجموعتين يحمل الجانبان عدم الادراك للمعاني حيال الحوار»(١٥).

أنواع القيم

يمكن تصنيف القيم من مختلف الجوانب والأبعاد. لكن التصنيف السائد أكثر بين العلماء هو تصنيف القيم إلى مجموعتين كليتين، إحداهما غائية، والأخرى أداتية. و يستفيد مفكرون، أمثال روكيج وشوارتز وبارسنز وشلبي، من هذا التصنيف، ويقدم كل منهم تعابيره الخاصة في هذا الجانب. إذ يعتقد بارسونز أنه يمكن عبر هذا الأنموذج تصنيف كل شيء باعتباره وسيلة أو هدفاً. ففي نظام آجيل أو المثالي للأداء الرباعي للنظام الاجتماعي، يعتبر بارسونز أن القيم الاقتصادية و السياسية قيم أداتية، وأنها في خدمة القيم الغائية التي تشمل القيم الثقافية والاجتماعية، كما يعتبر أن القيم الاقتصادية والسياسية ذات جوانب خارجية، في حين أن القيم الثقافية و الاجتماعية ذات جوانب داخلية(١٦). و يستفيد المفكرون الغربيون والإيرانيون من هذا التصنيف، ويدرجون مجموعة من هذه القيم تحت كل عنوان من هذه العناوين. ويقسم

شلبي القيم الغائية إلى اربعة أنواع أساسية تشمل الخير (مقابل الشر) والحقيقة والجمال والحياة. وهو يعتقد أن القيم السائدة في الحقول الاجتماعية والثقافية في المجتمع أكثر ثباتاً وعموماً أكثر مقاومة حيال التغيير، وأن لديها جانباً طبيعياً، وأن استخدامها في العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى زيادتها وتكثيرها في المجتمع، كالغيرة والاحترام والالتزام والمعرفة والصداقة والثقة والإخلاص. وفي مقابل ذلك هناك قيم في الحقل الاقتصادي والسياسي في المجتمع، معظمها متغيرة وتشكل أداة، ويؤدي استخدامها في العلاقات الاجتماعية إلى تدنيها وتراجع قيمتها في المجتمع، كالمال والقوة(١٧).

يستلهم هذا المقال من نظرية اينكلهارت في شأن تحول القيم، والتي يتم فيها تقسيم القيم إلى مجموعتين من القيم المعنوية و المادية. ويهتم المقال بالقيم المادية والمعنوية من خلال المنحى الذي يفترض فيه دراسة التغييرات القيمية في المجتمع الإسلامي الإيراني وتنمية القيم المادية وتوسيعها وغياب العدالة إلى جانب تصنيف القيم الدينية بعد الحرب في إيران. ومن البديهي أن هاجس النظام السياسي الحاكم بخصوص القضايا الاجتماعية ذو صلة بهذا التصنيف القيمي. وهو يعكس توجه النظام حيال هذه القضايا. إذ يعتبر أن القيم المادية متناظرة مع القيم الاداتية، وأن القيم المعنوية متناظرة مع القيم الغائية. وبعد ذلك تم انتخاب مجموعة من القيم الموجودة في كل من المجموعات الكلية للقيم المادية والمعنوية، كمقياس روكيج وآلبورت واينكلهارت، وكذلك تصنيف القيم في موسوعة معارف العلوم الاجتماعية. وقد أدرجت مفاهيم الثروة والرفاه والأمن القومي في قائمة القيم المادية، كما أدرجت المفاهيم القيمية الدينية والأخلاقية والالتزام الوطني والعلمي في قائمة القيم المعنوية.

ميز المقال في فهرست القيم المادية بين موضوعي الثروة والرفاه، واعتبر أن الحياة المرفهة هي الحياة الاستهلاكية. إذ أجرى رفيع بور في دراسته تحت عنوان «وسائل الاتصال الجماعي وتغيير القيم» تحقيقاً في هذا الجانب، واعتبر أن قيمة الثروة في هذه الدراسة تكمن في الجانب الإستهلاكي وغير التجملي. كما تشير الدراسات إلى أن أهالي يزد يولون القيمة للثروة. لكن هذه الأهمية ليست من أجل إعداد حياة استهلاكية، بل نظراً للدور الذي تضطلع به الثروة في الاستثمار الاقتصادي ودورة العمل ونشاطها، إذ تصبح الثروة مولدة للموارد والمال. كما اعتبرت قيمة الأمن الوطني قيمة مادية. وقد أولى اينكلهارت اهتمامه بهذه القيمة باعتبارها مطلباً اجتماعياً واسعاً وعاماً و«حصول الثقة بأن البلد يتمتع بقوة دفاعية قوية». وبناء على سلسلة مراتب حاجات ماسلو، تعتبر القيم الجسمية والأمنية في قائمة الحاجات الطبيعية الأولية للإنسان، وهي في النتيجة جزء من القيم المادية(١٨).

كذلك يميز هذا المقال في فهرست القيم المعنوية بين القيم الدينية والأخلاقية. إذ يفصل

روكيج في تصنيف وتعريف القيم الغائية والاداتية بهذا الشكل. وهو يميز بين القيم التي لديها مركزية شخصية (الفلاح والمماثلة الداخلية) وبين القيم التي لديها مركزية اجتماعية (السلام العالمي والصداقة الحقيقية) وبذلك يفصل بين نوعين من القيم الغائية. كما يميز بين نوعين من القيم الأداتية؛ الأول يشمل القيم التي تنطوي على المركزية الأخلاقية، ويؤدي العمل ضدها إلى تأنيب الضمير والإحساس بالذنب، كالإخلاص والمسؤولية تجاه الآخرين، فيما يشمل الثاني القيم التي لديها تركيز شخصي ويتم في حال انتهاك حرمتها الاحساس باليأس والإحباط، كالجانب المنطقي للطموح أو الإخلاص[١٩]، كما يلاحظ ان قيمة الفلاح في مجموعة القيم الغائية تستقر في محور تركيز الشخصية وتشكل عنصراً ومصداقاً من القيم الدينية. كما أن القيم الاخلاقية تشكل محوراً للتركيز بين الاشخاص، كالإخلاص والإحساس بالمسؤولية حيال الآخرين. وهو أخذ في الاعتبار المقياس القيمي لكل من آلبورت وروكيج وشوارتز، وكذلك في الدراسات والبحوث التي أجراها رفيع بور في التغييرات القيمية باعتباره أحد العناصر الرئيسية والمهمة للقيم المعنوية.

إن القيمة العلمية مستقاة ايضاً من القيم الستة لمقياس ألبورت، وقد أُخذت في الاعتبار نظراً لأهميتها في المجتمع والافراد. على أن المقصود هنا هو الجانب المعرفي للقيمة، وليس الجانب الأداتي لتحقيق الاهداف المادية. كما أن القيمة التي ينطوي عليها الالتزام الوطني مستقاة ايضاً من دراسة البحوث التجريبية لأخلاق العمل في إيران. وتشمل القيم الاخلاقية في هذه الدراسة العناصر الأدق الآتية: السماح والامتثال للقوانين ونبذ الانانية والصدق والأداء الصحيح للأعمال والحياة والعفة والعمل الدؤوب وأداء الواجب وحفظ الأمانة واحترام حقوق الآخرين والوفاء بالعهود.

مقياس القيم

تم إعداد عدد من المقاييس المؤلفة من المعلومات أو الأسئلة لقياس كل قيمة من القيم السبعة لدراستها وإعدادها. كما تمت الإفادة من الاستمارات لجمع المعلومات. وقد اعتبر النظام القيمي للفرد في هذه الدراسة مجموعة من القيم المادية التي تتقدم أو تتأخر فيها القيم حسب أهميتها. فالنظام القيمي للفرد يتم بحثه عبر تقصي أولوياته القيمية، ولذلك يتم تصنيفها من خلال المعدلات الملحوظة في كل مقولة قيمية أو المؤلفات الحاصلة، وبعد ذلك يتم التصنيف حسب الدرجة الحاصلة.

من أجل تعيين مدى اعتماد أداة القياس المؤلفة بشكل اساسي من عدد من المقاييس، تم استخدام اسلوب تحليل المعطيات. وقد أنجز في البداية اختبار آحادي الجانب لمقياس التضامن الموجود بين كل معلومة مع بقية المقاييس المنفذة. ومع إجراء هذا الاختبار، فإن المعلومات التي

يكون مضروب تضامنها أقل من ٣/٠ يتم حذفها من المقياس. بعبارة أخرى، إن المعلومة غير المتجانسة مع باقي المعلومات تم حذفها، ثم تم حساب حالات التضامن بين كل معلومة ومعلومة أخرى لقياس قابلية الاعتماد العام للمقياس الذي يشكل مؤشره عدد آلفا **الاحصائي**. ومن أجل زيادة قابلية الثقة بالمقياس، يجب حذف كل المعلومات المفتقرة إلى الثقة. ويكون المضروب النهائي **آلفا كرونباخ** في ثلاثة مقاييس الأمن القومي والإلتزام الوطني والقيمة العلمية هو المضروب الأولي الذي تغير في بقية المقاييس مع إزالة بعض المعلومات غير المتناسبة.

المؤشر	الأمهات		البنات		النسبة المئوية للفارق القيمي بين الجيلين
	الكثرة	٪	الكثرة	٪	
ضعيف	١٢	٢٣	٢٣	٢٢/٥	١٠/٦
متوسط	٨٠	٧٩/٢	٦٧	٦٥/٧	١٣/٥
قوي	٩	٨/٩	١٢	١١/٨	٢/٩

الجدول الرقم ١ ـ توزيع الكثرة لقيمة الثروة بشكل منفصل بين الجيلين

ـ في ما يتعلق بقيمة الثروة، بلغ عدد البنات اللواتي منحن لهذه القيمة أهمية متدنية نحو ضعف عدد الأمهات. كما بلغ عدد البنات اللواتي منحن أهمية عالية جداً لهذه القيمة أكثر من عدد الأمهات كذلك (مع فارق٩/٢ في المئة). نظراً للأرقام المذكورة تشير المقارنة بين الجيلين اعتماداً على معدل درجات المجموعتين إلى أن الأمهات يولين للثروة أهمية أكبر بقليل من البنات (٦٢/٣٠ مقابل ٥٢/٣٢).

المؤشر	الأمهات		البنات	
	الكثرة	٪	الكثرة	٪
قلة	٦٢	٦٣/٤	٣٢	٣٣/٣
متوسط	٣٦	٣٥/٦	٦١	٥٩/٨
كثرة	١	١/٠	٧	٦/٩

الجدول الرقم ٢ ـ توزيع الكثرة لقيمة الحياة المرفهة بشكل منفصل بين الجيلين

ـ في ما يتعلق بقيمة الحياة المرفهة، بلغ عدد البنات اللواتي منحن أهمية متدنية لهذه القيمة نحو نصف عدد الأمهات. وفي المقابل بلغ عدد البنات اللواتي منحن أهمية عالية جداً لهذه القيمة ثمانية أضعاف عدد الأمهات، وفي المجموع منحن أهمية أكبر من الأمهات للحياة المرفهة.

المجتمع الاحصائي

أنجزت هذه الدراسة على أساس الطريقة القياسية، وتشكل مادتها الإحصائية كل الطالبات في مستوى الصف الثاني للمدارس الثانوية في المنطقة التعليمية الخامسة للعام الدراسي

١٩٩٨ ـ ١٩٩٩. وكان مجموع الطالبات اللواتي شاركن في إعداد هذه الدراسة ٩٠٣٥ طالبة وأمهاتهن. كما تم تعيين الحجم النموذجي نظراً للقيود التي واجهتها هذه الدراسة: ٣٠٢ فرداً، ٢٠١ من الطالبات و ١٠١ من أمهاتن. كما يشكل الفرد وحدة تحليل الجيل ومستوى المشاهدة في هذه الدراسة.

النتائج

بداية نستعرض في هذا القسم نتائج الدراسة المرتبطة خاصة بالقيم المادية والمعنوية للجيلين، ثم يتم الاستنتاج، مع الأخذ في الاعتبار وصف وتحليل المعطيات اعتماداً على أساس المسألة الرئيسية للدراسة.

المؤشر	الأمهات		البنات	
	الكثرة	٪	الكثرة	٪
قلة	٢	٢/٠	١٣	١١/٨
متوسط	٤٠	٣٩/٦	٦٢	٦٠/٨
كثرة	٥٩	٥٨/٢	٢٨	٢٧/٥

الجدول الرقم ٣ ـ توزيع كثرة قيمة الامن القومي في الجيلين بشكل منفصل

ـ في ما يتعلق بقيمة الأمن القومي، يبلغ عدد البنات اللواتي منحن أهمية عالية لهذه القيمة نحو نصف عدد الأمهات. وفي المقابل بلغ عدد البنات اللواتي منحن أهمية متدنية لقيمة الأمن القومي نحو ستة أضعاف عدد الأمهات. وعليه، فإن البنات في المجموع منحن أهمية متدنية لقيمة الأمن القومي.

المؤشر	الأمهات		البنات		فارق النسبة المئوية بين الجيلين
	الكثرة	٪	الكثرة	٪	
ضعيف	ـ	ـ	١	١/	١=٠ـ١٠
متوسط	١٠	٩/٩	٣٥	٣٤/٣	٩/٩ـ٣٢/٣=٢٤/٤
كثرة	٩١	٩٠/١	٦٦	٦٤/٧	٩٠/١ـ٦٢=٢٥/٤

الجدول الرقم ٤ ـ توزيع كثرة القيمة الدينية بشكل متفصل بين الجيلين

ـ في الجدول الرقم ٤ تقييم القيمة الدينية في مجموعتي الأمهات والبنات في المستوين المتوسط والكثير. وباستثناء حالة واحدة من البنات، لم تمنح أية واحدة أهمية متدنية لهذا الأمر .لكن بلغت نسبة جمع الأمهات اللواتي منحن أهمية عالية جداً لهذه القيمة ٩٠ في المئة، فيما عبّر ٥٦ في المئة من البنات عن هذا الرأي. وفي المجموع تمنح الأمهات أهمية للدين اكثر من البنات.

المؤشر	الأمهات		البنات	
	الكثرة	٪	الكثرة	٪
قلة	٢٦	٢٥/٧	٥٢	٥٢/٩
متوسط	٦٢	٦١/٤	٢٦	٢٥/١
كثرة	١٣	١٢/٩	٢	٢/٠

الجدول الرقم ٥ ـ توزيع كثرة القيم الاخلاقية (النظم الذهنية) بشكل متفصل بين الجيلين

ـ في ما يتعلق بالقيمة الأخلاقية التي تم قياسها من خلال السيرة الذهنية، بلغ عدد البنات اللواتي اعتبرن أن التزام الناس بالقيم الأخلاقية ضعيف ـ نحو ضعف عدد الأمهات اللواتي أبدينا هذا الرأي. وفي المقابل بلغ عدد الأمهات اللواتي اعتبرنّ التزام الناس بالقيم الأخلاقية عالياً جداً ست مرات أكثر من عدد البنات اللواتي يبدينا هذا الرأي. وعليه تحمل البنات قياساً بالأمهات فكرة سلبية حيال التزام الناس بالقيم الأخلاقية، وفي الواقع يحملن ثقة اجتماعية متدنية أكثر من الأمهات.

المؤشر	الأمهات		البنات	
	الكثرة	٪	الكثرة	٪
قلة	٠	٠	٠	٠
متوسط	٣	٣/٠	١٣	١٢/٧
كثرة	٩٨	٩٧/٠	٨٩	٨٧/٣

الجدول الرقم ٦ ـ توزيع كثرة القيم الأخلاقية بشكل متفصل بين الجيلين

ـ في ما يتعلق بالقيمة الأخلاقية المسؤولة، لم تمنح أية واحدة من المستطلعات أهمية متدنية للقيم الأخلاقية. لكن عدد الأمهات اللواتي منحن أهمية عالية للقيم الأخلاقية كان أكثر من عدد البنات بنسبة ٨ في المئة (٧٩في المئة) وبلغ عدد البنات اللواتي منحن أهمية متوسطة للقيم الأخلاقية نحو أربعة أضعاف عدد الأمهات اللواتي أبدينا مثل هذه الإجابة. إجمالاً أظهرت البنات اهتماماً أكبر بالقيم الأخلاقية. وتؤيد المعطيات في مستوى القيم الأخلاقية وجود هوة بين طريقتي القياس. ففي طريقة السيرة الذهنية يبدي المستجوب بسهولة رأيه حيال الآخرين ولا يشعر بالخوف من إبداء وجهات نظره. أما في حالة الإستطلاع المباشر لوجهات النظر الشخصية، يحاول الفرد أن تكون آراؤه متطابقة مع النظم والقيم الاجتماعية بسبب خوفه من العقاب أو أن تكون وجهات نظره مخالفة لوجهات نظر الآخرين. وتشير الدراسات الاجتماعية في البلاد إلى أن الأفراد الذين لايرغبون عادة في تقديم المعلومات الشخصية حول أنفسهم أو أسرهم، يواجهون إنحراف المعطيات عن الواقع.

المؤشر	الأمهات		البنات	
	الكثرة	٪	الكثرة	٪
قلة	٠	٠	٦	٥/٩
متوسط	١٠	٩/٩	٤٧	٤٦/١
كثرة	٩٠	٩٠/١	٤٩	٤٨/٠

الجدول الرقم ٧ـ توزيع كثرة الالتزام الوطني بشكل منفصل بين الجيلين

ـ في ما يتعلق بقيمة الالتزام الوطني، بلغ عدد البنات اللواتي منحن أهمية عالية جداً لهذه القيمة نحو نصف عدد الأمهات اللواتي أبرزنّ هذا الرأي. إذ أبدى ٩٠ في المئة من الأمهات قيمة عالية جداً للالتزام الوطني. و في المقابل أبدى ٦ في المئة من البنات اهمية متدنية للالتزام الوطني، في حين لم تمنح أية واحدة من الأمهات قيمة متدنية للالتزام الوطني. و في المجموع تمنح البنات قيمة أكبر للالتزام الوطني مما تمنحه الامهات

المؤشر	الأمهات		البنات	
	الكثرة	٪	الكثرة	٪
قلة	٠	٠	٣	٢/٩
متوسط	٣٧	٣٦/٦	٢٥	٤٤/١
كثرة	٦٣	٦٣/٢	٥٤	٥٢/٩

الجدول الرقم ٨ ـ توزيع كثرة القيم العلمية بشكل منفصل بين جيلين

ـ في ما يتعلق بالقيمة العلمية، بلغ عدد الامهات اللواتي يمنحنّ قيمة عالية للقيمة العلمية ١١/٥ في المئة أكثر من البنات اللواتي أبرزنّ مثل هذا الرأي. وفي المقابل منح ٣ في المئة من البنات أهمية متدنية للقيمة العلمية، في حين لم تمنح اية واحدة من الأمهات قيمة متدنية للقيمة العلمية. و في المجموع منحت المجموعتان (ما يزيد عن ٥٠ في المئة) أهمية عالية للعلم. لكن الأمهات منحن العلم أهمية أكبر مما منحته البنات.

المؤشر	الأمهات		البنات	
	الكثرة	٪	الكثرة	٪
قلة	٩	٧/٨	٠	٠
متوسط	٩١	٨٩/٢	٢٦	٣٥/١
كثرة	٣	٢/٩	٥٦	٥٣/٩

الجدول الرقم ٩ـ توزيع كثرة القيم المادية و المعنوية بين الفتيات

ـ في ما يتعلق بالقيم المادية والمعنوية، تولي البنات أهمية عالية جداً للقيم المعنوية مقارنة بالقيم المادية، ومنحت معظمهن قيمة متوسطة للقيم المادية، فيما منح بعضهن قيمة متدنية.

المؤشر	الأمهات		البنات	
	الكثرة	٪	الكثرة	٪
قلة	٣	٣/٠	٠	٠
متوسط	٢	٩٣/١	١٤	١٣/٩
كثرة	٤	٤/٠	٨٧	٨٦/١

الجدول الرقم ١٠ـ توزيع كثرة القيم المعنوية للامهات

ـ في ما يتعلق بمقارنة القيم المادية والمعنوية للأمهات تمنح الأمهات كالبنات أهمية عالية جداً للقيم المعنوية مقابل القيم المادية، وصنف معظمهن أهمية القيم المادية في مستوى متوسط، وصنف عدد ضئيل منهن القيم المادية في المستوى المتدني. وتشير النتائج في المجموع إلى أن الأمهات منحن الأهمية للقيم المعنوية في مستوى أعلى من البنات (يبلغ الفارق بينهما نحو ٣ ١في المئة). كما أن عدداً قليلاً من البنات منح القيم المادية قيمة عالية(بفارق نحو ١في المئة).

الفارق القيمي (القيمة المادية ـ القيمة المعنوية	المعدل	انحراف المعيار
الفارق القيمي بين الأمهات	٧/٩	٣/٢
الفارق القيمي بين البنات	٦/٠٣	٥/٢

الجدول الرقم ١١ـ الاحصاءات الوصفية للفارق القيمي بشكل منفصل بين جيلين

ـ يبلغ معدل الفارق القيمي بين الامهات نحو ٧/٩ نقطة، وبين البنات نحو ٦ نقاط، ما يعكس غلبة القيم المعنوية في كل جيل من الجيلين المذكورين، رغم أن الغلبة المعنوية الأمهات تزيد على الغلبة المعنوية لدى البنات بنسبة نقطتين. بعبارة أخرى، إن زيادة القيم المعنوية الموجودة بين الأمهات تزيد عن هذه القيم الموجودة لدى البنات قياساً بالقيم المادية. ويسود لدى الأمهات وجهات نظر متفقة أكثر من اتفاق وجهات نظر البنات (إنحراف المعيار أقل). إن اختبار تحليل فاريانس أو اختبار المقارنة بين المعدلين لناحية المعنى الإحصائي الذي يحملانه تم تقييمه بما يعادل ٨/٧٣ نقطة والذي يكون في المستوى الإحصائي العالي (p=y004) وهو يحمل معناه. في الواقع تشير نتائج اختبار تحليل فاريانس إلى أن الأمهات أكثر معنوية من البنات بشكل لا يستهان به. بتعبير آخر يمكن القول بأن المجموعة النموذجية المختارة لإجراء الدراسة في «الجيل» كانت تنطوي على أثر ذي معنى حيال الفارق في النظام القيمي، وتشكل زيادة المعنوية في النظام القيمي للأمهات قياساً بالبنات ظاهرة حقيقية وليست من قبيل المصادفة.

المتغيرات	عدد الأسئلة	مجال الدرجات حد أعلى - حد أدنى	المتوسط النظري	المتوسط الملاحظ	انحراف المعيار
القيم المادية	٢٤	٠-٣٠	١٥	١٤/٩	٢/٤
الحياة المرفهة	١٢	١٢-٦٠	٣٦	٣٦/٢	٦/٥
الثروة	٩	٩-٤٥	٢٧	٢٦/٠٣	٥/١
الأمن القوي	٣	٣-١٥	٩	١١/٦	٢/٥
القيم المعنوية	٥٣	٠-٣٠	١٥	٢٢/٧	٢/٣
الأخلاقية (السيرة الذهنية)	٩	٩-٤٥	٢٧	٢٥/٣	٧
الأخلاقية (المسؤولية)	٩	٩-٤٥	٢٧	٤٠/١	٣/٦
الدينية	١٧	١٧-٨٥	٥١	٧١/٢	٧/٢
الالتزام الوطني	٧	٧-٣٥	٢١	٣١/٢	٤/٠٥
العلمي	١١	١١-٥٥	٣٣	٤٢/٣	٥/٥

الجدول الرقم ١٢-الاحصاءات الوصفية للنظام القيمي للامهات

- جاءت الاحصاءات الوصفية لنظام القيم النموذجية لهذه الدراسة حسب مجال الدرجات و المعدل النظري لكل قيمة، فكانت الامهات يمتلكن في مجموعة القيم المادية وضعاً مطلوباً في قيمة الأمن القومي. بعبارة أخرى، كان معدل الدرجات الملاحظة لهن في هذه القيمة أعلى قياساً بمعدل الدرجة النظرية (بفارق ٦/ ٢ نقطة)، وهو يعكس ميول الامهات الايجابية نحو هذه القيمة. و في مجموعة القيم المعنوية كذلك كان معدل الدرجة الملاحظة بشكل ملحوظ في كل القيم باستثناء القيمة الاخلاقية التي تم قياسها من طريق السيرة الذهنية أعلى من متوسط الدرجة النظرية لكل قيمة، ما يعكس في الواقع أن الميول الايجابية للامهات نحو هذه القيم هي في وضع مطلوب.

المتغيرات	عدد الأسئلة	مجال الدرجات حد أعلى - حد أدنى	المتوسط النظري	المتوسط الملاحظ	انحراف المعيار
القيم المادية	٢٤	٠-٣٠	١٥	١٤/٩	٢/٦
الثروة	٩	٩-٤٥	٢٧	٢٥/٣	٦/٦
الحياة المرفهة	٢١	١٢-٦٠	٣٦	٣١/١	٩/٣
الأمن القوي	٣	٣-١٥	٩	٩/٦	٣/٩
القيم المعنوية	٥٣	٠-٣٠	١٥	٢٠/٥	٣/٤
الدينية	١٧	١٧-٨٥	٥١	٦٤/٩	١٠/٠٢
الأخلاقية (السيرة الذهنية)	٩	٩-٤٥	٣٧	٢٠/٤	٥/٦
الأخلاقية (المسؤولية)	٩	٩-٤٥	٣٧	٣٩/٢	٤/٦
العلمية	١١	١١-٥٥	٣٣	٤٠/٤	٦/١
الالتزام الوطني	٧	٧-٣٥	٢١	٢٥/٥	٦/١

الجدول الرقم ١٣-الاحصاءات الوصفية لنظام القيم للبنات

- تشير الاحصاءات الوصفية للنظام القيمي للبنات، طبقاً لمجال الدرجات و المعدل النظري لكل قيمة، إلى أن معدل الدرجة الملحوظة (بفارق ٠/٦) أعلى من معدل الدرجة النظرية لهن في هذه القيمة، ما يعكس ميول البنات الايجابية نحو هذه القيمة. و في مجموعة القيم المعنوية، فإن معدل الدرجة المشهودة أعلى من معدل الدرجة النظرية لكل قيمة في كل القيم باستثناء القيمة الاخلاقية التي تم قياسها عبر النظام الذهني، ما يعكس في الواقع ميول البنات الايجابية نحو هذه القيم، وهو الوضع المطلوب. ورغم ذلك، فإن معدل الدرجات الملحوظة للامهات في كل قيمة أعلى من معدل البنات في هذه القيم.

- من خلال التوصل إلى الفارق حيال القيم بين الجيلين في ما يتعلق بالقيم المادية و المعنوية، نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الفارق بين الجيلين حول القيم المادية والمعنوية، متدنٍ ويصل إلى ٠/٨٨ وهو لا يحظى بالاهتمام، وعليه لا يوجد هوة جيلية بينهما. وكذلك لناحية القيم المعنوية الموجودة بين الجيلين تساوي ٢/٥٦، وهي أقل من انحراف معيار واحد (٣/٢) في القيم المعنوية للمجموعة التي اجريت الدراسة حولها (n = ٢٠٣) ويعكس ذلك عدم وجود هوة عميقة بين المجموعتين. لكن المعيار الافضل لتمييز هذه النقطة هو توزيع الدرجات في المنحنى الاعتيادي (نورمال). فإذا كان انحراف المعيار أعلى أو أقل من المعدل، فإن ذلك يشير إلى وجود فارق ملحوظ. و النقطة الأخرى هي أن الفارق القيمي بين الأمهات والبنات هو ثلاثة أضعاف الفارق الموجود بينهن لناحية القيم المادية، ما يعكس الشبه القيمي الأكثر بين الأمهات والبنات في القيم المادية والمزيد من الفروق في القيم المعنوية.

- إن الأولويات القيمية للبنات في نموذج هذه الدراسة هي على التوالي عبارة عن القيم الدينية والعلمية والالتزام الوطني والأخلاقي والأمن القومي والثروة والحياة المرفهة. أما الأولويات القيمية للأمهات في نموذج هذه الدراسة فهي على التوالي عبارة عن الإلتزام الوطني والديني والأمن القومي والعلمي والأخلاقي والثروة والحياة المرفهة. وقد احتلت قيمتا الثروة والحياة المرفهة في جيلي الأمهات والبنات المرتبتين السادسة والسابعة (أخر الرتب). بعبارة أخرى، إن جيلي الأمهات والبنات تشابها قيمياً بخصوص القيمتين المذكورتين، فيما يختلفن قيمياً في باقي القيم. واحتلت القيمتان الدينية والإلتزام الوطني في الجيلين الثانية. وكانت المرتبة الأولى للأولويات القيمية للأمهات تتمثل في الالتزام الوطني، وللبنات القيمة الدينية. لكن رغم منح البنات أهمية أعلى للقيمة الدينية مقارنة بالأمهات، فإن الدرجة التي اكتسبتها الأمهات في القيمة الدينية، والتي حصلت من الإستجابة لمجموعة المعلومات في إطار طيف ليكرت، كانت أكثر من درجة البنات. ويقتصر الاختلاف في انتخاب نوع طريقة قياس القيم. كما احتلت القيمة العلمية للبنات المرتبة الثانية، و للأمهات المرتبة الرابعة.

الاستنتاجات

تشير نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود هوة جيلية بين الامهات والبنات، ذلك أن الفروق الملاحظة بينهما ليست جديرة بالاهتمام وليست ذات معنى. بتعبير آخر، إن الشواهد التجريبية لفرضية الهوة الجيلية لم تحظ بالتأييد في أوساط المجموعة النموذجية المختارة في هذه الدراسة. كما توضح الدراسة بأن الشبه القيمي بين جيلي الأمهات والبنات أو تقارب ميول الأمهات والبنات لناحية القيم التي دار البحث حولها أعلى في فئة القيم المادية، وعلى عكس ذلك، فإن الفارق القيمي بين الجيلين أعلى في القيم المعنوية. وفي مستوى القيم المعنوية، فإن ميول الأمهات نحو القيم الدينية أعلى من ميول البنات نحوها. كما أن ميول البنات نحو الحياة المرفهة أعلى من ميول الأمهات نحو هذه الحياة.

وفي المحصلة، فإن ميول الجيلين من الأمهات والبنات نحو القيم المعنوية والقيم الدينية والأخلاقية خاصة عالية، لكن ميولهن نحو القيم المادية، باستثناء قيمة الأمن القومي، معتدلة وفي الحد المتوسط. إذاً لم يتم تأييد فرضية رفيع بور في المجموعة المختارة في هذه الدراسة، والتي تتحدث عن حصول تحول في النظام القيمي أو إضعاف القيم الدينية، والذي يبدأ بإضعاف القيم الدينية وتقوية القيم المادية. ولكن اذا ما تمت دراسة القيم المادية وحدها، فإن مجموعة الأمهات تمنح هذه القيمة أهمية أكثر مما منحته البنات لتلك القيمة. وفي مقابل ذلك منحت البنات قيمة أكبر من الأمهات للحياة المرفهة.

أما النقطة الأخرى الجديرة بالاهتمام، فهي أن معظم البنات لم يعتبرن الحياة المرفهة ذات أهمية قليلة، ويختلفن مع الأمهات اختلافاً ملحوظاً. على أن هذه النقطة تتماشى مع فرضية رفيع بور التي تعكس ميول المجتمع نحو القيم الاستهلاكية(٢١) وتنسجم معها.

يلاحظ وجود هوة عميقة بين مستويي المثاليات الإنتزاعية والمقتضيات الإجبارية للحياة، وهي تنطوي على ضغوط النظم والتنافس والاحساس بالحاجة وبسط الحاجات. بعبارة أخرى، ورغم إمكانية القيم باعتبارها المثاليات الانتزاعية أن تشكل القوة الدافعة للفرد للعمل، فإن عوامل أخرى تؤدي إلى التأثير القيمي في عمل الفرد وأفعاله. في الواقع يمكن القول بأن القيم عندما تطرح في مستوى المثاليات الإنتزاعية، ترتبط بالجانب القدسي للقيم الاجتماعية، وأنها أخلاقية في معناها وإلى حد ما عالمية، فتكون ذات صلة وثيقة بالمجتمع. بتعبير آخر يمكن القول بأن تأييد القيم الاجتماعية يشكل نوعاً من الأخذ بالنظم الاجتماعية. وكما يقول رفيع بور، فإن القيم الاجتماعية قد اصبحت قيماً ذات قاعدة وداخلية. وعليه غالباً ما يولي الأفراد أهمية عالية للقيم الأخلاقية والمعنوية. لكن القيم لا تشكل وحدها الأساس لعمل الفرد وردوده، بل يبدو أن تقييم الفرد للمقتضيات الاجتماعية والحياة الشخصية، والتي تدفعه

بنوع ما نحو تقييم فائدة العمل وتعكس في الوقت نفسه توقعه من فائدة العمل، يؤدي دوراً مهماً جداً في خطوات الفرد. وعليه توجد بين القيم والسلوك أو الردود على صعيد المجتمع نوع من الهوة الفاصلة التي قد توجد خلطاً وفوضى في تعبير وتفسير الفروق والهوات الموجودة بين الجيلين.

أظهرت هذه الدراسة عدم وجود هوة قيمية بين جيلي الأمهات والبنات، وتلاحظ فقط فروق جزئية بينهما. وفي الواقع تراجعت الفروق القيمية بين الجيلين قياساً بما كانت عليه قبل الثورة الإسلامية. ويلاحظ نوع من التماثل في الاتجاه والتقارب أكثر من وجود الهوة والابتعاد في رؤى الجيلين المذكورين(٢٢)، نظراً لحتمية التغيير وضرورة حصوله وللحالة الطبيعية والاعتيادية لعلمية الاستقطاب والدفع الثقافي. ونظراً إلى أن مجتمعنا كان في حالة اختبار للظروف التقليدية نحو الظروف الجديدة، يمكن القول بأنه نظراً لإعداد المجال للخطط التنموية الطويلة الأجل التي بدأت عملية التغيير في الأفراد من متوسطي الأعمار وكبار السن نحو التماثل والتطابق مع الظروف الجديدة، والتي ما زالت متواصلة، فإن معظم الآباء والأمهات بات لهم موقف مشابه للشباب أو مع أبنائهم - وتعكس نتائج هذه الدراسة كذلك خلاف المزاعم التي توصلت إليها بعض الدراسات، ومنها الدراسة التي أجراها مرتضى منطقي بعنوان «راز گل سرخ»، أي «سر الزهرة الحمراء» التي ترى أن قيم الشباب قد شهدت تحولاً بتأثير من البرامج الغربية المعدة سلفاً وتنحو نحو الضحالة والتفاهة(٢٣).

يعود السبب الذي جعل تيموري يؤيد في دراسته للعلاقات الموجودة بين جيلي الأبوين والأبناء وجود الهوة والفاصلة بين الجيلين المذكورين(٢٤)، إلى حالة الفوضى السائدة في مفهوم الفروق القيمية والهوة القيمية بين الجيلين المذكورين، والتي يجب اختيار ضابطة وملاك في قياس الهوة السائدة بين الجيلين والتي ينبغي عليها تحديد الحد بين الفروق في أعمار الجيلين مع الهوة بين الجيلين، بمعنى كونها وضعية شبه مريضة أو باعتبارها قضية ومشكلة اجتماعية. وإلى تعيين الحد النظري للمفهومين، فإن هذه الضابطة قادرة على مستوى العمليات اختبار وجود الهوة بشكل مقبول من الناحية الإحصائية. لكن هذا الأمر صعب بمقدار الصعوبة التي تبدو في دراسة التحول القيمي أو التحول الثقافي. إذ ينبغي وجود ملاك وأساس يمكن من خلالهما تحديد المدى المحدد للابتعاد عنه، بمعنى حصول تحول ثقافي أو قيمي. وقد اهتم رفيع بور في كتابه **توسعه و تضاد** (التنمية والتضاد) بهذا الموضوع. ورغم عدم وضوح الحدود بين التحول القيمي والتغيير القيمي، وضع رفيع بور في دراسته واختباره لفرضية تحول النظام القيمي نحو القيم المادية، الملاك والأساس الأعوام التي أجريت فيها هذه الدراسة. لكن استطلاع الأفراد في ما يتعلق بالقيم التي يحملونها في الأعوام المختلفة يستدعي إجراء دراسات طولية أو متكررة، إذ يتم استطلاع الافراد المعنيين في

فترات محددة ومدروسة. فقلما أنجزت مثل هذه الدراسة في إيران. وفي الدراسة التي أجراها رفيع بور بخصوص القياس والتغير القيمي لدى الأفراد في الأعوام ١٩٧٧و ١٩٨٦ و ١٩٩٣ والتي أجريت على طريقة القواعد الذهنية تزامناً مع استطلاع القيم التي كان يحملها الناس في تلك الأعوام، لا تشكل معطيات تلك الدراسة المعطيات نفسها التي كانت قد تم التوصل إليها في كل عام من تلك الأعوام من طريق عملية استطلاع الناس.

على أية حال، جاءت التوضيحات الأخيرة لتظهر أنه إذا كانت معطيات هذه الدراسة لا تؤيد فرضية رفيع بور القائلة بتراجع القيم الدينية وتوسيع القيم المادية، فإن الأمر الرئيس والمهم هو الفارق في طريقة إنتاج المعطيات، إذ انتهجت طريقة رفيع بور البحث عن القيم وعملية تغيير قيم الأفراد من طريق النظم الذهنية. وفي مثل هذه الدراسة يتحدد في نهاية المطاف مدى ميول الأفراد نحو القيم المادية والمعنوية للجيلين بشكل منفصل للجيلين، ويتم البحث فيها بنوع ما عن التغيير القيمي قياساً بالعام الواحد أو بدورة زمنية محدودة (ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة)، ويتم إنتاج المعطيات من طريق صنع المقاييس وتقديم المعلومات إلى المستطلع. ويعني ذلك أنه يتم طرح الأسئلة حول القيم التي يحملها الفرد من طريق اصطناع المعلومات. أما من طريق النظم الذهنية، فإنه يتم طرح الأسئلة حول القيم التي يحملها الناس. وكمثال على ذلك، جاء في دراسة رفيع بور بخصوص قياس متغير اعتقاد الناس بالدين السؤال الآتي: هل كان اعتقاد الناس بالدين عام ١٩٨٦ (في قمة الحرب) أكثر أم في عام ١٩٩٢)؟ كيف كان هذا المعتقد عام ١٩٧٧؟[٢٥].

لقد استخدمنا في هذه الدراسة الطريقتين المذكورتين في مجال القيم الأخلاقية للفرد الذي يتم استطلاعه. وكما يذكر بعض الباحثين في هذا الجانب، توصلنا إلى النتيجة القائلة بوجود هوة عميقة بين المعطيات الناتجة من هاتين الطريقتين (السؤال المباشر والقاعدة الذهنية).

يمكن القول بأن نتائج هذه الدراسة تؤيد المنحى المتفائل حيال موضوع الهوة بين الأجيال. بعبارة أخرى، إننا نعتقد بأن حالة الوفاق والاتجاه الواحد موجودة بين الجيلين في مجال القيم أكثر من وجود حالة التضاد بينهما. وفي الواقع هناك اتجاه موحد بين الجيلين في مجال القيم. لكن كما هو ملحوظ، يجب توقع ملاحظة الفارق والفاصل بين الجيلين في مجال السلوك والأعمال. وإذا كنا نؤمن بالتصنيف في الوسائل والغايات، ونعتبر القيم كأهداف «غاية» للفرد، فسيكون هناك فارق أو هوة في الوسائل لبلوغها ونوع إنتخاب الوسائل بين الجيلين. وفي الوقت نفسه، فإن فرضية اينكلهارت التي ترى أن قيم الفرد تخضع لتأثير تجاربه البناءة قبل بلوغه أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة تقبل الأفراد في المجتمع، وتؤدي دوراً مؤثراً ورئيسياً في بلورة القيم التي يحملها الفرد، لا تؤيد النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، لأن الدراسة تشير إلى أن الأمهات لديهن ميول مادية أكثر من البنات، وفي الوقت

نفسه، فإن ميولهن الدينية أعلى من البنات. ويبدو أن الأمهات، بما أن لديهن صلة مباشرة بالشؤون الاقتصادية المتعلقة بالأسرة أكثر من البنات، يحملن هواجس القضايا المالية والمادية أكثر من البنات. وكما يلاحظ، ورغم الأهمية التي تحظى بها الثروة لدى الأمهات، فإن هذا لا يعني وجود هواجس القضايا الاستهلاكية للحياة اليومية لدى الأمهات، بل العكس من ذلك، فإنهن يمنحن هذه الأمور أهمية متدنية، وهن على عكس البنات اللواتي يمنحن الأهمية للقضايا الاستهلاكية للحياة أكثر من اهتمامهن بالثروة.

المصادر:

(١) اوبنهايم، ا. ن . **طرح پرسشنامه و سنجش نگرش ها**، ترجمة مرضية كريم نيا، الطبعة الثانية، (تهران: مؤسسه چاپ وانتشارات آستان قدس رضوي، ١٣٧٥).

(٢) اينكلهارت، رونالد، **تحول فرهنگيدر جامعه پيشرفته صنعتي**، ترجمة مريم وتر، الطبعة الاولى، (تهران :انتشارات كوير، ١٣٧٣).

(٣) بشيرية، حسين، **جامع شناسي سياسي و نقش نيروهاي اجتماعى در زندگي سياسى**، الطبعة الثالثة، (تهران: نشر ني، ١٣٧٦).

(٤) بيرو، آلن، **فرهنـ علوم اجتماعى**، ترجمة ساروخاني، (تهران: انتشارات كيهان، ١٣٧٠).

(٥) بيكر، ترازل، **نحوه انجام تحقيقات اجتماعى**، ترجمة هوشنگ نايبي، چاپ اول، الطبعة الأولى، (تهران: انتشارات روش، ١٣٧٧).

(٦) توسلي، غلامعباس، **نظريه هاي جامعه شناسى**، (تهران : سازمان مطالعه و تدوين كتب علوم انساني، ١٣٦٩).

(٧) تيموري، كاوه، «بررسي و مقايسه نظام ارزش هاي پسران و پدران و عوامل مؤثر به آن در شهر تهران»، رسالة تخرج ماجستير فرع علم الاجتماع، الجامعة علامه طباطبائي، ١٣٧٧.

(٨) جليلوند، شيرين، «بررسي و مقايسه نگرش مادران و دختران نسبت به ارزش هاي اجتماعي»، رسالة تخرج ماجستير فرع علم الاجتماع، الجامعة الاسلامية الحرة قسم العاصمة، ١٣٧٥.

(٩) جليلي، هادي ، **شكاف نسلها، پيش و پس از انقلاب اسلامى**، (تهران: اداره كل دبيرخانه شوراي فرهنگ عمومي، معاونت پژوهشي وزارت ارشاد،١٣٧٧).

(١٠)چلبي، مسعود، **جامع شناسي نظم**، (تهران : نشر ني، ١٣٧٥).

(١١) دواس.دي.اي. **روش پيمايش در تحقيق اجتماعى**، ترجمة مريم رفعت جاه و رخساره كاظم، الطبعة الاولي، (تهران: نشر مركز ملي مطالعات و سنجش افكار عمومي، ١٣٧٦).

(١٢) رفيع بور، فرامرز، **آناتومي جامعه**، الطبعة الاولى، (تهران : شركت سهامي انتشار،١٣٧٨).

(١٣)رفيع بور، فرامرز، **توسعه و تضاد**،الطبعة الثانية، (تهران : شركت سهامي انتشار، ١٣٧٧).

(١٤) رفيع بور، فرامرز، **جامع روستايي و نيازهاى آن**، الطبعة الاولى، (تهران: شركت سهمي انتشار، ١٣٦٤).

(١٥) روشه، گى، **كنش اجتماعى** ، ترجمه هما زنجاني زاده، (مشهد: انتشارات دانشگاه فردوسي، ١٣٧٠).

(١٦) سراج زاده، سيد حسين، «نگرش ها و رفتارهاي ديني و نوجواني تهراني»، **فصلنامه نمايه پژوهش**، شماره ٧ و ٨، پائيز و زمستان ١٣٧٧.

(١٧) شگلن، مارتين، **جامع شناسي تاريخى خانواده**، ترجمة حميد إلياسي، الطبعة الاولي، (تهران: نشر مركز، ١٣٧٠).

(١٨) عالم، عبدالرحمن، **بنيادهاى علم سياست**، چاپ السادسة، نشر ني، ١٣٧٩.

(١٩) عباسي، علي اصغر، «تضاد والدين و فرزندان از نظر والدين»، رسالة تخرج ماجستير پژوهش٥٤٥ اري علوم اجتماعي، الجامعة شهيد بهشتي، ١٣٨٠.

(٢٠) عبدالطيف، محمد خليفه، **بررسي روان شناختى تحول ارزش ها** ، ترجمة سيد حسين سيدي، الطبعة الاولي، انتشارات آستان قدس رضوي، ١٣٧٨.

(٢١) عبدي، عباس، **تجزيه فرهنگى**، (تهران: مركز پژوهشهاي بنيادي وزارت فرهنگ و ارشاد

اسلامي، ١٣٧٣).

(٢٢) عظيمي هاشمي، مژگان، ارزش های اجتماعی و اولويت ارزشی در ايران، (تهران: مركز پژوهش هاي بنيادي، معاونت پژوهشي وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامي، ١٣٧٧).

(٢٣) كوزر، لوئيس، زندگی و انديشه بزرگان جامع شناسی، ترجمة كاووس سيد امامي، (تهران: مركز نشر دانشگاهي، ١٣٧٣).

(٢٤) محسني، منوچهر، بررسی آگاهی ها، نگرش ها و رفتارهای اجتماعی، فرهنگی در سطح تهران، (تهران: مركز پژوهشهاي بنيادي، معاونت پژوهشي وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامي، ١٣٧٤).

(٢٥) منطقي، مرتضي، راز گل سرخ، (تهران: مركز پژوهشهاي بنيادي، معاونت پژوهشي وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامي، ١٣٧٨).

(٢٦) ميد، مارگارت، فرهنگ و تعهد، مطالعه در شكاف نسلها، ترجمة نعمت اله فاضلي، فهيمه سيوش، اداره كل فرهنگ و ارشاد اسلامي استان مركزي، وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامي، ١٣٧٤.

(٢٧) ميرباقري، «دوره جواني، از گفتگو ملي تا تشكلهاي غير دولتي»، روزنامه ايران، ويژه نامه مركز ملي جوانان، شهريور ١٣٦٨.

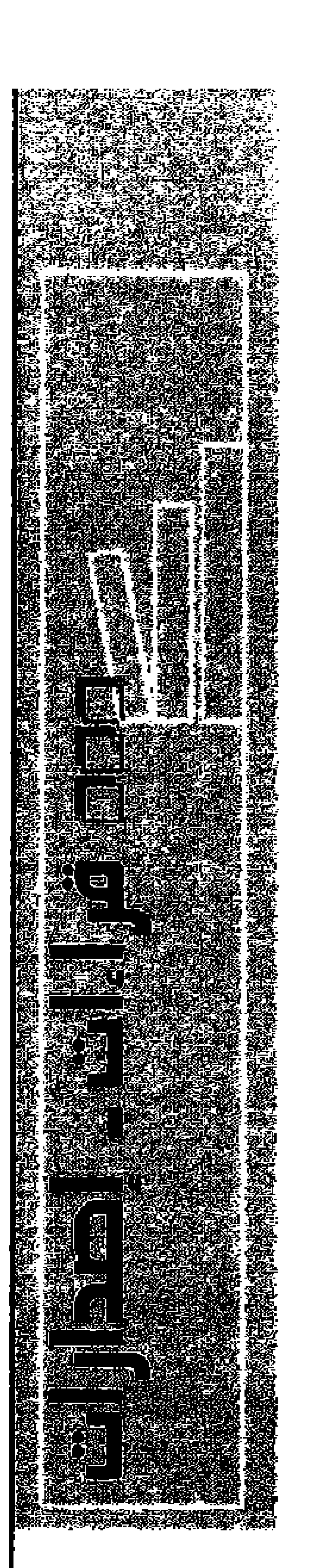
(٢٨) Vorgatta, Edgar F.& Marie L. Borgatta, *Encyclopedia of sociology.* (New Yourk: MacmillianPublishing company,1992).

(٢٩) Feather,Nurman. "Value in Education and society". 1975.

(٣٠) Gordon, Marshall. "Dicttionary of Sociology". *Europian Socilogoical review,* Oxford, 1996.

(٣١) Nolliy, Patrica, Callan, Victor. "The Adolescentin the Eamily" London Routlege, 1997.

(٣٢) Rokeach, milton. "belifes, Attitude and values" Jossy Bass Publishers, 1986.



- مستقبل النفط كمصدر للطاقة
- الخليج: تحديات المستقبل
- آسيا الوسطى والقوقاز بين طهران وأنقرة

مستقبل النفط كمصدر للطاقة

المؤلف: مجموعة باحثين
الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥
عدد الصفحات: ٣٢٠ من القطع الكبير

هل العالم سائر لا محالة نحو نهاية عصر النفط؟ هل الإنجازات التقنية المذهلة في حقل أنواع الطاقة المتجددة والبديلة ستقوض هيمنة النفط؟ هل سيندثر الاقتصاد النفطي قبل استنزاف الاحتياطيات النفطية؟ تكتسب هذه الأسئلة أهمية قصوى ليس للشركات النفطية فحسب، بل أيضاً للدول المنتجة للنفط والاقتصادات التي تعتمد عليه، لاسيما تلك الموجودة في منطقة الخليج. وهذه الأسئلة وغيرها تمت مناقشتها والإجابة عنها في هذا الكتاب الذي يضم أوراق العمل التي قدمها خبراء في حقل النفط في إطار المؤتمر السنوي السادس للطاقة الذي نظَّمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية تحت العنوان نفسه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في أبوظبي.

التحديات لمستقبل النفط

تأثرت هيمنة النفط على الصعيد العالمي، كمصدر للطاقة، في السنوات الأخيرة بعدد من التطورات. فهناك محددات إيجابية وسلبية تسهم في صوغ الآفاق المستقبلية للنفط. ونظراً إلى محدودية هذا المورد لناحية قابليته للنفاد، والمزايا النسبية لمصادر الطاقة البديلة، وإمكانية حدوث تطورات تقنية كبرى في صناعة النفط، والمخاوف والضرورات البيئية الملحة، فإن هناك تحولات مهمة من المتوقع أن تحدث في سيناريو الطاقة العالمي.

لقد أسهمت الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والأمنية في زيادة تنويع مصادر الطاقة وتنامي استخدام أشكال الطاقة البديلة والمتجددة. وقد أصبحت مصادر الطاقة غير التقليدية – مثل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وخلايا الوقود، والمولِّدات المصغرة، وقوة الرياح – مصادر عملية وقابلة للتطبيق على نحو متزايد، وتضع تحديات أمام مصادر الطاقة التقليدية. وتشير جميع الدلائل إلى أن عهد الوقود الأحفوري لن يدوم إلى الأبد، وأن العالم يمر في

مرحلة انتقال من الاقتصاد القائم على الهيدروكربونات إلى اقتصاد يرتكز على أشكال متجددة من الطاقة.

يعد النفط - شأنه في ذلك شأن الغاز والفحم الحجري - مورداً طبيعياً. فقد تجود الطبيعة بثرواتها، غير أن حجم ثروتها المعدنية محدود وقابل للنفاد. وعاجلاً أو آجلاً سيتم الكشف عن جميع الاحتياطيات الكامنة في كوكبنا. وإذا استمر الطلب على أنواع الوقود الأحفوري، فلا مفر من حدوث نضوب كامل لها. ويشير هذا الافتراض إلى أن الإمدادات الموجودة ستنفد ذات يوم في المستقبل، وهذا اليوم مجهول لنا تماماً. لكن إمكانية نفاد الموارد الطبيعية ليست هي مصدر التهديد الأوحد بالنسبة إلى النفط. فأولئك الذين يقلقهم مستقبل النفط إنما تساورهم المخاوف حول حجم سوق النفط ونموها، ويخشون من خطر يهدد النفط بسبب توقف في النشاط الاقتصادي قد يسبق نفاد هذا المورد الطبيعي ربما بمدة طويلة. ويأتي التهديد للنفط من جهتين، هما العرض والطلب. ففي جانب العرض ثمة عاملان جليّان هما نضوب الاحتياطيات المحدودة واستنزاف هذا المورد الطبيعي في نهاية المطاف. أما في جانب الطلب، فإن نمو مصادر الطاقة المتجددة والبديلة والتوسع في استخدامها، نتيجة للمخاوف البيئية، يؤثران سلباً في وضع النفط.

الأوجه الثلاثة لمسألة مستقبل النفط

تعالج فصول هذا الكتاب مسألة مستقبل النفط من ثلاثة أوجه، يتعلق الأول بالجيولوجيا. فبما أن النفط مورد طبيعي قابل للنفاد، فإن نضوب الاحتياطيات يضع نهاية لإنتاج النفط واستخدامه. لكن النفط يمكن أن تحل محله أنواع وقود بديلة قبل انتهاء عمره الجيوفيزيائي، وهذا هو الوجه الثاني للمسألة. أما الوجه الثالث فيتعلق بهموم غير تلك التي يسببها التهديد الممكن الذي تشكله أنواع الطاقة البديلة. إذ قد تؤثر السياسات البيئية – مثلاً – في الطلب على النفط، ليس بتشجيع تنمية موارد الطاقة المتجددة فحسب، وإنما بإدخال تقنيات تعمل على توفير النفط المستخدم في قطاع المواصلات. ويعد عدم استقرار أسواق الطاقة مصدراً للقلق مختلفاً وأكثر دقة. فقد تسهم في استفحال المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة وتشد من أزر الذين يجادلون بأن الاعتماد بكثرة على النفط أمر محفوف بالمخاطر. وقد يزيد هذا من حافز البحث عن بدائل وعن مزيد من الكفاية في استعمال الطاقة.

في ما يتعلق بالجوانب الجيولوجية، يحذرنا جان لاهيرير من أن البيانات المتعلقة بالإنتاج والاحتياطيات النفطية على حد سواء غالباً ما تكون غير مؤكدة وموضع شك، ما يجعل عملية تقدير إمدادات النفط المستقبلية أمراً صعباً. ويتأثر إعداد تقارير البيانات بالسياسة، سواء أعدتها الدول أو الشركات. وثمة تباين كبير في التقديرات الإجمالية للاحتياطيات النفطية،

لكنها في معظمها تركز على النفط التقليدي. وقد سبق أن تم اكتشاف الجزء الأكبر من الثروة النفطية في العالم. وإذا ما كان العالم قد شهد في الستينات من القرن العشرين ذروة الاكتشافات، فمن المتوقع أن تبلغ ذروة إنتاج النفط التقليدي نحو عام ٢٠١٠. وبعد ذلك التاريخ سيكون نفط منطقة الخليج والنفط غير التقليدي من حزام أورينوكو في فنزويلا ومنطقة أثاباسكا في كندا هي المصادر الرئيسية للإمدادات النفطية. كما أن السوائل المشتقة من الغاز الطبيعي ستؤدي دوراً مهماً. لكن إذا أخذنا في الحسبان تدني جودة البيانات النفطية، فإنه يتعين تأجيل إصدار حكم بشأن نفاد النفط، وسيكون من مصلحة الشركات الخاصة والوطنية توفير بيانات صحيحة وخالية من أي تدخلات سياسية لتقييم المستقبل الجيوفيزيائي للنفط بقدر من الثقة.

في ما يتعلق ببدائل النفط، يتضمن الفصل الذي كتبه ديفيد هارت تقييماً عاماً يسعى إلى فهم بعض حوافز التغيير داخل أسواق الطاقة من المنظور الاقتصادي والبيئي والسياسي والتقني. ويمكن اعتبار الحوافز إيجابية (التطور التقني والابتكار، وتحرير الأسواق، والتنمية المستدامة) وسلبية (سن أنظمة للحد من الانبعاثات، ونفاد الموارد) وحيادية (التمدن والمكننة). لكن قد تلتقي هذه الحوافز جميعاً لتوجه الاستخدام المستقبلي للطاقة في الاتجاه نفسه. أما من منظور جغرافي، فيعتقد الباحث أن التقدم في الدول النامية، لاسيما في آسيا، هو الذي سيكون له الأثر الأكبر في رسم سيناريو الطاقة المستقبلي. ويستشرف هارت مستقبلاً للطاقة سيسهم فيه نظام يربط بين بنيتي الطاقة الأحفورية وغير الأحفورية، ويقوم على تقنيات توليد الطاقة المتجددة والهيدروجين وخلايا الوقود. وهو يعتقد أن هذه التقنيات سوف تصبح مهمة في وقت ما في المستقبل، وقد يكون ذلك الوقت أقرب مما يمكن توقعه، ومن هنا، فإنه يدعو الشركات والدول التي تعتمد على النفط في جزء كبير من إيراداتها إلى أن تستثمر في هذه التقنيات.

يعد تيموثي ليبمان أكثر صراحة في تفاؤله بشأن فرص وإمكانات الموارد المتجددة مستقبلاً؛ وهو يرى أن البشائر الواعدة صارت حقيقة. فالموارد الكهرضوئية الشمسية وطاقة الرياح يشهدان نمواً سريعاً في المبيعات، وانخفاضاً في التكاليف الرأسمالية، وتحسينات مستمرة في الأداء. لكن تحقيق الإمكانات المحتملة يتطلب استثمارات أوسع مما يتم في الوقت الحالي. وهو ينصح منتجي الطاقة الحاليين باستخدام مواردهم في الحصول على مصادر للطاقة المتجددة، وقد يكون على الحكومات تقديم بعض الدعم لهذه الموارد من أجل تطويرها وتحسين تطبيقات استغلالها.

لقد عُدَّ الغاز الطبيعي ولفترة طويلة وريث النفط. وسوف ينطوي الانتقال من عصر النفط إلى عصر طاقة أخرى على وجود الغاز. ويؤيد ماريان رادتسكي الرأي القائل إن مستقبل الغاز

الطبيعي لامع تماماً. وهو يبرهن على صحة هذا الرأي بالإشارة إلى النمو التاريخي في استهلاك الغاز وتوافر احتياطيات كبيرة من الغاز وبروز توقعات حديثة حول الطلب المستقبلي على الغاز. وأخيراً يرى رادتسكي أن تحويل الغاز إلى نواتج تقطير وسيطة تجارياً، سيوسع من حصته في سوق الطاقة العالمي، إلى درجة أنه سيكون من الصعب على المستهلك النهائي تحديد ما إذا كان الغاز أو النفط هو المستخدم.

إن حدوث تحول من أنواع الوقود الأحفوري (ليس النفط فحسب، وإنما الفحم الحجري والغاز أيضاً) إلى البدائل غير الأحفورية يعتبر أمراً حتمياً، ويبرز سؤال عن التحديات التي ينطوي عليها مثل هذا التحول. ويناقش كتلر كليفلاند هذه التحديات، وتبرز في المقام الأول قدرة أنواع الوقود المتجددة على أن تتطور إلى مكافئ وظيفي لأنواع الوقود الأحفورية، أي امتلاك قدرة مشابهة على إيجاد سلع وخدمات لكل وحدة من وحدات الطاقة المدخلة. وعلى الرغم من أن تكلفة كثير من أنظمة الطاقة المتجددة قد تراجعت في العقدين الماضيين، فإن هناك معوقات لا يستهان بها، لا سيما في ما يتعلق بالتغلب على طبيعة الانتشار المكاني لكثير من أنظمة الطاقة المتجددة، وتدني جودة الطاقة لهذه الأنظمة مقارنة بجودة الوقود الأحفوري.

يتعرض مستقبل النفط لتهديدات بسبب المخاوف البيئية التي لم تعد تقتصر على تلوث الهواء، بل تجاوزته إلى تآكُل التربة وتلوث الماء وظهور المطر الحمضي، وأخيراً تغير المناخ العالمي. ويعالج سيث دن طبيعة هذه المخاوف وتأثيرها في مستقبل الطاقة بشكل عام ومستقبل النفط بشكل خاص، ويقسِّم تاريخ تسخير الإنسان للطاقة في العالم وفقاً للتخلص من الانبعاثات الكربونية: إذا كان الفحم جسَّد الموجة الأولى من التخلص من انبعاثات الكربون، والنفط الموجة الثانية، والغاز الطبيعي الموجة الثالثة، فإننا ـ حسب رأي دن ـ على عتبات الموجة الرابعة المتمثلة في استخدام الهيدروجين كوقود. ومن هنا، فإنه يعتقد أن المخاوف من التغيرات المناخية ستشكل دافعاً رئيسياً للتحول من «الاقتصاد الأحفوري» إلى ما يسمى «الاقتصاد الهيدروجيني» بحلول عام ٢٠٥٠ أو ٢١٠٠ على أبعد تقدير.

إن نشوء الاقتصاد الهيدروجيني يضع مخاطر أمام الدول المنتجة للنفط، وإن ظهور خلايا الوقود الهيدروجينية ـ بإسهامها في خفض استهلاك النفط على نطاق واسع، ومن ثم وضع حد له في نهاية المطاف ـ سوف يؤدي إلى مصاعب اقتصادية خطيرة لهذه الدول. ومع ذلك يرى دن أن المناطق التي تعد الآن منتجة للنفط ومصدِّرة له يمكنها أن تحافظ على وضعها الاقتصادي وتحسنه بتوسعة استثماراتها النفطية لتشمل إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي والهيدروجين.

يتميز الفصل الذي كتبه موهان كيلكار بنغمة متفائلة حول مستقبل النفط، حيث يناقش فيه

التطورات التقنية الجديدة التي تمكن الصناعة من استخلاص المزيد من الكربوهيدرات بتكاليف أقل في بيئات غير مواتية. ويقر المؤلف بأن التحديات المستقبلية مثبطة، لكنه يؤمن بأن صناعة النفط يمكن أن تواجه تلك التحديات بنجاح. لكن المشكلة هي أن التهديدات التي تواجه النفط لا تصدر من الداخل (كالجيولوجيا مثلاً)، وإنما من الخارج: البيئة والسياسة والتقدم التقني في قطاعات أخرى. وقد تؤدي القدرة على الإنتاج بتكلفة أقل إلى تأخير الإحلال، لكنها لا تتصدى للتحديات.

أخيراً، يحلل مايكل لينش قضية استقرار سوق النفط، ويلاحظ وجود تقلبات في مختلف مراحل تاريخ النفط، ويرى أن هذا التقلب أمر حتمي، لكنه يؤكد أهمية تبني سياسات تحد نوعاً ما من الشكوك والتقلبات في السوق النفطية.

السياسات المطلوبة لمواجهة تحديات المستقبل

إذا أخذنا في الحسبان عدم وضوح المستقبل، فإن الاستنتاج المعقول الوحيد هو ضرورة أن تشرع الدول المصدرة للنفط، ودونما تأخير، في صوغ سياسات تسهم في تحسين فرص التنمية الاقتصادية مع تقليل الاعتماد على النفط. وإن تأجيل صوغ هذه السياسات وتنفيذها سوف يعرض للخطر الرخاء الاقتصادي للدول النفطية. ومن المجالات التي يجب أن تتوجه إليها هذه السياسات، الاستثمار في رأس المال البشري، والذي يتطلب القيام بإصلاحات جذرية في نظام التعليم، وإعادة هيكلة سوق العمل، وتفعيل التعاون الإقليمي.

ما زال مستوى التعاون الاقتصادي في منطقة الخليج غير كاف في وقتنا الحالي على الرغم من الإنجازات التي حققها مجلس التعاون لدول الخليج. وسوف يسهم التعاون الإقليمي في زيادة حجم السوق، وبالتالي تشجيع الاستثمار في الصناعات التي تستفيد من اقتصادات الإنتاج الواسع النطاق، والذي يؤدي إلى انخفاض التكلفة ويزيد من حجم الطلب. وسوف يؤدي التعاون الإقليمي أيضاً إلى التقليل من تكرار المشاريع والنشاطات، والذي يشكل تبديداً للطاقات، وإلى رفع كفاية قوة العمل ورأس المال على حد سواء.

سواء أكان مستقبل النفط مهدداً أم مضموناً، فإن الإجراءات السليمة تتلخص في الاستعداد لليوم الذي قد لا يكون الدخل فيه كافياً للحفاظ على مستويات المعيشة. وإذا تبين أن النفط عرضة للخطر، فإن تطوير اقتصاد لا يعتمد على النفط سيوفر شبكة أمان. أما إذا اتضح أن المتفائلين على حق في وجهة نظرهم بأن النفط سيستمر في امتلاك مستقبل مزدهر لفترة طويلة، فإن بناء اقتصاد لا يعتمد على النفط سيضاعف ثروة الدول، وفي كلتا الحالين ليس هناك خسارة.

الخليج: تحديات المستقبل

مجموعة باحثين
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

تواجه منطقة الخليج تحديات متعددة الأوجه والأنماط هي نتاج العديد من التطورات الدولية والإقليمية والداخلية. ولعل الضغوط الدولية التي تعرضت لها المنطقة في ما مضى كانت ـ في أغلبها ـ وليدة المخزون الوفير الذي تمتلكه من مصادر الطاقة، والأهمية الاقتصادية المتميزة التي تحظى بها، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله. ومع ذلك، فإن المنطقة تستشعر الآن الوقع الأشد عمقاً للتطورات الكونية وعلى شتى الصعد. فعلى الصعيد الاقتصادي، دخلت الدول الخليجية في مواجهة مع الآثار الجارفة للعولمة وللتحول نحو تبني نظم اقتصادية قائمة على المعرفة. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد أحدثت هذه التطورات الجديدة أيضاً تحولات بالغة الأهمية باتت تفعل فعلها في تغيير التقاليد والأعراف الثقافية.

في هذه الأثناء، مابرحت الأضواء مسلطة على منطقة الشرق الأوسط منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، والتي سرعان ما أعقبها قيام حملة كونية على الإرهاب وشن عمليات عسكرية في أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. واستحوذت الأحداث التي وقعت في العراق عام ٢٠٠٣ على اهتمام العالم، والتي بلغت ذروتها في الحملة العسكرية المثيرة للجدل التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية لتغيير النظام القائم هناك عنوة، ووضع البلاد على مسار يتجه تدريجاً صوب الديموقراطية، وإن هي خلّفت وراءها سلسلة من عمليات الاقتتال والدمار وأعمال العنف والمقاومة الشرسة. فكان أن أفرزت هذه الأحداث الكارثية تحديات سياسية وأمنية لا سابق لها للدول المتاخمة للعراق ولمنطقة الخليج ككل.

من أجل تشخيص القضايا الملحة التي تواجهها منطقة الخليج وتدارسها، اجتمعت نخبة من صانعي القرار والخبراء والأكاديميين لبحث موضوع الخليج: تحديات المستقبل في إطار المؤتمر السنوي التاسع لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الذي انعقد خلال الفترة ١١-١٣ كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٤ في أبوظبي بدولة الإمارات العربية

المتحدة. ولقد سلطت الإسهامات التي طُرحت في المؤتمر وجُمعت في هذا الكتاب، الضوء على العديد من القضايا المهمة، من بينها: تغير معايير الأمن، وإعادة صوغ مسؤوليات النظم الحاكمة، والمضامين الأوسع نطاقاً للعولمة، والاستثمار في النشاطات الاقتصادية التنموية القائمة على المعرفة، والتحديات التي تواجه الحكومات التمثيلية، والتأثير الهائل الذي تحدثه وسائل الإعلام واتساع نطاق نفوذها. وفي إطار الاهتمام الاستثنائي الذي أولاه المؤتمر لمسألة أمن الخليج والتطورات الإقليمية، يقدم الكتاب أيضاً تحليلاً دقيقاً للآثار المتوقعة مستقبلاً على أمن الخليج واستقراره في حال امتلاك إيران لقدرات نووية، وقيام حكومة عراقية ديموقراطية وضعيفة في الوقت نفسه، إضافة إلى مسألة توسيع إطار منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمحفل للتعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي الفاعلَين.

علاوة على ذلك، يستشرف الكتاب الدور المتعاظم الذي باتت تؤديه المرأة في الخليج، وهي تستثمر الفرص التي تتاح لها في مجال التعليم العالي والمشاركة بصورة أوسع في قوة العمل، والتحرك في الوقت نفسه - وإن تدريجاً - لتعزيز دورها السياسي.

لقد أشار سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي ورئيس دائرة التخطيط والاقتصاد في إمارة أبوظبي، في كلمته الرئيسية بالمؤتمر، إلى أن ما تجابهه منطقة الخليج من أخطار جسيمة تفرض على دول المنطقة إدراك ما يمثله النظام العالمي الجديد من فرص وتحديات، حتى تستطيع أن تطور حاضرها وتبني مستقبلها، بعد أن أصبح العالم اليوم يتجه إلى الاعتماد المتبادل بين الدول بفعل ثورة التقنية ووسائل الاتصال، وتراجع هامش المناورة السياسية في ظل النظام الدولي الحالي.

وأشار جاريث إيفانز إلى أن معايير الأمن أخذت تتغير في القرن الحادي والعشرين، إذ يواجه الأمن الدولي ثلاث مشكلات رئيسية، هي تنامي المنظمات الإرهابية التي تتبنى أجندات مثيرة للذعر وتملك قدرات تدعو إلى القلق العميق، وتقلص فاعلية منظومة معاهدات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، واستمرار وجود أو بروز دول فاشلة أو آيلة إلى الفشل أو قابلة للتفكك أو مثقلة بالمشكلات.

كما ذكر جون ميجر، رئيس الوزراء البريطاني السابق، أن الاقتصاد العالمي سيقوم بدور رئيسي في تطوير مفهوم سيادة الدولة، كما أن نظام الحكم ذاته في هذا العالم المعولم يخضع للتغيير، وتتزايد قوة الأسواق ونفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، بينما تتناقص سلطة الحكومات وتُنتقص السيادة المطلقة للدول. فضلاً عن أن سيادة الدول معرضة للتقويض من قبل المنظمات التي تضم دولاً متعددة، مثل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وجميعها منظمات تتخذ قرارات وتمارس وظائف كانت في السابق حكراً على الدولة.

رأى سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر، أن دول المجلس تواجه تحديات عدة في إطار الاقتصاد العالمي، وأنه لمجابهة هذه التحديات لابد من استكمال مسار التكامل الاقتصادي المنشود بين دول المجلس، عبر إقامة الاتحاد الجمركي، والعمل على استصدار العملة الخليجية الموحدة بحلول عام ٢٠٠٧، وإقامة المؤسسات اللازمة لذلك، وإنشاء سوق خليجية مشتركة بحلول عام ٢٠١٠، والعمل على وضع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ. وطرح سعادة الشيخ حمد مجموعة من خيارات السياسات المتاحة لدول المجلس، منها المشاركة الفاعلة في الجولات التفاوضية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة التجارة الحرة بين دول المجموعتين، والعمل على إعداد استراتيجيات النفاذ إلى أسواق الدول والمجموعات الإقليمية، وتذليل عقبات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعمل على استمرارية الاعتدال في دبلوماسية الطاقة في الإنتاج واستقرار الأسعار، وغيرها.

وفي السياق نفسه رأى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة، أن المكانة التي تحتلها منطقة الخليج على المستوى العالمي يمكن تناولها من خلال ثلاثة محاور رئيسية، أولها يتعلق بالخلل في الدور الاقتصادي للمنطقة، والثاني يتصل بالتباين الحاد بين المنطقة والعالم المتقدم في المستويين التقني والمعرفي. أما المحور الثالث فيتعلق بالتفاوت في مستويات التنمية الشاملة بين المنطقة والعالم. وفي المقابل، هناك عدد من المؤشرات الأخرى التي تسهم أيضاً في تحديد المكانة التي تحتلها المنطقة على المستوى العالمي، مثل ارتفاع نسبة الشباب بين السكان لتصل إلى أكثر من النصف، وحصول زيادة واضحة في قوة العمل المؤهلة، وبروز الدور المتنامي للمرأة في المجال الاقتصادي مع أنها مغيَّبة اجتماعياً وسياسياً. إن تبني قيم الحرية بمفهومها الشامل والشفافية والمكاشفة والمشاركة، اقتناعاً وممارسة، كفيل بتهيئة البيئة الإبداعية التي تسهم في تجسير الفجوة بين منطقة الخليج والعالم المتقدم.

سعى معالي الدكتور محمد عبدالغفار عبدالله، وزير الدولة للشؤون الخارجية بمملكة البحرين، إلى قراءة جدلية التغيير والاستمرارية في المنظومة الإقليمية الخليجية، فأشار إلى أن منطقة الخليج منذ غزو دولة الكويت عام ١٩٩٠ تلاحقت عليها تطورات سياسية وعسكرية وأمنية ضخمة، انعكست على طبيعة العلاقات الخليجية والإقليمية والعربية عموماً، كما انعكست على مدى فاعلية النظام الأمني الخليجي، والعربي بصفة عامة. وهو يعتقد أن آفاق الأمن والاستقرار في المنظومة الإقليمية الخليجية ستتأثر لسنوات قادمة بالنهج الذي سيتبع للتعامل مع قضايا جوهرية عدة في المنطقة، مثل مستقبل الوجود العسكري الأجنبي في العراق، ومستقبل نظام الحكم في العراق، وكيفية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، والمدى

الذي ستتطور إليه سياسة التحديث السياسي والتحول الديموقراطي والتوافق المجتمعي في منطقة الخليج.

وفي محور آخر، حاول الدكتور شملان العيسى أن يستقصي التأثيرات السياسية للعولمة في دول الخليج العربية، فأكد أن ثمة ضبابية في السياسة الخليجية حيال العولمة وتداعياتها المختلفة، كما أن هناك اختلافاً لدى النخب العربية، والخليجية خاصة، حول تعريف العولمة والموقف منها، رغم وجود شبه إجماع على أن العولمة ستؤدي إلى إحداث تغييرات في بنى المجتمعات وفي منظومة القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمعات. وقد رصد العيسى في ورقته العقبات والمعوقات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية.

وتناول الدكتور بنجامين باربر تحديات التحول الديموقراطي في الدول غير الغربية، ومنها الدول الخليجية بالطبع، وشدد على ضرورة عدم الخلط بين الدمقرطة والأمركة أو التغريب، ويعتقد أن هناك أساطير مرتبطة بالديموقراطية كان لها دورها في تعطيل نموها في العالم النامي، والشرق الأوسط على وجه التحديد. وهو خلص إلى أن التحول الديموقراطي في منطقة الخليج، بل وفي كل أنحاء الشرق الأوسط الإسلامي، ممكن وقابل للتحقيق ومرغوب فيه، وأن الإسلام لا يمثل عقبة في طريق التحول الديموقراطي، وأن الديموقراطية ليست هبة من الغرب، ولا هي تعتمد على المؤسسات الغربية، بل إنها تنتمي إلى الذين يرغبون فيها ويريدون تطبيقها، ويمكن تحقيقها بأشكال ثقافية متنوعة وأنماط مختلفة.

كما تطرق الكتاب إلى الكيفية التي تؤثر بها السياسة الخارجية الأميركية في منطقة الخليج. وقدم الجنرال (متقاعد) أنطوني زيني مقاربة عسكرية قال فيها إن للحكومة الأميركية والقيادة المركزية الأميركية أهدافاً متماسكة، وإن من أهداف القيادة المركزية إزاء المنطقة ضرورة الوجود الأميركي لضمان استقرار المنطقة، وضمان حرية تدفق النفط إلى الأسواق، والحفاظ على حرية الملاحة البحرية، وتعزيز أمن الأصدقاء الإقليميين وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. ويرى الجنرال زيني أن لكل من الولايات المتحدة ودول الخليج العربية وجهات نظر مختلفة في ما يتعلق بالتهديدات التي تواجه المنطقة، وأن الوقت الراهن يعد أفضل وقت لصوغ سياسة واستراتيجية واضحتين للوجود العسكري الأميركي والتعاون مع الحلفاء في منطقة الخليج.

وباعتبار أن إيران تضطلع بدور رئيسي في أمن المنطقة واستقرارها، فقد تناول محمد علي أبطحي، نائب الرئيس الإيراني السابق السيد محمد خاتمي للشؤون القانونية والبرلمانية، التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج من وجهة نظر إيرانية، فرأى أن استمرار الظروف الراهنة في المنطقة ينطوي على مخاطر، أهمها استمرار التدخلات الأجنبية بسبب

غياب نموذج الأمن الجماعي، واتساع الهوة في النسيج الاجتماعي، وتحديداً بين الأنظمة السياسية لدول المنطقة وشعوبها، وتنامي التطرف. وتناول الدكتور محمود سريع القلم التوجه الأمني الإقليمي لإيران، وقامت أطروحته على أن السياسة الأمنية الإيرانية على المستوى الإقليمي هي نتاج صراع سياسي بين مدرستين فكريتين: فصيل الثوريين وفصيل الدوليين. ويتمتع الفصيلان بتأييد اجتماعي، ويملكان دعماً مؤسساتياً واقتصادياً، كما يوجد لكلا الفصيلين أعضاء بين رجال الدين سواء من المحافظين أو الإصلاحيين. ويؤمن تيار الثوريين بالحفاظ على النظام العقائدي ومؤسسة رجال الدين، كما يؤمن بسيطرة الدولة على الثقافة، ويعتبر العالم الغربي عدواً لإيران. غير أن تيار الدوليين لا يفصل البنية الداخلية عن الديناميات العالمية، ولا الاقتصاد القومي عن السياسة الخارجية، ولا الأمن القومي عن التنمية الاقتصادية.

أما الدكتور جيرولد غرين فأوضح المنظور الغربي للسياسات الإقليمية الإيرانية، وأكد أنه على الرغم من أن هناك إجماعاً في الرأي بين القوى الغربية حول الرغبة في تعزيز أمن منطقة الخليج، فإن هذه القوى تتبنى مواقف مختلفة ومتباينة من قضايا المنطقة. فثمة خلافات مهمة بين الولايات المتحدة الأميركية وشركائها الأوروبيين بشأن جميع القضايا ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الصراع العربي - الإسرائيلي، ومستقبل العراق، والدور الإيراني على المستويين الإقليمي والعالمي. ويربط غرين بين تعزيز نفوذ إيران في المنطقة وتوسيع دورها الإقليمي من جهة، وبين تحسن علاقاتها بالغرب عامة، والولايات المتحدة الأميركية خاصة من جهة أخرى.

ويرى الدكتور جيفري كيمب أن رغبة إيران في امتلاك قدرات صنع الأسلحة النووية تنطلق من عدد من العوامل الثابتة، منها التهديد الذي تستشعره من طرف الولايات المتحدة، ووجود قوى نووية أخرى في المنطقة، والنزوع إلى تبوء مكانة رفيعة مرموقة، وضغوط المؤسسة النووية داخل القيادتين المدنية والعسكرية في إيران. وعلى الرغم من أن دول الخليج العربية، وعلى المدى البعيد، لديها من الأسباب الحقيقية ما يدعوها إلى التخوف من حيازة إيران لأسلحة نووية، فإن مخاوفها على المدى القصير ستدور ابتداءً حول احتمالات توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد إيران من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل، إذ أوضحت الإدارة الأميركية والقادة الإسرائيليون بكل جلاء بأن امتلاك إيران للقنبلة النووية سيُعد تهديداً لا يمكن السكوت عنه.

في موضوع العراق، اعتبر صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، سفير المملكة العربية السعودية لدى المملكة المتحدة، أن احتلال العراق وما قد يسفر عنه من احتمالات، أبرزها تقسيم العراق أو تحوله إلى بؤرة للإرهاب أو أن يبقى خاضعاً للهيمنة

الأميركية، يعد أهم التحديات الخارجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهو يعتقد أنه يمكن مواجهة التحدي الناشئ عن الحالة العراقية عبر دعم الشعب العراقي في استعادة حريته واستقلاله وممارسة حقه في التعبير عن رأيه بحرية، والتعامل معه بوصفه شعباً واحداً وليس طوائف أو مذاهب أو أعراقاً.

واستشرف الدكتور فالح عبدالجبار أوضاع العراق ما بعد الحرب، فرجح أن العراق الجديد سيكون دولة إسلامية معتدلة، وكياناً سياسياً تعددياً وليبرالياً، له مجتمع مدني حيوي، واقتصاد قائم على قاعدة اقتصاد السوق. غير أنه يعتقد أن طاقات العراق سوف تستنفد بتوترات التغيير والتحول، ولن يكون قادراً على تشكيل أي تهديد مباشر لجيرانه في المستقبل المنظور، وربما يشجع هذا الوضع على التعاون الأمني الإقليمي بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إن التحدي الذي يمثله العراق لمنطقة الخليج سيتحول من الدفاع والأمن إلى سياسة التغيير وبناء التحالفات الإقليمية.

وفي السياق نفسه يعتقد السيد فريدريك بارتون أن العراق يمر اليوم في خضم كثير من التحولات المتزامنة المتعددة الجوانب، وأنه لابد من تحقيق تقدم ملموس في أربعة ميادين ليصبح بلوغ النجاح ممكناً في مرحلة ما بعد الحرب في العراق، وهي استعادة الأمن العام في جميع أنحاء البلاد، وصوغ تصور واضح لعملية التحول السياسي في العراق، وتوسيع مشاركة العراقيين في مهمة إعادة الإعمار، وإقامة قنوات اتصال شفافة ودائمة للحوار، وتبادل الأفكار والمعلومات بين جميع الأطراف المعنية.

وتناول كامل الكيلاني وزير المالية في الحكومة المشكّلة في عهد مجلس الحكم الانتقالي العراقي، التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، وتطرق إلى أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى السياسة الاقتصادية للنظام الجديد في العراق إلى تحقيقها، وهي تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، والانفتاح الاقتصادي، والاندماج في المجتمع الاقتصادي الدولي، وبناء شبكة الضمان الاجتماعي، وخلق مناخ استثماري جاذب ومنافس.

وفي محور الآفاق المستقبلية لمنطقة الخليج، بيّن الدكتور بسام طيبي أننا نعيش في عالم متغير، وإذا لم تتكيف دول الخليج مع العالم المتغير من حولها فلن تتمكن من تحقيق أهدافها. وهو يعتقد أن هناك حاجة إلى وجود ثقافة سياسية للديموقراطية وتحقيق المجتمع الديموقراطي، ويمكن لدول الخليج، ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، الوصول إلى ذلك من دون أن تهجر تراثها أو ثقافتها؛ ولاسيما أن الديموقراطية تعد أساس الاستقرار السياسي الذي يرتبط بدوره بالتقدم والازدهار الاقتصادي.

أما الدكتور صالح المانع، فناقش الآفاق والتحديات التي تواجه مستقبل التعاون بين دول

الخليج، وهو ينطلق من حقيقة أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمر بمرحلة تغيير. فقد كانت هذه الدول تنتهج سابقاً نموذج الدولة المركزية، ولكنها بعد حرب العراق عام ٢٠٠٣ بدأت تتجه نحو نظام مختلف من الحكم، إذ أصبحت تتعرض لضغوط خارجية وتواجَه بمطالب داخلية من أجل الإصلاح.

وتناول الدكتور عبدالرضا علي أسيري دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تطوير سياسات التعايش السلمي الإقليمي، فأكد أن التعايش السلمي الإقليمي هو الضمان الوحيد لمستقبل المنطقة. وحيث إنه لا يمكن تصور دور فاعل لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق التعايش الإقليمي من دون أن تتفق دوله على استراتيجية مشتركة لتحقيق هذا التعايش في ما بينها أولاً، وبين الدول المجاورة ثانياً، فقد اقترح أسيري قيام إطار مؤسسي يجمع دول المجلس مع دول الجوار.

وذهب الأستاذ جمال خاشقجي، المستشار الإعلامي لسفير المملكة العربية السعودية لدى المملكة المتحدة، إلى أن وسائل الإعلام المطبوعة، باعتبارها الأكثر تأثيراً في العمل السياسي، كان عليها البحث عن دور جديد لها منذ أزمة انهيار أسعار النفط في الثمانينات. وهو يضرب مثالاً على هذا الدور بتعاطي الوسائل الإعلامية، المطبوعة خاصة، في المملكة العربية السعودية مع مسألة الإصلاح الداخلي، إذ إن الإصلاح بات موضوعاً يحتل معظم مقالات الرأي في أغلب الصحف السعودية. وقد دعا إلى وقف أشكال الدعم المختلفة للمؤسسات الإعلامية في المنطقة لضمان استقلاليتها.

وتناولت الدكتورة منيرة أحمد فخرو تغير دور المرأة في منطقة الخليج، فرأت أن زيادة فرص التعليم والعمل، نتيجة لاكتشاف النفط، لعبت دوراً أساسياً في تغيير وضع المرأة في المجتمعات الخليجية، إذ التحقت أعداد كبيرة من النساء بقوة العمل، لكن الجزء الأكبر من عمل المرأة في المنطقة يتركز في قطاع التعليم، فيما تعتبر مساهمتها في القطاع الخاص محدودة للغاية. وهي لاحظت أن الدور الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي اكتسبته المرأة الخليجية نتيجة لتعلمها وعملها لم يصاحبه ما يتطلبه من وضع سياسات تشريعية وقيام مؤسسات مجتمعية تعزز دور المرأة وتزيد من تمكينها في المجتمع.

أما الدكتورة بدرية عبدالله العوضي، فتطرقت من جهتها إلى التحديات والفرص التي أوجدتها العولمة أمام المرأة في منطقة الخليج، فرأت أن هناك مخاوف من انعكاس ظاهرة العولمة على وضع المرأة، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن المرأة الخليجية تواجه تحديات كبيرة، سياسية وقانونية، وأن أهم تحد يواجه المرأة في منطقة الخليج يتمثل في توعية الرأي العام بحقوقها واعتبار الدفاع عن هذه الحقوق واجباً دينياً ووطنياً، فضلاً عن توعية المرأة نفسها بحقوقها.

آسيا الوسطى والقوقاز بين طهران وأنقرة

علي جفال
التنافس التركي ـ الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
سلسلة «دراسات استراتيجية» الصادرة عن
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

فتح انهيار الاتحاد السوفياتي المجال أمام تنافس قوى دولية وإقليمية عدة في آسيا الوسطى والقوقاز، أبرزها تركيا وإيران اللتان عملتا على استثمار المعطيات الحضارية والجغرافية التي تربطهما بشعوب هذه المنطقة، والظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها دولها، لتقدم كل منهما نفسها إلى هذه الجمهوريات الناشئة باعتبار أنها النموذج الأمثل، والوجهة المناسبة لتلبية حاجاتها في التنمية السياسية والاقتصادية وإعادة استكشاف هويتها.

تحلل هذه الدراسة التنافس بين هاتين الدولتين الإقليميتين، ومحاولة كل منهما موازنة نفوذ الأخرى وتحالفاتها الإقليمية والدولية. ويؤكد المؤلف أن هذا التنافس لا ينفي وجود أسس موضوعية للتعاون بين تركيا وإيران، أهمها الروابط الحضارية المشتركة، وفشل كل منهما في الانضمام إلى أطر بديلة، وما يوفره التعاون من إمكانات ضخمة للمنطقة كلها.

أما مستقبل السياسات الإيرانية والتركية في هذه المنطقة، فتحدده عوامل عدة، هي حل تناقضاتهما الداخلية، والقدرة على تلبية حاجات الدول الناشئة المتطلعة إلى دوريهما، ومواجهة نفوذ القوى الخارجية، وخاصة الأميركي، والروسي الذي لا يزال المحدد الأبرز لسياسات المنطقة.

مقدمة

تسعى هذه الدراسة ـ كما ورد في مقدمتها ـ إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ـ ما هي أهم المعطيات العرقية والدينية عبر القوقاز وآسيا الوسطى؟

ـ كيف توظف تركيا وإيران هذه المعطيات بما يخدم طموحاتهما الإقليمية؟

- هل تمتلك تركيا وإيران قدرات من شأنها التأثير في المستقبل السياسي لدول المنطقة لإخراجها من الهيمنة الروسية أم أنهما تسعيان إلى الاستفادة من سوق المنطقة وثرواتها؟

تتكون الدراسة من قسمين يعنيان بالتنافس والتعاون بين تركيا وإيران في هذه المنطقة.

التنافس التركي - الإيراني

استعرض المؤلف في هذا القسم أسس التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، والتي تبرز اهتمام الدولتين بتوظيف المعطيات الحضارية والجغرافية والثقافية التي تربط كلاً منهما بشعوب ودول آسيا الوسطى والقوقاز، وحرص كلتا الدولتين على تقديم نفسها كنموذج يحتذى من هذه الدول، وأن هذا التنافس يبلغ ذروته في جمهورية أذربيجان التي تتجاذبها إيران مذهبياً، وتركيا قومياً. وينتقل المؤلف من ثم إلى تفصيل ملامح سياسة كل من تركيا وإيران في آسيا الوسطى والقوقاز على النحو الآتي:

أولاً: التحرك التركي ومجالاته

- إحياء المشاعر الطورانية

يقصد بذلك إعادة بروز ما يمكن الاصطلاح عليه بـ«العالم التركي» الذي يمتد جغرافياً من البلقان غرباً إلى الصين شرقاً، ويضم نحو ١٥٠ مليون نسمة. وتركز تركيا في تعاونها مع التجمعات التركية في المنطقة على الجانب الثقافي لتفادي إثارة النزعات الاستقلالية التي يمكن أن تنعكس على تركيا نفسها. لذا فإن ثلثي الاتفاقيات المبرمة بين تركيا والجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز تتعلق بالتعاون الثقافي، واللغوي خاصة. كما تجدر الإشارة إلى نجاح المساعي التركية في تنظيم المؤتمر الثاني للشعوب التركية للاتحاد السوفياتي السابق في نيسان/إبريل ١٩٩١ بمدينة قازان، والذي جمع ممثلي جمهوريات آسيا الوسطى وبعض الأقاليم المستقلة ذاتياً. وقرر المؤتمرون تأسيس حزب مؤتمر الشعوب التركية، كما وافقوا على استبدال الحروف اللاتينية بحروف لغاتهم الأصلية.

- تصدير النموذج التركي

تعمل تركيا على الظهور كنموذج يتميز بخصوصيات رئيسية أهمها العلمانية والتعددية السياسية وتجربة التحول إلى اقتصاد السوق. ويشجع تركيا على ذلك دعم القوى الكبرى لنموذجها، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية وروسيا التي تهتم بمواجهة موجة الحركات الدينية الإسلامية المناهضة للسيطرة الروسية، والمرتبطة في الإدراك الروسي بتجربتي أفغانستان والشيشان.

الربيع الاستراتيجي

إن من بين ما تهدف إليه الطبقة الحاكمة التركية إحداث ربيع استراتيجي جديد يجعل تركيا رأس الحربة للغرب تجاه القوقاز وآسيا الوسطى، بعد أن كانت تقوم بهذا الدور حيال الاتحاد السوفياتي سابقاً، وبالتالي تبرهن أنقرة مجدداً على دورها الاستراتيجي، وتحافظ على تدفق المساعدات إليها، كما تسرّع اندماجها في السياسة والاقتصاد الغربيين. وتجدر الإشارة إلى أن الاختراق السريع الذي قامت به تركيا في هذه المنطقة لم يكن ليتم بسهولة من دون المساندة الأميركية غير المشروطة لتركيا لتكون قوة استقرار في المنطقة وعاملاً موازناً لإيران. وفي هذا السياق يندرج القرار الأميركي في شباط/فبراير ١٩٩٢ بالاعتماد على تركيا لتنظيم عملية «إعادة الأمل» لمساعدة الجمهوريات الاشتراكية السابقة بآسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما دفع بإيران لتصف تركيا بأنها «عميل للولايات المتحدة الأميركية يسعى إلى فرض نموذج غربي على جمهوريات آسيا الوسطى بهدف محو شخصيتها الإسلامية».

ثانيا: التحرك الإيراني تجاه جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى

ـ التحرك الإيراني في اتجاه جمهوريات القوقاز

تأتي جمهورية أذربيجان المستقلة في مقدمة الاهتمامات الإيرانية لاعتبارات أساسية تمس بالوحدة الإيرانية، وأهمها التداخل الإثني، إذ يوجد نحو ٦ ملايين أذري في إيران، ٦٠ في المئة منهم لا يتكلمون الفارسية، إضافة إلى الحدود المشتركة وانتشار المذهب الشيعي. وتتخوف إيران من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري. لذا اتسم تحركها برفض الطرح التاريخي حول تقسيم أذربيجان (الكبرى)، وتغليب البعد المذهبي الديني على البعد القومي، والتدخل الدبلوماسي من أجل تسوية النزاعات، ولا سيما النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، والدعم المالي للعديد من المنظمات الثقافية والاجتماعية، وحتى السياسية العاملة في أذربيجان، بحيث إن سلطات باكو اتهمت إيران بالعمل على فرض النموذج السياسي الإيراني.

في مقابل هذا الموقف، وجدت المساعي الإيرانية قبولاً واسعاً لدى سلطات إقليم ناخيتشيفان الأذري الذي يتمتع بوضع خاص، إذ توافد إليه كثير من البعثات الدينية الإيرانية، كما قامت طهران بترتيب إقامة اللاجئين من منطقة المعارك بإقليم قره باخ، تحت إشراف الهلال الأحمر الإيراني، وتطوير المواصلات البرية عبر الحدود، وفتح ممر عبر أراضيها بين أذربيجان وإقليم ناخيتشيفان.

ولأن وجود أقلية قوية من الأذريين شمال البلاد أمر يخيف إيران كثيراً، فقد اعترفت بأذربيجان متأخرة جداً. كما أن إيران تحافظ على علاقات جيدة مع أرمينيا ذات الأغلبية

المسيحية الساحقة (٩٤ في المئة) من باب الضغط على أذربيجان. وبالسياسة الذرائعية نفسها تطمح طهران إلى جعل جورجيا منفذاً استراتيجياً للنفط والغاز الإيرانيين عبر البحر الأسود نحو أوروبا. وقد شرعت في تمويل توسيع ميناء بوتي على البحر الأسود، وتحديث المصفاة الجورجية في باطومي، إضافة إلى احتمال تمويل إيران لمشروع خط أنبوب الغاز والنفط، وإنجاز طريق بري بين البلدين عبر أذربيجان. وقد التزمت طهران بتموين جورجيا بربع حاجاتها من الغاز، وتزويد مصنع طائرات سوخوي قرب العاصمة تبليسي بالألمنيوم الإيراني مقابل التزام جورجيا ببيع طائرات حربية لإيران.

ـ التحرك الإيراني تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

مقارنة بجمهوريات القوقاز، تتوافر لطهران إمكانيات تحرك أفضل تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، أهمها عامل الجغرافيا الذي يفرض إيران كأقرب طريق نحو مياه الخليج لتطوير التبادلات مع العالم الخارجي، إضافة إلى تفوق انتشار الإسلام، وأهمية الأقليات الفارسية، والروابط الثقافية العريقة، والحدود الطويلة المشتركة مع تركمانستان، وإمكانية الوصول إلى كازاخستان عبر بحر قزوين.

في هذا الإطار، تدرك طهران مدى أهمية التنمية في حفظ الاستقرار على الحدود الشمالية، ولذلك تعمل بثبات على إقامة روابط اقتصادية متينة، أهمها ربط شبكات السكك الحديد لجمهوريات آسيا الوسطى بمدينة مشهد في إيران، وهو المشروع الذي سيفكّ عزلة تلك الجمهوريات، ويوفر لها مخرجاً برياً مباشراً إلى مياه الخليج، كما يكسر عزلة طهران دولياً، ويجعلها حلقة مركزية في المحاور الاقتصادية التي تقام بالمنطقة.

تأتي جمهورية تركمانستان في مقدمة الطموحات الإقليمية الإيرانية، إذ افتتحت في عشق أباد أول سفارة لإيران في آسيا الوسطى. ويرجع هذا الاهتمام إلى عوامل عدة، أهمها الحدود المشتركة الطويلة، ووجود نحو مليوني نسمة من التركمان في إيران، أي ما يعادل نصف سكان تركمانستان، وبالتالي فهي تطرح تقريباً الإشكال نفسه الذي تطرحه جمهورية أذربيجان لإيران، إذ تعتبر مجالاً حيوياً ومصدر قلق في الوقت نفسه.

كذلك، انتعشت العلاقات الإيرانية مع جمهورية أوزبكستان مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ومما ساعد على ذلك المكانة المتميزة التي بقيت تحظى بها الثقافة الفارسية في أوزبكستان حيث تقع مدينتا سمرقند وبخارى، أهم مدن الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى.

أما جمهورية طاجيكستان، فقد اكتسبت أهمية خاصة في إطار الطموحات السياسية الإيرانية، بسبب انتشار الإسلام فيها دون منازع، والأصول الفارسية لأغلبية سكان طاجيكستان مقارنة مع باقي الجمهوريات، والانتشار الواسع للغة الفارسية، وتخوف

الطاجيك ذوي الأصول الفارسية من سيطرة الأغلبية ذات الأصول التركية في مجال آسيا الوسطى. وعكس تحركها الديني النشط في أذربيجان، اتسمت سياسة إيران تجاه طاجيكستان بالواقعية والحذر من تنامي المطالب السياسية لبعض الأطراف الداعية إلى إقامة «طاجيكستان كبرى» تمتد من كابول إلى بخارى. وفضلت إيران دور الحكم في الصراعات السياسية الداخلية. وإثر سقوط الحكومة الائتلافية للإسلاميين والديموقراطيين عام ١٩٩٢، كانت طهران سباقة إلى الاعتراف بالحكومة الشيوعية الجديدة في دوشنبي.

التعاون الإقليمي

شرعت إيران وتركيا بحماس واضح في العمل على إدماج علاقاتهما الثنائية بالجمهوريات المستقلة في أطر تعاون إقليمي تستطيعان من خلالها هيكلة المجال المجاور في منظمات تعاون إقليمي، وصوغ المحتوى السياسي والتوجه الخارجي للتنظيم الإقليمي المقترح.

المبادرات الإقليمية الإيرانية

أ ـ إحياء نشاط منظمة التعاون الاقتصادي التي أنشئت عام ١٩٨٥، وتضم تركيا وإيران وباكستان. وقد عملت طهران على انضمام أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغستان. ويتطلع القادة الإيرانيون إلى أن تصبح هذه المنظمة سوقاً إسلامية كبيرة تضم ٢٥٠ مليون نسمة على مساحة ٤ ملايين كيلومتر مربع؛

ب ـ تأسيس مجلس التعاون لبحر قزوين في نيسان/إبريل ١٩٩٢، بهدف تسهيل التبادلات التجارية والملاحة وتطوير الموانئ والتنقيب واستغلال الموارد البحرية؛

ج ـ تأسيس منظمة ثقافية إقليمية للشعوب الناطقة بالفارسية، تضم إيران وطاجيكستان وبعض المجموعات من الفصائل الأفغانية.

تحقق هذه المبادرات لإيران مكاسب عدة، أهمها منافسة التطلعات الطورانية لتركيا والداعية إلى تجميع الشعوب التركية، وفتح المجال أمام الجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة للخروج تدريجاً من دائرة النفوذ الروسي، والتخفيف من حدة التطلعات القومية العابرة للحدود، وتقليص تدخل القوى المعادية في المنطقة، وخاصة احتمالات توسع الناتو فيها.

ردود الفعل التركية

تميز تحرك تركيا الإقليمي بطرح مشروعات موازية ومماثلة للمشروعات الإيرانية. فقد دعت تركيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ إلى مؤتمرات قمة للدول ذات الأغلبية التركية في آسيا الوسطى والقوقاز، كما سارعت إلى إنشاء منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في

حزيران/ يونيو ١٩٩٢ باسطنبول، وتضم الدول المطلة على البحر الأسود، إضافة إلى ثلاث دول غير مطلة عليه، وهي ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان. وتعكس هذه التشكيلة طبيعة الازدواجية في الأولويات الإقليمية لتركيا، ومحاولة التوفيق بين الاعتبارات الجغرافية والسياسية. ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات في الآتي:

أ- بناء إطار للتعاون الإقليمي تتميز فيه تركيا بدور محوري؛

ب- إبراز الحضور القوي للشعوب التركية وثقافاتها من خلال عضوية أذربيجان وألبانيا؛

ج- تهيئة الظروف السياسية لدعم حظوظ تركيا كخيار أمثل لأنابيب تصدير الطاقة من حوض قزوين، مقارنة بالخيار الإيراني أو الروسي؛

د- إقناع جمهوريات القوقاز بأفضلية التعاون مع تركيا بدلاً من إيران، باعتبار تركيا بوابة سياسية واقتصادية نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية.

عوامل التقارب التركي ـ الإيراني ومعوقاته

أ. عوامل التقارب

- التجارب السابقة للتنسيق والتعاون الاقتصادي والسياسي، بدءاً بميثاق سعد أباد عام ١٩٣٧ بين كل من تركيا وإيران وأفغانستان والعراق، ثم حلف بغداد عام ١٩٥٨، وحلف المعاهدة المركزية عام ١٩٦٤، ومنظمة التعاون الإقليمي للتنمية عام ١٩٦٥، ومنظمة التعاون الاقتصادي عام ١٩٨٥، ثم توسيع هذه الأخيرة عام ١٩٩٢ لتضم أفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان وقيرغيستان وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان؛

- الموقع الجيواستراتيجي، إذ تمثل المنطقة التركية- الإيرانية ومجموع الأعضاء الجدد في منظمة التعاون الاقتصادي تجمعاً متماسكاً جغرافياً، يمتد من الهند والصين شرقاً، إلى مشارف أوروبا والبحر المتوسط غرباً، ومن جنوب روسيا شمالاً إلى الخليج وبحر عُمان جنوباً؛

- القواسم الثقافية والتاريخية لشعوب المنطقة في إطار ما يسمى الحضارة التركية- الفارسية.

ب ـ المعوقات

- اختلاف طبيعة النظام السياسي في تركيا وإيران، وبالتالي وجود مؤسسات سياسية وطنية غير متجانسة، وانتهاج سياسات خارجية متناقضة؛

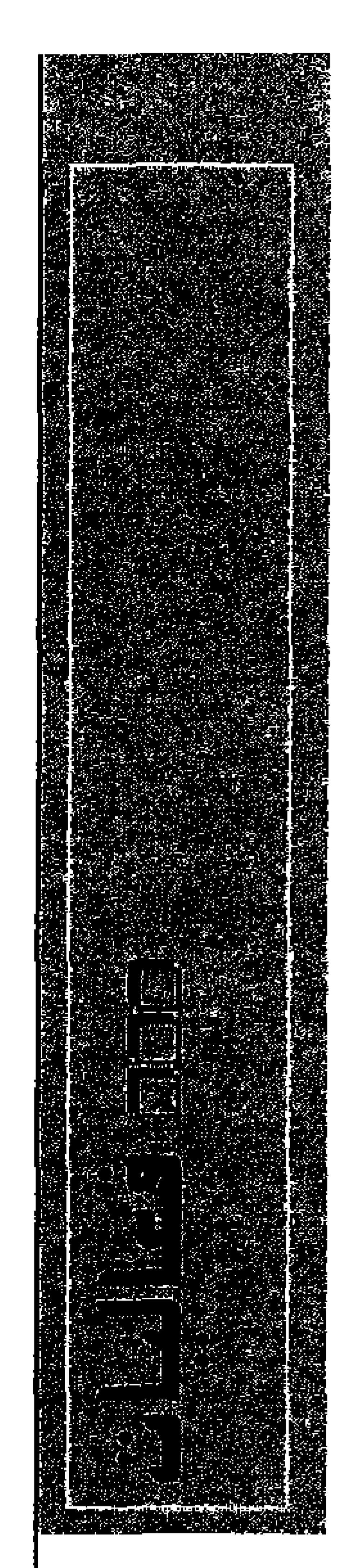
- ضعف الاستقرار السياسي في إيران وتركيا وفي جمهوريات عدة مجاورة؛

- الأثر السلبي للطروحات المتطرفة لبعض الأوساط السياسية في كل من تركيا وإيران، منها المطالبة بإحياء التراث الإمبراطوري لتركيا، أو المطالبة بإعادة ترتيب الحدود على أساس عرقي، مثل ما هو مطروح من طرف أنصار توحيد أذربيجان، وما تثيره الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الإيرانية والتيار المتشدد فيها من مخاوف إقليمية ودولية كبيرة؛

- تدخل القوى الكبرى في المنطقة، وخاصة سياسة الاحتواء والمقاطعة الأميركية التي تقف ضد أي مشروع تعاون إقليمي تشترك فيه إيران مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز.

الخلاصة

فتح انهيار الاتحاد السوفياتي المجال أمام تطلعات قوى دولية وإقليمية عدة في آسيا الوسطى والقوقاز، أبرزها تركيا وإيران اللتان عملتا على استثمار المعطيات الحضارية والجغرافية والظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية لهذه المنطقة، وتقديم نموذج للجمهوريات الناشئة فيها. لذا كان من الطبيعي أن تتسم علاقات هاتين الدولتين الإقليميتين بالتنافس، ومحاولة كل منهما موازنة نفوذ الأخرى وارتباطاتها الإقليمية والدولية. بيد أن هذا التنافس لا يعني غياب أسس موضوعية للتعاون، أهمها الروابط الحضارية المشتركة، وفشل كل منهما في الانضمام إلى أطر بديلة، وما يوفره التعاون من إمكانات ضخمة للمنطقة كلها. وتتوقف سياسات الدولتين في هذه المنطقة على عوامل عدة، أهمها حل التناقضات الداخلية، والقدرة على تلبية حاجات الدول الناشئة المتطلعة إلى دوريهما، ومواجهة نفوذ القوى الكبرى، وخاصة الأميركي، والروسي الذي لا يزال المحدد الأبرز لسياسات المنطقة.



أصفهان عاصمة ثقافية للعالم الإسلامي

أصفهان عاصمة ثقافية للعالم الإسلامي

تعيش أصفهان بربيعها الزاهي هذا العام، وهي تحتفل بعرسها الثقافي، إذ بدأت الاحتفال بانتخابها عاصمة ثقافية للعالم الإسلامي لعام ٢٠٠٦ برفع أعلام الدول الإسلامية كافة في أكبر ميادينها التاريخية تزامناً مع عيد الأضحى المجيد.

جاء تعليق هذا الوسام على صدر أصفهان بعد مكة المكرمة من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي نظراً لدورها البارز في صوغ وإحياء الفكر الإسلامي المبني على الوسطية والتسامح والاعتدال، وطول عمرها الذي تجاوز السبعين قرناً. ولم يأت هذا التكريم لأصفهان بسبب دورها الحضاري العريق فحسب، بل لأنها أنجبت واحتضنت كوكبة من المفكرين والأدباء الذين لم يدخروا وسعاً في بناء صرح الحضارة الإسلامية، ولكونها تمتلك مقومات المدنية والازدهار. فحيثما تمشي في أزقة أصفهان تقرأ على جدرانها صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي سطّرها كبار العلماء في مختلف الفروع الدينية والأدبية والفلكية والصيدلانية وغيرها. وهي لا تباهي بماضيها التليد، بل تملك أدوات التطور التي تجعلها تحتفظ بهذه المكانة لقرون مقبلة كنجمة وضاءة في سماء الفكر الإنساني والإسلامي.

سفراء الدول الإسلامية في إيران شاركوا في انطلاق الاحتفالات التي بدأت في ساحة «نقش جهان» وسط أصفهان برفع أعلام هذه الدول لتبقى ترفرف على مدار السنة كرمز لمشاركة أبناء الأمة الإسلامية في صناعة تاريخ ومجد هذه المدينة التليد.

تقع مدينة أصفهان في قلب إيران، وعلى بعد ٤١٤ كيلومتراً جنوب طهران العاصمة. وتتميز أصفهان بمناخها المعتدل وفصولها الأربعة المنتظمة، وتنفتح في الجزء الشمالي على مناطق فسيحة، ما يفسح المجال لهبوب الرياح الباردة نحو المدينة. أما الناحيتان الجنوبية والغربية، فتحيط بهما المناطق الجبلية، وتتصل الناحيتان الشمالية والشرقية بالسهول. وعليه، فإن أصفهان تشهد اختلافاً في درجات الحرارة في الفصول المختلفة. كما أن نهر زاينده رود هو أهم نهر يجري وسط إيران ليغطي منطقة واسعة في محافظة أصفهان طولها

٣٦٠ كيلومتراً، فيروي الأراضي الواقعة فيها. وتعتبر مدينة أصفهان منطقة جبلية نسبياً، ويبلغ ارتفاعها نحو ١٥٠٠ متر فوق سطح البحر، وتمتد فيها الجبال من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، ومن جملتها جبل صفه المطل على المدينة، وتغطيه الثلوج في معظم أوقات السنة.

تاريخ أصفهان الحضاري

إن خلفية أصفهان التاريخية وعراقتها توازي قدم إيران، وينسب بناؤها إلى طهمورث ثالث الملوك البيشداديين، وكانت نقطة التقاء الطرق الرئيسية للمواصلات، واتخذها الملوك الأخمينيون مقراً لإقامتهم، وقد عدها استرابون الجغرافي اليوناني قبل ألفي سنة مركزاً لبلاد إيران. إن دخول الإسلام وانتشاره في أصفهان وتأثير الثقافة الإسلامية، وكذلك وجود الفنانين الإيرانيين، دفعت إلى تكوين إحدى أجمل المدن الدينية في العالم، والتي ضمنت مظاهر ثقافية كالمساجد والمآذن والمدارس... وتحولت أصفهان في العهد البويهي (القرن الرابع الهجري) إلى عاصمة مهمة للعلوم والثقافة والفنون، وذلك بفضل العالم الأديب الصاحب بن عباد، فتوجه إليها العلماء والفنانون من شتى أنحاء المعمورة، وفي ذلك الوقت تم إنشاء سور حول المدينة بلغ طوله ٢١ ألف قدم. وواصلت أصفهان مسيرة التقدم والازدهار حتى أصبحت ذات حضارة مجيدة ومعمورة في عهد الملوك السلاجقة، غير أنه لحقت بها خسائر فادحة اثر حملة المغول، مما قلل من شأنها وأهميتها.

الصناعات اليدوية الأصفهانية

يمكننا اعتبار أصفهان مركز الفنون اليدوية والتراثية الإيرانية من دون أية مبالغة، إذ قدمت الأيدي المبدعة لأهلها آثاراً فنية منقطعة النظير طوال القرون المختلفة نتيجة ذوقهم الرفيع واحساسهم المرهف. أما الفنون التقليدية والصناعات اليدوية الأصفهانية المعاصرة، فهي امتداد للفنون السائدة في العصر الصفوي ويبدعها الأساتذة البارعون، فتحظى بإعجاب هواة الفن وعشاقه من داخل إيران وخارجها. ومن أبرز هذه الصناعات وأهمها النقر على المعادن والأواني ورسوم المنمنمات (ميناتور) وفن القيشاني والتطريز الذهبي والطبع على القماش والصياغة وتطعيم الخشب والتذهيب والزخارف الفضية وأنواع فنون الخياطة والتطريز والنسيج، وخاصة حياكة السجاد اليدوي الفاخر. وتعرض كل هذه الابداعات الفنية في محلات أصفهان. كما أن لمدينة أصفهان خلفية عريقة ومثمرة في مجال فن الموسيقى.

ساحة (نقش جهان): ميدان الإمام الخميني

هي ساحة أثرية جميلة تعد إحدى أجمل ساحات العالم، يبلغ طولها ٥١٢ متراً وعرضها

١٦٠ متراً وحولها حوانيت متساوية الحجم والشكل في طابقين، وتحيط بها الأماكن الأثرية الفريدة. وهي عبارة عن قصر عالي قابو ومسجد الإمام الخميني ومسجد الشيخ لطف الله العاملي وبوابة السوق المشهورة ب«قيصرية»، وكانت تقام فيها مباريات الكرة والصولجان، وكان الملوك الصفويون يتفرجون على الألعاب والعروض العسكرية من شرفة القصر. وتتخذ الساحة في الوقت الحالي مكاناً يحتشد فيه الجمهور في الاحتفالات والمناسبات الدينية والقومية، وتقام فيها صلاة الجمعة في كل أسبوع، كما تعد مركزاً لشراء الصناعات اليدوية.

أسواق أصفهان القديمة المسماة قيصرية

أنشئت بوابة قيصرية في الجهة الشمالية لساحة نقش جهان، وعلى جبهتها أحد أجمل الرسوم المتعلقة بالعهد الصفوي، كما أنها إحدى أجمل أسواق العالم، إذ كانت في الفترة الصفوية مركزاً لبيع البضائع الثمينة والغالية. وتعتبر هذه السوق من أكبر الأسواق الإيرانية وأطولها، وتتفرع إلى أسواق متعددة تتفرد كل منها بسلعة خاصة تشد الزبائن بجودتها وجمالها، فمنها الصناعات اليدوية والمصوغات الذهبية والفضية والسجاد والأحذية وغيرها، ويستغرق التجوال في هذه الأسواق ساعات وساعات.

آتشگاه (بيت النار)

يقع جبل آتشگاه على بعد ٧ كيلومترات غرب أصفهان، ويرتفع عن سطح البحر نحو ١٩٨٠ متراً، وقد أنشئ على قمته معبد للزرادشتيين في العهد الساساني تم بناؤه باستخدام طوابيق طينية ضخمة، ولا يزال المكان الخاص لإشعال النار قائماً بين الأنقاض الموجودة في أعلى الجبل. ويعد هذا البناء من الأماكن المعدودة والنادرة التي يعود تاريخها إلى ما قبل الإسلام.

مَنارِجُنْبان (المنارتان المتحرّكتان)

هي من الأماكن الأثرية المشهورة في إيران، وتقع على بعد ٥ كيلومترات غرب أصفهان، ويشتمل البناء على منارتين وإيوان. ويعود تاريخ بناء الإيوان والمقبرة إلى فترة حكم السلالة المغولية. ولهذا البناء قيمة عالية من حيث الفن المعماري، فمن ميزاته أنه إذا هزت إحدى المنارتين، يحدث اهتزاز وحركة محسوسة في المنارة الثانية وفي كل البناء.

هَشْتِ بِهِشْت (قصر الجنان الثمان)

أنشئ هذا القصر الذي يعد من المعالم السياحية المشهورة لمدينة أصفهان في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري وفي عهد الشاه سليمان الصفوي وسط حديقة البلابل. وبني

القصر على قاعدة حجرية، ويتألف من طابقين تم تصميمهما بدقة ومهارة، ويحتوي كل منهما على ثمان غرف. ومن المميزات الفريدة لهذا المعلم هي إيوانه الجنوبي الذي يشتمل على حوض اللؤلوة والشلال الصناعي، وكذلك زخارف القيشاني الموجودة على جدرانه الخارجية، والتي تضم صوراً من أنواع الحيوانات والطيور.

فندق عبّاسي: متحف الفنون الزخرفية

تحول أحد الأوابد التي أنشئت في القرن الحادي عشر الهجري، والذي بني في وسط مدينة أصفهان، إلى فندق فاخر وجميل للغاية. وقد استوحى معمار هذا الفندق زخارفه من الفنون الزخرفية التي استخدمت خلال القرون السالفة في أبنية أصفهان الأثرية، وأضحى بناء رائعاً ومتحفاً راقياً للفسيفساء نتيجة اهتمام المئات من الفنانين المبدعين ذوي الخبرة والتجربة الوافية في مجال الفنون الزخرفية. وقد تم تزيين التضاريس المختلفة لهذا الفندق بصورة جميلة وفريدة. وهو يعتبر اليوم كنزاً ثميناً يحتوي على الفنون الزخرفية.

جسر (الخواجه)

أنشئ هذا الجسر في تصميمه القديم لأغراض عدة: كان القسم الفوقاني له مخصصاً للمرور السريع، بينما كان القسم التحتاني خاصاً للسير الهادئ والفسحة والتفرج. وبني أسفل الجسر كله من الصخور، ويمكن التحكم في مقدار الماء الذي يعبر من قناطره بواسطة قطعات ضخمة من الخشب كسدود، فإذا انسدت القناطر كاملة، تتكون بحيرة صغيرة في الجانب الغربي للجسر، وتوجد في الجانب الشرقي مدرجات للاستجمام والاستمتاع بمنظر الطبيعة الخلابة والاستماع إلى خرير الماء المتدفق. وفي وسط الجسر وفي الطابق الثاني عمارة جميلة زينت جدرانها باللون الذهبي عبر الفترات المختلفة، وكانت تستخدم لإقامة الضيافات ومراسم الشرق.

كنائس الأرمن في أصفهان

وفر سلاطين الحكم الصفوي الأمن وحرية ممارسة الطقوس الدينية للأرمن من خلال الأحكام والفرمانات التي أصدروها، فكانت المدينة ولا تزال رمزاً للتعايش السلمي بين الأديان، وكان من ضمن سكان منطقة الأرمن (جُلْفا) تجار وخبراء ذوو معرفة بعلوم ذلك العصر وفنونه. وقد أنشئت في منطقة جلفا التي تعد الآن جزءاً من مدينة أصفهان، كنائس عدة، منها كنيسة فانك التي تعتبر من أجمل كنائس إيران، وجمعت في داخلها بين طراز البناء الإيراني والأوروبي. وتوجد في مصلى الكنيسة زخارف فنية من الرسوم والفنون الجصية والتذهيب، وفي باحتها متحف قيم يحتوي على لوحات جميلة وثمينة ومخطوطات نادرة.

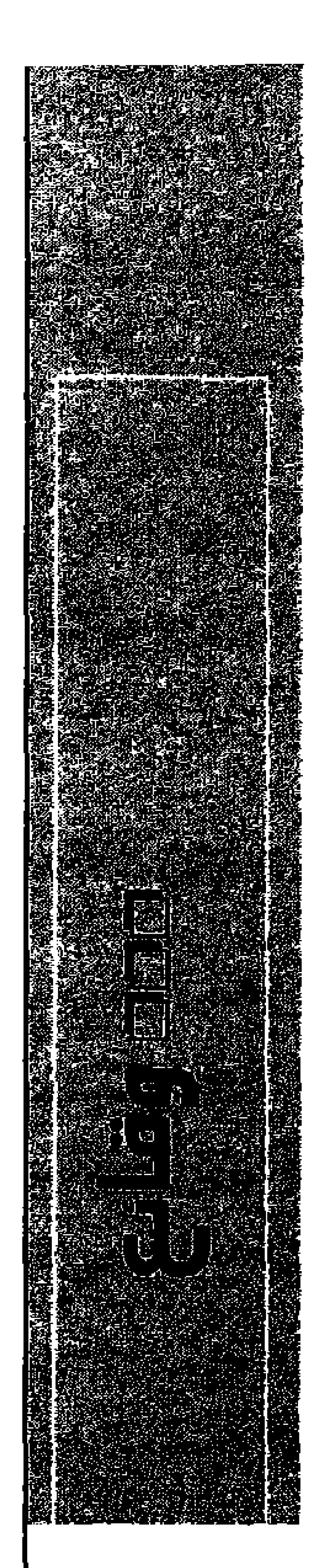
العاصمة الثقافية للعالم الإسلامي

اعتبرت منظمة اليونسكو مدينة أصفهان من المدن السبعة التاريخية في العالم، وطالما أكدت على ضرورة الحفاظ على نسيجها العمراني، واعترضت أخيراً على بناء أبراج شاهقة حول ساحة نقش جهان نظراً للتشويه الذي تلحقه المباني الحديثة بتراث المدينة العريق. ما اضطر بلدية أصفهان لهدم طوابق عدة من هذا البرج وتحقيق رغبة خبراء اليونسكو.

الاحتفالات بتتويج أصفهان كعاصمة ثقافية للعالم الإسلامي لعام ٢٠٠٦ متواصلة وتشهد المدينة ندوات دولية بحضور كبار المؤرخين لتسليط الضوء على مكانتها الحضارية.

سمير أرشدي

مدرس اللغة الفارسية في جامعة الكويت



□ وقائع إيرانية ـ عربية

(تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

وقائع إيرانية/ عربية

(تشرين الأول/أكتوبر. كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

● إيران. الإمارات العربية المتحدة

ـ شدد رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان على «أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الخليج»، وطالب خلال اجتماعه في مدينة العين الظبيانية مساء أمس مع وزير خارجية إيران منوشهر متقي كل دول المنطقة «باستمرار المشاورات والاتصالات في ما بينها لحل المشكلات القائمة في المنطقة، وبما يعزز أمنها واستقرارها بالوسائل والطرق السلمية، استناداً إلى أحكام القانون الدولي والاحترام المتبادل وحسن الجوار وبناء الثقة». ولم يشر الشيخ خليفة إلى الخلاف الإماراتي ـ الإيراني على الجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١. ولفتت مصادر في أبو ظبي إلى أن الإمارات استقبلت متقي، الذي يقوم بجولة في دول مجلس التعاون للتعرف إلى سياسة الرئيس الإيراني الجديد. ونقل الوزير متقي إلى الشيخ خليفة موقف الرئيس أحمدي نجاد من مختلف القضايا الراهنة. وقال مصدر إماراتي عقب اللقاء إن البحث تناول العلاقات بين البلدين ومختلف القضايا الاقليمية والدولية الراهنة، خصوصاً الوضع في العراق وفلسطين. وأضاف أن الوزير الإيراني اطلع الشيخ خليفة وكبار المسؤولين الإماراتيين على الأفكار التي يحملها الرئيس الإيراني خلال ولايته، خصوصاً تجاه علاقات بلاده مع دول الجوار.

(الحياة، ٢٠٠٥/١٠/٦)

● إيران. البحرين

ـ أعرب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، في اتصال هاتفي مع ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، عن حرص بلاده على تعميق العلاقات الثنائية وتوسيعها مع جيرانها في الخليج الذي تمنى أن يتحول إلى «خليج المحبة والصداقة بين دول المنطقة»..

(الحياة، ٢٠٠٥/١٠/٦)

● إيران. مجلس التعاون الخليجي

ـ اختتم برلمانيون من ١٦ دولة من حلف شمال الأطلسي «ناتو» وبمشاركة نظراء لهم من دول الخليج ندوة في الدوحة أمس بجلسة مناقشة عن «العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران» تضمنت انتقادات لإيران وتساؤلات عن انعكاسات مواقفها على أمن المنطقة. وجاءت أقوى الانتقادات في مداخلة للأمين العام لمجلس التعاون الخليجي السيد عبد الرحمن العطية الذي تحدث عن مشكلات سياسية بين طهران ودول المجلس، مشيراً إلى احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث ورفضها التسوية السلمية، واتهم إيران بالتدخل في

الشؤون الداخلية لدول المجلس من وقت لآخر، ملاحظاً «تنامي دورها في العراق، وخاصة في جنوبه». وقال العطية: «لا بد أن نعترف أن هناك غياباً لإجراءات بناء الثقة» بين إيران والجانب الخليجي». وشدد على «أن البرنامج النووي الإيراني يشكل هاجساً مشتركاً لنا في مجلس التعاون والعالم والناتو لأنه يشكل تهديداً لأمن المنطقة ومصالح الدول وتهديداً للأمن العالمي»، نظراً إلى «الارتباط الوثيق بين أمن الخليج والأمن الدولي». وحذر من «أن حصول إيران على أسلحة نووية سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة وحدوث سباق تسلح وإشاعة مناخ من عدم الثقة لا مبرر له». ودعا إلى «التفكير سوياً في وسائل لتحقيق الأمن (في الخليج) من دون تدخل أي طرف»، معتبراً «أن دور الناتو في العمل لمواجهة هذه التحديات يشكل عنصراً مهماً في المعادلة الأمنية في المنطقة». كما دعا دول الحلف إلى التعاون مع دول مجلس التعاون، لأن ذلك «سينعكس إيجاباً على حل بؤر التوتر»، منوهاً في هذا الإطار «بدور دول الإتحاد الأوروبي النشط».

وأعلن العطية «أن إيران ترفض أي وجود وتخرج علينا من وقت إلى آخر بوجود في العراق وتجعلنا في حال من الارتباك وتجعل من دول المجلس أن تتمسك بارتباطاتها الثنائية مع الدول الكبرى بسبب وجود مخاوف من الطموحات الإقليمية، خصوصاً مع وجود خلل في النفوذ في المنطقة مع إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي».

(الحياة، ٢٠٠٥/١١/٢٨)

● إيران - العراق

- طالبت إيران بريطانيا بتقديم أدلة على اتهامها بمساعدة المتمردين في العراق، واصفة هذه الاتهامات بأنها أكاذيب. ونقلت وسائل إعلام محلية عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي قوله «إذا كانوا (البريطانيون) يملكون أدلة فليس أمامهم إلا تقديمها»، وأضاف «لكنهم لا يملكون أي دليل، فهم أنفسهم مسؤولون عن عدم استقرار العراق ويتهمون الآخرين بذلك».

وكان مسؤول بريطاني رفض كشف هويته اتهم إيران بأنها تزود المتمردين في العراق التكنولوجيا الضرورية لمحاربة الجيش البريطاني المنتشر في هذا البلد. ووصف آصفي هذه الاتهامات بأنها أكاذيب، وأكد أن «سياسة إيران في العراق إيجابية وبناءة، وأقر المسؤولون العراقيون بهذا الأمر».

(الحياة، ٢٠٠٥/١٠/٧)

- أعلن نائب رئيس «مؤسسة الحج والعمرة والزيارة» الإيراني علي زهراني أن «اتفاقاً نهائياً وقع بين العراق وإيران لاستئناف الإيرانيين زيارة الأضرحة»، من جهة أخرى، نفى رئيس البرلمان العراقي حاجم الحسني تصريحات نسبت إليه وفيها أنه يتهم إيران بقتل الزعيمين الشيعيين (السيد) محمد باقر الحكيم و(السيد)عبد المجيد الخوئي.

وقال زهراني: «تم توقيع الاتفاق النهائي بين الجانبين الإيراني والعراقي لاستئناف عودة الزوار لزيارة المراقد والعتبات الدينية خلال الأيام القليلة المقبلة، وتحديداً بعد الاستفتاء العام على الدستور» في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر. ووقع الاتفاق وزير السياحة والآثار العراقي هاشم الهاشمي. من جهة أخرى، أكد زهراني أن زيارته لكربلاء تأتي في إطار تبادل الآراء ووجهات النظر مع المسؤولين

المحليين في مدينة كربلاء لتأمين أجواء إيجابية للزوار.

إلى ذلك، نفى الحسني أمس «نفياً قاطعاً» أن يكون اتهم إيران بالوقوف وراء اغتيال محمد باقر الحكيم وعبد المجيد الخوئي (شيعة) عام ٢٠٠٣.

ونقل بيان صادر عن مكتب الحسني إن «التصريحات التي تناقلتها ونشرتها بعض وسائل الإعلام ونسبت إليه (الحسني) اتهامه إيران باغتيال الشهيد آية الله محمد باقر الحكيم والمغفور له عبد المجيد الخوئي (...) غير صحيحة وغير مسؤولة ولا أساس لها من الصحة. ودعا البيان وسائل الإعلام كافة إلى «تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والمهنية وتحري الموضوعية والحقيقة عند نشر الأخبار».

(الحياة، ٢٠٠٥/١٠/٧)

- حض عبد اللطيف هميم رئيس مؤتمر أهل الأنبار، الذي عقد في عمان أخيراً على فتح حوار سياسي بين أهالي الأنبار والقوات الأميركية التي تشن عمليات عسكرية في المنطقة. وحذر من خطورة التدخل الإيراني في الشأن العراقي الداخلي، وقال: «هناك خطر حقيقي وعلى العرب أخذ الأمور بجدية، فهناك قوى لها مصلحة في تصفية حساباتها على الأراضي العراقية».

(الحياة، ٢٠٠٥/١٠/٩)

- إلتقى نائب رئيس الوزراء العراقي أحمد الجلبي في طهران كبار المسؤولين، وعلى رأسهم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، لمناقشة الانتخابات العراقية المقررة الشهر المقبل قبل زيارة سيقوم بها الجلبي للولايات المتحدة.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن نجاد قوله إن العنف «هو النتيجة المأسوية لاحتلال القوات الأجنبية للعراق»، وأضاف أن «انعدام الأمن ما هو إلا ذريعة لاستمرار وجود القوات الأميركية في المنطقة». وتوقع أن تسفر الانتخابات العراقية المقررة منتصف الشهر المقبل عن قيام حكومة قوية.

ونقلت الوكالة الإيرانية عن الجلبي دعوته إلى علاقات تجارية أوثق مع إيران «التي تلعب دوراً بناء وإيجابياً للغاية في عملية تشكيل الحكومة العراقية». وبحث الجلبي مع وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي «تطوير التعاون بين إيران والعراق والتطورات على الساحة العراقية غداة نجاح الاستفتاء على الدستور». وقال الجلبي إن «العلاقات مع إيران تعتبر من أولويات سياسة العراق»، مشيراً إلى رغبة بلاده في «توطيد العلاقات الودية بين البلدين».

(الحياة، ٢٠٠٥/١١/٧)

- إختتم الرئيس العراقي جلال طالباني زيارة تاريخية لإيران، مؤكداً أنه حصل على تعهد من طهران بمساعدته على القضاء على الإرهاب في بلاده، وأيد أدراج الاتهامات الإيرانية في محاكمة الرئيس المخلوع صدام حسين. وقال طالباني مودعاً الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ختام زيارة استمرت ثلاثة أيام إن «لإيران مصلحة في أمننا تماماً مثل مصلحتها في أمنها. علينا استخدام كل الوسائل لإحلال الأمن في العراق». وأضاف طالباني أنه حصل على تعهدات بالدعم خلال محادثاته مع الرئيس الإيراني ومرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي. وأوضح: «قالوا لي جميعاً الشيء نفسه: ليس

هناك حدود لتعاون إيران ودعمها للشعب والحكومة العراقيين». وتابع أن إيران تعهدت بتقديم قرض للعراق بقيمة بليون دولار إلى جانب عشرة ملايين دولار للمساعدة في جهود إعادة الإعمار.

وقال أحمدي نجاد «نحن أسفون جداً لما يحدث في العراق حالياً، ونأمل بأن تتم إقامة دولة تتمتع بالسيادة قريباً»، كما عبر عن ارتياحه «لأن إخوتنا في السلاح يشغلون مناصب عليا في العراق حالياً».

وأعلن الرئيس العراقي بعد محادثات أجراها الاثنين مع نظيره الإيراني «أنا متأكد من أنهم (الإيرانيين) سيساعدوننا. الإرهاب هو ضد الجميع من سنة وشيعة وأكراد. وأنا واثق من أن الجانب الإيراني سيقدم لنا كل أشكال المساعدة للقضاء على الإرهاب». وأجابه أحمدي نجاد أن «الأمة الإيرانية (في هذا النضال) ستقف إلى جانب الأمة العراقية وشعبها».

وفي اليوم الأخير من زيارته لطهران أمس أعلن طالباني: «لقد تطرقنا إلى السياسة والتعاون الاقتصادي والأمني» في إشارة إلى تبادل الغاز والنفط واحتمال إنشاء خط للسكك الحديد بين البصرة في جنوب العراق وخرمشهر في إيران وتسهيل وصول الزوار الإيرانيين إلى العتبات المقدسة في العراق. وكان أحمدي نجاد أعلن الاثنين لدى استقباله طالباني أن إيران، ثاني دولة منتجة للنفط في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، «مستعدة لأن تضع في تصرف العراق خبرتها في مجالات النفط والغاز والكهرباء والبيتروكيماويات».

من جهة أخرى، صرح طالباني أنه يؤيد رئيس الجهاز القضائي الإيراني آية الله محمود شهرودي الذي يطلب أدراج محضر الاتهام الذي أعدته طهران ضد صدام حسين في الإجراءات التي اتخذتها المحكمة الخاصة لمحاكمة الرئيس العراقي المخلوع. وقال الرئيس العراقي في لقاء مساء الثلثاء مع شهرودي: «وعدت بالعمل من أجل إدراج محضر الاتهام في جدول أعمال المحكمة». وأوضح شهرودي أن «محضر الاتهام المقدم ضد صدام حسين محرر وفق المعايير الدولية ويتضمن شكاوى مواطنين إيرانيين ضد جرائم» الرئيس العراقي السابق ومساعديه، خصوصاً قصف مدارس ومساجد ومنازل واستخدام أسلحة كيماوية وإبادة وجرائم ضد الإنسانية وانتهاك اتفاقات دولية.

(الحياة، ٢٠٠٥/١١/١٤)

● إيران - السعودية

- قال مسؤول سعودي إن الرياض طلبت تأجيل زيارة وزير الخارجية الإيراني الجديد منوشهر متقي إلى ما بعد شهر رمضان. وأوضح المسؤول أمس أن السعودية هي التي طلبت تأجيل الزيارة وليس الوزير الإيراني.

وكان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أعلن الأحد أنه سيجري محادثات رسمية مع إيران حول الوضع في العراق خلال زيارة وزير الخارجية الجديد للسعودية يوم الأربعاء (أمس). إلا أن الوزير الإيراني اقترح في وقت متأخر مساء الثلاثاء تأجيل زيارته إلى جدة يوماً واحداً، أي إلى اليوم الخميس، فكان الرد السعودي بطلب التأجيل «لأسباب بروتوكولية».

وقال المسؤول السعودي إن العادة جرت في

بلاده على عدم استقبال الوفود الرسمية طوال شهر رمضان «لأنه شهر تعبد. وأيضاً لا نستقبل أحداً أيام العطلة الأسبوعية». ورجحت مصادر سعودية «ترحيل» المحادثات بين البلدين إلى موعد انعقاد القمة الإسلامية الاستثنائية المنتظر أن تلتئم في مكة المكرمة بعد شهر رمضان.

(الحياة، ٢٠٠٥/١٠/٦)

- شدد سفير المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة الأمير تركي الفيصل، أمس، على أهمية الحوار في التعاطي مع إيران وعدم الانجرار إلى دعوات «عزل» طهران. وشدد على الاستراتيجية السعودية الملتزمة مكافحة الإرهاب واستئصاله من جذوره بالتعاون مع المجتمع الدولي.

واعتبر الأمير تركي في خطاب خلال المؤتمر السنوي التاسع والخمسين لـ«معهد الشرق الأوسط» في واشنطن، أن السعودية تتعامل مع إيران «كدولة صديقة» وهي «منخرطة اليوم في حوار مع طهران» حول مسألتي الارهاب والعراق.

وعن تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الأخيرة حول «إزالة إسرائيل عن الخريطة»، أكد الفيصل أن بلاده متمسكة بحل الدولتين، لكنه رفض «استغلال هذا المنبر العام لمهاجمة إيران»، واعتبر أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز الداعية إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ في مقابل السلام مع الدولة العبرية «لا تزال تمثل اليوم فرصة حقيقية» لإنهاء النزاع، ودعا واشنطن إلى القيام بدور «متزن وعادل» في السعي إلى حل.

(الحياة، ٢٠٠٥/١١/٩)

● إيران - سورية

- بحث الرئيس السوري بشار الأسد مع أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي لاريجاني والوفد المرافق له «الضغوط التي تتعرض لها سورية وإيران والتنسيق بينهما في القضايا المطروحة». وقالت مصادر رسمية إن الحديث تناول «المستجدات الإقليمية والدولية والأوضاع في كل من العراق وفلسطين وعلاقات الصداقة والتعاون بين سورية وإيران والمواضيع ذات الاهتمام المشترك».

وتأتي الزيارة المفاجئة للاريجاني لسورية بعد زيارة قام بها رئيس البرلمان الإيراني غلام علي حداد عادل الأسبوع الماضي، ودخول سورية إلى عضوية الدورة القادمة لمجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ستعقد في تشرين الثاني / نوفمبر المقبل.

(الحياة، ٢٠٠٥/١٠/٦)

- جدد الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي تأكيد المواقف التي كان أعلنها رئيس الجمهورية محمود أحمدي نجاد أول من أمس، وهي «الدعم القاطع لسورية والوقوف إلى جانبها في ما تتعرض له من ضغوط دولية»، مشدداً على أن «سورية من أصدقاء إيران، ونعتقد بأن ما تمارسه إسرائيل ضد سورية هو ظلم، لهذا نحن نقف إلى جانبها».

وكان أحمدي نجاد أكد في اتصال هاتفي مع نظيره السوري بشار الأسد وقوف إيران إلى جانب سورية، داعياً إلى تعزيز الوحدة والتعاون بين الدول الإسلامية لمواجهة المخططات التي تحاك للمنطقة وللعالم الإسلامي.

وأشار آصفي إلى القرارات الدولية المتعلقة بالتطورات اللبنانية والسورية، مشدداً على

وجوب أن تكون «غير انتقائية وقائمة على مبدأ البحث عن الحقيقة»، مضيفاً أن إيران كالشعب اللبناني والحكومة اللبنانية وعائلة الحريري «تعتقد بضرورة معرفة المجرمين ومعاقبتهم»، معرباً عن اعتقاده بأن القرارات الدولية لا يجب أن يكون الهدف منها «المصادرة» أو «التوظيف السياسي».

وأعرب آصفي عن أمله بأن ينظر إلى تعاون سورية في قضية التحقيق (الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري) «بإيجابية» خصوصاً بعد ما أبدته دمشق من «تعاون جيد»، مضيفاً أن إيران ترى أن الضغوط التي تمارس على سورية «لا يمكن القبول بها وأن الكثير من هذه الضغوط له أهداف ودوافع سياسية».

(الحياة، ٢٠٠٥/١١/٧)

● إيران ـ الشرق الأوسط

ـ دعا الرئيس الإيراني في خطاب ألقاه أول من أمس في مؤتمر عقد في طهران تحت شعار «عالم خال من أميركا والصهيونية»، إلى تدمير إسرائيل، مشيراً إلى أنه «كما قال الإمام (الخميني) إسرائيل يجب محوها عن الوجود»، وطالب الدول العربية والإسلامية التي تقيم علاقات ديبلوماسية معها بالعمل على قطعها فوراً، مضيفاً أن موجة جديدة من الهجمات الفلسطينية ستؤدي إلى تدمير إسرائيل، وقال إن «العالم الإسلامي لن يترك عدوه التاريخي يعيش في قلب أراضيه».

ورداً على ذلك، قالت الإذاعة الإسرائيلية إن وزير الخارجية سلفان شالوم أجرى اتصالات أمس مع عدد من نظرائه وطالبهم بـ«العمل الفوري لوقف التحريض الإيراني الأرعن». ونقلت عن النائب الأول لرئيس الحكومة شمعون بيريز أنه أبلغ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال لقائهما في القدس المحتلة أمس أنه يحظر على العالم أن يقف متفرجاً إزاء محاولات إيران التزود أسلحة نووية، مضيفاً أنه ينبغي على مجلس الأمن فرض رقابة أكثر صرامة على المشروع النووي الإيراني و«عدم الاكتفاء بالجهود الديبلوماسية التي لا تنفع مع الإيرانيين».

ونقلت الإذاعة عن لافروف قوله إن العالم لن يسمح لنفسه بأن تبلغ إيران قدرات نووية «لكن ليست هناك أدلة قاطعة في شأن قرب بلوغها هذه القدرات». وأضاف أن بلاده تفضل مواصلة العمل بالطرق الديبلوماسية «تفادياً لزج إيران في وضع أكثر تطرفاً يقودها إلى الانسحاب من معاهدة حظر نشر الأسلحة النووية، كما حصل مع كوريا الشمالية»، وندد بتصريح الرئيس الإيراني واعتبره «خطيراً للغاية».

(الحياة، ٢٠٠٥/١٠/٢٨)

ـ تمسك الرئيس محمود أحمدي نجاد بـ«صواب» تصريحاته التي دعا فيها إلى «محو إسرائيل عن خريطة العالم»، غير عابئ بالإدانة الدولية أو بمحاولات مسؤولين في نظامه التخفيف من وطأة هذه التصريحات.

في المقابل، صعد المجتمع الدولي حملته ضد الرئيس الإيراني الذي اتهمه مجلس أوروبا بـ«تحدي القيم الدولية علناً»، وطالبت إسرائيل بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن ودعت الأمم المتحدة إلى طرد إيران، في حين طالب نواب أميركيون بـ«تدابير شديدة» ضدها.

وفي طهران، حاول رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني علي أكبر هاشمي

رفسنجاني الذي يتولى حالياً الإشراف على مجلس الرقابة على السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، إيجاد مخرج لكلام أحمدي نجاة ومحاولة التوفيق بين البعد الأيديولوجي للثورة الإسلامية الإيرانية والموقف السياسي للسلطة والدولة الإيرانية من خلال التشديد على الأزمة التاريخية بين اليهود والحركة الصهيونية والمجتمع الدولي، خصوصاً الغربي، والتي تفاقمت بعد الحرب العالمية الثانية.

واعتبر رفسنجاني أن التراجع في الأيديولوجية اليهودية أو الصهيونية عن شعار «من النيل إلى الفرات» تحت ضغط المقاومة، إضافة إلى الانتصار الذي تحقق بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، إضافة إلى الهزيمة المفروضة التي اضطرت إسرائيل إلى الاعتراف بها في جنوب لبنان، تمهد الطريق لزوال هذا «الكيان الغاصب». ودعا الولايات المتحدة إلى التقليل من حجم «ملفها» مع العالم الإسلامي بالتخلي عن دعم هذا «الكيان الإرهابي الذي يتحدى شعور الشعوب الإسلامية ويمارس الإرهاب والقتل.

وخاطب رفسنجاني الدول الغربية بالقول إن «العالم ليس أصماً أو أبكماً حتى يعتقد أنه من خلال الضغوط على سورية ولبنان بإمكانه الاعتقاد أن أزمة القضية الفلسطينية والجولان منتهية». وأضاف أن إيران «ليس لديها أية مشكلة مع اليهود والدين المقدس، بل المشكلة مع الصهيونية التي تضم جزءاً من المجتمع اليهودي». واستعاد الاقتراح الذي أعلنه مرشد الثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي بالدعوة إلى إجراء «استفتاء عام وحر في فلسطين يشارك فيه الجميع (مسلمون ويهود ومسيحيون من السكان الأصليين لفلسطين) ويتمكنون على أثره من العيش بسلام جنباً إلى جنب، ونحن على ثقة بأن الأكثرية ستكون للفلسطينيين، وذلك سيكون لمصلحة اليهود وتعايشهم مع الآخرين في النهاية». وشدد على أن الموقف الإيراني هذا يدلل على أن «إيران تسعى جاهدة وصادقة إلى معالجة الأزمة الفلسطينية»، معرباً عن أمله في أن تحل أزمة الشعب الفلسطيني بشكل واع وذكي.

وفي السياق نفسه، قال المسؤول الإيراني عن الملف النووي علي لاريجاني إن سياسة بلاده إزاء إسرائيل والفلسطينيين «لم تتبدل، إن الفلسطينيين هم الذين يجب أن يدافعوا عن حقوقهم ويقرروا مصيرهم». وندد بـ«التفسير التعسفي» الذي قامت به «بعض وسائل الاعلام الغربية وبعض الدول» لتصريحات أحمدي نجاد وما سماه «التلاعب الإعلامي» بغية الإيحاء بأن إيران تسعى إلى امتلاك القنبلة النووية.

إلى ذلك، خرج الآلاف من الإيرانيين في سائر المدن الإيرانية وقراها للاحتفال بـ«يوم القدس العالمي» الذي أعلنه الإمام الخميني. ورفع المتظاهرون شعارات «الموت لأميركا وإسرائيل وبريطانيا»، وأعلنوا غضبهم وسخطهم من الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني، مرددين شعار «شارون يرتكب الجرائم وبوش يدعمه»، وتاركين لهذا الغضب بالتعبير عن نفسه من خلال إحراق الأعلام الأميركية والإسرائيلية والبريطانية.

وشارك الرئيس الإيراني في جانب من التظاهرات حيث تمسك بـ«صواب وعدالة» تصريحاته. ونقلت عنه وكالة الأنباء الإيرانية

قوله: «إنهم أحرار في ما يقولونه وكلماتهم ليس لها أية أهمية. من الطبيعي أنه إذا كانت الكلمة صائبة وعادلة، فإنها ستثير رد فعل»، مضيفاً: «كلماتي هي كلمات الشعب الإيراني». وتابع: «إنهم يعتقدون انه على العالم بأكمله إطاعتهم... إنهم يدمرون العائلات الفلسطينية ويتوقعون ألا يعترض عليهم أحد».

وانتهت التظاهرات بإصدار بيان يعبر عن موقف شبه رسمي أعاد تأكيد الدعم القاطع لتصريحات أحمدي نجاد، محذراً إسرائيل من التمادي في قتل الفلسطينيين واستثارة مشاعر المسلمين، ومهدداً الدول الساعية إلى التطبيع مع إسرائيل بـ«الغضب الشعبي عن الخيانة لفلسطين والمخاطرة بمستقبل البلاد والسير بها نحو الاضطراب والعنف لأن الشعوب الإسلامية لن ترضى بأقل من إزالة إسرائيل والقضاء عليها»، على اعتبار أن إسرائيل «غدة سرطانية». وطالب المتظاهرون الأمم المتحدة باعتماد سبيل الاستفتاء العام والحر وعودة كل المهجرين الفلسطينيين إلى أراضيهم من أجل عودة الهدوء والاستقرار إلى المنطقة ووضع حد للحرب الطويلة بين الفلسطينيين والكيان الغاصب للقدس.

من جانبها، طلبت إسرائيل أمس اجتماعاً طارئاً لمجلس الأمن، وسلم سفير إسرائيل في الأمم المتحدة دان غيلرمان المنظمة الدولية طلباً بطرد إيران لأن «أية دولة عضو تدعو إلى العنف والدمار كما فعل الرئيس الإيراني، لا تستحق مقعداً في هذه المنظمة المتحضرة». وقال وزير الخارجية سلفان شالوم من باريس للاذاعة الإسرائيلية: «زودت سفيرنا في الأمم المتحدة تعليمات بوجوب دعوة مجلس الأمن إلى اجتماع طارئ وتحدثت بالأمر مع (الأمين العام للأمم المتحدة) كوفي أنان». وقال الناطق باسم الخارجية مارك ريغيف: «ينبغي على المجتمع الدولي أن يضع إيران أمام مسؤولياتها... أما أن يوقف هذا البلد دعواته إلى تدمير إسرائيل، والتي تشكل انتهاكاً لشرعة الأمم المتحدة، وأما أنه سيجد نفسه معزولاً داخل المجتمع الدولي»، مطالباً بـ«تدابير ملموسة إزاء إيران».

(الحياة، ٢٩/١٠/٢٠٠٥)

- تراجعت إيران بحذر أمس عن تصريحات رئيسها بأن إسرائيل يجب أن «تمحى من الخريطة» قائلة إنها تتمسك بالتزاماتها بعدم استخدام العنف ضد أية دولة أخرى. وقالت وزارة الخارجية في بيان إن «جمهورية إيران الإسلامية تتمسك بالتزاماتها التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة». وأضاف البيان أن إيران «لم تستخدم أبداً القوة ضد دولة ثانية أو هددت باستخدام القوة».

وندد مجلس الأمن الدولي بتصريحات أحمدي نجاد واستدعت عواصم في أنحاء العالم سفراء إيران لتفسير تصريحات الرئيس.

وقال بيان وزارة الخارجية إن أحمدي نجاد حدد سياسة إيران بشأن إسرائيل في الأمم المتحدة في نيويورك الشهر الماضي. وأعلن البيان: «الموقف الرسمي هو... أن احتلال فلسطين يجب أن ينتهي واللاجئون يجب أن يعودوا ويجب أن تقوم دولة ديموقراطية عاصمتها القدس».

وقال علي لاريجاني رئيس مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران لوكالة أنباء الطلبة إن إيران ستؤيد ما يختاره الفلسطينيون. وأضاف: «إيران ما زالت تصر على موقفها السابق الذي يتمثل في أن الشعب الفلسطيني

يجب أن يقرر مستقبله.

لكن قائد الحرس الثوري الإيراني المسؤول عن صواريخ «شهاب-٣» أيد الرئيس وقال يحيى رحيم صفوي في تصريحات صحافية إن «التصريحات التي أدلى بها الرئيس كانت بالفعل كلمات الأمة كلها».

(الحياة، ٢٠٠٥/١٠/٣٠)

- أعلنت إيران أمس أنها ستقدم اقتراحاً إلى الأمم المتحدة للتوصل لحل سلمي للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين.

ولا تعترف الجمهورية الإسلامية بحق إسرائيل في الوجود وتدعم الفصائل الفلسطينية.

وقال وزير الخارجية الإيراني مانوشهر متقي في مؤتمر صحافي عقد بطهران حول آسيا الوسطى أمس: «لإعادة السلام إلى الشرق الأوسط ستقدم إيران اقتراحاً إلى الأمم المتحدة استناداً لما قاله الزعيم الأعلى».

وقال مرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي الذي له الكلمة العليا في كل شؤون الدولة يوم الجمعة إن من الضروري السماح للاجئين الفلسطينيين بالانضمام إلى كل سكان إسرائيل والضفة الغربية وغزة في استفتاء حول كيفية حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

(الحياة، ٢٠٠٥/١١/٨)

- لوّح رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون بالخيار العسكري ضد إيران، محذّراً من أن الدولة العبرية «لا يمكن أن تقبل وضعاً تمتلك فيه إيران السلاح النووي».

وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أمس بالهجوم الذي شنته طائرات حربية إسرائيلية على المفاعل النووي في العراق عام ١٩٨١، قبل أسابيع من انتخابات عامة حين تكهنت استطلاعات الرأي بهزيمة لرئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيغن.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون إن بلاده «ليست الوحيدة في العالم التي لا توافق على التسليم بوضع تمتلك فيه إيران سلاحاً نووياً»، وزاد أن تل أبيب «ليست عاجزة» وتتخذ كل ما يلزم من تدابير «لمواجهة الخطر».

ورداً على سؤال حول احتمال توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، قال إن الدول الغربية «قادرة على مواجهة إيران، لكنها تفضل مواصلة محاولاتها والضغوط التي تمارس على طهران لوقف نشاطها، ويمكن هذه الجهود أن تثمر عن إحالة الملف النووي على مجلس الأمن».

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز استبعد «الخيار العسكري» ضد إيران، وقال لإذاعة الجيش أنه يحبذ «في المدى المنظور» مواصلة «الجهود الديبلوماسية لنقل الملف إلى مجلس الأمن» لفرض عقوبات على طهران وضمان «تدابير رقابة متشددة على المنشآت النووية الإيرانية».

وجاء ذلك غداة تصريحات لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الميجور جنرال آهارون زئيفي فركش قال فيها إن الضغوط الدولية على إيران «أصبحت أضعف أخيراً» وأن الغلبة في المعركة الدولية لإيران «ما يجعل الأمر خطراً»، الأمر الذي فسره مراقبون إسرائيليون بأنه تلميح إلى احتمال قصف الدولة العبرية المنشآت الإيرانية، فيما استبعد موفاز «أن يكون فركش قصد ذلك».

ونقلت صحيفة «معاريف» عن مسؤول رفيع المستوى في وزارة الدفاع قوله إن «على إسرائيل أن تسلم بواقع أن إيران ستملك قريباً سلاحاً نووياً».

واعتبرت أوساط إيرانية أن التلويح باحتمال استهداف إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية «محاولة لممارسة ضغوط إضافية على طهران عشية العودة إلى طاولة المفاوضات النووية».

(الحياة، ٢/١٢/٢٠٠٥)

● إيران - فلسطين

- إلتقى رئيس مجلس الشورى الإيراني غلام علي حداد عادل أمس الأمناء العامين لعدد من الفصائل الفلسطينية في السفارة الإيرانية في دمشق وبحث معهم في الوضع في الأراضي الفلسطينية.

وقال الناطق باسم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في الخارج ماهر الطاهر لوكالة «فرانس برس» اثر اللقاء: «جرى نقاش تناول الوضع الفلسطيني، ونقل حداد عادل تهاني إيران للفلسطينيين بالانسحاب الإسرائيلي من غزة». وأضاف: «تحدثنا عن الوضع الفلسطيني والمعاناة في الأراضي الفلسطينية، وأكدنا أن غزة ليست المطاف الأخير، وعلى حق العودة وعودة اللاجئين... وأكدنا خلال اللقاء أن سورية تتعرض إلى ضغوط خارجية نتيجة مواقفها السياسية إلى جانب القضية الفلسطينية، كما أكدنا تنسيق كل القوى التي تتعرض للهجمة الخارجية من إيران وسورية ولبنان والفلسطينيين».

وشارك في اللقاء رئيس المكتب السياسي لـ«حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) خالد مشعل، والأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي» رمضان عبدالله شلح، والأمين العام لـ«الجبهة الشعبية - القيادة العامة» أحمد جبريل، والأمين العام لـ«الجبهة الديمقراطية» نايف حواتمة، والأمين العام لـ«جبهة النضال الفلسطينية» خالد عبد المجيد، والأمين العام للحزب «الشيوعي» الفلسطيني عربي عواد، وعضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية علي عزيز، والناطق باسم «الشعبية» ماهر الطاهر.

وغادر المسؤول الإيراني بعد ظهر أمس دمشق التي وصل إليها أول من أمس قادماً من لبنان.

(الحياة، ٣/١٠/٢٠٠٥)

- توعد رئيس المكتب السياسي لـ«حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) خالد مشعل في طهران أمس، بالرد على إسرائيل إذا هاجمت إيران. وقال مشعل في مؤتمر صحافي: «إذا شنت إسرائيل هجوماً علر إيران، سنوسع ساحة المعركة. نحن جزء من جبهة موحدة ضد أعداء الإسلام، وكل عنصر منها يدافع عن نفسه بوسائله الخاصة، وأعلن تأييده البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل، قائلاً: «إذا افترضنا لدى إيران برنامجاً نووياً عسكرياً، فما الخطأ في ذلك إذا كانت إسرائيل وغيرها يملكانه؟».

وأكد وقوف «حماس» وغيرها من الجماعات الإسلامية إلى جانب إيران «للدفاع عن حقها النووي الواضح»، مشيداً بالرئيس محمود أحمدي نجاد لتصريحاته التي وصف فيها «محرقة» اليهود بأنها «خرافة». وزاد أن

تصريحات الرئيس الإيراني «شجاعة وصادقة وتعبر عما تقوله الأمة الإسلامية، لا سيما الفلسطينيون».

(الحياة، ٢٠٠٥/١٢/١٦)

- حض قائد الثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي أمس «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) على عدم التفاوض مع إسرائيل، مشدداً على أن «النصر والنجاح سيأتيان فقط في ظل المقاومة والصمود».

وأدلى خامنئي بموقفه أثناء استقباله رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» خالد مشعل والوفد المرافق الذي يقوم بزيارة إلى إيران منذ الأحد الماضي ضمن جولة على دول عربية وإسلامية «لتمتين أواصر العلاقة والبحث في سبل دعم القضية الفلسطينية ووضع المسؤولين في صورة الوضع الفلسطيني»، على ما جاء في بيان وزعته «حماس» على وسائل الإعلام.

من جهتها، نقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (ارنا) عن السيد خامنئي قوله: «إن تجربة الأعوام الخمسين الماضية تظهر أن التراجع أمام المحتلين الصهاينة والدخول في مفاوضات معهم لن يجعل الوضع أفضل ولا نتيجة له سوى تصاعد الضغوط، لذلك فإن النصر والنجاح سيتأتيان فقط في ظل المقاومة والصمود».

واعتبر خامنئي أن «النجاحات التي حققها الشعب الفلسطيني في الأعوام الأخيرة، لا سيما طرد الكيان الصهيوني من غزة هي حصيلة المقاومة والجهاد في مواجهة الكيان الصهيوني الغاصب». وشدد على أن «السبيل الوحيد لضمان تحرير فلسطين ومستقبل الشعب الفلسطيني يكمن في مواصلة المقاومة والصمود بقوة وصلابة مع الحفاظ على الوحدة والتماسك والتمسك بالمبادئ الأساسية للدين الإسلامي الحنيف».

وأضاف: «أن أعداء الشعب الفلسطيني يعانون اليوم من مشاكل سياسية واقتصادية عديدة، فهؤلاء اندحروا بالأمس من لبنان وأرغموا اليوم على الانسحاب من غزة، وبإذن الله فإن الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة سيطردون المحتلين غداً من القدس الشريف».

واعتبر المرجع الأعلى للثورة الإيرانية أن «قوة الشعب الفلسطيني هي أكبر من قوة الكيان الصهيوني وأميركا. إن أميركا ورغم إظهار عضلاتها فإنها منيت بهزيمة في الشرق الأوسط. وهي تتراجع، وعلى الشعب الفلسطيني ومجموعات المقاومة، في ظل هذه الظروف، مواصلة المشوار الجهادي مع التحلي بالوعي والتيقظ».

ونقلت «ارنا» عن مشعل أن «مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعكس مشاعر الشعوب الإسلامية والعربية، وأن جميع المسلمين يفخرون بهذه المواقف الشجاعة». وقدم مشعل لخامنئي تقريراً عن تطورات الوضع في الأراضي المحتلة والظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، مشدداً على «أننا لن نرضى بأقل من تحرير كل الأراضي المحتلة وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين وانسحاب المحتلين». وخلص مشعل إلى التشديد على أن «إسرائيل هي غدة سرطانية وإننا لن نقبل بها على الإطلاق»، وهو الشعار الذي أطلقه مؤسس الجمهورية الإسلامية الراحل الإمام آية الله روح الله الخميني.

واجتمع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في طهران مع رئيس المكتب السياسي

لحركة المقاومة الإسلامية» (حماس) خالد مشعل. وأكد أحمدي نجاد في هذا الاجتماع، حسبما أوردت وكالة الأنباء الإيرانية، أمس أن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة الإسلامية أجمع، وقال «إن من مسؤوليتنا جميعاً دعم القضية الفلسطينية أداء للواجب الديني». وأضاف أن الهدف الجوهري للعالم الإسلامي «يتمثل في تحرير كل أرض فلسطين وعودة اللاجئين إلى ديارهم وتشكيل حكومة شعبية في فلسطين»، داعياً فصائل المقاومة الفلسطينية إلى الانسجام والوحدة.

من جانبه أشاد رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» بمواقف إيران الداعمة للشعب الفلسطيني، معتبراً أن «استمرار حركة المقاومة الفلسطينية ضد غطرسة الكيان الصهيوني، كان عامل الانتصار الأخير وانسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة. وأشار مشعل إلى «سياسات أميركا الفاشلة» إزاء القضايا الإقليمية وأزمة العراق، وقال «إن موجة من الاحتجاج والاستياء متبلورة اليوم في المنطقة وآسيا وأوروبا تجاه السياسات الأميركية». وأكد مشعل التزام «حماس» بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة واستعادة جميع الأراضي المحتلة، ومن ضمنها القدس الشريف. وقال: «إننا نرفض شرعية إسرائيل وملتزمون بطريق المقاومة لإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين إلى ديارهم».

(الحياة، ٢٠٠٥/١٢/١٤)

● إيران ـ لبنان

ـ أكد رئيس مجلس الشورى الإيراني غلام علي جواد عادل في مؤتمر صحافي في فندق فينيسيا أمس، دعم بلاده للعلاقات الأخوية بين لبنان وسورية ولسيادة البلدين واستقلالهما، لافتاً إلى أن «سورية هي بمثابة الجار والدولة الصديقة والشقيقة والمهمة بالنسبة إلى لبنان، وأن كل الظروف والاحتمالات متوافرة من أجل قيام أفضل العلاقات الأخوية بين لبنان مستقل وسيد والجمهورية العربية السورية».

وعن مسألة الضغوط الدولية التي تمارس بحق لبنان وسورية وبحق دول المنطقة وشعوبها في شكل عام، أوضح عادل أن «اللبنانيين يدركون أكثر من أي شخص آخر أن التدخلات الخارجية لا تستهدف خير هذا البلد وصلاحه، وإنما تستهدف إعادته إلى سكة الحرب الدموية والاختلافات الأهلية». ولفت إلى أن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تزال كما كانت دوماً على أتم الاستعداد للاستمرار في العلاقات الأخوية البناءة والمتميزة مع دولة لبنان الشقيق. ونعتقد أن الشق الاقتصادي هو من الأمور الأساسية التي يمكننا التركيز عليها في توطيد هذه العلاقات الثنائية»، مشيراً إلى أن إيران «كدولة إقليمية كبرى لديها العديد من الخبرات العلمية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والعمرانية، في استطاعتها أن تقف إلى جانب لبنان وأن تساعده في كل المجالات المتاحة لديها».

ورداً على سؤال، دان عادل «أية محاولة اغتيال، سواء في لبنان الشقيق أو في أية منطقة، ونعتقد أن عمليات الاغتيال الآثمة من شأنها أن تهدد الوحدة والأمن والاستقرار والسلم الأهلي في المجال الداخلي، ومن شأنها أن تزرع بذور الفتنة وتفتح المجال واسعاً أمام التدخلات الخارجية». وعما إذا كانت إيران مستمرة في دعم «حزب الله» تقنياً وتدريبياً وتأهيلياً وتمده بالأسلحة، أوضح عادل أن «حزب الله واقع لبناني ينتمي إلى نسيج هذا المجتمع، وأنتم تعرفون بطبيعة الحال أنه دافع

طوال السنوات الصعبة والحساسة في الماضي عن وحدة هذا البلد وعن سيادته واستقلاله، ودفع ثمناً باهظاً من خلال ما قدمه، وبالتالي فقد استطاع أن يحوز التقدير والاحترام البالغين من أبناء الشعب اللبناني العزيز»، مؤكداً دعم بلاده «المعنوي» للحزب.

ولفت عادل إلى أن «سلاح المقاومة والضغوط التي تمارس في هذا الاطار من خلال القرار ١٥٥٩، محض داخلية لبنانية، وتنبغي مقاربتها بالحوار الداخلي البناء بين اللبنانيين». وعما إذا كانت إيران تحض «حزب الله» على الاحتفاظ بسلاحه حتى ولو انسحبت إسرائيل من مزارع شبعا، لكي يستخدمه ربما في الرد على إسرائيل إذا ما هاجمت المنشآت النووية في إيران، أجاب: «نحن نعتقد أن الهدف الأساسي لإطلاق مثل هذه الشائعات المغرضة هو تبرير الاعتداءات التي يمارسها الكيان الصهيوني على دول هذه المنطقة، وإبراز حالة إيران الداعمة لعدم نزع سلاح «حزب الله». وأعلن عادل «أننا في إيران على استعداد كامل للرد بالشكل المناسب على أي اعتداء عسكري إسرائيلي تتعرض له المنشآت النووية الإيرانية، وإن الكيان الصهيوني يعرف تماماً أنه في حال أقدم على مثل هذه الحماقة، فإن الخسارة الكبرى سوف ترتد عليه».

وكان رئيس مجلس النواب نبيه بري أقام مساء أول من امس، مأدبة عشاء تكريمية للمسؤول الإيراني في عين التينة. كما زار الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله المسؤول الإيراني في السفارة الإيرانية في بيروت على رأس وفد يضم عدداً من أعضاء المكتب السياسي ومسؤولي الحزب. وتناول البحث أهم التطورات التي تشهدها المنطقة والأوضاع في لبنان.

والتقى عادل وزير الخارجية فوزي صلوخ. واستقبل عادل وفداً من تجمع العلماء المسلمين ووفداً من رابطة البرلمانيين المدافعين عن القضية الفلسطينية. وأقام رئيس مجلس الشورى مأدبة غداء تكريمية في السفارة لعائلات شهداء المقاومة.

(الحياة، ٢٠٠٥/١٠/١)

- اعتبر الأمين العام للمؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة الفلسطينية علي أكبر محتشمي بور أن المتهم الأساس في قضية إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري «هو الجهة التي استفادت وتستفيد من عملية الإغتيال هذه». ووصف تقرير لجنة التحقيق الدولية في الجريمة بأنه «مسيس»، لكنه أكد «أن الحزب أو المجموعة أو الدولة التي قامت بهذا الاغتيال يجب أن تعاقب».

وتحدث محتشمي بور عضو البرلمان الإيراني السابق ورئيس كتلة التيار الإصلاحي فيه عن «استغلال إسرائيلي لعملية الاغتيال، ووصفها بـ«قميص عثمان». وقال: «وظفوا القضية لإدانة الفصائل اللبنانية والفلسطينية». واعتبر محتشمي بور «أن أميركا وإسرائيل أكثر الأطراف التي استفادت من اغتيال الحريري، واستعملوا ذلك لتوجيه أصابع الاتهام إلى سورية وحلفائها من أجل تأزيم الأجواء داخل لبنان، وبالتالي النيل من وحدة الشعب اللبناني». وسأل: «هل هذا الاغتيال الأول الذي يحدث في تاريخ مجلس الأمن الدولي؟». وأشار محتشمي إلى «أن عشرات ومئات مثل الحريري جرى اغتيالهم في العالم، إضافة إلى انقلابات دموية وجرائم بحق الإنسانية، إلا أنه لم يتم تشكيل فريق دولي للتحقيق بها، وفي لبنان هناك أشخاص جرى اغتيالهم مثل كمال جنبلاط زعيم الحزب

التقدمي الإشتراكي الذي لا يقل أهمية عن الحريري، إضافة إلى رئيس الجمهورية».

(الحياة، ٢٣/١٠/٢٠٠٥)

- أكد مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني خلال استقباله أمس في دار الفتوى وبحضور عدد من العلماء، الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي والوفد المرافق له ضرورة «وحدة المسلمين ووحدة المسلمين والمسيحيين في لبنان»، متوافقاً مع الرئيس خاتمي على ضرورة «سد كل الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها أعداء هذه الوحدة».

وشدد المفتي قباني على أهمية «أن يكون هناك تفعيل لهذا التعاون الإسلامي وتركيز أكبر على الحوار مع المراجع الأخرى لما فيه خير لبنان والجمهورية الإسلامية الإيرانية وسائر الدول العربية والإسلامية»، لافتاً إلى «الدور الكبير الذي تقوم به المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية إزاء المستجدات في العالم».

من جهته، دعا خاتمي إلى «وضع آليات للتعاون الدائم في سبيل تحصين الحال الوحدوية»، وأمل من المفتي قباني «استكمال تبادل الأفكار التي تعود على المسلمين بالفائدة»، منوهاً بما سمعه حول تعاون المراجع الروحية اللبنانية.

واستقبل الرئيس الإيراني السابق في مقر إقامته في فندق «ماريوت» وزير الخارجية والمغتربين فوزي صلوخ الذي صرح على الأثر بالقول: «كان اللقاء ممتازاً وتناولنا الكثير من الأمور والقضايا التي تهم العالمين العربي والإسلامي، وكانت وجهات النظر متطابقة ومتفقة على كل الأمور التي طرحناها، ولا سيما دور المقاومة التحريري وإقامة السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة. وقد اكتسبت خلال اللقاء مع الرئيس خاتمي الكثير من الخبرة والثقافة الواسعة التي يتمتع بها، مما يحفزني على أن أكثف جهودي في خدمة لبنان والقضايا العربية والإسلامية، ولا سيما في هذه الظروف الصعبة التي يمر فيها بلدنا وعالمنا العربي والإسلامي».

وزار خاتمي معرض «الإعلام المسيحي الرابع» في انطلياس وأثنى على هذا النشاط، مشدداً على أهمية تعميم القيم الدينية الإنسانية «التي نحن بحاجة إليها اليوم».

وفي المساء افتتح خاتمي معرض «الإمام موسى الصدر» في الغبيري في حضور وزير البيئة يعقوب الصراف ممثلاً رئيس الجمهورية اميل لحود والنائب أيوب حميد ممثلاً رئيس المجلس النيابي نبيه بري ووزير التربية خالد قباني ممثلاً رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة. وقص خاتمي شريط المعرض يحيط به السيدة رباب الصدر ونجل الإمام السيد موسى الصدر صدر الدين الصدر.

(الحياة، ٤/١٢/٢٠٠٥)

فصلنامه

ایران و عرب

شمارهای هفدهم و هجدهم ـ زمستان/بهار ۲۰۰۷

سرپرست کل

سید حسین موسوی

سردبیران

محمود سریع القلم | فیکتور الکك

دبیر تحریر: علي جونی

مدیران اجرائی

علی حیدري | ابراهیم فرحات

- فصلنامه ایران و عرب پذیراي مقالات کلیه‌ٔ پژوهشگران در عرصه هاي مسائل مربوط به این حوزه مي باشد.

فصلية

إيران والعرب



دیدگاه

مطالعات

معرفي ونقد كتاب

گزيده فعاليتها

رويدادها

خلاصه از سر مقاله فصلنامه ایران و عرب

محور این مقاله حول نشانه هاي اختلافات فرقه اي در عراق و کشتار و خونریزي در میان پیروان مذاهب گوناگون اسلامي دور مي زند. این مقاله با طرح این پرسش آغاز مي شود که در خاورمیانه و طي چند سال اخیر مگر چه رویدادي اتفاق افتاده است که همگان از خطر جنگ مذهبي سخن به میان مي آورند؟ آیا جنگ مذهبي و فرقه اي پیش از اشغال عراق در این کشور وجود داشته است؟ وچرا حتی پس از اشغال عراق و سقوط نظام صدام حسین این موضوع وجود نداشت؟ نویسنده سپس به این پرسش پاسخ مي دهد و تأکید مي کند که در خاورمیانه دو رویداد مهم اتفاق افتاده است که باید مورد توجه قرار گیرد. یکي ناکامي آمریکا در عراق ونا امن شدن این کشور است ودیگري شکست اسرائیل در جنگ تابستان امسال علیه لبنان است. آمریکا در عراق از مقاومت اهل سنت آسیب دیده واسرائیل از مقاومت حزب الله شیعه در لبنان شکست خورده است. نویسنده آنگاه به این نکته اشاره مي کند که هم اسرائیل و هم آمریکا از به راه افتادن کشمکش فرقه اي ومذهبي براي پوشاندن ناکامي و شکست خود از یك سو و هشدار دادن به مردم منطقه که در صورت عدم پذیرش طرحهاي آمریکا واسرائیل، جنگ مذهبي در منطقه هزینه این شکستها خواهد بود.نویسنده سپس از نخبگان جهان عرب و اسلام مي خواهد که نقش تاریخي خود را ایفا کنند و به افکار عمومي جهان عرب و اسلام یا دآور شوند که کشمکش دیني از جمله شکافهایي است که از شکست آمریکا واسرائیل پرده برمي دارد ومسلمانان جهان چه سني و چه شیعه باید از تبدیل شدن به سوخت این توطئه پرهیز کنند. این مقاله با طرح این مقوله پایان مي یابد که آمریکا و اسرائیل ملتهاي منطقه را در برابر دو گزینه قرار داده اند: یا باید وارد منظومه عصر امپراتوري آمریکا وپایگاه منطقه اي آن یعني اسرائیل شوند و یا در صورت نپذیرفتن این گزینه باید در کشمکشها و جنگهاي خونین مذهبي فرو غلتند.

سید حسین موسوی

محمدرضا مجيدي*

مردمسالاري ديني در جمهوري اسلامي ايران

نويسنده اين مقاله مي كوشد از جنبه تاريخي، به موارد موفقيتها وشكستها در انقلابها وخيزشهاي فكري وسياسي ايران در دو قرن اخير بپردازد وسپس نمونه و الگويي از سياست وحكومت سازگار با خواسته هاي مردم ايران در نظام حكومتي را عرضه كند كه در بردارنده به دست گرفتن سرنوشت واستقلال و آزادي و تضمين حقوق شهروندي باشد. بر اين اساس، نگارنده به تحليل تجربه انقلاب اسلامي از جنبه تأكيد بر الگوي دمكراسي ديني وتوان اين نمونه در پاسخگويي به خواسته هاي تاريخي، در چارچوب قانون اساسي جمهوري اسلامي ايران، اقدام مي كند. اساس اين بررسي ومقاله بر پرسشهايي چند استوار است، مانند: مهمترين خواسته هاي ملي مردم مسلمان ايران در دو قرن گذشته چه بوده است؟ تلاشهاي صورت گرفته براي نيل به اين خواسته ها چه بوده است؟ علل كاميابي يا شكست اين تلاشها چيست؟ توان وامكان نمونه و تجربه جمهوري اسلامي ايران در مردمسالاري ديني در پاسخگويي به اين در خواستها تا چه حد است؟ اين بررسي همچنين مي كوشد تا ماهيت دموكراسي بر اساس تفكر اسلامي و مردمسالاري ديني را موشكافي كند و معتقد است كه اين تجربه توان پاسخگويي به نيازهاي اساسي و تاريخي را دارد، به شرط اينكه ابتدا درست نظريه پردازي و سپس بدقت اجرا شود و ـ در عين حال ـ مي تواند الگو براي جوامعي باشد كه درپي دموكراسي وحاكميت مردم برمي آيند. اين بررسي در پايان، به دو نمونه و تجربه اشاره مي كند: جنبش مشروطه ايران در يكصد سال قبل؛ ومردم سالاري ديني در جمهوري اسلامي ايران. از آنجا كه نهضت اسلامي تجربه نهضتهاي سابق را از سر گذرانده وعوامل شكست هر يك از آنها را مي داند، نظريه پردازان انقلاب اسلامي كوشيده اند كه بعد از پيروزي انقلاب اسلامي الگويي از نظام سياسي وحكومتي سازگار با هويت ملي عرضه كنند كه هدف اصليش برآوردن نيازهاي تاريخي ملت مسلمان ايران باشد.

* دانشيار دانشگاه تهران .

خالد أحمد عبد المجيد*

رژيم حقوقي درياهاي بسته
درياچه مازندران

اين پژوهش به بررسي رژيم حقوقي درياهاي بسته از جنبه هاي نظري وعملي حقوق بين الملل آب و آز مي پردازد ونمونه عملي آن را درياچه مازندران مي داند كه خود به موضوعي مسئله ساز و اختلافي تبديل شده است، چون كنوانسيون قانون درياهاي سازمان ملل متحد (۱۹۸۲) شامل آن مي شود، ولي عملاً در مورد آن اجرا نمي شود، بلكه تحت قوانين بين المللي قرار مي گيرد كه بر درياچه هاي بين المللي منطبق است. نگارنده تحولات قانوني رژيم حقوقي درياهاي بسته را بازگو مي كند وسپس به رژيم حقوقي درياچه مازندران قبل از فروپاشي اتحاد جماهير شوروي واختلافات موجود ميان دولتهاي همجوار اين درياچه، از جنبه تقسيم منابع و امكانات آن، مي پردازد و در انتهاي بحث به اين موارد مهم اشاره مي كند:

- رژيم حقوقي درياهاي بسته قبل از صدور كنوانسيون ۱۹۸۲ در چارچوب كنوانسيونهاي بين المللي نبود، بلكه موضوع به عقيده و برداشتهاي حقوقدانان بين المللي و اراده دولتهاي همجوار چنين درياهايي واگذار شده بود. از اين رو، عوارض حقوقي اين گونه درياها به قراردادهاي ميان دولتهاي همجوار بازمي گشت.

- بررسي مورد درياچه مازندران نشان مي دهد كه كنوانسيون ۱۹۸۲ براي حل مشكلات حقوقي آن كارساز نبوده، بلكه موجب پيچيده تر شدن اختلافات ميان دولتهاي همجوار شده است.

- درياچه مازندران اينك و تا زمان رسيدن دولتهاي همجوار به توافقنامه اي جديد، درياچه اي داخلي و نه درياي آزاد شمرده مي شود. اين امر ناشي از عوامل متعددي همچون معاهده وين (۱۹۷۸) است كه توارث دولتهاي مستقل جديد از دولتهاي قبلي تأكيد دارد؛ بدين صورت كه در حال تجزيه هر كشوري، هر گونه معاهده و پيماني كه تا تاريخ تجزيه اعتبار الزامي داشته است همچنان براي دولتهاي طرف آن معاهده اعتبار دارد. در مورد

* پژوهشگر مصري.

دریاچه مازندران نیز حقوق و تعهدات دولت قبلي (اتحاد شوروي) براي وارثانش الزام آور است و خود دولتهاي مستقل از شوروي بر این نکته در بیانیه آلماآتا (۱۹۹۱) تأکید ورزیده اند. این معاهدات بدون تردید بر قراردادهاي موجود با ایران راجع به دریاچه مازندران نیز منطبق است که مهمترین آنها دو توافقنامه ۱۹۲۱ و ۱۹۴۰ است که این دریاچه را دریاچه داخلي به شمار آورده است.

محمد علي آذرشب*

تمدن و توسعه اقتصادي از نظر اسلام

همايش اردن

این مقاله سخنراني نگارنده در همايشي است كه در اردن درباره تمدن و توسعه اقتصادي از نظر اسلام بر گزار شد و به این موضوع از منظر تمدني، یعني پایه هاي تمدن بشري و ديدگاه انسان به هستي و زندگي، مي پردازد. بدين منظور، نگارنده ديدگاه پژوهشگران غربي را مطرح مي كند كه مي گويند عقب ماندگي اقتصادي در ميان مسلمانان ناشي از انديشه توكل گرايي و تحقير دنيا و تن سپردن به قضا و قدر و تكيه بر فرصتهاي تصادفي است.

سپس، نگارنده پاسخ پژوهشگران مسلمان را با توجه به این محورها ذكر مي كند:

- استدلال از متون ديني
- بررسي تاريخ اسلام
- نظريه اسلام به توسعه اقتصادي
- نقد تمدن غرب
- علل واقعي عقب ماندگي مسلمانان

در پايان، نگارنده به نتايجي مي رسد كه اهم آنها عبارت است از:

- مشكل جهان اسلام در بخش توسعه اقتصادي ناشي از كمبود امكانات مادي و انساني نيست، بلكه علت آن فقدان نيروي حركت و انگيزش در ميان مسلمانان است.
- مسلمانان توان بالقوه بسيار زيادي دارند كه همان دين مبين اسلام است. تاريخ گواهي مي دهد كه اين توان بالقوه هر زمان شكوفا وبالفعل شده زيباترين و باشكوهترين رابطه ميان انسان و طبيعت را رقم زده است.
- توسعه و رشد اقتصادي تحقق نمي يابد مگر در ضمن خيزش تمدن سازي كه همه جنبه هاي زندگي اجتماعي را در بر گيرد.
- اين خيزش نيز محقق نمي شود مگر با بركشيدن فرد واجتماع به سوي مثل اعلي و

* استاد دانشگاه تهران.

خداوند سبحان و در اين صورت است كه اين خيزش از هر گونه سستي يا ركود يا لطمه مصون مي ماند.

- موانع موجود در راه روي آوري امت اسلامي به عقيده و عواطف و تاريخ خودش در واقع موجب دور شدن امت از شخصيت و ذات و خيزش تمدن ساز و - در نتيجه - رشد اقتصادي در كشورهايشان مي شود.

- بيداري اسلامي بشارت دهنده زايش تمدن انساني جديدي است كه همه مقولات ابداع و تحول و تعامل با طبيعت را در خود دارد و از مشكلات تمدن مادي، يعني جنگهاي خونين و ويراني و كشتار، به دور است.

علي اكبر فرهنگي*

صديقه ببران**

ساختار تشكيلاتي و نحوه اداره مطبوعات ايران بعد از انقلاب

نگارنده كان در مقدمه پژوهش خود مشخص مي كند كه هدف از اين بررسي نشان دادن نقاط ضعف موجود در نحوه اداره مطبوعات در ايران و بيان مقولات لازم براي اصلاح اين عنصر اصلي در جامعه است.

فرضيه اصلي اين پژوهش بر اين امر استوار است كه ساختار مطبوعات ايران نيازمند ويژگيهاي مؤثر در اداره آنهاست. اين پژوهش به بررسي ساختاري مؤسسات مطبوعاتي و انطباق آن با نمونه هاي نظري و تعامل مديران با مسئول صاحب امتيازان و بيان نقطه ضعف هاي اين تعامل مي نشيند و راهكارهاي تطبيقي براي اصلاح ساختار مؤسسات وچگونگي اداره آنها عرضه مي دارد. نگارنده به بازگو كردن عقيده چندين نفر از روزنامه نگاران و مديران مسئول و صاحب امتيازان مطبوعات مي پردازد و به اين نتيجه مي رسد كه مديران مطبوعات بايد رفتار خود را از دستور گرايي به علاقه گرايي تغيير دهند، چون علاقه مندي است كه موجب انگيزه كار و رضايت كارمندان و مشاركت و پايبندي آنان مي شود. نگارنده همچنين به مديران مطبوعات ومخصوصاً سردبيران توصيه مي كند كه نظام مديريت مشاركتي را در پيش گيرند، چون اقتضاي كار در چنين مؤسسه هاي فرهنگي همانا ايجاد فضاي مناسبي است كه خبرنگاران و روزنامه نگاران و دبيران سرويس خبري و ديگران را به مشاركت در تصميم گيري و ابراز عقيده آزاد قادر سازد.

* استاد دانشگاه، تهران.

** دانشيار دانشگاه آزاد اسلامي.

السيد حسين امين*

نظام قضايي ايران، از عهد قاجار تا قانون اساسي جمهوري اسلامي ايران

اين مقاله به بررسي تحولات نظام قضايي ايران از عهد قاجار تا بعد از انقلاب اسلامي بر اين اساس مي پردازد كه نواقص موجود در نظام قضايي عهد قاجار از جمله عوامل مهمي بود كه به بروز انقلاب اسلامي در ايران انجاميد.

به عقيده نگارنده، ساختار قضايي ايران در عهد قاجار تداوم ساختاري بود كه دولت صفوي آن را بنيان گذاشت و، با تغيير مذهب رسمي ايران از فقه اهل سنت به فقه شيعه اماميه، تحولي مهم در نهاد قضايي حكومتي و احكام ماهوي و صوري آن ايجاد كرد كه قضاوت و تعامل قضات و نهاد قضايي را با سلاطين و نظام سياسي ايران نيز شامل مي شد. بدين ترتيب، نظام قضايي عهد قاجاريه تا قبل از انقلاب اسلامي استمرار و تداوم نظام قضايي صفويه با افزوده شدن برخي كاستيها وانحطاطهايي مانند تضعيف صلاحيت مراجع قضايي، به سبب حق قضاوت كنسولي (كاپيتولاسيون)، و همچنين فروپاشي نظام قضايي عرفي بود كه در دوره صفويه از طريق نظارت ديوان بيگي اجرا مي شد.

نويسنده اشاره مي كند كه هر از چندگاهي اصلاحاتي در نظام قضايي عهد قاجار در زمينه تقويت نهاد قضايي عرفي و تجديد تشكيلات و نهادهاي دادستاني در ديوانخانه عظمي صورت مي گرفت؛ ولي متضمن اجراي عدالت در سطح عمومي نبود، چون هم نظام سياسي مستبدانه بود و هم قواعد و قوانين الزامي و مقبول وجود نداشت.

* استاد بازنشسته دانشكده گلاسكو كاليدونيا، بريتانيا.

گفتگوي سفير ايران كويت*
روابط دو كشور در اوج شكوفايي است

محمود أحمدي نژاد، رئيس جمهوري ايران، در اواخر ماه فوريه ۲۰۰۶ ديداري از كويت انجام داد كه رسانه هاي كويتي آن را تاريخي خواندند. اين ديدار در چارچوب اعتماد سازي و تقويت ثبات در منطقه خليج صورت گرفت. به همين مناسبت، رسانه هاي كويتي گفتگويي با آقاي جعفر موسوي، سفير جمهوري اسلامي ايران در كويت، درباره روابط سياسي و اقتصادي و امنيتي و فرهنگي ميان ايران و كويت و راههاي گسترش آن انجام دادند.

سفير ايران تأكيد كرد كه جمهوري اسلامي ايران، از ابتداي پيروزي انقلاب اسلامي، منادي صلح و دوستي با همه جهان و بويژه دولتهاي جهان اسلام و مخصوصاً دولتهاي اسلامي همجوار بوده است و تلاش گسترده اي را براي تحقق وحدت اسلامي و مقابله با دشمنان اسلام صورت مي دهد و، در اين چارچوب، مناسبات ايران با دولتهاي خليج فارس و بويژه كويت گسترش و تحكيم يافته است.

* سيد جعفر موسوي.

مهناز توكلي*

بررسي ويژگيهاي دو نسل در چارچوب نظام ارزشي

روابط ميان نسلهاي متوالي در طول تاريخ بشر موضوع بسيار مهمي است. تاريخ نگاران توجه ويژه اي به تعريف مكانيزم حصول دگرگوني ميان دو نسل پير و جوان نشان داده اند و، با در نظر داشتن دوره هاي مختلف تاريخي، دو فرضيه وتئوري «توافق» و «تضاد» را عرضه كرده اند. جامعه شناسان نيز به اين موضوع از دو جنبه فراگير و محدود پرداخته اند و روابط موجود بين دو نسل پياپي را روشن ساخته اند. هدف از اين مقاله پيامدهاي نوگرايي و مدرنيته بر تفاوتها و تشابه هاي ارزشي ميان دو نسل پدران و فرزندان است. همچنين با توجه به نقش زن و اهميتش در جامعه، اين پژوهش تلاش مي كند كه به اين پرسشها پاسخ مناسب بدهد: چگونگي نظام ارزشي دختران؟ چگونگي نظام ارزشي مادران؟ اولويتهاي ارزشي دو نسل كدام است؟ تفاوتها و تشابه هاي ارزشي ميان دو نسل مادران و دختران از جنبه ارزشهاي مادي و معنوي چيست؟ نگارنده، بر اساس گزارشي آماري، نتيجه مي گيرد كه توافق بين دو نسل در زمينه ارزشي بسيار بيشتر از حالت تضاد است و در واقع رويكرد واحدي بين دو نسل از نظر ارزشي وجود دارد، ولي بايد تفاوت دو نسل را از جنبه رفتار و كردار لحاظ كرد. نگارنده مي گويد كه اگر ما وسيله ها و هدفها را در درجه بندي كنيم و ارزشها را هدف وغايت افراد بدانيم، به تفاوت و فاصله هايي ميان وسيله ها براي رسيدن به آن غايتها مي رسيم و به نوع گزينش وسيله ها و تفاوتشان ميان نسلها پي مي بريم.

* دانشجوي دوره دكتراي جامعه شناسي.

Issues 17&18 - Year 5 - Winter/Spring 2007

Contents



Iranian-Arab Affairs Quarterly

مرکز پژوهشهای علمی و مطالعات
استراتژیک خاور میانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات
الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Specialized in strategic and policy issues of the Middle East region.

Objectives:

- Studies these issues through the interaction of the region's countries including Iran.
- Follows up political and economic international trends and their impact on the Middle East region.
- Focuses on Iranian developments and Arab-Iranian relations.
- Emphasizes analysis of regional international developments of the Middle East
- Organizes roundtables, seminars and conferences between Iranian and Arab affairs for the purposes of mutual understanding.
- Is concerned with studying the relations between the countries of the region with a special focus on the Arab - Iranian relations.
- For this purpose, the center holds scientific meetings and seminars, and organizes specialized discussions. It also prepares relevant researchs. In addition it publishes several books, periodicals and publications that are related to its field.

Address

Beirut office
Bir Hassan - Embassies Street
Shati' - al Aaj Bldg.
Tel:01/833698 - Fax: 01/833698
P.O.Box: 113/5669 Beirut - Lebanon
e mail: fasleyat@middleeast-iran.com

Tehran office
20 Sahid Naderi St.- Keshavarz Blvd.
Tahran- Iran
P.O. Box: 14155 - 4576 - Fax:8969565
Tel: (009821) 8961770/8966722/8964282
e mail: merc@irost.com

Iranian-Arab Affairs QUARTERLY

17-18

Issues 17&18 - Year 5 - Winter/Spring 2007



Design: M.Momayez